E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1996/33
21 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعماله خلال عام ١٩٩٦

180297 130297 97-01679

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا	- المسائل التنظيمية	٤
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
ثانيا	- المبادرات من أجل التغيير	٩
ثالثا	- المسائل المتصلة بدورات البرمجة	١٤
رابعا	- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	٢٠
خامسا	- مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات	٢٩
سادسا	- أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة	٣١
سابعا	- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٣٣
	الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	
ثامنا	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: المتابعة والأعمال التحضيرية المتعلقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	٣٨
تاسعا	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	٤١
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
عاشرا	- استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان	٤٢
حادي عشر	- الدور المقبل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل واستيفائها واحتياجات إدارة السوقيات ذات الصلة .	٤٦
ثاني عشر	- البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل	٤٦
ثالث عشر	- الانضمام الى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية	٤٩

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
رابع عشر -	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	٤٩
خامس عشر -	التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٥٢
سادس عشر-	مسائل أخرى	٥٤
مرفق	توزيع المواضيع على الدورات المقبلة	٦١

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ١٥ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الرئيس المنسحب، سعادة السيد زبيغنيو ماريا فلوسوفيتش (بولندا)، الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦. ووجه الشكر الى أعضاء المكتب المنحسب، وإلى الوفود وموظفي أمانة المجلس التنفيذي لإتاحتهم إمكانية تحقيق نجاحات ومنجزات المجلس في عام ١٩٩٥. فقد اعتمد المجلس تشريعات هامة ومبتكرة في عام ١٩٩٥، وخاصة فيما يتعلق بترتيبات البرمجة الخلف، والأولويات البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والاتجاهات المستقبلية في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وميزانيتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد مهدت هذه التشريعات بصورة حاسمة الدرب للحيوية والكفاءة المتجددتين للمنظمتين في جهودهما الهادفة الى كفالة التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر.

٢ - وأبلغ الرئيس المنسحب المجلس التنفيذي بأن المكتب قام، منذ الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، بعقد خمسة اجتماعات: في ٦ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، و ٨ و ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ووافق المكتب على البلدان والمواعيد المقررة للزيارات الميدانية في عام ١٩٩٦، بحيث تكون الزيارة الأولى الى جمهورية الصين الشعبية (٣ - ١٧ شباط/فبراير) والثانية الى موزامبيق وملاوي (٩ - ٢٢ حزيران/يونيه). وتم الاتفاق على تكوين الفريق الزائر الى جمهورية الصين الشعبية.

٣ - واستعرض المكتب طرق عمل المجلس التنفيذي وعقد مناقشات مستفيضة بشأن النظر في أطر التعاون القطري الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي سيجري تناول الجزء الأكبر منها في عام ١٩٩٧. وقد أثيرت هذه المسألة بالذات، التي وردت الإشارة إليها في الوثيقة DP/1996/3 المتعلقة بتنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف، في الاجتماع الإعلامي السابق للدورة والمتعلق بالدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. واقترح أن يقوم المجلس التنفيذي باستعراض هذه المسألة اقترانا مع نظره في البند ٣: "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة".

٤ - وانتخب المجلس التنفيذي، بالتزكية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٦:

الرئيس: سعادة السيدة أنيت ديزيل (ترينيداد وتوباغو)
نائب الرئيس: السيد بروس ل. ناماكاندو (زامبيا)
نائب الرئيس: السيدة سيسيليا ب. ريبونغ (الفلبين)

نائب الرئيس: السيد ميلان دوبتشيك (سلوفاكيا)
نائب الرئيس: السيد رولاندو بهاموندیس (كندا)

٥ - وقد أشارت الرئيسة المنتخبة حديثا للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦، السفيرة ديزيل، الى أن اليوم الأول من الدورة يصادف الاحتفال بذكرى ميلاد زعيم الحقوق المدنية الأمريكي، الدكتور مارتن لوثر كينغ، المولود في عام ١٩٢٩. وصرحت بأن رؤية الدكتور كينغ ومُثله تلخص أهداف عمل المجلس. وبالإضافة الى ذلك، فبمناسبة تسمية عام ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر، أعادت الى الأذهان أن الدكتور كينغ ربط، في سنواته الأخيرة، تحقيق السلم والوئام العرقي بالقضاء على الفقر. وشددت على الحاجة الى التطلع والعمل بروح هادفة ومتفائلة. وأعربت عن أملها في سنة مثمرة أمام المجلس التنفيذي، تسودها روح الوئام والوفاق.

٦ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الأولى، حسب وروده في الوثيقة DP/1995/L.1 وبصيغته المعدلة:

البند ١ - المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المبادرات من أجل التغيير
البند ٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة
البند ٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
البند ٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات
البند ٦ - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة
البند ٧ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: المتابعة والأعمال التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
البند ٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المرعي من جانب منظمات عدة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (هيف/إيدز)

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الدور المقبل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها والاحتياجات لإدارة السوقيات ذات الصلة

البند ١٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل

البند ١٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الانضمام الى عضوية اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية

البند ١٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ١٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: التعاون فيما بين بلدان الجنوب

البند ١٦ - مسائل أخرى

٧ - قرر المجلس التنفيذي إرجاء البند المتعلق بتكاليف دعم الوكالات (المدرج في الأصل بوصفه البند ٨ من جدول الأعمال في الوثيقة DP/1996/L.1) الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

٨ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1996/L.1، بصيغتها المعدلة والمعممة.

٩ - واعتمد المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ (DP/1995/54).

١٠ - واستفهم أحد الوفود عما إذا كان الممثلون القطريون لصندوق الأمم المتحدة للسكان سيكونون حاضرين أثناء الدورة. فقال نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إنه لن يكون أي منهم حاضرا أثناء الدورة، بالنظر الى أن المسائل التي سيقوم المجلس التنفيذي بالنظر فيها في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال هي طلبات لموارد إضافية من أجل البرامج القطرية الجارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وليست طلبات لاعتماد دورة جديدة من المساعدة في تلك البلدان. وذكر أن الممثلين القطريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان سيشتركون، كما كانوا يفعلون في الماضي، في دورات المجلس التي ينظر المجلس أثناءها في تقارير البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وثائق المجلس التنفيذي

١١ - أثار الممثل الدائم لبنن، باسم أعضاء المجلس التنفيذي المنتمين الى المجموعة الناطقة بالفرنسية، مسألة نشر وتوزيع وثائق المجلس بلغتي عمل الأمم المتحدة ولغاتها الرسمية. وكانت هذه المسألة قد أثيرت في الاجتماع الإعلامي غير الرسمي السابق للدورة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتتسم هذه المسألة بأهمية قصوى لأعضاء المجلس الناطقين بالفرنسية إضافة الى وفود أخرى. فاحترام صفة العالمية في الأمم المتحدة والتعدد اللغوي يشكل بالنسبة للبلدان الناطقة بالفرنسية جزءا لا يتجزأ من سير عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان سيرا أمثل ومتسما بالكفاءة.

١٢ - فتوزيع نسخ "صفراء" (مسبقة) من الوثائق باللغة الانكليزية فحسب يسبب مشكلة للوفود الناطقة بالفرنسية: فهي لا تستطيع أن تجري مشاورات حسب الأصول في العواصم كما لا تستطيع أن تعكس بصورة وافية بالغرض آراء حكوماتها في الاجتماعات الإعلامية السابقة للدورات.

١٣ - وأوضح أن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ١١/٥٠ لعام ١٩٩٥، توزيع نصوص الوثائق بجميع اللغات في وقت واحد. وفضلا عن ذلك، فإن النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينص في المادة ١٣ على أنه إذا لم تعمم الوثائق المتعلقة ببند من المقرر النظر فيه بجميع اللغات الرسمية قبل افتتاح الدورة بستة أسابيع، فمن الممكن إرجاء ذلك البند الى الدورة التالية، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. ويشتمل النظام الداخلي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان (سلف المجلس التنفيذي) على المادة ذاتها.

١٤ - ووجه الشكر الى أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان على محاولتها إصلاح الوضع المتعلق بتأخر صدور الوثائق بجميع اللغات. وأعاد الى الأذهان أن المجلس اشترط، في مقرره ٢٤/٩٤ المتعلق بالوثائق، وهو مقرر مؤقت، أنه الى أن يتم وضع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، إذا لم تقدم التقارير الى مكتب شؤون المؤتمرات قبل الدورة بسبعة أسابيع (٩ أسابيع في حالة البرامج القطرية) فإنها ترجأ ما لم يوضع استثناء. وفي الوقت الذي أوضح فيه أن مجموعته تود بالفعل أن تكون مرنة، أكد ضرورة إجراء فحص محدد ودقيق لنشر وتوزيع الوثائق في تلك المرحلة.

١٥ - وأضاف أنه لا يمكن فهم المسائل العديدة المتعلقة بهذه القضية فهما تاما بدون معرفة دقيقة لجميع عناصرها. وقال إن مجموعته تعترف، بالنظر الى وجود أربع دورات في السنة والالتزام بتوزيع الوثائق قبل بدء الدورات بستة أسابيع، وهي قاعدة أملاها بصورة واضحة مضمون قرار الجمعية العامة ١١/٥٠، بأن نشر الوثائق بجميع اللغات الرسمية يمثل عقبة حقيقية يجب التغلب عليها من خلال إجراء عملية ملائمة تحلل بصورة ناقدة جميع الأبعاد والخطوات التي ينطوي عليها إخراج الوثائق. فقد حدت الجمعية العامة بشدة، في قرارها ١١/٥٠، الممارسة العامة المتمثلة في إصدار "وثائق أولية". ومضى يقول إن تحسين تنظيم العمل يمكن أن يتيح توزيعا أفضل للوثائق الرئيسية للمجلس التنفيذي. وقال إن ثمة أفكارا أخرى تريد مجموعته استطلاعها وهي تصنيف الوثائق حسب أولويتها، ووضع مبادئ توجيهية تتعلق بعدد الصفحات، وفرض نظام أفضل من جانب المجلس ذاته في طلب الوثائق. وفضلا عن ذلك، ينبغي للمجموعة أن تقرر اتخاذ تدابير لمعالجة التأخر في إخراج الوثائق. وختم كلامه بقوله إن المجموعة الناطقة بالفرنسية تحتفظ بحق طلب تقرير عن حالة الوثائق قبل كل دورة.

١٦ - وكان ثمة تأييد لبيان المجموعة الناطقة بالفرنسية. ولاحظ أحد الوفود أن المشاكل التي أعربت عنها المجموعة الناطقة بالفرنسية بالتفصيل هي مشاكل متأصلة في منظومة الأمم المتحدة. وأكد الوضع غير المواتي في المشاورات غير الرسمية الذي تعاني منه الوفود التي لا تستطيع الحصول على تعليقات من عواصمها لأن الوثائق غير متاحة باللغات الرسمية.

١٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٦/٩٦ - الوثائق

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير الى أهمية التقيد بدقة بالقرارات والقواعد المنشئة لترتيبات خاصة باللغات لمختلف هيئات وأجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١١/٥٠؛

٢ - يطلب من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إنشاء فريق عامل معني بمسائل توزيع الوثائق، وذلك بالتعاون مع المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبمشاركة الإدارات المعنية وبالإشتراك مع ممثلي المجموعات اللغوية؛

٣ - يطلب من مدير البرنامج تقديم تقرير الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ عن حالة هذه المسألة واقتراح حلول عملية.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

الدورات المقبلة

١٨ - اتفق المجلس التنفيذي على البرنامج التالي للدورات المقبلة في عام ١٩٩٦، التي ستعقد في نيويورك، باستثناء الدورة السنوية، التي ستعقد في جنيف:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦:	٢٥ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦
الدورة السنوية لعام ١٩٩٦:	٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

(ملاحظة: يوم ١٦ أيار/مايو عطلة رسمية للأمم المتحدة في جنيف)

١٩ - طلب أحد الوفود وضع تقدير دقيق للتكاليف بصدد خياري مكان انعقاد الدورة السنوية في جنيف ونيويورك وتقديمه الى المجلس التنفيذي قبل أن يتخذ قرارا بصدد مكان انعقاد الدورة السنوية لعام ١٩٩٨. وأعرب وفدان آخران، باسم وفود أخرى، عن تأييدهما الشديد لإبقاء جنيف مكانا لانعقاد الدورة السنوية كل سنتين.

٢٠ - وبعد شيء من المناقشة، اتفق على إضافة بند بعنوان "النظر في النظام الداخلي" الى جدول أعمال الدورة السنوية لعام ١٩٩٦. وسيبحث مكان انعقاد الدورات السنوية المقبلة أيضا في إطار ذلك البند.

٢١ - وعلى أثر طلبات تقدم بها أحد الوفود، أرجئ البند المتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة، الذي كان مقررا النظر فيه في الدورة العادية الثانية، الى الدورة السنوية وتقرر النظر في تقرير عن الزيارة الميدانية الأولى لعام ١٩٩٦ في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

٢٢ - وذكر أيضا أن عملية النظر من جانب المجلس التنفيذي في البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ستثار في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وطلب الى الصندوق أن يتشاور مع الأطراف ذات الصلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف بصدد هذه المسألة. وتقرر إضافة بند متعلق ببيان مهمة من الصندوق الى جدول أعمال الدورة السنوية لعام ١٩٩٦.

٢٣ - وقد أتيح جدول توزيع المواضيع للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ للمجلس التنفيذي.

٢٤ - ووافق المجلس التنفيذي على توزيع المواضيع على دوراته لعام ١٩٩٦، الوارد في مرفق المقرر ١٢/٩٦ المتعلق بالاستعراض العام.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - المبادرات من أجل التغيير

٢٥ - صرح مدير البرنامج، في معرض تقديمه للبند، بأن ١٩٩٦ ستكون سنة تحديات هامة جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد ولّدت الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أفكارا عديدة بصدد مستقبل التعاون الإنمائي. فقد كان إصلاح المساعدة الإنمائية، وإصلاح وتعزيز الأمم المتحدة كقوة رئيسية من أجل التنمية وتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنمية شواغل أساسية لدى العديد من الجهات.

٢٦ - ورحب بالأعضاء العشرة الجدد في المجلس التنفيذي وهم: اسبانيا وأوكرانيا وبليز ورومانيا وسويسرا وفنلندا وكندا وماليزيا ومدغشقر وهولندا. كما قدم مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية الجديد السيد نورمان لوزون، وأعلن تعيين السيد ريتشارد جولي مستشارا خاصا لمدير البرنامج ومشرفا على تقرير التنمية البشرية، والسيدة سهيلة شاكر - فرهانغ أمينة للمجلس التنفيذي.

٢٧ - ومضى مدير البرنامج يستعرض عددا من التطورات الناشئة عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ للمجلس التنفيذي والتي يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عليها بصورة نشطة. فبعد أن ذكر التأكيد الجديد على استئصال الفقر في الولاية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قال إن البرنامج كثف خطته المتعلقة بالتحليل والتشاور مع شركائه من أجل تحقيق تركيز أكثر حدة في برمجته. وأضاف أن مكتب سياسات ودعم البرامج يحتل مكان الصدارة في هذه المبادرة. وسيقترح مكتب سياسات ودعم البرامج، أثناء الدورة الحالية، برنامجا للمشاورات غير الرسمية مع المكتب التنفيذي لاستطلاع مختلف الاستراتيجيات لمعالجة مسألة تحقيق تركيز أكبر والتصدي للقضاء على الفقر من منظور مواضيعي.

٢٨ - وذكر مدير البرنامج مبادرات حديثة اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إحالة الإطار المفاهيمي الجديد للبرنامج الإنمائي الى المكاتب القطرية: "من الفقر الى الإنصاف: استراتيجية تمكين وإعانة"، وهي مبادرة تبرز الخطوط العامة للنهج التي تعالج الأسباب الهيكلية للفقر؛ ومشاركة البرنامج

الإنمائي مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة في فرق العمل كجزء من المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، ولا سيما المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ والتنظيم الناجح للاجتماعات الأخيرة لتنسيق المعونة بصدد أنغولا وناميبيا؛ وإنشاء الصندوق الإستئماني لدعم الحكم في أفريقيا.

٢٩ - وفيما يتعلق بالمسائل التنظيمية، قام مدير البرنامج بإبلاغ المجلس التنفيذي بأن النتائج التي تمخض عنها مؤتمر إعلان التبرعات لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ تشير الى أن الأموال لعام ١٩٩٦ ستنخفض بمقدار ضئيل لا غير عن مجموع ١٩٩٥ البالغ زهاء ٩٥٠ مليون دولار. وتوجه بالشكر الى الحكومات التي بذلت جهودا قوية للمحافظة على مساهماتها الأساسية أو لزيادتها، كما حدث في عدد من الحالات. ولاحظ أن ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وضعت الحدود المالية لبرنامج تخفيض التكاليف وإعادة تشكيلها لدى البرنامج الإنمائي، وأن البرنامج الإنمائي يسير وفق تلك الحدود بصورة حاسمة. وأشار الى أن آثار ضغط النفقات على الموظفين في مثل هذه الأوقات العصيبة تدار بأقصى قدر ممكن بشريا من الروية والإحساس. وأشار أيضا الى استراتيجية البرنامج الإنمائي الجديدة المتعلقة بالموارد البشرية والتدريب، والتي تهدف الى تحديث مبادئ وممارسات إدارة شؤون الموظفين في المنظمة، ومن خلال مواصلة تطوير القدرات والمهارات الجديدة، الى الاحتفاظ بموظفي البرنامج الإنمائي في مقدمة منظومة الأمم المتحدة في المستقبل.

٣٠ - وإذ انتقل الى الفقرة ٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٩٥، قدم مدير البرنامج موجزا للتطورات الحاصلة في عملية التخطيط في البرنامج الإنمائي على أثر إدخال خطة شاملة نموذجية في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وأفاد بأن خطة عام ١٩٩٥ هي الآن قيد التنفيذ النشط. وفضلا عن ذلك، بذلت جهود كبيرة لإضفاء الطابع المؤسسي على التخطيط الشامل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصياغة بيان مهمة تمثيلي للبرنامج الإنمائي من خلال مشاورات داخلية واسعة النطاق.

٣١ - وإذ أكد أن عددا من العناصر الواردة في الوثيقة DP/1996/2 ما زالت بالضرورة في مرحلة أولية، انتقل الى إلقاء الضوء على مقترحات البرنامج الإنمائي الرئيسية المتعلقة بالخطة الشاملة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. فأولا، توصل البرنامج الإنمائي الى مشروع بيان مهمة يهدف الى التعبير عن الولاية البرنامجية المعطاة من قبل المجلس التنفيذي في الوقت الذي يقدم فيه أيضا خلاصة لرؤية وتطلعات موظفي البرنامج الإنمائي. وستكون تعليقات المجلس على ذلك المشروع موضع ترحيب. وثانيا، ارتأت إدارة البرنامج الإنمائي أن من الأهمية البالغة المزامنة بين التخطيط ودورات الميزانية في المنظمة. وقد اقترح أن تتحقق المزامنة مع بداية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وأن تصدر الخطة الشاملة بعد ذلك مرة كل سنتين. وكخطوة انتقالية، ستشمل الخطة الشاملة القادمة فترة الـ ١٨ شهرا من حزيران/يونيه ١٩٩٦ الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ولما كان جزء كبير من الخطة الشاملة الحالية، التي بدأ تطبيقها قبل سبعة أشهر فقط، ما يزال ذا صلة وثيقة للغاية، فسيظل ذلك الجزء ساريا خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦. وثالثا، كانت النية متجهة الى استخدام إطار منطقي في الخطة التالية، يؤكد الأهداف الشاملة، والأهداف على مستوى الوحدات، والمجالات التي تحققت فيها النتائج الرئيسية، ومؤشرات الأداء، والتقييم المنتظم لنتائج واستخدام الحوافز للتشجيع على النجاح والمساءلة.

٣٢ - وبعد ذلك، اقترح إحكام نظام رصد الأداء في البرنامج الإنمائي في إطار الخطة الشاملة من خلال عدد من الإجراءات، من بينها اعتماد شكل موحد لخطة العمل على نطاق المنظمة. وأخيرا، ومن خلال جولة ختامية من المناقشات على مستوى الإدارة العليا، تتجه النية الى أن يكتمل في شباط/فبراير ١٩٩٦ الترتيب النهائي للأولويات الشاملة والأهداف التنفيذية التي بحثت بصورة أولية في الوثيقة DP/1996/2.

٣٣ - وتكلم خمسة وعشرون وفدا بصدد هذا البند. وأعرب معظمها عن اهتمامه بمختلف المبادرات التي اتخذها البرنامج الإنمائي في متابعة المسائل الناشئة عن الدورة السابقة وعن تأييده لتلك المبادرات. وطلب عدد من الوفود مزيدا من المعلومات عن تطورات محددة، بما فيها سلسلة المشاورات غير الرسمية المقترحة بصدد تركيز البرنامج الإنمائي على مناهضة الفقر، ودور البرنامج الإنمائي في مختلف فرق العمل الجديدة المشتركة بين الوكالات واستراتيجيته الجديدة المتعلقة بالموارد البشرية.

٣٤ - وعلقت وفود عديدة على مشروع بيان مهمة البرنامج الإنمائي. ففي حين وجدها البعض مقتضبة بالقياس الى مشروع البيان الذي أعده صندوق الأمم المتحدة للسكان، اعتبرته وفود أخرى غير مقتضب بما فيه الكفاية عند مقارنته بمشروع بيان مهمة اليونيسيف. وقالت وفود عديدة أيضا أن النص ينبغي أن يشمل ليس فحسب موظفي البرنامج الإنمائي بل جميع ذوي المصلحة، بما فيهم المجلس التنفيذي والبلدان المشتركة.

٣٥ - ولاحظت وفود عديدة أن المشروع يتطلب مزيدا من التنقيح فيما يتعلق بعرضه وصياغته. وطلبت أن يتاح النص النهائي للجمهور على نطاق أوسع وأن يكتب بأسلوب يستهوي أولئك الذين لا يعرفون الكثير عن البرنامج الإنمائي أو عن عملياته ومصطلحاته. وكان من بين المسائل الأخرى التي أثيرت فيما يتعلق بالصياغة الحاجة الى التأكيد بدرجة أكبر على بناء القدرات؛ والإشارة الى الحكومات بصراحة بوصفها صاحبة المصلحة الرئيسية في البرنامج الإنمائي؛ واستخدام مصطلح "الجيد" بدلا من "المسؤول" كصفة للحكم؛ وذكر حيادية وعدم تحيز البرنامج الإنمائي؛ واستبعاد العناصر التي ليس لها طابع الدوام من النص، مثل أعداد المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي أو البلدان التي يخدمها البرنامج؛ والاشتمال على جميع العناصر الرئيسية للولاية البرنامجية للبرنامج الإنمائي، بما فيها تنسيق المعونة ودعم مهمة المنسق المقيم وفقا لقراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠. واقترح أحد الوفود أن الهيكل الموازي للاقتباس المختار من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة والسطر الأول من مشروع بيان مهمة البرنامج الإنمائي غير ملائمين.

٣٦ - وأشار عدد من الوفود الى أن الصفة "corporate" تنطوي على إيحاءات متعلقة بالقطاع الخاص ولا تكون ملائمة عند استخدامها لوصف أهداف وأولويات منظمة كالبرنامج الإنمائي. ولاحظت وفود أخرى أن كلمة "corporate" عند ترجمتها الى لغات تلك الوفود (الاسبانية والفرنسية) تعطي معنى مقبولا تماما. وعلق أحد الوفود بقوله إن ما هو محذوف من النص له أهمية أيضا. فمن المهم، مثلا، أن يسلم البيان بأن للفقر أبعادا خارجية وأن البرنامج الإنمائي لن يقصر تركيزه المناهض للفقر على الأسباب الداخلية وحدها. وفضلا عن ذلك، فإن الإشارة الى الدور الرئيسي للنمو الاقتصادي في التقليل من الفقر أمر أساسي.

٣٧ - واقترح بعض الوفود أنه ينبغي على الأمانة، كي تمضي قدما في عملية وضع بيان المهمة في صورته النهائية، أن تعقد اجتماعا غير رسمي مع الأعضاء المعنيين في المجلس التنفيذي.

٣٨ - وبصدد التخطيط الشامل ذاته والمقترحات الواردة في الوثيقة DP/1996/2، أعربت الوفود عن تقديرها للجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية تخطيط منهجية لإدارة التغيير. وقالت إن العملية الاستشارية التي اتبعها البرنامج الإنمائي تستحق الثناء وإن الورقة توفر أساسا جيدا لوضع تفاصيل الخطة الشاملة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وذكرت أن من المهم الآن نقل التركيز من النموذج الى تطبيقه وتنفيذه بصورة كاملة. وقد لقي التركيز في بيان مدير البرنامج على الإدارة التي تعتمد النتائج أساسا لها ومؤشرات الأداء القابلة للقياس ترحيبا خاصا.

٣٩ - ولقيت المزامنة المقترحة بين التخطيط ودورات الميزانية في البرنامج الإنمائي كل سنتين تأييدا واسع النطاق، ولقي تأييدا مماثلا الإطار الزمني المقترح للخطة الشاملة التالية (حزيران/يونيه ١٩٩٦ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧). وأعلنت وفود عدة أنها مرتاحة الى الهيكل المقترح للخطة القادمة، بما فيها مجموعة الأهداف التنفيذية الشاملة المحددة بصورة مبدئية. وقد علقت وفود عديدة أهمية خاصة على الهدف رقم ١، المتعلق بإعمال التنمية البشرية المستدامة مع التركيز الشديد على القضاء على الفقر. وارتأت وفود أخرى أن الهدف رقم ٣، المتعلق بتجميع المناصرين وتعبئة الموارد للتنمية البشرية المستدامة، هو مفتاح المستقبل بالنظر الى الحالة المالية للبرنامج الإنمائي. وأكد عدد من الوفود أنه ينبغي متابعة تعزيز مهمة المنسق المقيم بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وفقا للاستعراض السياسي الأخير الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ولقراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠. وقال عدد من الوفود إن تحليل الحالة المقترح ينبغي أن يوفر تقييما لأداء البرنامج الإنمائي في إطار الخطة السابقة كما ينبغي أن يذكر العوامل التي تفسر النجاح أو الفشل. ولاحظ أحد الوفود أن الأهداف التنفيذية الأولية الواردة في الورقة ليست مرتبة حسب الأهمية وقال إن الخطة النهائية ينبغي أن ترتب أهدافها التنفيذية حسب الأولوية.

٤٠ - وأكدت وفود عديدة على أن التقييم لم يلق اهتماما كافيا في الوثيقة DP/1996/2. فالتقييم أساسي لأي تقدير للأداء ولسمعته لدى الجهات المانحة. ولا يمكن التقليل من قيمة دوره في مساعدة البرنامج الإنمائي في أن يصبح منظمة أكثر كفاءة وفعالية. وينبغي إبراز التوسع في التقييم، بما فيه ترويج الدروس المستفادة وتصميم إجراءات واضحة للأداء، بوصفه أحد أهداف الخطة الشاملة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وخاصة بالنظر الى مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥، الذي قرر فيه المجلس زيادة الموارد المتاحة لعملية التقييم في ترتيبات البرمجة الخلف.

٤١ - وفي معرض رد مدير البرنامج على المناقشة، توجه بالشكر الى الوفود على تعليقاتها البناءة على مشروع بيان المهمة وموجز الخطة الشاملة التالية. وبصدد العرض العام لمشروع البيان، قال إنه توجد أنواع مختلفة عديدة من الأهداف يمكن أن يحاول بيان المهمة تحقيقها. وقال إن مقصد المشروع الحالي هو انتزاع بيان والتزام من موظفي البرنامج الإنمائي كتمرين على تكوين الجماعة المتعاونة. وفيما يتعلق ببعض جوانب لغة البيان، أوضح أن تحديات ترويج النموذج الجديد للتنمية البشرية المستدامة ودعم مهمة المنسق

المقيم والمساعدة على توليف مدخلات الوكالات ذات الأساس القطاعي تجعل، بحكم طبيعتها، مهمة البرنامج الإنمائي الى حد ما أكثر تعقيدا من مهمات المنظمات الشقيقة. ولم يكن في إمكان نص مشروع البيان أن يتفادى تصوير بعض ذلك التعقيد. وفيما يتعلق باستخدام كلمة "corporate"، قال إن النية لم تكن مطلقا متجهة الى تصوير قيم كيان خاص وجهته تحقيق الربح بل الى مجرد وصف الأولويات والأهداف المعتمدة على نطاق المنظمة والمشتركة على أعلى مستوى تنظيمي.

٤٢ - ووافق على أن الحكومات هي صاحبة المصلحة الرئيسية في البرنامج الإنمائي وينبغي تعريفها على هذا النحو. وليس ثمة أي خلاف على أهمية وظيفة بناء القدرات في البرنامج الإنمائي. ولهذا فإن هاتين المسألتين تظهران في أول فقرة من البيان. ووافق أيضا على أن النمو الاقتصادي يمثل عاملا أساسيا في القضاء على الفقر وإقامة الإنصاف. ورحب برغبة المجلس التنفيذي في أن يقترن اسمه ببيان المهمة النهائي للبرنامج الإنمائي، واعتبر ذلك تحية للمنظمة.

٤٣ - وأضاف أن المسألة الآن هي وضع مشروع البيان في صورته النهائية، مع المراعاة الكاملة لتعليقات المجلس التنفيذي، دون إعادة فتح المسائل التي حلت في الإطار البرنامجي، الذي سبق أن اتفق عليه المجلس. والبرنامج الإنمائي يعمل ضمن ذلك الإطار الهام. كما شرع في تنفيذ عملية رئيسية للتخطيط الشامل. وأضاف أن اختتام بيان المهمة ينبغي إنجازه في وقت محدد بدون تأخير لتنفيذ ذلك الإطار والخطة.

٤٤ - وفيما يتعلق بعملية التخطيط الشامل، شكر مدير البرنامج الوفود على قبولها مقترحات البرنامج الإنمائي بخصوص المزامنة مع دورة الميزانية، والإطار الزمني للخطة القادمة وإجراءات تحسين الرصد ووضع مؤشرات واضحة للأداء. وأشار الى أن البرنامج الإنمائي سيأخذ في الاعتبار المشورة المقدمة بصدد بعض الأهداف التنفيذية الشاملة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالتقييم، قال إن عدم التأكيد على هذه الوظيفة، وهو ما لاحظته وفود عديدة، كان ناجما عن عدم ذكر الحقيقة كاملة من جانب مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي. فقد كان المكتب في الواقع منهمكا في برنامج نشط للرصد والتقييم طيلة عام ١٩٩٥ ولديه برنامج عمل موسع يجري إعداده للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وسوف تتاح للمجلس التنفيذي الفرصة لاستعراض مدى ونطاق أنشطة التقييم التي يضطلع بها مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦، عندما يقدم المكتب تقريره السنوي عن التقييم. ومضى يقول إن البرنامج الإنمائي لم يقلل من تقديره لأهمية مهمة التقييم، وهو ما سينعكس بصورة مناسبة في الخطة الشاملة النهائية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٤٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالوثيقة DP/1996/2 وبمقترحاتها المتعلقة بعملية التخطيط الشامل. ووافق على عقد دورة غير رسمية تعنى بمشروع بيان المهمة قبل الدورة السنوية لعام ١٩٩٦.

ثالثا - المسائل المتصلة بدورات البرمجة

٤٧ - ذكر مدير البرنامج، عند تقديمه الوثيقة DP/1996/3، أن تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف المعتمدة بموجب مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ يتطلب إدخال تغييرات عميقة وسريعة على عمليات البرمجة التي نشأت بصورة بطيئة في البرنامج الإنمائي على امتداد ما يزيد على عقدين من الزمن. وشدد على وجوب اعتبار الجزء ألف من المبادئ التوجيهية للتنفيذ، الموجزة في الوثيقة DP/1996/3، والمبادئ التوجيهية الأخرى التي ستصدر، وثائق حية سيجري تنقيحها في ضوء التجربة. وطلب مدير البرنامج توجيهات جديدة أيضا بصدد المقترحات الأولية الواردة في الوثيقة DP/1996/3 بصدد تخفيف عبء العمل المقترن بالحجم الكبير لأطر التعاون القطري المتوقع في الدورات العادية المقبلة.

٤٨ - وعرض مدير البرنامج أيضا الوثيقة DP/1996/CRP.2 (متوفرة باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية)، التي تقدم هدفا أوليا للموارد المخصصة من الأموال الأساسية المقررة للبلدان المتلقية الفردية في إطار البند ١-١-١. وتتفق الحسابات مع أحكام المقرر ٢٣/٩٥ وتقوم على أساس الرقم المستهدف ٣,٣ بليون دولار للتبرعات للفترة ١٩٩٧ الى ١٩٩٩ المحدد بموجب ذلك المقرر. وذكر أن البيانات الأساسية لعام ١٩٩٤ المتعلقة ببعض البلدان ما زالت تعتبر تقديرات. ولذلك، فوفقا للممارسة السابقة، أنشئ احتياطي لتغطية نفقات من بينها الزيادات في مخصصات الموارد من الأموال الأساسية الناجمة عن التغييرات في البيانات الأساسية لعام ١٩٩٤ المـُبلغ عنها خلال عام ١٩٩٦. ويجري إعداد المبادئ التوجيهية للمرافق المتبقية وسوف تقدم الى المجلس التنفيذي بعد أن توضع في شكلها النهائي.

٤٩ - وفي الوقت الذي أعرب فيه مدير البرنامج عن تقديره الخالص لالتزام المجلس التنفيذي بالهدف البالغ ٣,٣ بليون دولار، أشار الى أن مخصصات الموارد من الأموال الأساسية المحالة الى الممثلين المقيمين لأغراض التخطيط البرنامجي الأولي سوف تبنى، من أجل التبصر في إدارة الموارد، على أساس التقدير الحالي البالغ بليون واحد من الدولارات من متوسط الإيرادات الأساسية السنوية. لما كان ذلك سيستلزم جهودا كبيرة من جميع الأطراف للوصول الى الهدف الأصلي، اقترح مدير البرنامج إنشاء لجنة مخصصة خاصة لمساعدة البرنامج الإنمائي في تحقيق تلك الغاية. وذكر أن ثمة مبادرات مختلفة يجري الاضطلاع بها للمساعدة على نشر مفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتنمية البشرية المستدامة في عدد من البلدان المانحة.

٥٠ - وتحدث العديد من الوفود بصدد هذا البند وأثنوا، بوجه عام، على البرنامج الإنمائي لتقيده بوجه عام بروح وحرف مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ في المبادئ التوجيهية. واعترض عدد من الوفود، وخاصة من بلدان أوروبا الشرقية، على المخصصات الأولية للموارد من الأموال الأساسية كما هي مبينة في ورقة غرفة الاجتماع.

٥١ - وفيما يتعلق باضطلاع المجلس التنفيذي باستعراضات أطر التعاون القطري، اقترح أحد الوفود أن يستشار الشركاء على المستوى القطري بصدد مذكرة البرنامج الأولية بعد استعراضها من قبل البرنامج الإنمائي والحكومة. ومن الممكن أيضا توزيع مذكرة البرنامج الأولية بواسطة المقر، بدون إجراء مناقشات رسمية من جانب المجلس التنفيذي. وأن إجراء هذه المشاورات في مرحلة مبكرة من شأنه أن يقلل من حاجة المجلس الى إجراء مناقشات مطولة بشأن أطر التعاون القطري، التي يمكن اعتمادها على أساس عدم الاعتراض.

٥٢ - وقد تعاطفت وفود عدة مع هذا الاقتراح، ملاحظةً أن المبادئ التوجيهية يبدو أنها تسمح بإجراء مشاورات على المستوى القطري بصدد مذكرة البرنامج الأولية. وقالت إن نظاما يقوم مدير البرنامج والمجلس التنفيذي بموجبه بإبراز بعض أطر التعاون القطري للمناقشة، علما بأنه تجري معالجة أغلبية هذه الأطر على أساس عدم الاعتراض، يكون عمليا بدرجة أكبر عندما تبحث مذكرات البرامج الأولية بصورة غير رسمية في مرحلة مبكرة.

٥٣ - غير أن العديد من المتكلمين لم يوافقوا على فكرة إجراء مشاورات بصدد مذكرة البرنامج الأولية في مرحلة مبكرة، بالنظر الى أن مذكرة البرنامج الأولية هي وثيقة داخلية للبرنامج الإنمائي ولا يبدو أن الحكومة تقوم بدور نشط في إعدادها. ومع أن المشاورات غير الرسمية مع الحكومة وشركاء التنمية بصدد مذكرة البرنامج الأولية تجري في العادة على المستوى القطري، فليس من المناسب إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية. وأثيرت أسئلة بخصوص التمييز بين مذكرة البرنامج الأولية وإطار التعاون القطري، ودور الحكومة ووظيفة مذكرة الاستراتيجية القطرية في العملية الشاملة، والتناقضات الظاهرية بين بعض فقرات الموجز في الوثيقة DP/1996/3 والمبادئ التوجيهية الكاملة التي وزعت أثناء الدورة. ولاحظت وفود عدة أن الإيضاحات المقدمة فيما بعد من مدير البرنامج (انظر الفقرات ٦٣ - ٦٨ أدناه) مقبولة وأن المبادئ التوجيهية ينبغي تعديلها وفقا لذلك.

٥٤ - وقدمت مقترحات أخرى لتخفيف عبء عمل المجلس التنفيذي بالنسبة الى عدد أطر التعاون القطري التي يتعين اعتمادها. وكان من بين تلك المقترحات: إنشاء لجنة عاملة في كل دورة عادية لتقوم باستعراض أطر التعاون القطري، والتوصية بالنظر في بعض هذه الأطر من قبل الاجتماع العام؛ وعقد جلسات مطولة للمجلس أو دورة عادية إضافية كل سنة؛ وإدراج موجز تنفيذي في إطار التعاون القطري؛ واستخدام عام ١٩٩٦ كفترة تجربة في استعراضات أطر التعاون القطري وتقرير طرائق عمل مستقبلية وفقا لتلك التجربة.

٥٥ - ووافق متكلمون عديدون على أن بالإمكان اعتماد أطر التعاون القطري على أساس عدم الاعتراض، مع عدم إجراء مناقشة إلا إذا قدمت طلبات من قبل خمسة بلدان على الأقل. ويستطيع مدير البرنامج التركيز على أطر تعاون قطري على أساس إقليمي أو أساس تمثيلي آخر. ولتقليل حجم الورقات الواردة الى المجلس التنفيذي، سيحتاج البرنامج الإنمائي الى إبداء مرونة في توقيت الاستعراضات وإلى تحديد عدد أطر التعاون القطري المستعرضة في كل دورة.

٥٦ - وكان ثمة اتفاق عام على أن الأطر المقدمة الى المجلس التنفيذي ليقوم باستعراضها ينبغي أن تكون واضحة وموجزة واستراتيجية وأن تركز على الانسجام العام مع ولايات البرمجة، وبذلك يستغني المجلس عن القيام بإدارة للعملية على المستوى الجزئي. وشدد عدة متكلمين على الحاجة الى أن يقوم المجلس بدور قيادي في مرحلة الاستعراض لكي يحدد الى أي مدى نجحت أطر التعاون القطري في تحقيق النتائج المتوخاة. وفي ذلك الصدد، لاحظت بعض الوفود أن آليات الاستعراض التي يرد وصفها في الفقرات ٢٩-٢٦ من الوثيقة DP/1996/3 ينبغي أن تكون أسلس قيادا. وينبغي أن يكفل النظام توفر معلومات استعراضية

وتقييمية لدى المجلس التنفيذي لكي ينظر في حصيلة ونتائج أطر التعاون القطري وكيفية الاستفادة من تلك التجربة في البرمجة المقبلة. وقدمت توصية بأن يولي المجلس اهتماما كبيرا لهذه المسألة في المستقبل.

٥٧ - وأعرب متكلمون عدة عن قلقهم إزاء مستوى اشتراك المقر والمكاتب الإقليمية، وخاصة في استعراضات مذكرات البرامج الأولية وأطر التعاون القطري وتخصيص الموارد. وطلب عدة متكلمين إيضاحا متعلقا بتوفر الموارد من الأموال الأساسية بعد أن يتم اعتماد إطار التعاون القطري، وشككت في الحاجة الى القيام بالاستعراض الإضافي لتخصيص الموارد. وأعرب أحد الوفود عن تخوفه من أن تؤدي هذه العملية الى برمجة وإنجاز ناقصين.

٥٨ - وطلب إيضاح كيف يستطيع بها النظام المالي المتجدد أن يستوعب التخطيط خارج إطار فترة البرمجة المعتمدة لإطار التعاون القطري، وكيف يمكن للصرف السنوي للموارد أن يعكس التقلبات في الموارد من الأموال الأساسية والتغيرات في البيانات الأساسية المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي والسكان.

٥٩ - وأكد متكلمون عدة أن معايير تخصيص الموارد متفقة مع المقرر ٢٣/٩٥، ولكنهم شددوا على أهمية التطبيق الحازم بالنظر الى أن تلك المعايير عبر عنها بصورة عامة للغاية. وقالوا إنه لا بد من تحديد المفاهيم الأساسية التي تعكسها تلك المعايير.

٦٠ - وطلب عدد من الوفود إيضاحا بصدد اتساق الجداول الواردة في ورقة غرفة الاجتماع مع جميع الأحكام الواردة في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥، وخصوصا فيما يتعلق بالموارد الإضافية المتاحة للبلدان في أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وطلب وفد آخر إيضاحا بشأن استخدام بيانات البنك الدولي عندما لا يكون بلد ما عضوا في البنك الدولي.

٦١ - وأكدت وفود عدة أنه قد تكون ثمة ضرورة لإجراء مشاورات إضافية بصدد المبادئ التوجيهية قبل أن تأخذ هذه المبادئ صورتها النهائية، ولكن دون إحداث تأخير للعمل على المستوى القطري. وقالت هذه الوفود إن الرسوم البيانية للتدفق المتعلقة بالإجراءات من شأنها أن تجعل الوثيقة مواتية للمستعمل ومنطقية بدرجة أكبر بكثير، وطلبت ترجمات الى لغات العمل في أقرب وقت ممكن.

٦٢ - وحث أحد الوفود، لدى إشارته الى المساعدة التي قدمتها حكومته في مهام المنسق المقيم، على أن توفر الوفود الأخرى مثل ذلك الدعم أثناء فترة الانتقال الى الترتيبات الجديدة.

٦٣ - وأعرب مدير البرنامج في رده على المسائل التي أثيرت في المناقشة عن تقديره للملاحظات المفيدة التي أدلت بها الوفود واعترف بأن المبادئ التوجيهية الكاملة تعطي، فيما يتعلق ببعض الجوانب، تفسيرات أوضح مما يعطي الموجز المقدم في الوثيقة DP/1996/3. وأعاد القول إن المبادئ التوجيهية، التي يجري ترجمتها الى لغات العمل، سوف تخضع لتنقيحات تقوم على أساس تعليقات المجلس التنفيذي في الدورة الحالية وفي المشاورات غير الرسمية المعقودة قبل الدورة العادية الأولى، وعلى أساس إفادات المكاتب القطرية المتعلقة بتجربتها المبكرة في مجال التنفيذ. وحسب الاقتراح المقدم، ستضاف الرسوم

البيانية للتدفق لتوضيح العمليات التي تقدم وصفها إضافة الى عمليات التقييم والاستعراض؛ وسيجري أيضا تفصيل الإطار المالي المتجدد. وأوضح أن البرنامج الإنمائي، حتى مع التحسينات المدخلة في إطار الترتيبات الخلف، ما زال ينفذ نظام برمجة شامل لسنوات عدة خاضع لقيود نظام مالي قائم على المساهمات السنوية.

٦٤ - وفيما يتعلق بمذكرة البرنامج الأولية وإطار التعاون القطري، أقر مدير البرنامج بأن اللبس الظاهري كان يمكن تفاديه بالاحتفاظ بالمصطلحات السابقة. وأكد أن مذكرة البرنامج الأولية هي من حيث الأساس المذكرة الاستشارية السابقة - وهي وثيقة داخلية تتيح للبرنامج الإنمائي أن يعكس تفكيره الأولي بصدد إمكانيات البرمجة. وأضاف أن ثمة دورا لكل من الحكومة الوطنية ولجان الاستعراض بمقر البرنامج الإنمائي في إعداد مذكرة البرنامج الأولية التي، حسب تعريفها، تأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية وتستند الى مشاورات مع الحكومة والشركاء الآخرين. ومع أن مذكرة البرنامج الأولية تيسر الشروع في حوار رسمي مع الحكومة بصدد جوهر إطار التعاون القطري، فهي لا تقرر مسبقا المضمون النهائي لإطار التعاون القطري، الذي هو وثيقة وطنية. فمذكرة البرنامج الأولية ليست بديلا عن إطار التعاون القطري، وإذا اقتضت الضرورة، يمكن تعديل المبادئ التوجيهية من أجل إعطاء توضيح. ولاحظ أنه إذا وجدت مذكرة استراتيجية قطرية، فإن مذكرة البرنامج الأولية يمكن استخلاصها من تلك الوثيقة التي تملكها الحكومة. ورغم أن مذكرة الاستراتيجية القطرية ليست إلزامية، فهناك تشجيع تشريعي واضح يؤيد إعدادها.

٦٥ - وفيما يتعلق بتخصيص الموارد، أكد مدير البرنامج أنه حال اعتماد إطار التعاون القطري من قبل المجلس التنفيذي، سيتاح ٦٠ في المائة من الموارد الآتية من الأموال الأساسية بصورة فورية وتلقائية. والطلب المتعلق بالموارد، الذي يرد ذكره في موجز المبادئ التوجيهية، يجعل من الممكن بالنسبة للبلدان أن تحصل على تخصيص أكبر من الموارد الآتية من الأموال الأساسية في ذلك الوقت إذا كانت مستعدة لذلك. غير أن الاستعراضات اللاحقة تسمح للبلدان أيضا بأن تطلب موارد إضافية من الأموال الأساسية في مرحلة لاحقة. وتكفل موارد بندا البرمجة ١-١-١ و ١-١-٢ معا التطبيق الموحد لمعايير التخصيص، كما حدد المجلس في مقرره ٢٣/٩٥.

٦٦ - وأكد مدير البرنامج أن معايير تخصيص الموارد تتقيد بإطار البرمجة الذي وضعه جميع أعضاء المجلس التنفيذي بموجب مختلف المقررات ذات الصلة التي يرد موجزها في المرفق ١ من الوثيقة DP/1996/3. ولاحظ أن إدراج تعبئة الموارد بوصفه أحد المعايير يفيد في تحسين التنسيق، بالنظر الى أن تمويل البرنامج الإنمائي يمكن التأثير عليه لتشجيع الشركاء على دعم أولويات البرمجة التي يؤيدها المجلس التنفيذي.

٦٧ - وأكد مدير البرنامج أن العمليات المبينة في المبادئ التوجيهية يتوقع أن تؤدي الى تطبيق أوسع للامركزية. وأقر بأن مذكرة البرنامج الأولية، شأنها شأن المذكرة الاستشارية السابقة عليها، خاضعة لاستعراض المقر. وأضاف أن توزيع الموارد على البلدان يجب أن تم مركزيا أيضا وأن المكاتب الإقليمية تتمتع بأفضل مركز لتقديم المشورة الى مدير البرنامج بصدد تلك المخصصات. كما أن استعراض المجلس التنفيذي لأطر التعاون القطري هو عملية قاعدتها المقر. ومع ذلك، فحالما يتم اعتماد إطار التعاون القطري

وتخصيص الموارد من الأموال الأساسية استنادا الى المخططات البرنامجية، عندئذ يمكن نقل التنفيذ الفعلي الى حد أكبر الى المستوى القطري.

٦٨ - وأكد مدير البرنامج من جديد أن الحسابات المقدمة في ورقة غرفة الاجتماع وضعت على أساس جميع المعايير ذات الصلة المبينة في المقرر ٢٣/٩٥. ومع ذلك، فإن الـ ٠,٥ في المائة من الموارد الأساسية المخصصة لمنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة - والمحددة في الفقرة ١٩ من ذلك المقرر - تأتي من خارج المخصصات الآتية من الأموال الأساسية، ولذلك فهي غير مدرجة في الجدول الوارد في ورقة غرفة الاجتماع. وستخصص تلك المبالغ بالتشاور مع المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وأكد أيضا أن الإجراء الذي اضطلع به المجلس التنفيذي لليونيسيف لاعتماد البرامج القطرية سيرصد من قبل البرنامج الإنمائي.

٦٩ - ونوقش البند في جلسات غير رسمية، تم فيها أيضا النظر في اقتراح مدير البرنامج الوارد في الوثيقة DP/1996/CRP.2 المتعلق بتحديات تعبئة الموارد. وأحاط المجلس التنفيذي علما بعزم مدير البرنامج على بذل كل جهد لبلوغ رقم الـ ٣,٣ بليون دولار المقرر لأغراض التخطيط للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، كما هو محدد في مقرره ٢٣/٩٥.

٧٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٧/٩٦ - تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1996/3، وبالتعليقات التي أدلت بها الوفود عليه، وبالإيضاحات المقدمة من مدير البرنامج أثناء مناقشات التقرير ويطلب من مدير البرنامج أن يكفل أن تكون المبادئ التوجيهية متفقة كل الاتفاق مع تلك الإيضاحات، التي ستدرج أيضا في تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦، وأن تقدم المبادئ التوجيهية المنقحة الى المجلس التنفيذي في أسرع وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز الدورة السنوية لعام ١٩٩٦؛

٢ - يؤكد من جديد أن إطار التعاون القطري هو الوثيقة المركزية في عملية البرمجة القطرية وأن الحكومة المتلقية تتحمل المسؤولية الأولى عن صياغة الإطار، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك عن تنسيق جميع أنواع المساعدة الخارجية، بغية إدماج المساعدة بصورة فعالة في عمليتها الإنمائية؛

٣ - يشدد على الأهمية التي يعلقها على آليات التنسيق على المستوى القطري المنشأة بقراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ ويؤكد من جديد أن إطار التعاون القطري ينبغي أن يصاغ وفقا للقرارين المذكورين؛

٤ - يلاحظ أن إطار التعاون القطري ينبغي أن يوضع على أساس تقييم واقعي للإيرادات من الموارد الأساسية وغير الأساسية على السواء؛

٥ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم، في وقت مناسب، إطار التعاون القطري كما يصوغه البلد المعني، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الى المجلس التنفيذي لاعتماده. وينبغي أن يوضع إطار التعاون القطري على أساس الخطط والأولويات الوطنية، والظروف الخاصة بكل بلد والدروس المستفادة من التعاون السابق فضلا عن ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأولوياته البرنامجية. ويجب أن يوجز إطار التعاون القطري الاستراتيجية الشاملة المقترحة لتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي أن يحدد إطار التعاون القطري أهدافا قابلة للقياس حيثما أمكن للنتائج والآثار المتوقعة وأن يوجز كذلك الترتيبات الإدارية للتنفيذ والتطبيق والتنسيق والرصد والاستعراض فضلا عن استراتيجية لتعبئة الموارد ورقم مستهدف لجميع الموارد التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦ - يقرر أن تعتمد أطر التعاون القطري بالصيغة التي تقدم بها، بدون عرض أو مناقشة، ما لم يقم خمسة أعضاء على الأقل بإبلاغ الأمانة كتابة قبل الاجتماع برغبتهم في عرض إطار تعاون قطري معين على المجلس التنفيذي. ويجب على الأمانة أن تقوم بإبلاغ جميع أعضاء المجلس بأطر التعاون القطري التي ستقدم الى المجلس؛

٧ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ شكلا وتوقيتا مقترحين لتقارير الاستعراض، استنادا الى المعلومات المستقاة من النظام الجديد لرصد البرامج، والاستعراض الدوري والإشراف، والتخصيص الفعلي للموارد، والتقييمات المتاحة ذات الصلة والاستعراض الدوري للأنشطة التنفيذية لكل مكتب قطري، مما سيساعد المجلس في استعراض التنفيذ الفعلي لإطار التعاون القطري في كل بلد والدروس المستفادة كجزء من الإعداد لإطار التعاون القطري التالي؛

٨ - يقرر أن يقدم مدير البرنامج تقارير الاستعراض الى المجلس التنفيذي، مركزا على عينة تمثيلية من التقارير تشمل مجموعة من البرامج لها صفة التمثيل من حيث النوع والموقع الجغرافي. وإذا اقتضت الضرورة، فإن المجلس سيقوم عندئذ بتقديم التوجيه بصدد البرمجة المقبلة. وينبغي أن تكون النتيجة المتفق عليها لاستعراض المجلس التنفيذي جزءا لا يتجزأ من الإعداد لإطار التعاون القطري التالي؛

٩ - يطلب من مدير البرنامج أن يتيح لأعضاء البرنامج، على أساس منتظم، قوائم بالتقارير المتاحة عن الاستعراضات والتقييمات الدورية لأنشطة البرامج القطرية؛

١٠ - يقرر أن تصبح الترتيبات التي تقدم وصفها أعلاه سارية المفعول فورا، ما عدا تلك الواردة في الفقرة ٦، والتي سيبدأ سريانها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وستستعرض في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ في ضوء الخبرة المكتسبة منها، مع مراعاة ترتيبات البرمجة القطرية أيضا في منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

رابعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٧١ - أدلى أحد الوفود ببيان عام في إطار هذا البند. وذكر المتكلم الصورة المزعجة التي قدمها مدير البرنامج فيما يتعلق بتعبئة الموارد لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية. وأعرب عن أمله في أن يعمل المجتمع الدولي معا في سبيل تعبئة الموارد لكفالة تشجيع جهود البلدان النامية من خلال الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء.

٧٢ - وأثنى على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة لتوفيرها ما يلزم من دعم تقني ومالي لكفالة تحقيق الجهود والأنشطة الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة. وأضاف أن وفده يشجع المجتمع الدولي على اتخاذ مزيد من التدابير لتنفيذ برنامج عمل بربادوس، الذي اتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن هناك جهودا إيجابية تبذل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة في إطار المرفق البيئي العالمي. ودعا البرنامج الإنمائي ومنظمات أخرى إلى العمل بصورة وثيقة مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية لتحديد مجالات التنمية ذات الأولوية لتحقيق مستوى مستدام من التنمية في البلدان الجزرية. وطلب أن يقدم مدير البرنامج معلومات عن الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي وفقا لبرنامج عمل بربادوس.

المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

٧٣ - عرض مساعد مدير البرنامج والمدير الإقليمي لمكتب آسيا والمحيط الهادئ المذكرة التي أعدها مدير البرنامج عن تقديم المساعدة الى ميانمار (DP/1996/4) ومذكرات مدير البرنامج عن تمديد البرنامج القطري الخامس لفيجي (DP/CP/FIJ/5/EXTENSION I) وتونغا (DP/CP/TON/5/EXTENSION I). وقال إن البرنامج الإنمائي يطلب الموافقة على الأنشطة المبينة في الوثيقة DP/1996/4. ونقل طلب مدير البرنامج حذف الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٣٦ من الوثيقة DP/1996/4.

٧٤ - وأعربت الوفود بوجه عام عن ثنائها وإقرارها لأنشطة المشروع الذي ينفذ في إطار مبادرة التنمية البشرية وعن تأييدها للمقترحات التي قدمها مدير البرنامج بصدد تمديد تلك الأنشطة. وأعربت الوفود عن قلقها بشأن حالة حقوق الإنسان وعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالديمقراطية في ميانمار، ودعت وفود عدة الى التقيد بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فيما حذرت وفود أخرى البرنامج الإنمائي من تسييس العملية الإنمائية في ميانمار. وحث بعض الوفود على اعتماد ممارسات حكم جيدة في البلد فيما لاحظت أن أنشطة البرنامج الإنمائي تتركز بصورة واضحة على الفقراء، امتثالا لمقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ بشأن تقديم المساعدة الى ميانمار. وشددت تلك الوفود على الحاجة الى رصد وتقييم وثيقين لأنشطة المشروع وطلبت الإبلاغ عن الاستعراضات السنوية للتقدم الذي تحرزه تلك الأنشطة الى الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨. ودعت الى مواصلة الاحتفاظ بالآليات التي تكفل وصول الموارد

المخصصة للمشاريع الى المجموعات المستهدفة المحددة واستخدامها من أجل بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية.

٧٥ - وفي الوقت الذي أيد فيه أحد الوفود بقوة مقترحات مدير البرنامج، أعرب عن أسفه لعدم وجود فرصة لتدخلات على مستوى السياسة للقضاء على الفقر كما أعرب عن أسفه لقصر مشاريع البرنامج الإنمائي على إنتاج نماذج صغيرة على المستوى الشعبي. وأشار الممثل أيضا الى النطاق الجغرافي للعمل، حيث تشمل التغطية ١٤ بلدة فقط الى الآن و ٢٠ بلدة فقط في مرحلة التمديد المقترحة لمبادرة التنمية البشرية. وشدد وفده على أهمية مواصلة العمل في مناطق الحدود وخاصة لمتابعة العمل الذي اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأعرب عن عزم حكومته على متابعة الترتيبات التعاونية مع البرنامج الإنمائي في مناطق الحدود. وفي ذلك السياق، ركز على الأمن الغذائي وعلى خطة حكومته لتوفير الآلات والمخصبات الزراعية للسكان في تلك المناطق. ودعا أيضا الى استخدام تسهيلات تقديم القروض الصغيرة للفقراء في مشاريع البرنامج الإنمائي لتمكين الزراع من شراء الآلات والمخصبات الزراعية.

٧٦ - وشددت عدة وفود على ضرورة احتفاظ البرنامج الإنمائي بالحياد والعالمية وعدم الشرطية. وقالت إن مشاريع البرنامج الإنمائي تعنى بمجالات الاحتياجات الإنسانية وتخفيف حدة الفقر ذات الأولوية العالية. وتدعو الحاجة الى استراتيجيات وبرامج ومشاريع طويلة الأجل لتلبية هذه الاحتياجات بصورة فعالة. وأعرب عدد من الوفود عن أمله في أن تعود ميانمار في المستقبل القريب الى مركزها كبلد برنامجي.

٧٧ - وردا على المسائل التي أثارتها الوفود المختلفة، قدمت إيضاحات من قبل مساعد مدير البرنامج والمدير الإقليمي لمكتب آسيا والمحيط الهادئ والممثل المقيم في ميانمار. وقد أكدا للوفود أن التعليقات والملاحظات التي أدلي بها سوف تؤخذ في الاعتبار بصورة كاملة في تصميم وتنفيذ المشاريع، التي ستظل تعتمد على أساس كل مشروع على حدة من قبل مدير البرنامج.

٧٨ - وأدلى وفد ميانمار ببيان ختامي.

٧٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١/٩٦ - تقديم المساعدة الى ميانمار

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على مواصلة تمويل الأنشطة في القطاعات التي سبق أن بينها مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣؛

٢ - يأذن لمدير البرنامج، أن يوافق على المشاريع، على أساس كل مشروع على حدة، بمبلغ إجمالي لا يتعدى ٥٢,٠٧٦ من ملايين الدولارات خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧؛

٣ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم الى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ ودورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، تقييما لمدى استمرار المساعدة المقدمة الى ميانمار في الوفاء بأحكام مقررات المجلس التنفيذي الحالية، بما فيها مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣.

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

تمديد البرنامج القطري الخامس لفيجي (DP/CP/FIJ/5/EXTENSION I)

٨٠ - أحاط المجلس التنفيذي علما بتمديد البرنامج القطري الخامس لفيجي (DP/CP/FIJ/5/EXTENSION I).

تمديد البرنامج القطري الخامس لتونغا (DP/CP/TON/5/EXTENSION I)

٨١ - أحاط المجلس التنفيذي علما بتمديد البرنامج القطري الخامس لتونغا (DP/CP/TON/5/EXTENSION I).

إطار التعاون القطري الأول لبنغلاديش (DP/CCF/BGD/1)

٨٢ - عرض الممثل المقيم في بنغلاديش إطار التعاون القطري الأول لبنغلاديش (DP/CCF/BGD/1)، وأحاط المجلس التنفيذي علما بالعملية المتبعة لإعداده، وسلط الضوء على السمات الرئيسية للإطار. وقال إن الهدف الأسمى لإطار التعاون القطري لبنغلاديش هو القضاء على الفقر، مع تحسين إدارة البيئة، وتوليد العمالة غير الرسمية، والنهوض بالمرأة وتحسين الإدارة العامة لتحقيق الحكم الجيد كأهداف فرعية.

٨٣ - وأكد الأمين الدائم لشعبة العلاقات الاقتصادية بوزارة مالية بنغلاديش ملكية الحكومة لإطار التعاون القطري، الذي وضع بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ويتفق مع الأولويات الإنمائية الوطنية. وأكد الحاجة الى المرونة في تنفيذ الإطار ودعا الى الإفراج الفوري عن الموارد كي يبدأ العمل في وضع البرامج وتنفيذها بدون تأخير.

٨٤ - وأعربت وفود عديدة عن ارتياحها للإطار، منوهة بتركيزه على القضاء على الفقر. وقالت إنه مثل طيب للتعاون على المستوى القطري. وطلبت إيضاحات متعلقة بعدد من القضايا، منها الحاجة الى تحديد أدق بصدد الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي في الاستجابة لاحتياجات البلد. وسأل البعض عن أهمية تحسين نظام الإدارة العامة، وخاصة فيما يتعلق بالتنفيذ الكفء والمناسب زمنيا للمشاريع الممولة من المعونة. وذكرت وفود أخرى الحاجة الى إيلاء اهتمام مساو لدعم التوسع في عمالة القطاع الرسمي في الصناعات الكثيفة اليد العاملة. وأعرب عن رأي مؤداه أن التركيز النسبي على تدخلات المستوى المحلي بالقياس الى تدخلات المستوى المركزي قد يحتاج الى بعض التعديل لإعطاء وزن أكبر للمستوى المركزي، حيث يتمتع البرنامج الإنمائي بميزة نسبية تقليدية. وأثيرت أيضا مسألة النظر في تقديم دعم للقروض الصغيرة وأنشطة

المتابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والحكم والانتخابات. وطلبت بضعة وفود إيضاحات بشأن التدابير المتخذة لتحقيق أهداف تعبئة الموارد، وأيضا بشأن الإطار الزمني لتوافر موارد البندين ١-١-١ و ١-١-٢. ولاحظ أحد الوفود أن إطار التعاون القطري يدعم اتجاه العمل مع المنظمات غير الحكومية، وهو اتجاه موات جدا في بنغلاديش. وأثير سؤال حول شكل إطار التعاون القطري، وخاصة من حيث طوله، الذي يتجاوز الحد الأقصى المقرر في المبادئ التوجيهية الجديدة للبرمجة.

٨٥ - وقدم مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والممثل المقيم في بنغلاديش إيضاحات لتلك الأسئلة. ففيما يتعلق بشكل إطار التعاون القطري، قيل إنه تم إعداده قبل وضع المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بالبرمجة ولذلك ينبغي أن ينظر إليه على أنه استجابة عملية للوضع وليس كسابقة من الناحية الإجرائية. والإطار أقل تحديدا من البرامج القطرية السابقة نتيجة لعملية المشاركة وعملية التخطيط من القاع فصاعدا لوضع البرامج. والمعيار الرئيسي لاختيار المشاريع والبرامج هو استجابتها لاحتياجات القطاعات المحرومة من السكان، كما يستخلص من خلال عملية مفتوحة. وسيولى الاهتمام لإجراء دراسات استقصائية استنادا الى خط قاعدي ولإقامة آليات موثوقة للرصد تهدف الى قياس أثر جميع التدخلات. وينبغي ألا يفسر التركيز على العمالة غير الرسمية بأنه تقليل من أهمية العمالة الرسمية، التي تمثل بصورة واضحة عنصرا رئيسيا في القضاء على الفقر. ولم يتلق البرنامج الإنمائي بعد طلبا للاضطلاع بأنشطة في مجال القروض الصغيرة.

٨٦ - وسيعتمد المكتب القطري والحكومة نهجا مرنا فيما يتعلق بالتخصيص النسبي للموارد للتدخلات على المستويين المركزي والمحلي. وينبغي اعتبار التوزيع المقترح الوارد في إطار التعاون القطري توزيعا إرشاديا. وأحيط المجلس التنفيذي علما بأنه عندما يوافق على إطار التعاون القطري، سيكون في الإمكان الإفراج عن البند ١-١-١ ومع مواصلة وضع البرامج يمكن أن يصبح البند ١-١-٢ متاحا.

٨٧ - وختاما، توجه الأمين الدائم لشعبة العلاقات الاقتصادية بوازرة المالية في بنغلاديش بالشكر الى المندوبين على دعمهم وأكد لهم أن حكومته عازمة على معالجة قضية الإصلاح الإداري.

٨٨ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لبنغلاديش (DP/CCF/BGD/1).

المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع أروبه (DP/1996/5)

٨٩ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مذكرة مدير البرنامج عن تعاون البرنامج الإنمائي مع أروبه. وصرح بأن أروبه أصبحت في عام ١٩٨٦ كيانا متمتعا بالاستقلال الذاتي ضمن مملكة هولندا، وذات وضع مماثل لوضع هولندا وجزر الأنتيل الهولندية. وكان البرنامج القطري الأول لأروبه، الذي كان يشمل في الأصل السنوات من ١٩٨٧ الى ١٩٩١، قد مدد مرتين، حتى نهاية عام ١٩٩٣. وقد أذن المجلس التنفيذي لمدير البرنامج، في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٤، باعتماد البرامج والمشاريع المتعلقة بأروبه على أساس كل واحد منها على حدة.

٩٠ - وقد قامت أروبه، بوصفها بلدا مساهما صافيا منذ دورة البرمجة الرابعة، بتمويل جميع البرامج بمواردها الخاصة وبالموارد الخارجية التي حصلت عليها. وقد بلغت الموارد المتاحة لفترة البرمجة قيد النظر، ١٩٩٤-١٩٩٦، ما مجموعه ٠٣٨ ٩١٣ دولارا.

٩١ - وسيركز تعاون البرنامج الإنمائي مع حكومة أوربه على السياسة الاقتصادية والتنويع، والتنمية الاجتماعية وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. وقد حددت هذه المجالات بوصفها المجالات التي يملك فيها البرنامج الإنمائي ميزة نسبية من حيث الخبرة الفنية والتجربة والتكاليف بالمقارنة بالجهات الأخرى المقدمة للتعاون.

٩٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة مدير البرنامج عن تعاون البرنامج الإنمائي مع أروبه (DP/1996/5).

تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع ترينيداد وتوباغو (DP/1996/6)

٩٣ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مذكرة مدير البرنامج عن تعاون البرنامج الإنمائي مع ترينيداد وتوباغو. وتشمل فترة البرمجة قيد النظر فترة ثلاث سنوات، ١٩٩٤-١٩٩٦. وكان البرنامج القطري الرابع قد مدد مرتين، حتى نهاية عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٤، أذن المجلس التنفيذي لمدير البرنامج باعتماد البرامج والمشاريع المتعلقة بترينيداد وتوباغو على أساس كل واحد منها على حدة.

٩٤ - ولما كانت مساعدة البرنامج الإنمائي تمثل فقط ٠,٢ في المائة من مجموع المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة الى ترينيداد وتوباغو، فقد اختارت الحكومة تحويل موارد البرنامج الإنمائي الى البرامج ذات القوة والتأثير العاليين، بما يتفق مع تركيز البرنامج الإنمائي على التنمية البشرية المستدامة.

٩٥ - ويتركز دعم البرنامج الإنمائي على تحسين الإدارة البيئية الوطنية وعلى إعادة تشكيل نظام تقديم الخدمات الاجتماعية. وبوجه خاص، قام البرنامج الإنمائي برعاية مشاورات عامة من شأنها أن تساهم في صياغة واعتماد سياسة وتشريعات بيئية حديثة. وقام البرنامج بدعم إنشاء وكالة الإدارة البيئية، وتعزيز المنظمات غير الحكومية البيئية وتصميم وتنفيذ برنامج تثقيف شعبي شامل بصدد المسائل البيئية.

٩٦ - وأعربت الوفود عن تأييدها لأنشطة البرنامج الإنمائي في ترينيداد وتوباغو، منوهة بوجه خاص بالتركيز على تحسين الإدارة البيئية وتقديم الخدمات الاجتماعية. وأعربت الوفود كذلك عن تقديرها للمساعدة المقدمة الى المنظمات غير الحكومية. وامتدح أحد الوفود ما ذكر في الفقرة ١٢ من الوثيقة DP/1996/6 من أهمية مساهمة البرنامج الإنمائي في تصميم نهج شَراكي للتنمية الاجتماعية يمكن أن يكون نموذجا تحذو حذوه البلدان التي بلغت مرحلة عالية مماثلة من التنمية.

٩٧ - ونوه ممثل ترينيداد وتوباغو بالعلاقة الطيبة بين حكومته والبرنامج الإنمائي. وقال إنه حدث تأثير إيجابي على تخفيف حدة الفقر نتيجة للتعاون مع البرنامج الإنمائي. وذكر أن الانتخابات الوطنية التي جرت

في بلده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أسفرت عن تشكيل حكومة جديدة، تقوم حاليا بمناقشة ميزانيتها الأولى في البرلمان. ونتيجة لذلك، قال إن إطار التعاون القطري لترينيداد وتوباغو، الذي كان متوقعا في الأصل أن يعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، يمكن أن يؤجل.

٩٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن تعاون البرنامج الإنمائي مع ترينيداد وتوباغو (DP/1996/6).

المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

مكافأة الاستقلال لسلوفاكيا

٩٩ - أشار مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية الى أن المجلس التنفيذي نظر، في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، في أهلية عدد من بلدان برامج البرنامج الإنمائي للحصول على مكافأة الاستقلال. ويشتمل مرفق مقرر المجلس ٢٦/٩٥ على قائمة من ١٥ بلدا مؤهلا للحصول على مكافأة الاستقلال.

١٠٠ - في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، طلبت سلوفاكيا تقرير أهليتها للحصول على مكافأة الاستقلال. واستجابة لذلك، طلب البرنامج الإنمائي رأيا قانونيا من مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. وأكد الرأي القانوني أن سلوفاكيا دولة حديثة الاستقلال وبالتالي فهي تستوفي الشرط المسبق القانوني الأساسي لأهلية الحصول على مكافأة الاستقلال. وبالتالي، فسيقوم البرنامج الإنمائي بإضافة سلوفاكيا الى قائمة البلدان المؤهلة للحصول على مكافأة الاستقلال، حسبما ترد في مرفق مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٥.

١٠١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما ببيان مساعد مدير البرنامج.

تقديم المساعدة الى البوسنة والهرسك

١٠٢ - عرض ممثل سلوفاكيا مشروع مقرر، اشتركت في تقديمه بوروندي والبوسنة والهرسك وسلوفاكيا وماليزيا والمغرب والولايات المتحدة، بشأن تقديم المساعدة الى البوسنة والهرسك. وقال إن هناك حاجة ماسة، بعد اتفاق السلم الأخير، الى تهيئة الظروف المؤدية الى تنفيذه. وينبغي أن تسير المساعدة العسكرية جنبا الى جنب مع المساعدة الإنمائية وإعادة البناء وإعادة التأهيل في ذلك البلد الذي نكبته الحرب. وتقديم المساعدة من الأمم المتحدة، وخاصة من خلال البرنامج الإنمائي في دوره الرائد، أمر أساسي. وللإسراع بعمليتي إعادة البناء وإعادة التأهيل، وهما مترابطتان بتنفيذ مرفقات اتفاق دايتون بشأن إجراء انتخابات نزيهة وعودة اللاجئين، يتسم إنشاء مكتب للبرنامج الإنمائي في سراييفو بأهمية قصوى. وفي ذلك الصدد، يقترح مشروع المقرر تخصيص أموال إضافية للبوسنة والهرسك من أجل البرامج التي تهدف الى تسهيل إعادة توطين وإعادة دمج السكان المشردين وغير ذلك من عمليات إعادة البناء وإعادة التأهيل.

١٠٣ - ولاحظ سفير البوسنة والهرسك أنه برغم أن البرنامج الإنمائي لم يعمل بصورة مباشرة من قبل في بلده، فقد أصبح مما له أهمية حاسمة، بعد أن تم إبرام اتفاقات السلم، أن يعمل البرنامج الإنمائي كشريك في التنمية في إعادة بناء البلد الذي مزقته الحرب. وأضاف أن البوسنة والهرسك تنتمي الآن الى أدنى درجات سلم أقل البلدان نموا، ولم يؤخذ قياس لناتجها الوطني الإجمالي خلال السنوات الأربع الماضية. وحث على ضرورة الإسراع في إعادة البناء، وقال إن البرنامج الإنمائي يستطيع أن ينهض بدور حيوي في تنسيق ذلك الجهد. وقد وقع اتفاق أساسي موحّد مع البرنامج الإنمائي على أثر الزيارة الأخيرة التي قام بها فريق من البرنامج الإنمائي الى سراييفو. وأعرب عن أمله في أن يوافق المجلس التنفيذي على إقامة مكتب قطري في سراييفو.

١٠٤ - وأعربت جميع الوفود التي أخذت الكلمة عن تأييدها الكامل لضرورة قيام البرنامج الإنمائي بدور في إعادة بناء البوسنة والهرسك. وأيد كثير من المتكلمين بقوة افتتاح مكتب للبرنامج الإنمائي في سراييفو وتقديم تمويل قدره ٥ ملايين دولار لبرنامج في ذلك البلد. وبالرغم من الصغر النسبي لذلك المبلغ، فمن الواضح أن البرنامج الإنمائي يستطيع القيام بتنسيق أموال من مانحين آخرين. واستفسرت وفود عدة عما إذا كان في الإمكان الحصول على ذلك التمويل من البند ١-١-٣، المخصص للبلدان التي تمر بظروف استثنائية، والذي اعتمده المجلس التنفيذي في مقرره ٢٣/٩٥. ولاحظ أحد الوفود أن أنشطة البرنامج الإنمائي في البوسنة والهرسك ستمكن البرنامج الإنمائي من أداء دوره في الأوضاع التي تعقب الأزمات؛ ويمكن إبلاغ الدروس المستفادة الى المجلس.

١٠٥ - وطلبت تفاصيل إضافية عن دور مساعدة البرنامج الإنمائي للبوسنة والهرسك. وسأل عدة أعضاء في المجلس التنفيذي أيضا ما إذا كان سيكون هناك تداخل مع أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واقترح أحد الوفود أن يسمى المكتب المقترح "مكتب الأمم المتحدة الميداني للتنمية".

١٠٦ - وفيما أيد أحد الوفود مساعدة البرنامج الإنمائي في إعادة بناء البلد، أعرب عن شكه في ضرورة موافقة المجلس التنفيذي على مقرر من ذلك القبيل، متسائلا ما إذا كان ذلك ينتهك قواعد وأنظمة المجلس، وبين أمور أخرى، ما إذا كان ينبغي على المجلس أن يتجنب المناقشات السياسية وإدارة البرنامج الإنمائي

على المستوى الجزئي. وأكد الوفد أنه ينبغي على المجلس لذلك أن يتلافى الموافقة على التمويل للحالات المعزولة ذات الظروف الاستثنائية. فالموافقة على إقامة مكتب قطري جديد ينبغي أن تتقرر في إطار الإجراءات العادية لميزانية البرنامج الإنمائي. وفضلا عن ذلك، يستطيع مدير البرنامج استخدام الأموال المتاحة المعتمدة من قبل المجلس للدورة الخامسة. أما قرار الاقتراض على حساب البند ١-١-٣ (الحالات الاستثنائية) في نظام البرمجة الجديد فينبغي أن يظل في يد مدير البرنامج. واقترح الوفد أيضا قيام تنسيق وتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المانحين الآخرين وسأل ما إذا كان البرنامج الإنمائي ينوي عقد اجتماع مائدة مستديرة لصالح البوسنة. وأيدت وفود عدة اقتراح اتخاذ قرار رسمي، وهو ما لا يشكل في رأيهم إدارة على المستوى الجزئي.

١٠٧ - وصرح مساعد مدير البرنامج والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة بأن البرنامج الإنمائي اتخذ تدابير فورية بعد اتفاق السلم، فأرسل بعثة من خمسة أشخاص الى البوسنة والهرسك لاستطلاع إمكانية إقامة مكتب للبرنامج الإنمائي في سراييفو. وأجريت مشاورات موسعة مع جهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي سرها أن تعلم بالتدابير التي ينوي البرنامج الإنمائي اتخاذها. وأوضح أن الـ ٥ ملايين دولار هي مبلغ أولي سيستخدم في إنشاء مرفق جامع لتنسيق المشورات في البلد. وسيستخدم أيضا في دعم الحكم على المستوى المحلي وفي بناء المؤسسات في المجالات التي يملك فيها البرنامج الإنمائي ميزة نسبية. ولا يوجد في الوقت الحاضر سوى ٠٠٠ ٢٠٠ دولار، من رقم التخطيط الإرشادي للدورة الخامسة، متاحة للبرمجة في ذلك البلد. وأضاف أنه لا توجد خطة حاليا لعقد اجتماع مائدة مستديرة لصالح البوسنة وسيتوقف ذلك على الحالة العامة لتعبئة الموارد.

١٠٨ - وأوضح مدير البرنامج المعاون أن استخدام البند ١-١-٣ يعني الحصول على سلفة تخصم من الأموال التي ستتاح في عام ١٩٩٧، عندما تدخل ترتيبات البرمجة الخلف حيز النفاذ. وقال إن مدير البرنامج يقوم بالفعل بعملية إنشاء وجود في البوسنة والهرسك، وإيلاء اهتمام للتمويل من أجل البرنامج في ذلك البلد، بما في ذلك من خلال استخدام البند ١-١-٣. وفضلا عن ذلك، قال إن اتخاذ قرار رسمي من جانب المجلس التنفيذي أمر لا ضرورة له ولكنه مستحسن.

١٠٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١١/٩٦ - تقديم المساعدة من البرنامج الإنمائي الى البوسنة والهرسك

إن المجلس التنفيذي،

١ - يأخذ في الاعتبار اتفاقات السلم الأخيرة، التي تحسبت للحاجة الملحة للاطلاع بأنشطة واسعة النطاق لإعادة البناء وإعادة التأهيل، فضلا عن الحاجة الملحة الى إعادة بدء عملية التنمية في البوسنة والهرسك؛

٢ - يؤكد على أهمية تهيئة الظروف المؤدية الى إعادة بناء البوسنة والهرسك وتنميتها ويشجع الدول الأعضاء على تقديم المساعدة لذلك؛

٣ - يحيط علما بالطلب المقدم من حكومة البوسنة والهرسك لتلقّي ما تدعو إليه الضرورة من المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المرحلة الحاسمة؛

٤ - يرحب بعزم مدير البرنامج على تخصيص أموال إضافية لأنشطة البرمجة في عام ١٩٩٦؛ ويوصي بألا يقل المبلغ عن ٥ ملايين دولار، وأن يأتي هذا المبلغ، بالقدر الممكن، من موارد البرنامج الخاصة المتاحة غير المبرمجة. ويجب استخدام هذه الأموال للبرامج التي تضعها حكومة البوسنة والهرسك بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يوصي بأنه يجوز، إذا دعت الضرورة، تخصيص أموال إضافية بالاقتراض على حساب البند ١-١-٣: الموارد المخصصة للتنمية في البلدان التي تمر بحالات استثنائية. ويجب ألا يعتبر هذا الإجراء سابقة لمخصصات مماثلة لبلدان محددة، فسوف تستند في المستقبل الى مبادئ توجيهية يجري وضعها من أجل استخدام هذا المرفق؛

٦ - يرحب بقرار مدير البرنامج إقامة مكتب قطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البوسنة والهرسك في أقرب وقت ممكن؛

٧ - يطلب كذلك من مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

خامسا - مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

١١٠ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية الوثيقة DP/1996/7 بشأن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات في إطار ولايتيه الأساسيتين: (أ) الاضطلاع بأنشطة بحث وتطوير دعما للدور المشترك بين الوكالات الذي يضطلع به المكتب؛ و (ب) توفير خدمات، من بينها الخدمات الاستشارية وخدمات التدريب والشراء المباشر، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الإنمائي.

١١١ - وأشار مساعد مدير البرنامج أيضا الى أن أنشطة المكتب ودوره كانا مؤخرا محل استعراض كجزء من استراتيجية الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، التي تشمل توصيات مكتب مراجعي الحسابات للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير التي يضطلع بها المكتب، ركز مساعد مدير البرنامج على أن المكتب يقوم باستطلاع سبل يمكن بها أن يصبح بعض هذه الأنشطة ذاتي التمويل، محتفظا في الوقت ذاته بقدرة أساسية صغيرة لدعم دوره المشترك بين الوكالات. وبصدد خدمات الشراء المباشر التي يقدمها المكتب لمنظومة الأمم المتحدة ومجتمع التنمية، أشار الى أن هذه الأنشطة، التي استهلت في عام ١٩٨٥ على إثر قرار اتخذه مدير البرنامج ووفقا للولاية الممنوحة من مجلس الإدارة، اتسعت الى حد كبير وأصبحت مصدرا رئيسيا للإيرادات الخارجة عن الميزانية للمكتب. وأكد مساعد مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي يلمس وجود طلب مستمر على هذه الخدمات وإمكانية لنموه في المستقبل. ولهذا السبب، يطلب البرنامج الإنمائي من المجلس التنفيذي إعادة تأكيد ولايتي المكتب وتأييد استمراره في الاضطلاع بهذه الأنشطة.

١١٢ - وطلب مساعد مدير البرنامج تأكيدا من المجلس التنفيذي للفقرتين ٤١ و ٤٢ من مقرره ٢٨/٩٥ المتعلقتين باستراتيجية ميزانية المكتب للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وهما فقرتان مؤقتتان الى حين استعراض أنشطة المكتب في الدورة الحالية. وأشار الى أن مدير البرنامج يقترح توحيد الإبلاغ عن أنشطة المكتب وإحصاءات مشترياته في تقرير كل سنتين يقدم الى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وأفاد مساعد مدير البرنامج أيضا بأن المكتب يقوم باستطلاع إمكانيات التعاون مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ووجه الدعوة الى المندوبين لزيارة معرض للمكتب مقام في غرفة الاجتماع.

١١٣ - وأعربت وفود عدة عن ارتياحها لتقرير مدير البرنامج عن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات وعن تأييدها للمقترحات المقدمة من مدير البرنامج، ولا سيما الجهود التي يبذلها المكتب لجعل بعض أنشطته ذاتي التمويل، ومواصلة أنشطة الشراء المباشر وتقديم تقرير الى المجلس كل سنتين. وأثنى بعض الوفود بشكل خاص على الجهود التي يبذلها المكتب لتشجيع المشتريات من البلدان النامية وأوصت بزيادة هذه الأنشطة. وردا عن استفسار عن استخدام الإيرادات غير المثقلة المتراكمة لعام ١٩٩٥، أوضح مساعد مدير البرنامج أن استراتيجية الميزانية المتعلقة بالمكتب وضعت على أساس استخدام الإيرادات غير المنفقة المتراكمة في تمويل بعض أنشطة المكتب في إطار الحساب الخارج عن الميزانية. وأضاف

أن الإيرادات غير المنفقة ستستخدم أيضا في إنشاء صندوق للطوارئ والأخطار. وطلب أحد الوفود موجزا لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة فيما يتعلق بمراجعة حسابات المكتب. وأشار مساعد مدير البرنامج الى أن إعادة تأكيد ولايتي المكتب، وتعزيز نظم المعلومات، وتوفير صندوق للطوارئ، والكشف المستقل عن أنشطة المكتب في البيانات المالية للبرنامج الإنمائي هي من بين التدابير التي أوصى بها مجلس مراجعي الحسابات. وردا على سؤال عن تاريخ سريان إعادة التصنيف لرتبة وظيفة مدير المكتب، أكد مساعد مدير البرنامج أن ذلك سيكون نافذا في ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧.

١١٤ - وردا على أسئلة وجهها بعض الوفود عن أنشطة المكتب في مجال الشراء المنسق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أوضح مدير المكتب أن المبادرات المتخذة حتى الآن تشمل العمل في مجال التوحيد، بالاستعانة بالقدرات المشتركة والخبرة الفنية لكل من الوكالات المعنية.

١١٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢/٩٦ - مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات (DP/1996/7) وأن يعرب عن تقديره للعمل التعاوني الهام المشترك فيما بين الوكالات الذي يضطلع به المكتب في إطار الفريق العامل للمشتريات المشترك بين الوكالات. وهو ما تبين أن له أثرا هاما على إنجازات البرامج، واقتصاد العمليات والشفافية في استخدام الأموال العامة؛

٢ - يؤكد من جديد أن مكتب المشتريات المشترك بين الوكالات، في إطار ولايته المتعلقة بالبحث والتطوير في المسائل المتصلة بالشراء لمنظومة الأمم المتحدة، سيواصل تعزيز التعاون والتنسيق المشتركين بين الوكالات، حيثما أمكن، موجدا سبلا لجعل هذه الأنشطة ذاتية التمويل؛

٣ - يؤكد من جديد أيضا أن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات، في إطار ولايته المتعلقة بخدمات المشتريات، سيواصل تقديم مجموعة كاملة من خدمات المشتريات هذه لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وللشركاء في التنمية خارج منظومة الأمم المتحدة، بما فيهم المنظمات غير الحكومية والحكومات والوكالات الحكومية، مستخدما كأساس القدرة التي كونها في مجال الأصناف المشتركة بين المستعملين، حسبما حددها الفريق العامل للمشتريات المشترك بين الوكالات، ومجموعات المنتجات الأخرى التي سيقرر مدير البرنامج أن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات يملك القدرة اللازمة لها؛

٤ - يشجع مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات على البحث عن سبل لتنسيق ترتيبات الشراء مع كيانات الأمم المتحدة للإفادة من جوانب القوة لدى كل كيان وبالتالي يقدم خدمات أفضل للمجتمع الإنمائي، وخاصة لبلدان البرامج؛

٥ - يطلب الى مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات أن يقدم تقريرا موحدا كل سنتين الى المجلس التنفيذي عن أنشطته، بما في ذلك الشراء المباشر. وأن يقدم تقريرا إحصائيا وافيا عن شراء منظومة الأمم المتحدة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦؛

٦ - يؤكد الفقرات ٤١ الى ٤٣ من مقرره ٢٨/٩٥ فيما يتعلق بميزانية مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بما في ذلك الملاك المعدل وهياكل الرتب المنقحة للمكتب.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

سادسا - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١١٦ - عرض وكيل الأمين العام لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية تقرير الأمين العام عن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة (DP/1996/8). وقال إن المسؤوليات التي عهدت بها الجمعية العامة الى إدارته وضعت بحيث تقوي تركيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتعزز أثرها. وأضاف أن الإدارة منهمكة في إنجاز أعمال فنية وفي تقديم الدعم الى التعاون التقني في مجالات الإدارة العامة وإدارة التنمية، والطاقة والبيئة، وتقديم المساعدة الى البلدان التي تمر بأزمات.

١١٧ - وقدم وكيل الأمين العام عرضا عاما لأنشطة إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وترتيباتها المتعلقة بالتمويل. ولاحظ أن الإدارة هي الأمانة الفنية فيما يتعلق ببند سيبحث في الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية. وعملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢٧/٩٤ بشأن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة، الذي حث فيه المجلس التنفيذي البرنامج الإنمائي على النظر في زيادة استغلال القدرات التقنية للإدارة، ازداد التعاون مع البرنامج الإنمائي. وينعكس هذا التعاون في سلسلة من اجتماعات الإدارة العليا والاجتماعات على مستوى العمل وزاد من تمويل البرنامج الإنمائي للأعمال الفنية التي تقوم بها إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. وأفاد أيضا بأن البرنامج الإنمائي وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقوم بتعزيز علاقاتها في إطار لجنة التنسيق الإداري التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وذكر أن من جوانب التركيز المبكرة تقسيم العمل بين الكيانات الثلاثة في مجالي إعادة البناء وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع.

١١٨ - وطلبت وفود عدة مزيدا من التفاصيل عن مستوى التعاون بين إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية والبرنامج الإنمائي في مجالات الاهتمام المشترك، وعن الميزة النسبية لأنشطة إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وذلك لتفادي ازدواج المهام ولكفالة استخدام الموارد بصورة تتسم بالكفاءة. وذكر بعض الوفود أن العديد من الأنشطة التي يرد وصفها في الوثيقة يضطلع بها بالفعل البرنامج الإنمائي أو منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. واستفسر أحد الوفود عما إذا لم تكن الأنشطة المخطط لها مفرطة في طموحها.

١١٩ - وطلبت معلومات إضافية عن تقسيم العمل بين البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في مجال إعادة بناء وتأهيل المجتمعات التي مزقتها الحرب. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للجودة العالية التي يتميز بها عمل الإدارة في مجال التعاون التقني، وبخاصة لعملها في الأعمال التحضيرية والمناقشات في الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية. وطلب أحد المتكلمين مزيدا من المعلومات عن الصلات القائمة بين إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية والبرنامج الإنمائي والحكومات المتلقية على المستوى القطري.

١٢٠ - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الاتجاهات في مجالي التمويل والإنفاق. وسأل متكلمون آخرون عما إذا كان البرنامج الإنمائي سيضطلع بتقييم يشمل مراجعة حساب القيمة في مقابل المال فيما يتعلق بأنشطة إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التي يقوم بتمويلها.

١٢١ - وذكر أحد الوفود مشروع المقرر الوارد في الوثيقة DP/1996/8 واقترح أن في الإمكان حذف الفقرتين ٣ و ٤ لأنهما تشيران الى أنشطة سبق أن قامت بها إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وأنه ينبغي إدارج إشارة الى تقييم لإعمال الإدارة يقوم به البرنامج الإنمائي.

١٢٢ - وصرح وكيل الأمين العام بأن علاقة الإدارة بالبرنامج الإنمائي مماثلة لعلاقة الوكالات المتخصصة، وبخاصة أنها تلتزم من خلال تمويل مقدم من البرنامج الإنمائي، وبناء على طلب من الحكومات، بتوفير الخبرة الفنية في ميادين محددة. وأفاد بأن مجموع نفقات الإدارة على المشاريع آخذ في التناقص، بالنظر الى تزايد التنفيذ الوطني للمشاريع، وتناقص اشتراك الإدارة في تنفيذ المشاريع وانخفاض موارد البرنامج الإنمائي. غير أن الإدارة أخذت تتجه الى العمليات الرئيسية، بناء على رغبة المجلس التنفيذي، وأخذت تنخرط بصورة متزايدة في التدابير التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة ويمولها البرنامج الإنمائي لأغراض الدعم التقني على مستوى البرامج والمشاريع. ولا تقوم الإدارة بتكرير الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي بالفعل بالنظر الى وجود تكامل قائم على أساس تقسيم وظيفي للعمل. وقد وزعت الورقة المشتركة بين البرنامج الإنمائي وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية ومكتب خدمات المشاريع بشأن إعادة البناء في فترة ما بعد الحرب في صورة مشروع على أعضاء لجنة التنسيق الإداري التابعة لمكتب خدمات المشاريع وسوف تتاح قريبا للوفود المهتمة بها. وقال إن الإدارة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبرنامج الإنمائي وبالحكومات على المستوى القطري. ولاحظ أن أنشطة المشاريع التي تضطلع بها الإدارة والممولة

من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تخضع للتقييم من جانب البرنامج الإنمائي، وتنفذ بمشاركة كاملة من جانب المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي والحكومات الوطنية.

١٢٣ - وصرح مدير البرنامج بأن إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاونان بصورة جيدة للغاية. وأضاف أن الورقة المتعلقة بإعادة البناء في فترة ما بعد الحرب تمثل جهدا تعاونيا حقيقيا للبرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع والإدارة.

١٢٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٤/٩٦ - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام (DP/1996/8)؛

٢ - يدعو إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات وإدارات الأمم المتحدة الأخرى الى أن تولي مزيدا من الاهتمام لتقوية الصلات البرنامجية كل ضمن الولاية الخاصة بها؛

٣ - يوصي بأن ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تضمين خطة عمله المتعلقة بالتقييم تقييما لأنشطة إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التي يمولها، بما في ذلك مراجعة حساب القيمة في مقابل المال.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

سابعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٢٥ - عرض مدير البرنامج المعاون هذا البند، الذي يشمل القضايا المالية والإدارية التي تواجه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وقدم معلومات مستكملة عن مركز التقييم الخارجي للصندوق. وقال إن التقييم سيساهم في كفالة تمتع الصندوق بمركز استراتيجي يمكنه من القيام بالدور الرئيسي الذي دعا إليه المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٢٦ - تمخضت الإجراءات الإدارية القوية والتعبئة النشطة للموارد عن إحراز الصندوق تقدما كبيرا في التغلب على مشاكله المالية لعام ١٩٩٥. فقد اختتم الصندوق سنة ١٩٩٥ برصيد في موارده العامة يقدر

بـ ٣,٩ مليون دولار، دون أن يضطر الصندوق الى استخدام تسهيلات السحب على المكشوف من البرنامج الإنمائي. وأعرب مدير البرنامج المعاون عن تقدير البرنامج الإنمائي للاهتمام البناء من جانب المجلس التنفيذي ولزيادة عدد من المانحين مساهماتهم المالية. فالدعم من جانب المجلس كفل بقاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منظمة قوية وقادرة على الاستمرار من أجل تعزيز النهوض بالمرأة. وسيستمر استعراض مالية الصندوق بدقة من خلال الاجتماعات الشهرية التي يعقدها مدير البرنامج المعاون، كما ستستمر الاستعراضات الفصلية المعمقة من جانب مكتب البرنامج الإنمائي للشؤون المالية والإدارية. وسيواصل البرنامج الإنمائي تزويد الصندوق بخدمات موظف مالي معار لمساعدته في كفالة إعداد تقارير مالية دقيقة في الوقت المناسب.

١٢٧ - وقد دأب مدير البرنامج على التعاون بصورة وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إجراء التقييم المعمق لبرامج الصندوق. وسيوفر التقييم فرصة هامة لاستعراض أداء الصندوق ويكفل أن تكون برامجه ذات تركيز استراتيجي.

١٢٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أحال مدير البرنامج الى جميع أعضاء المجلس التنفيذي وثيقة مشروع ووضع الصلاحيات المتعلقة بالتقييم في صورتها النهائية. ثم طلب الى المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع أن يختار فريقا من الخبراء الاستشاريين على أساس تنافسي دولي ليقوم بالاستعراض. وطلبت مقترحات من قائمة حصرية مؤلفة من عشرة كيانات اشتملت على منظمات من كل من البلدان المانحة والبلدان النامية، واستبعدت منها المنظمات التي قامت بعمل كبير مع الصندوق في الماضي. وعمل خبير في قضايا النوع بصورة وثيقة مع مكتب خدمات المشاريع في تقييم المقترحات الواردة. ويتوقع أن يختتم المكتب مفاوضات التعاقد بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ مع الكيان المعين.

١٢٩ - وسيبدأ تقييم الصندوق في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦، بالقيام بزيارات الى بلدان في كل منطقة إقليمية يجري فيها تنفيذ برامج الصندوق. ففي أفريقيا، سيجري الاستعراض في البلدان الناطقة بالفرنسية والانكليزية معا. وسيقدم تقرير تقييم ختامي في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦.

١٣٠ - وقد أنشأ مدير البرنامج صندوقا استئمانيا للتقييم وبعث بنسخة من الوثيقة الى جميع أعضاء المجلس التنفيذي لتسهيل الإعلان عن التبرعات. وقد أعلنت الدول الأعضاء عن تبرعها بمبلغ ٠٠٠ ٢٣٥ دولار من إجمالي ميزانية التقييم البالغ ٩٩٩ ٢٨٩ دولار، وتلقى البرنامج الإنمائي من تلك التبرعات ٠٠٠ ١٩٧ دولار، والبرنامج يعرب عن امتنانه لذلك. وطلب الى البلدان الأخرى أن تقدم تبرعات.

١٣١ - ونتيجة للقضايا التي أثارها وضع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وفي محاولة للاستجابة بصورة كاملة لشواغل المجلس التنفيذي بشأن المساءلة والمسؤولية، عملا بمقرر المجلس ٣٢/٩٥، شرع مدير البرنامج في إجراء استعراض، مع فريق من الخبراء الخارجيين، لآليات البرنامج الإنمائي بغية كفالة المساءلة الإدارية والمالية والبرنامجية. والغرض الأول للاستعراض هو النظر في الآليات القائمة في البرنامج الإنمائي

لترشيدها وتحديد أية ثغرات موجودة فيها. وسيجتمع الفريق الاستعراضي مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديق ووكالات الأمم المتحدة لكفالة الاتساق. وسيولى اهتمام خاص لربط المساءلة الإدارية والبرنامجية والمالية بعملية استعراض التقييم لأداء كبار المديرين. وسيجري إعداد تقرير عن هذه المسألة ليقوم المجلس باستعراضه في دورة غير رسمية تعقد في أوائل أيار/مايو ١٩٩٦. وسيجري التقديم الرسمي للتقرير الى المجلس في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦.

١٣٢ - وأكد مدير البرنامج المعاون أهمية المحافظة على أعلى مستويات المساءلة في البرنامج الإنمائي. وأكد للمجلس التنفيذي نيابة عن مدير البرنامج وأصالة عن نفسه أن ذلك سيكون أولوية شخصية وتنظيمية في عام ١٩٩٦.

١٣٣ - وأبلغ مدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المجلس التنفيذي بأنه نتيجة لدقة الإدارة أمكن خلال عام ١٩٩٥ تخفيض النفقات المسقطة الى ١٢,٨٦ مليون دولار. وقال إن التبرعات المقدمة الى الموارد العامة ازدادت الى ١٥,٠١١ مليون دولار، بفضل سخاء المانحين. وأضاف أن هذا المبلغ لا يشمل التبرعات المعلنة في عام ١٩٩٥، والتي سترد في أوائل عام ١٩٩٦ وستدرج في الإيرادات المتوقعة لعام ١٩٩٦. وقد بلغت تقديرات رصيد الموارد العامة للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ما مجموعه ٣,٩٠ من ملايين الدولارات.

١٣٤ - ومضى يقول إن أحد أسباب الزيادة في التبرعات للموارد العامة التبرعات الخاصة لمرة واحدة المقدمة من الحكومات. وقد زادت أربع عشرة حكومة أيضا تبرعاتها في عام ١٩٩٥، كما حدثت زيادة في عدد المتبرعين، بفضل الجهد المتضافر الذي بذله الصندوق لزيادة قاعدة موارده. واتجاه ازدياد التبرعات مستمر في عام ١٩٩٦، وكذلك إضافة مانحين جدد. وقد أسفر مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ عن تعهدات مؤكدة بمبلغ ٥,٧١ من ملايين الدولارات من ٣٠ بلدا، أي بزيادة قدرها ١,٥٢ من ملايين الدولارات عن التبرعات المعلنة في مؤتمر إعلان التبرعات في العام السابق، وإضافة ١٣ بلدا أعلنت عن تبرعات. وإذا أضيف هذا الى الاتصالات غير الرسمية مع المانحين الذين لم يعلنوا عن تبرعات بعد، فإن الدلائل تشير الى أن الصندوق يمكنه أن يتوقع ورود ما يقدر بـ ١٢,٤٥ من ملايين الدولارات من ٥٦ بلدا مانحا في عام ١٩٩٦. وفضلا عن ذلك، تلقى الصندوق ٠,٤٥٠ من ملايين الدولارات في صورة تبرعات خاصة من لجانه الوطنية، ومؤسسات وأفراد عاديين في عام ١٩٩٥، وقد أسهم جزء كبير منها في مشاريع محددة ولذلك لم تدرج في حساب الموارد العامة.

١٣٥ - وجرى توزيع البيان المكتوب الذي أعدته المديرة التنفيذية. ويشتمل على جداول تبين اسقاطات الموارد العامة للصندوق بصورتها المقدمة الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/33، الجدول ٣) واسقاطات أولية للفترة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتقدر نفقات المشاريع في عام ١٩٩٥ الآن بمبلغ ٩,٧٥ من ملايين الدولارات، وبلغ مجموع التكاليف الإدارية والفنية في عام ١٩٩٥ مبلغ ٣,١ من ملايين الدولارات.

١٣٦ - وقدمت المديرة الى المجلس التنفيذي عرضا عاما للبرنامج المخطط لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقالت إن منهاج عمل بيجينغ أيد بقوة مهمة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإطار سياسته واستراتيجياته. وأضافت أن نقطة التركيز الجديدة لبرمجة الصندوق هي التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، وهما مجالان يستندان الى الميزة النسبية للصندوق. وستكون المشاريع التي تساهم في تنفيذ منهاج عمل بيجينغ في حدود مبلغ الـ ٤ ملايين دولار الذي أذن به المجلس في مقرره ١٨/٩٥. ومضت تقول إنه حتى مع وضع ذلك المبلغ في الاعتبار، فالاسقاطات تشير الى توفر مبلغ فائض يزيد على ٥ ملايين دولار لدى الصندوق في نهاية عام ١٩٩٦.

١٣٧ - وأضافت أنه ليس من الممكن بعد تقديم حساب يركن إليه فيما يتعلق بالاحتياطي التنفيذي المفترض، بالنظر الى أنه لم تتوفر بعد جميع المعلومات الخاصة بالنفقات الفعلية لعام ١٩٩٥. ومع ذلك، فأفضل تقدير للاحتياطي التنفيذي المفترض للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ هو ١,٣ من ملايين الدولارات. ولذلك فالصندوق يطلب الى المجلس التنفيذي أن يأذن له بالبدء في مشاريع جديدة بمليوني دولار أخرى في عام ١٩٩٦، وهو إجراء لن يؤثر سلبيا على استقرار الصندوق. وسيتيح للصندوق الموارد اللازمة للاستجابة بصورة أكثر فعالية لتمكين المرأة في البلدان النامية في أعقاب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٣٨ - ومضت تقول إن الصندوق سيتعاون مع الحكومات الوطنية للمساعدة في إعداد خطط عمل وطنية لتنفيذ منهاج العمل. وسيمكن المرأة من المشاركة بصورة فعالة في تنفيذ نتائج المؤتمر، ويدعم المنظمات النسائية ويقدم دعما تقنيا الى شبكة المنسقين المقيمين في تنفيذ منهاج عمل بيجينغ. وقد عقد الصندوق حلقة عمله التخطيطية الاستراتيجية السنوية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ من أجل إعمال توجيهاته البرنامجية. وهي تتطلع الى التقييم الخارجي للصندوق كفرصة للقيام باستعراض معمق لبرامجه وإجراءاته.

١٣٩ - وفي الوقت الذي أعرب فيه بعض الوفود عن تقديره لعمل الصندوق وأبدى تأييده لموافقة المجلس التنفيذي على مبلغ مليوني دولار للأنشطة الجديدة، امتنعت وفود أخرى عن إقرار المبلغ دون أن تكون لديها تفاصيل عن الكيفية التي ستستخدم بها هذه الأموال أو قبل ظهور نتائج التقييم الخارجي للصندوق. وقالت إن الحاجة تدعو الى مزيد من المعلومات عن البرامج المزمعة. وأكدت أن مبلغ المليوني دولار لا يظهر في الجدول باء من بيان المديرة التنفيذية.

١٤٠ - وأعرب بعض الوفود عن قلقهم لأن التقرير المتعلق بالمساءلة المطلوب في المقرر ٣٢/٩٥ لن يتوفر حتى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وأوضح مدير البرنامج المعاون أن البرنامج الإنمائي يغتنم فرصة طلب المجلس التنفيذي ليضطلع باستعراض موسع للمساءلة يتجاوز ما طلبه المجلس. فسوف يقوم البرنامج الإنمائي بدراسة القضايا ذات الصلة بالمساءلة البرنامجية والإدارية والمالية. وسيقوم فريق خارجي بإجراء الاستعراض واصدار مشروع تقرير في آذار/مارس ١٩٩٦. وستناقش النتائج الرئيسية لذلك التقرير في اجتماع غير رسمي للصندوق يعقد في أيار/مايو ١٩٩٦. وسيقوم المجلس باستعراض تقرير مدير البرنامج عن المساءلة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦.

١٤١ - وأوضحت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن قاعدة الموارد الخاصة بتمكين المرأة صغيرة جدا وأن بلدانا نامية عديدة تعتمد على الصندوق لمساعدتها في تنفيذ منهاج عمل بيجينغ. وقالت إن من المهم عدم فقدان زخم العمليات على المستوى الميداني. وأوضحت أن المليوني دولار المطلوبة للمشاريع الجديدة ستستخدم لأنشطة في مجالي التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، وخاصة في الحد من الفقر بين النساء، وفي بناء قيادة نسائية، وفي إدارة الموارد الطبيعية، وفي قضايا الحكم وفي القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقالت إن الضرورة تقضي بأن يستجيب المجلس التنفيذي بسرعة.

١٤٢ - وطلب أحد الوفود أن تقوم مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بإبلاغ المجلس التنفيذي بالاستخدام المزمع للأموال الإضافية قبل الموافقة على مشروع المقرر. وأجابت المديرة أن هناك قائمة يمكن أن يضطلع عليها المجلس تشتمل على المشاريع والأفكار التي ستستخدم فيها تلك الأموال.

١٤٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٨/٩٦ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع التقدير بالمعلومات المقدمة من المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بصدد تحسين الحالة المالية للصندوق؛

٢ - يأذن لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على أساس استثنائي بالنظر الى الرصيد الإيجابي للموارد، بصياغة مشاريع جديدة إضافية في عام ١٩٩٦ بمبلغ إجمالي لا يتجاوز مليوني دولار؛

٣ - يطلب أن يقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المستقبل الى المجلس التنفيذي، كتابة، وفقا للقواعد الثابتة المتعلقة بتقديم الوثائق، جميع المقترحات التي تطلب اتخاذ تدابير من جانب المجلس.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: المتابعة والأعمال التحضيرية المتعلقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤٤ - عرض مدير البرنامج المعاون مذكرة من مدير البرنامج بشأن المتابعة والأعمال التحضيرية المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1996/9). وقد اشتملت الوثيقة على معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي أو التي يزمع الاضطلاع بها لتنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في قراري المجلس ١٩٩٥/٥٠ و ١٩٩٥/٥١. وسيتوفر تقرير أكثر تفصيلا عن المتابعة في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦. وأشار بوجه خاص الى أن التقرير يتضمن معلومات عن أولويات المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي، وعن متابعة المؤتمرات الدولية، وعن الرصد والتقييم.

١٤٥ - وقام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب السياسات والدعم البرنامجي بإبلاغ المجلس التنفيذي بسلسلة من المشاورات غير الرسمية جرت خلال شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦ بشأن الأولويات المواضيعية للبرنامج الإنمائي. ووزعت قائمة بالمشاورات على أعضاء المجلس التنفيذي. كذلك، بالنظر الى إرجاء بند جدول الأعمال المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (هيف)/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦، أعلن مساعد مدير البرنامج عن وجود بيان من البرنامج الإنمائي بصدد هذا الموضوع.

١٤٦ - وحث أحد الوفود، وأيدته وفود أخرى، كلا من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تقديم تفاصيل كاملة في تقرير يقدم في المستقبل عن فعالية البرامج القطرية والمشتركة بين الأقطار وذلك لبيان أن التمويل يستخدم بصورة سليمة. وطلب مزيد من المعلومات عن المشاكل التي تواجهها المنظمتان في استجابتهما لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لتمكين المجلس التنفيذي من توفير إرشاد أفضل استعدادا لدورة المجلس لعام ١٩٩٦. ونوه بأن القضايا المتصلة بالتنسيق في الميدان تتسم بأهمية خاصة. وطلبت أيضا معلومات محددة بدرجة أكبر عن تنفيذ البرنامج الإنمائي لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة.

١٤٧ - وفي معرض متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٦ بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية، طلب الى البرنامج الإنمائي أن يقدم معلومات عن دور المنسق المقيم في الأزمات، وفي تنسيق النداءات، وعن العلاقة بين آلية الموائد المستديرة والنداءات الموحدة التي تصدرها إدارة الشؤون الإنسانية،

وعن التداخل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في أنشطة محددة وعن حالة موارد شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ التابعة لها.

١٤٨ - وإذ لاحظ الفرق في الشكل عن تقرير مماثل أعدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، طلب الى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف مناقشة هذه العملية، بغرض إعداد تقارير أكثر تماثلا.

١٤٩ - وأشار عدد من الوفود الى أن الإشارة الواردة في الفقرة ٣ من الوثيقة DP/1996/9 الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٥ غير صحيحة بصيغتها الواردة وهي ("يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الصناديق والبرامج أن تولي أولوية عالية في ميزانياتها لأقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال") وينبغي تعديلها على النحو التالي: "يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٥١/١٩٩٥، من الصناديق والبرامج ... أن تواصل إيلاء أولوية عليا في مخصصات ميزانياتها لأقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل وأفريقيا"؛ ويطلب القرار أيضا من صناديق وبرامج الأمم المتحدة "أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والمتطلبات المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".

١٥٠ - وردا على الأسئلة التي أثيرت، صرح مساعد مدير البرنامج بأن البرنامج الإنمائي يأمل أن يبني قدرة أكبر في مجال الاستجابة للطوارئ وأكد أن البرنامج الإنمائي سيستشهد بالفقرات ذات الصلة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٥ في إشاراته في المستقبل الى أولويات المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٥١ - أوضح نائب المدير التنفيذي لشؤون السياسة والإدارة، في معرض تقديمه الوثيقة DP/FPA/1996/6، أن هذه الوثيقة صممت بحيث تقدم معلومات أولية عن الكيفية التي يزمع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم تقارير عن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٩٥ و ٥١/١٩٩٥ و ٥٦/١٩٩٥. وأكد تلك الجوانب المتعلقة بزيادة التعاون والتنسيق فيما بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة، بما في ذلك التقدم في تحقيق التوافق بين الدورات البرنامجية وزيادة أعداد العروض المشتركة للبرامج القطرية، وفي هذا الإطار، ركز نائب المدير التنفيذي أيضا على مبادرة جديدة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ترمي الى إقامة نظم معلومات مشتركة وإجراء تحليلات للحالات على المستوى القطري.

١٥٢ - وامتدح أحد الوفود تعليقات صندوق الأمم المتحدة للسكان على الجهود الرامية الى تحقيق التوافق وعلى الصلات بين عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع الاستراتيجيات ومذكرات الاستراتيجية القطرية. وكان محل ثناء كذلك عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في

حالات الطوارئ. غير أن الوفد أعرب عن قلقه لعدم توفر معلومات أكثر دقة من صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن فعالية الخدمات الإدارية بالقياس الى التكاليف.

١٥٣ - وشكر نائب المدير التنفيذي المجلس التنفيذي على اقتراحاته القيمة وذكر أنه يوافق على وجود حاجة الى التنسيق والاتساق في تقديم التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأبلغ المجلس أن مباحثات متعلقة بهذا الموضوع أجريت في الاجتماع العام الأخير للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وأسفرت عن إنشاء فريق عامل لكفالة التنسيق اللازم. وأكد أيضا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل على إدراج معلومات أكثر تحديدا عن فعالية الخدمات الإدارية بالقياس الى التكاليف في تقريره الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٥٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٥/٩٦ - إعداد التقارير اللازمة للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوارد في الوثيقة DP/1996/9، وبتقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوارد في الوثيقة DP/FPA/1996/6، وبالتعليقات التي أبديت عليهما؛

٢ - يحث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكفلا أن تتضمن تقاريرهما المقدمة الى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٦ معالجة كاملة للمسائل التي ستبحث وفقا لمقررات وقرارات المجلس والجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها قرارات المجلس ١٩٩٥/٥٠ و ١٩٩٥/٥١ و ١٩٩٥/٥٦ وقرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠؛

٣ - يطلب أن يكون مضمون تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدمة الى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٦ على نحو يمكن المجلس من مقارنة المنجزات التي حققتها كل منظمة ومن تحديد المشاكل والتوصية بتدابير ملائمة، بصدد المسائل المتعلقة بتخصيص الموارد والتوفيق بين الإجراءات وعرض الميزانية، والخدمات الإدارية المشتركة والمباني والرصد والتقييم، الى غير ذلك؛

٤ - يطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الى جانب المديرين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، أن يتفقوا

على شكل وهيكل موحدين لتقاريرهم المقدمة الى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٦، مع مراعاة الفقرة ٢ من هذا المقرر.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

تاسعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٥٥ - قرر المجلس التنفيذي إرجاء النظر في هذا البند الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٥٦ - قدمت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الى المجلس التنفيذي معلومات مستكملة موجزة عن بعض التطورات ذات الأهمية للصندوق التي وقعت منذ الدورة الماضية للمجلس. وقالت إن تنبؤات الإيرادات لعام ١٩٩٦ إيجابية نسبيا وتوجهت بالشكر الى المانحين الرئيسيين للصندوق على استمرار دعمهم القوي. وذكرت أن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد بدأ بالتأكيد على المستوى القطري وإنه تم إحراز تقدم ملحوظ في عدد من البلدان. وأضافت أن الصندوق قام من جانبه بصورة جادة بتقديم المساعدة الى البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المجالات التي تدخل في نطاق ولاية الصندوق، مسترشدا بالتوجيهات البرنامجية الجديدة التي أقرها المجلس في مقرره ١٥/٩٥.

١٥٧ - وقالت المديرة التنفيذية إن الصندوق تابع بصورة وثيقة المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة بصدد استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وإنه ملتزم بالكامل بتنفيذ القرار ١٢٠/٥٠ الذي نجم عن تلك المناقشة. وأعادت تأكيد أن الصندوق واظب على تقديم الدعم القوي الى نظام المنسقين المقيمين وواصل الاشتراك فيه، وأن الصندوق، احتراما تاما ودائما منه لمثل هذه المبادئ ودعما إيجابيا لها، سعى الى تغيير تسمية المدير القطري للصندوق الى ممثل الصندوق. وأعربت عن اغتباطها لإقرار الجمعية العامة ذلك التغيير في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، حيث أنه سيزيد الى حد كبير من فعالية الصندوق في الميدان.

١٥٨ - وصرحت المديرة التنفيذية بأن الصندوق قام بإعداد بيان مهمة استنادا الى الوثيقة DP/1995/25 وإلى المناقشات التي جرت في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٥. وقالت إنه تم توزيع ذلك البيان على أعضاء المجلس. وذكرت أن وفودا عدة أيدت بيان المهمة الذي أعدته اليونيسيف والمؤلف من صفحة

واحدة بوصفه نموذجا ممتازا. وقالت إن الصندوق سيقوم بإعداد بيان مهمة على النمط ذاته وسيقوم بتقديمه الى المجلس للنظر فيه في دورته السنوية لعام ١٩٩٦.

١٥٩ - ووفقا للفقرة ٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٣٥/٩٥، قامت المديرة التنفيذية بإبلاغ المجلس بشأن إمكانية اتخاذ تدابير لزيادة تخفيض الاعتمادات المخصصة لميزانية الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج بالمقـــر بما يقرب من ٠,٥ دولار. وسيكون من شأن هذه التدابير أن تخفض من حجم ميزانية المقر للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ من ١,٢ في المائة، كما ورد في مقترح الميزانية المقدم الى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، الى ٢ في المائة، حسبما دعا إليه المقرر ٣٥/٩٥. وقالت إن التخفيض سيتحقق في الأغلب من طريق تخفيض بعض الاحتياجات الإدارية، مثل الطباعة الخارجية، والاتصالات، وصيانة المباني والمعدات، واللوازم المكتبية، وبإرجاء استبدال الأثاث والمعدات المكتبية. وأضافت أن الاعتمادات المقابلة لذلك في الميزانية ستعدل وفقا لما ذكر وطمأنت المجلس الى أن الصندوق يعتزم مراقبة نفقات الميزانية عن كثب بغية إدارة عمليات الصندوق على الوجه الأكثر كفاءة ووفرا.

عاشرا - استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٦٠ - وعرضت المديرة التنفيذية التقرير المتعلق بنهج جديد لتوزيع موارد الصندوق على البرامج القطرية (الوثيقة DP/FPA/1996/1). ونوهت بأهمية وإلحاحية إقامة نظام جديد لتخصيص موارد البرمجة لدى الصندوق بحيث تعكس الأولويات الجديدة المعطاة للصندوق من قبل المجلس التنفيذي استجابة لتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت إن النهج الجديد المقدم الى المجلس هو حصيلة قدر كبير من التحليل داخل الصندوق ويأخذ في الاعتبار مقترحات المجلس التنفيذي التي وردت سواء في مداولاته الرسمية أو في مشاوراته غير الرسمية التي عقدت بصورة دورية خلال عام ١٩٩٥. والورقة تستند، على وجه الخصوص، الى التقرير المعنون "الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" (DP/1995/25 و Corr.1) الذي قدم الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

١٦١ - وصرحت المديرة التنفيذية بأن الأساس الذي يقوم عليه النهج الجديد هو السلسلة المتواصلة من احتياجات البلدان الى المساعدة والتقدم الذي أحرزته البلدان في المسائل السكانية. وأفادت بأن النهج الجديد يأخذ في الاعتبار الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - توفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتخفيض الوفيات وإتاحة التعليم الأساسي الشامل - ويحاول قياسها بواسطة مؤشرات سبعة. وتمتاز المؤشرات المختارة بأنها متوفرة على نطاق واسع من المصادر الرسمية بالأمم المتحدة. وقالت إن البلدان تقسم الى ثلاث مجموعات بحسب عدد المستويات الدنيا للمؤشرات التي استوفتها البلدان. وقد اشتمل التقرير على خيارين: الخيار الأول، ويستخدم الدخل (الناتج القومي الإجمالي للفرد) كمعيار للتحديد الى جانب درجة بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفقا للمؤشرات السبعة المختارة؛ والخيار الثاني، ويستخدم فقط عدد المستويات الدنيا للمؤشرات التي استوفاها بلد ما في

تحديد تصنيف ذلك البلد. وأوصت المديرة التنفيذية بالأخذ بالخيار الثاني لأنه يعطي الاعتبار الأول لبلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٦٢ - وقد رحبت وفود عديدة بالتقرير وأثنت على شموله وعلى الوضوح الذي قدم به النهج الجديد المقترح لتخصيص الموارد. وأعربت وفود عديدة عن موافقتها الى حد كبير على نهج يجعل الأهداف الرئيسية التي أعلنها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية نقطة انطلاق له. وامتدحت وفود عدة أيضا إدراج الخيارين في التقرير، ملاحظةً أن ذلك هو ما طلبه أعضاء المجلس التنفيذي مرارا في الماضي وأن ذلك يعكس المقترحات المقدمة في المشاورات غير الرسمية.

١٦٣ - وأشارت وفود عديدة الى المؤشرات السبعة وإلى مستوياتها الدنيا. وكان ثمة اتفاق على نطاق واسع على أن المؤشرات تشكل مقاييس وافية بالغرض لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية رغم ملاحظة بعض الوفود أن عددا من المؤشرات لا يمثل بدقة الأهداف الأساسية. بيد أنها رأت أن المؤشرات هي أفضل المؤشرات المتاحة حاليا لجميع البلدان. ولاحظت وفود عديدة أيضا ملائمة المستويات الدنيا للمؤشرات بصورتها المعروضة في التقرير.

١٦٤ - ولاحظت وفود عديدة مع الموافقة أن أقل البلدان نموا ستعطى، حسب اقتراح توزيع الموارد، الأولوية المعترف لها بها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأثنى عدد من الوفود أيضا على النص المحدد في النهج المقترح على مخصصات من الموارد على أساس مؤقت للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ومع أن معظم هذه الموارد المؤقتة سيتركز على الاحتياجات في المنطقة الفرعية لوسط آسيا وكازاخستان، ذكر أحد الوفود أن بعض بلدان أوروبا الشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تحتاج أيضا الى مساعدة مؤقتة في مجالات مواضيعية محددة. وفي الوقت ذاته، أكدت وفود عدة أخرى استحسان إدراج تأكيد في التقرير للحاجة الى إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، نظرا للظروف الاقتصادية العسيرة لتلك المنطقة.

١٦٥ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن تفضيلهم للخيار الثاني في التقرير بوصفه الإجراء الأفضل لتصنيف البلدان الى مجموعات، ولكن العديد من تلك الوفود أشار الى أنها لن تعارض إقرار الخيار الأول. ومن ناحية أخرى، أعربت وفود عدة عن تفضيلها الخيار الأول، منوهة بالحاجة الى مراعاة الظروف الاقتصادية للبلدان المتلقية من خلال استخدام الناتج القومي الإجمالي للفرد كعيار. وفيما يتعلق بملائمة الناتج القومي الإجمالي للفرد كمؤشر، تباينت آراء الوفود: فقد ارتأى البعض أنه عنصر ضروري في تخصيص الموارد لكفالة حصول البلدان الأكثر حاجة على اهتمام أكبر. ولاحظت وفود أخرى أن الناتج القومي الإجمالي للفرد هو مقياس ضعيف للتنمية البشرية وأحيانا متحيز وأن استخدامه سيصرف الانتباه عن جدول الأعمال الجديد الناشئ عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٦٦ - وقد أدت الحصة من الموارد الخاصة بكل من المجموعات المقترحة (المجموعات ألف وباء وجيم) الى نشوء مجموعة مختلفة من الآراء بين الوفود. فقد ارتأت بضعة وفود أنه إذا اعتبر الفرد هو الأساس، فإن حصة مجموعة البلدان ألف - وهي الأبعد عن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - ينبغي أن تكون أعلى من النسب الموصى بها في التقرير. ولكن عددا من وفود أخرى لاحظ أن إعطاء قدر مفرط من الموارد الى المجموعة ألف سيؤدي الى احتمال إضعاف المكاسب التي حققتها بلدان أخرى في المجموعتين باء وجيم ويمكن تصور إسهامه في نكوص بعض البلدان فيما يتعلق بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. لذلك فقد دعت هذه الوفود الى ألا يكون نظام تخصيص الموارد الذي يعتمد في النهاية عقوبة للنجاح وينبغي أن يحمي المكاسب المحققة في البرامج السكانية الوطنية. وفي هذا الصدد، أيد عدد كبير من الوفود الاقتراح الذي قدمه أحد الوفود بالاحتفاظ بالمرونة في تخصيص الموارد بين المجموعات الثلاث باستخدام نطاقات من النسب بدلا من تحديد نسبة واحدة عامة لكل مجموعة.

١٦٧ - واقترحت وفود عدة أن تكون البيانات المستخدمة لأغراض المؤشرات السبعة مؤسسة، بالقدر الممكن، على متوسطات سنوات خمس بدلا من استخدام معلومات من آخر سنة متاحة فقط. فهذا سيؤدي الى تفادي حالات شذوذ البيانات التي قد تتباين من سنة الى أخرى. ونوهت الوفود أيضا باستحسان أن يشتمل إجراء تخصيص الموارد على فترة انتظار قد يكون طولها ثلاث سنوات قبل نقل بلد ما من مجموعة الى أخرى في حالة البلدان التي أحرزت تقدما وفقا للمؤشرات التي يجري رصدها. وسيكون هذا، بالإضافة الى ذلك، في مصلحة ضمان استمرار التقدم المحرز في البرامج السكانية.

١٦٨ - وقدمت مقترحات عدة فيما يتعلق بتوزيع الموارد على البلدان الفردية ضمن كل مجموعة. فقد اقترحت وفود عديدة أنه ينبغي تجنب استخدام اعتماد سياسة سكانية رسمية كمعيار لتوزيع الموارد لأنه يمكن تفسيره خطأ على أنه محاولة لتعزيز أهداف ديمغرافية. وشدد عدد من الوفود على أهمية الالتزام بالأهداف السكانية والإنمائية كما بينها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كمعيار أساسي لتوزيع الموارد على البلدان الفردية، برغم اعتراف هذه الوفود بصعوبة قياس هذا الالتزام كميا. وارتأت وفود عديدة أيضا ضرورة وجود توازن أكبر في اختيار المعايير لكفالة الاحتفاظ بنهج "السكان والتنمية" المعتمد في القاهرة. ولاحظت بعض الوفود بالإضافة الى ذلك أنه في الوقت الذي يشكل فيه حجم السكان معيارا لازما، فإن معدل نمو السكان، وخاصة في حالة البلدان النامية الجزرية الصغيرة، يشكل أيضا معيارا هاما ينبغي إدراجه في تقرير توزيع الموارد على البلدان الفردية. ولم يحبذ عدد من الوفود استخدام القدرة الاستيعابية كمعيار بينما اعتبرتها وفود أخرى عدة واحدة من الإمكانيات.

١٦٩ - وبرغم أن الوفود أعربت عن ارتياحها بوجه عام للجهود التي يبذلها الصندوق لاقتراح نهج جديد لتوزيع الموارد يتفق مع أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ارتأت وفود عديدة أن هذه العملية تحتاج الى مزيد من النضج قبل أن يتخذ قرار نهائي بشأن مسألة لها مثل هذه الأهمية الحيوية. ولذلك فقد أوصت بأن تبحث هذه المسألة مرة أخرى في دورة المجلس التنفيذي العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وقالت هذه الوفود إن من بين المقترحات التي يمكن زيادة تطويرها الجمع بين الحصص النسبية المختلفة الموصى بها في

التقرير للخيارين الأول والثاني، وبذلك تتكون "نطاقات" أو مجموعات من الأنصبة لكل من المجموعات الثلاث. وكان ثمة اقتراح آخر يتطلب مزيدا من التحليل هو استخدام الناتج القومي الإجمالي للفرد بوصفه أحد المعايير لتوزيع الموارد على البلدان الفردية داخل كل من المجموعات الثلاث.

١٧٠ - وردا على الاقتراحات العديدة المقدمة، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان عدة إيضاحات. فالتعاون بين بلدان الجنوب سينطبق على جميع البلدان التي لديها خبرة ذات صلة تقدمها الى البلدان النامية الأخرى ولن يكون مقصورا على بلدان المجموعة جيم. ومع أن بعض المؤشرات لا تمثل تمثيلا دقيقا الأهداف الأساسية التي تقيسها - وخاصة في مجال الصحة الإنجابية - فالمتوقع أن تتوفر مقاييس أفضل خلال بضع سنوات: فالصندوق يتعاون مع جهات أخرى في المجتمع الدولي لتحسين البيانات من حيث المنهجية والتجميع على السواء. ويرى الصندوق أيضا أن الالتزام الوطني بالسياسات والبرامج السكانية والإنمائية هو معيار أساسي لتخصيص الموارد للبلدان. ومن خلال مهام استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، وتحليل الحالات والمعلومات التي تجمعها منظمات دولية أخرى، تتوفر معلومات نوعية حتى في هذا الوقت. ويرى الصندوق أنه ينبغي استخدام المساهمات المالية المحلية، حتى المتواضعة منها في أفقر البلدان، في تقدير توزيع الموارد على البلدان الفردية.

١٧١ - وأشارت المديرة التنفيذية، كخلاصة للموضوع، أن من المهم أي يصل المجلس التنفيذي الى قرار بشأن النهج الجديد لتخصيص الموارد في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦. فهناك ما يزيد على ٣٠ برنامجا قطريا ستطرح للتجديد خلال السنة القادمة. وفي حال عدم وجود عملية جديدة، ستكون النتيجة هي أن الموارد ستخصص وفقا للتفكير السابق للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لسنوات قادمة. ورأت المديرة التنفيذية أنه إذا تعاونت الوفود بصورة فعالة في المشاورات غير الرسمية في المستقبل القريب، فسيكون من الممكن مع ذلك تنقيح التقرير في وقت مناسب لعرضه على الدورة العادية الثانية. فالعناصر غير المبتوت فيها التي تعوق التوصل الى توافق للآراء بصدد النهج الجديد قليلة في تقديرها ويمكن بحثها بسهولة في الأيام القادمة لإدخالها في التقرير المنقح.

١٧٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٠/٩٦ - استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبلدان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير المتعلق بالنهج الجديد لتخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية (الوثيقة DP/FPA/1996/1)؛

٢ - يقرر أن يواصل النظر في هذا البند من جدول الأعمال في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

٣ - يطلب من المديرة التنفيذية أن تقدم الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ وثيقة منقحة تعكس التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس بصدد النهج الجديد لتخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان أثناء دورة المجلس العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

حادي عشر - الدور المقبل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل واستيفائها واحتياجات إدارة السوقيات ذات الصلة

١٧٣ - قرر المجلس التنفيذي إرجاء النظر في هذا البند الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

ثاني عشر - البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل

١٧٤ - عرض نائب المدير التنفيذي للبرنامج التقرير المتعلق بالبرنامج العالمي لوسائل منع الحمل (الوثيقة DP/FPA/1996/3). ولاحظ أن المجلس التنفيذي وافق من حيث المبدأ، في مقرره ٣٦/٩٥، على إقامة البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل ليدار من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان وطلب تقريرا شاملا عن البرنامج المتوخى، بما فيه أهدافه ونطاقه، وجوانبه الإدارية والمالية، والجهود المبذولة من الصندوق لتعزيز القدرة الوطنية، مستعينا بخبرة وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات، بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن هذا الموضوع. وقال إن قضيتين في التقرير تحتاجان الى مزيد من الإيضاح: (أ) يعتبر رأس المال الأولي البالغ ٥ ملايين دولار لإقامة البرنامج الحد الأدنى اللازم لتيسير شراء مجموعة من منتجات وسائل منع الحمل التي تطلب عادة وأن الخبرة الى الآن تبين أن التركيز يتجه الى الأغماد الواقية والولائج الرحمية بالنظر الى أن هذه المنتجات التي يتركز عليها الطلب أكثر من غيرها والتي تحتاج الى مهلة طويلة للتسليم؛ (ب) سيكون الرسم المقترح للبرنامج هو نفس الـ ٥ في المائة التي تؤخذ حاليا لقاء خدمات الشراء العادية التي يقوم بها الصندوق - ولن تكون هناك رسوم إضافية على الطلبات المستعجلة. وصرح أيضا بأن الصندوق لا يعتزم إنشاء مرفق لتخزين وسائل منع الحمل. وقال إنه تبين من المباحثات غير الرسمية أن المنتجين سيكونون على استعداد للاحتفاظ بمخزونات من وسائل منع الحمل للصندوق الى أن تحين الحاجة الى شحنها.

١٧٥ - وقال إن البرنامج المقترح هو جزء من الهدف العام للصندوق المتمثل في بناء قدرة وطنية وأن البرنامج سينسق مع أنشطة الصندوق الأخرى مثل تقديرات الاحتياجات والتعاون الفني فيما يتعلق بنظم إدارة السوقيات. وأضاف أن الإنتاج المحلي والشراء المحلي لوسائل منع الحمل هما مجالان لبناء القدرة الوطنية التي دعمها الصندوق في الماضي وسيواصل العمل على تحقيقها في المستقبل. وقال إن البرنامج

العالمي لوسائل منع الحمل يعتبر من قبل كثير من المانحين ومن قبل الصندوق وسيلة لتلبية طلبات البلدان من وسائل منع الحمل، بما في ذلك الأغماد الواقية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (هيف/إيدز)، بطريقة تتسم بمزيد من الفعالية والكفاءة، وأنه متفق تماما مع النهج العام للصحة الإنجابية، بما فيه تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، الذي أقره المجلس في مقرره ١٥/٩٥.

١٧٦ - وأثنت وفود عديدة على التقرير وأعربت عن تأييدها القوي لإقامة البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل. وأكد عدد من الوفود من البلدان النامية على الحاجة الى البرنامج بالنظر الى الصعوبات التي يواجهها الكثير من البلدان إزاء حالات العجز في مخزون وسائل منع الحمل. وتعزى حالات العجز هذه الى عدد من العوامل، كالعجز في الأموال، ومواجهة مشاكل في الشراء والتخزين، أو التقدير غير الدقيق للاحتياجات. وأكدت وفود عدة أن حالات العجز في إمدادات وسائل منع الحمل تخلق مشاكل حقيقية ويمكن أن تضعف الجهود الرامية الى توفير خدمات صحية إنجابية عالية الجودة. وأكدت وفود عديدة أن الصندوق يتمتع بميزة نسبية في معالجة الطلبات المستعجلة من وسائل منع الحمل بفضل ما له من خبرة في برامج الصحة الإنجابية القطرية. وأكد أحد الوفود أن الصندوق بنى ثقة في قدرته على شراء وسائل منع الحمل، كما يتبين من واقع أن مانحين عديدين يستعملون خدمات الشراء التي يوفرها الصندوق.

١٧٧ - وأعربت وفود عدة عن عدم ارتياحها للتقرير لاعتقادها أنه لا يلبي بصورة وافية طلب المجلس إجراء استقصاء شامل لخبرة وكالات الأمم المتحدة الأخرى في تقديم خدمات الشراء في حالات الطوارئ. وقد انتقد أحد الوفود الوصف الذي ورد في التقرير لقدرات مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات في مجال الشراء. وصرحت وفود عدة بأن الصندوق ينبغي أن يركز على تنفيذ نهج الصحة الإنجابية وأن توسيع نطاق خدماته في شراء وسائل منع الحمل سيعطي صورة غير حسنة عن الصندوق. وأعربت وفود عدة عن قلقها من أن البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل المقترح قد لا يوفر حلا لمشاكل حالات العجز في وسائل منع الحمل، وأنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء القدرة الوطنية في مجال نظم إدارة السوقيات. وأوضح أحد الوفود أن المانحين لن يكونوا راغبين في تقديم أموال للبلدان التي تعاني من مشاكل في إدارة السوقيات وأن الصندوق ينبغي أن يركز جهوده في هذا المجال. وقالت وفود عدة أنها ستكون على استعداد لتأييد البرنامج المقترح إذا توفرت تأكيدات بأنه سيقام على أساس مؤقت كحل قصير الأجل لمشاكل حالات العجز في وسائل منع الحمل التي تنشأ في البلدان النامية. وأعربت هذه الوفود عن أملها في أن يتمكن الصندوق من أن يقدم حلولا طويلة الأجل لمشاكل إمدادات وسائل منع الحمل من خلال بناء القدرة الوطنية في البلدان النامية.

١٧٨ - وردا على الاقتراح الذي تقدمت به وفود عديدة من أن الصندوق يلزمه أن يركز بدرجة أكبر على بناء القدرة الوطنية في مجال إمدادات وسائل منع الحمل، قام الصندوق بإبلاغ المجلس التنفيذي بأنه يجري تقديم خدمات استشارية فنية في عدد من المجالات، من بينها الإنتاج المحلي لوسائل منع الحمل (حيث يكون ذلك ملائما)، وقدرة الشراء محليا، والهياكل الأساسية والمهارات المتعلقة بإدارة السوقيات. وأكد الصندوق للوفود أيضا بأن البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل المقترح سيقام كبرنامج مؤقت وأنه يوفر

استجابة فورية لطلبات المساعدة المقدمة من البلدان التي تعاني من مشاكل ملحة في مجال إمدادات وسائل منع الحمل.

١٧٩ - وصرحت المديرة التنفيذية بأن ولاية الصندوق في مجال الصحة الإنجابية تشمل شراء وسائل منع الحمل. وقالت إن الصندوق ملتزم بتحسين تلبية احتياجات الأفراد من معلومات وخدمات الصحة الإنجابية. وما زال أحد هذه الاحتياجات هو الأساليب الحديثة المأمونة والفعالة في مجال تنظيم الأسرة، بما في ذلك الأغماد الواقية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (هيف/إيدز). واختتمت بالقول إن الحصول على وسائل منع الحمل يساهم أيضا في توفير الأمومة الآمنة، ويقلل من انتشار الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي ويمكّن المرأة في المجتمع.

١٨٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٣/٩٦ - البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير، بصورته الواردة في الوثيقة DP/FPA/1996/3، وبالتعليقات المدلى بها أثناء دورة المجلس التنفيذي؛

٢ - يؤيد إقامة برنامج عالمي لوسائل منع الحمل، يديره صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويمول برأس مال أولي قدره ٥ ملايين دولار، كما هو مبين في الفقرة ٢٣ من الوثيقة DP/FPA/1996/3، كعنصر متمم للعمل الشامل الذي يضطلع به الصندوق في مجال تعزيز برامج الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، ويشدد على وجوب رصد هذه الأنشطة بدقة للتأكد من تقيدها بالمعايير الفنية للسلامة والنوعية؛

٣ - يطلب من المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا مرحليا سنويا عن أنشطة وإدارة البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل الى المجلس التنفيذي، مولية اهتماما خاصا للتقدم المحرز في تعزيز القدرات الوطنية على معالجة الجوانب السوقية لشراء وسائل منع الحمل؛

٤ - يطلب من المديرة التنفيذية الاشتراك في مزيد من التعاون والتنسيق المناسبين مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وخاصة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات ومنظمة الصحة العالمية، الناشطين في ميداني الشراء والصحة الإنجابية؛

٥ - يطلب من المديرة التنفيذية أن تتخذ الترتيبات لإجراء تقييم مستقل وخارجي شامل للبرنامج العالمي لوسائل منع الحمل في وقت يقرره المجلس التنفيذي، وخاصة فيما يتعلق بأثره في بناء القدرة الوطنية لتزويد المجلس بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي مواصلة البرنامج أو إنهاؤه.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

ثالث عشر - الانضمام الى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية

١٨١ - قرر المجلس التنفيذي إرجاء النظر في هذا البند الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

رابع عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

تقديم مساعدة مؤقتة الى جنوب أفريقيا (DP/FPA/1996/10)

١٨٢ - عرضت مديرة شعبة أفريقيا طلب صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم مساعدة مؤقتة الى جنوب افريقيا (DP/FPA/1996/10) وإذنا بتقديم تمويل إضافي الى مالي (DP/FPA/1996/7) وأوغندا (DP/FPA/1996/8) وبوركينا فاصو (DP/FPA/1996/9). وقرر المجلس التنفيذي، عقب الملاحظات التقديمية، مناقشة الطلبات المتعلقة بالبلدان الأربعة كمجموعة توفيرا للوقت.

١٨٣ - ففيما يتعلق بجنوب أفريقيا، طلبت الموافقة على تقديم مساعدة مؤقتة الى جنوب أفريقيا بمبلغ ٤,٢ مليون دولار على فترة ثلاث سنوات تبدأ في عام ١٩٩٤ لتمكين الصندوق من مواصلة العمل مع الحكومة في تطوير المكونات السكانية لبرنامج جنوب أفريقيا لإعادة البناء والتنمية. وأثنى أحد الوفود، متكلما باسم المجموعة الأفريقية، على الصندوق وعلى مديرة شعبة أفريقيا لما يبذله من جهود في جنوب أفريقيا وطلب من المجلس التنفيذي أن يوافق على طلبات الموارد الإضافية. وشدد وفد آخر على أهمية التثقيف الوقائي من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (هيف/إيدز) بالنسبة للشباب الذين هم دون سن ٢٠ سنة. وخاصة فيما يتعلق بأوغندا وجنوب أفريقيا. ولاحظ وفد آخر أن جنوب أفريقيا لم تنجز بعد وضع سياسة سكانية لأسباب قال إنها معروفة. واسترعى الانتباه الى الحاجة الملموسة الى تقديم الدعم للدعوة والتعبئة الاجتماعية في البلد. وأثار أحد الوفود مسألة الأثر الذي سيتركه البرنامج الجاري الذي يضطلع به الصندوق على برنامج جنوب أفريقيا الحالي لتطبيق اللامركزية. وعلق وفد آخر على آثار برامج التكيف الاجتماعي في المنطقة وأعرب عن تأييده لجنوب أفريقيا.

١٨٤ - وقالت مديرة شعبة أفريقيا في ردها أن مشاكل جنوب أفريقيا تتسم بأهمية خاصة لدى الصندوق. فالحكومة ما زالت تحاول تعزيز جهودها في القطاع السكاني. والسياسات السكانية في حاجة الى إيضاح، ويجب أن تتاح للشباب إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية. غير أنه لا توجد إجابات سهلة. وقالت إن البرنامج قيد النظر هو برنامج انتقالي سيقدم له تعاون فني في الوقت الذي يجري فيه إعداد برنامج للمساعدة أكثر شمولا. ولاحظت أن تجارب أثيوبيا وأوغندا، البلدين اللذين اضطلعا بعملياتهما الخاصة لتطبيق اللامركزية، يمكن أن تكون مفيدة لجنوب أفريقيا. ولاحظت أن أفريقيا ككل ما زالت تواجه مهمة التغلب على مشاكل جسيمة وتحتاج الى التدريب لبناء كتلة حرجة من الموظفين المدربين كما تحتاج الى جهود في مجال الدعوة لتوجيه الانتباه الى المسائل السكانية ولتشجيع الحكومات المترددة على مواجهة القضايا السكانية. وتوجه ممثل جنوب أفريقيا بالشكر الى الصندوق على مساعدته القيمة وعلق قائلا إن الإحصاء الرسمي لعام ١٩٩٦ الذي يدعمه الصندوق سيفيد في رسم السياسات في المستقبل. وحث الصندوق على تقوية وتوسيع نطاق العمل الجاري حاليا.

١٨٥ - ووافق المجلس التنفيذي على تقديم مساعدة مؤقتة الى جنوب أفريقيا بمبلغ ٤,٢ مليون دولار كما يرد في الوثيقة DP/FPA/1996/10.

طلب موارد إضافية لمالي (DP/FPA/1996/7)

١٨٦ - أثناء نظر المجلس التنفيذي في طلب تمديد البرنامج القطري لمالي (DP/FPA/1996/7) وتوفير موارد إضافية له، أثار أحد الوفود شاغلا فحواه أنه لا يجري تخصيص موارد كافية للمرأة. وأعرب ممثل مالي عن تقديره للدعم الذي يقوم الصندوق بتقديمه وسأل عن الكيفية التي يتم بها تنسيق مساعدة الصندوق مع البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨٧ - وقالت مديرة شعبة أفريقيا في ردها أن من المشاكل المحددة في مالي عدم وجود منظمة نسائية مناظرة ليعمل الصندوق معها. غير أنها أضافت أن تلك المنظمة أصبحت الآن قائمة، وأعربت عن أملها في أن يعني ذلك تخصيص موارد أكبر في مجال نوع الجنس، والسكان والتنمية في البرنامج القطري المقبل. ومضت تقول إن الصندوق يعمل بصورة وثيقة مع البرنامج الإنمائي في برنامجه الهادف الى تحسين الحالة الصحية في البلد وأعربت عن اعتقادها أن ذلك البرنامج يمكن أن يكون نموذجا للبلدان الأخرى أيضا.

١٨٨ - ووافق المجلس التنفيذي على زيادة التمويل المأذون به للبرنامج القطري لمالي بمبلغ ٢,٥٥ مليون دولار وعلى تمديد البرنامج الحالي سنة واحدة، أي الى نهاية عام ١٩٩٦، كما ورد في الوثيقة DP/FPA/1996/7.

طلب موارد إضافية لأوغندا (DP/FPA/1996/8)

١٨٩ - كان هناك تأييد عام بين أعضاء المجلس التنفيذي لاقتراح تقديم موارد إضافية للبرنامج القطري للصندوق في أوغندا (DP/FPA/1996/8). وشدد أحد الوفود على أهمية توفير معلومات وتثقيف بصدد وقاية

الشباب في البلد من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (هيف/إيدز). ونوه وفد آخر بتحسين تنسيق الأنشطة السكانية والتعاون مع المانحين الذي يضطلع به المدير القطري للصندوق. وسلم الوفد بأنه تم إحراز تقدم في برامج الصحة الإنجابية ونوع الجنس، غير أنه أكد أن أداء خدمات الصحة الإنجابية ما زال ضعيفا. وأعرب الوفد نفسه عن شاغلين رئيسيين: أولهما، ما إذا كانت الجهود المبذولة في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال فعالة وينبغي بالتالي أن تتلقى تمويلا إضافيا؛ وثانيهما، ما إذا كان مناسبا وله ما يبرره أن يدعم الصندوق أنشطة التخطيط السكانية المحلية.

١٩٠ - وأعرب ممثل أوغندا عن تقديره للمساعدة المقدمة من الصندوق والمانحين. وأعرب الممثل عن موافقته على أن الشواغل المختلفة التي أعربت عنها الوفود ينبغي أن تدرس بصورة جدية. وقال إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (هيف/إيدز) مشكلة رئيسية ينبغي أن تلقى مزيدا من الاهتمام، وخاصة فيما يتعلق بالوقاية في أوساط الشباب. وقال إن حكومة أوغندا تعلق أهمية كبيرة على جهود الإعلام والتثقيف والاتصال وإنها طلبت دعما إضافيا في ذلك المجال. وقال إنه نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، أخذ يجري تطبيق اللامركزية على معظم عمليات التخطيط الحكومية بنقلها الى المستوى المحلي. ولا يشترك مانحون عديدون بصورة فعالة في عملية تطبيق اللامركزية هذه. والحكومة تقدر دعم الصندوق في مجال دعم التخطيط السكاني والإنمائي المنسق والمتكامل على الصعيد المحلي كطريقة لتنفيذ السياسة السكانية الوطنية على المستوى الشعبي.

١٩١ - وأعربت مديرة شعبة أفريقيا عن تقديرها لتأييد الوفود لزيادة التمويل للبرنامج القطري. فهذه الأموال ستساعد البرنامج على توسيع نطاق خدمات الصحة الإنجابية الى جميع المقاطعات الـ ٢٤ في البلد. ولاحظت أن برنامج الإعلام والتثقيف والاتصال الذي يدعمه الصندوق يركز على الصحة الإنجابية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (هيف/إيدز)، وكثيرا ما يشتمل على اعتماد لخدمات الصحة الإنجابية. وأفادت بأن برنامج الإعلام والتثقيف والاتصال الحالي قوي وفعال في بلوغه الى عامة الجمهور والفئات المحددة. فمثلا، يشتمل أحد مكونات البرنامج القيام بحملات إعلام وتثقيف واتصال متعلقة بالصحة الإنجابية في أوساط ١٢٠ صناعة. وأضافت أن المشكلة الرئيسية هي أن أداء خدمات جيدة في مجال الصحة الإنجابية ما زال متخلفا عن الطلب على هذه الخدمات الذي تولده أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال. وقد بدئ بتنفيذ برنامج جديد للشباب والصحة الإنجابية ويجري رصده عن كثب للتحقق مما إذا كان يمكن أن يكون نهجا نموذجيا تحذو حذوه بلدان أخرى.

١٩٢ - ووافق المجلس التنفيذي على طلب تمويل إضافي بمبلغ ٦,٢ مليون دولار للبرنامج القطري في أوغندا كما ورد في الوثيقة DP/FPA/1996/8.

طلب موارد إضافية لبوركينا فاصو (DP/FPA/1996/9)

١٩٣ - أفادت مديرة شعبة أفريقيا، في ملاحظاتها الاستهلالية، أن شواغل أثيرت بصدد الموارد الإضافية المقترحة للبرنامج القطري في بوركينا فاصو (الوثيقة DP/FPA/1996/9). ولذلك، قالت إن الطلب تجري إعادة

النظر فيه وسيقدم الى المجلس للنظر فيه في دورة مقبلة، ولكنها دعت الى إبداء تعليقات من أية وفود ترغب في ذلك. وشددت وفود عدة على الحاجة الى مواصلة تقديم المساعدة الى بوركينا فاصو ولكنها لا تعترض على إعادة النظر في الاقتراح في المستقبل.

١٩٤ - ووافق المجلس التنفيذي على إرجاء النظر في طلب موارد إضافية للبرنامج القطري للصندوق في بوركينا فاصو (DP/FPA/1996/9) الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

خامس عشر - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٩٥ - عرض نائب المدير التنفيذي للبرنامج الوثيقة DP/FPA/1996/11 بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب: الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان الى "شركاء في السكان والتنمية". وذكر أن مجموعة "الشركاء في السكان والتنمية" تكونت من ١٠ بلدان نامية كطريقة لتنفيذ توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد عقدت هذه البلدان اجتماعها التنظيمي الأولي في هراري، زمبابوي، في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وطلبت في ذلك الحين من الصندوق أن يزودها بدعم في مجال الإدارة وتنظيم شؤون الموظفين، بالإضافة الى الدعم البرنامجي. وفي ذلك السياق، وافق الصندوق على إنشاء صندوق استئماني للشركاء، توجد فيه حاليا مساهمات تقرب من مليون دولار من مؤسسة روكفلر و ٠٠٠ ١٥٠ دولار من كل من البنك الدولي والصندوق. وطلب من الصندوق أيضا أن يعين ويخصص موظفي مشروع لأمانة الشركاء، ويطلب الصندوق الآن من المجلس التنفيذي الموافقة على ذلك الطلب. وأكد نائب المدير التنفيذي أن الطلب لا يستتبع إنشاء وظيفة دائمة للصندوق.

١٩٦ - ولاحظت وفود عديدة أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب كطريقة لزيادة القدرة الوطنية للبلدان النامية على تنفيذ البرامج السكانية بنفسها وأقرت الدعم المعين الذي طلب الى الصندوق أن يقدمه في تلك الحالة. غير أن وفودا عدة تساءلت عما إذا كان تقديم ذلك النوع من الدعم الإداري، بخلاف الدعم البرنامجي، هو أفضل طريقة ليقدم صندوق السكان المساعدة للشركاء. وتساءلت أيضا ما إذا كان الصندوق الاستئماني الذي أنشئ سيستخدم لتغطية التكاليف الإدارية أم أنه سيستخدم لتمويل الأنشطة البرنامجية، التي ارتيء أنها تتسم بأهمية أكبر. وتساءلت وفود أخرى ما إذا كان الترتيب المقترح للتزويد بالموظفين إجراء مؤقتا أم دائما وما إذا كان الاعتماد على صندوق السكان لا ينفي الهدف من التعاون ذاته فيما بلدان الجنوب، أي جعل البلدان النامية تدير وتنفذ برامجها الخاصة بها. وتساءل البعض ما إذا كان ذلك لا يجعل المبادرة نشاطا يديره صندوق السكان والمانحون بدلا من أن تكون برنامجا محليا تديره البلدان، وهو ما ينبغي أن تكون. وطلبت وفود عدة أن تعرف ما إذا كان نظام الشركاء تجمعا مغلقا وما إذا كانت البلدان الأخرى تستطيع الانضمام إلى ما يرتآى أنه مبادرة على جانب من الأهمية.

١٩٧ - وكرر نائب المدير التنفيذي قوله إنه وإن كان صندوق السكان قد طلب إليه أن يقدم وينقل الدعم الإداري والبرنامجي، فإن الشركاء يشكلون تنظيما مستقلا. وذكر أيضا أن عددا من المانحين المحتملين طلبوا

مشاركة صندوق السكان لأن موظفيه الدائمين وعمليات إدارته المالية ستسمح للشركاء بأن يبدأوا العمل بسرعة وستوحي بمستوى من الثقة يمكن أن يساعد على توليد مزيد من التمويل. وقال أيضا إن الخطة المجمع عليها هي أن الترتيبات الحالية ستكون مؤقتة، وأن تقديم مساعدة إضافية من ذلك النوع يجب أن يعتمد من قبل المجلس التنفيذي. ولتهدئة القلق الذي ظهر أن وفودا عدة كانت تشعر به، أوضح أن ذلك بمنأى عن أن يكون نشاطا لصندوق السكان وحده في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن الإطار البرنامجي لتلك الأنشطة أقره المجلس كجزء من برنامج الصندوق المشترك بين البلدان. وأضاف أن الصندوق ينوي بالتأكيد العمل مع الشركاء في جوانب عديدة من برنامجهم وليس فقط بتقديم الدعم الإداري. ولاحظ أن الشركاء يشكلون هيئة مستقلة، وأنهم لذلك مسؤولون وحدهم عن تقرير العضوية في مجموعتهم. ومع ذلك، فقد أوضح الشركاء على الدوام أنهم ليسوا هيئة مغلقة وأنهم سيفتحون باب عضويتهم للآخرين، حسب الطلب وحسب الملاءمة.

١٩٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩/٩٦ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب: دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم الى "الشركاء في السكان والتنمية"

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على الترتيبات المقترحة لدعم منظمة "الشركاء في السكان والتنمية" الحكومية الدولية، كما ورد وصفها في التقرير المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب: الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان الى "شركاء في السكان والتنمية" (الوثيقة DP/FPA/1996/11)؛

٢ - يدعو الشركاء الى النظر في توسيع نطاق مجموعتهم بأن يشركوا بصورة فعلية بلدانا نامية أخرى وبلدانا ذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقال في برامج "الشركاء في السكان والتنمية"؛

٣ - يطلب من المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تقدم تقريرا الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ عن أنشطة ومنجزات هذه المبادرة، بما في ذلك دور صندوق الأمم المتحدة للسكان، وعن مبررات مواصلة الصندوق الاشتراك بعد عام ١٩٩٨.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

سادس عشر - مسائل أخرى

الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر

١٩٩ - في الكلمة التي ألقاها مدير البرنامج أمام المجلس التنفيذي عن التطورات المتعلقة بالآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر، أشار الى أن هذه المسألة نوقشت بصورة أولية في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥، عندما قدم تقريرا قال فيه إن البرنامج الإنمائي يتمتع بمركز يسمح له بأن يكون مضيفا للآلية العالمية وعرض خدمات المنظمة لاستضافتها. وفي ذلك الوقت، قالت الوفود أنه في الوقت الذي قد يكون فيه البرنامج الإنمائي هيئة ملائمة لإيواء الآلية العالمية، فإنها ستنتظر قرار المؤتمر الأول لأطراف الاتفاقية، كما هو متوخى بموجب الاتفاقية.

٢٠٠ - وعندما قام مدير البرنامج بإبلاغ المجلس التنفيذي بما جد من تطورات، أشار الى أن المناقشات التي جرت في الاجتماع السابع للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر، لا سيما في أفريقيا المعقود في نيروبي في الفترة من ٧ الى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، كانت مناقشات تمهيدية. ومع ذلك فإن مسألة مهام الآلية العالمية ما تزال قابلة لتفسيرات مختلفة. وبالتالي فقد طلب الى الأمانة المؤقتة للجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تعد تقريرا تحليليا شاملا لتسهيل المناقشة في الاجتماع الثامن للجنة التفاوض الحكومية الدولية، حيث ستجري أول مناقشات موضوعية بصدد الاختصاصات الكاملة للآلية العالمية وتعيين منظمة لاستضافتها. وقام مدير البرنامج بإبلاغ المجلس بأنه سيتكلم في ذلك الاجتماع ويسهم في المناقشة بصدد اختصاصات الآلية العالمية وطريقة عملها.

٢٠١ - وعلق أحد الوفود أنه ما دامت مهام الآلية العالمية غير محددة بوضوح بعد، وسوف تتقرر في الاجتماع الثامن للجنة التفاوض الحكومية الدولية، فإن حكومته كانت تفضل لو أن مدير البرنامج أجرى مزيدا من المشاورات مع المجلس التنفيذي قبل إبلاغ أطراف الاتفاقية بشأن قدرة البرنامج الإنمائي واستعداده لاستضافة الآلية العالمية. وذكر أيضا أنه على الرغم من أن المجلس لن يدير الآلية العالمية، التي ستقدم تقاريرها الى مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، فمن المهم التحقق من الآثار المترتبة على البرنامج الإنمائي فيما يتعلق تكاليف استضافة الآلية العالمية، التي ستكون التزاما طويل الأجل.

٢٠٢ - وأجاب مدير البرنامج أنه يرى أنه قدم معلومات الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥ مشيرا الى عزم البرنامج الإنمائي على إبداء قدرته واستعداده لاستضافة الآلية العالمية. وأوضح مدير مكتب مكافحة التصحر والجفاف أنه بذل كل جهد لاطلاع المجلس أولا بأول على التقدم المحرز في المناقشات وعلى القرارات المتعلقة بالآلية العالمية، برغم أن العملية كانت تدريجية الى حد ما وشديدة التكرار، بالنظر الى أن مسؤوليات الآلية العالمية غير محددة جيدا بعد. وذكر أن الاتفاقية تقتضي ألا تجري المناقشات المفصلة بصدد الترتيبات الإدارية والمالية إلا بعد تعيين المنظمة المضيفة، وقال إن البرنامج الإنمائي سيقدم تقريرا الى المجلس للاستفادة من ارشاداته وقراراته بشأن هذه المسألة.

٢٠٣ - وأكد وفد آخر رأيه القائل إن قرار مؤتمر الأطراف بشأن المنظمة المضيفة سيؤثر على رأي المجلس التنفيذي بصدد هذا الموضوع. وطلب أيضا معلومات عن المنظمات الأخرى التي دعيت في وقت سابق لتنظر في استضافة الآلية العالمية، وقد أجيب طلبه.

تحية للسيد جان - جاك غراس

٢٠٤ - وجه مدير البرنامج الشكر الى الوفود على الدورة المنتجة، وأعرب عن تقدير خاص للسيد جان - جاك غراس، مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية، وأمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على قيادته القديرة للمجلس. وأضاف أن الشعور بفقدان السيد غراس، الذي سيلتحق ببرنامج الأغذية العالمي كمساعد للمدير التنفيذي (العمليات)، سيكون عميقا.

٢٠٥ - وأدلت رئيسة المجلس التنفيذي، باسم المجلس، ببيان موجز تحية للسيد غراس. وأكدت على الإسهام القيم الذي قدمه السيد غراس في عمل المجلس، وعلى شخصيته اللطيفة التي أدت الى تهيئة جو إيجابي في المجلس.

تقديم المساعدة الى ميانمار

٢٠٦ - أعرب أحد الوفود عن رغبته في اطلاع المجلس التنفيذي على رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة الى مدير البرنامج من السيدة أونغ سان سوو كيي، الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في ميانمار. وطلب وفده أن تقوم إدارة البرنامج الإنمائي باستعراض الرسالة وأن تعقد بعد ذلك اجتماعا إعلاميا غير رسمي للراغبين من أعضاء المجلس من أجل إبداء التعليقات على مضمون الرسالة. وأكد أن وفده لا ينوي أن يعيد فتح المناقشة المتعلقة ببند تقديم المساعدة الى ميانمار واتخاذ قرار بشأنها، وهو ما سبق أن بت فيه المجلس.

٢٠٧ - وبصدد نقطة نظام، لاحظ وفد آخر أن أعضاء المجلس التنفيذي الآخرين لم يتلقوا الرسالة وبالتالي لا يستطيعون المشاركة بصورة فعالة في أية مناقشة جديدة للموضوع.

٢٠٨ - وقامت الرئيسة بإبلاغ المجلس التنفيذي بأنه لن تجرى مناقشة جديدة بصدد ذلك الموضوع بالنظر الى أن الأعضاء لا تتوفر لديهم نسخ من الرسالة.

٢٠٩ - واختتم المجلس التنفيذي عمله باعتماد المقرر التالي:

١٢/٩٦ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

يشير الى أنه قام أثناء دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالين لعام ١٩٩٦:

الرئيس: سعادة السيدة أنيت ديزيل (ترينيداد وتوباغو)
نائب الرئيس: السيد رولاندو بهاموندیز (كندا)
نائب الرئيس: السيد بروس ل. ناماكاندو (زامبيا)
نائب الرئيس: السيدة سيسيليا ب. ريبونغ (الفلبين)
نائب الرئيس: السيد ميلان دوبتشيك (سلوفاكيا)

أقر جدول أعمال دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ وخطة عملها (DP/1996/L.1)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ (DP/1995/54)؛

وافق على الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في نيويورك رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦: ٢٥ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦
الدورة السنوية لعام ١٩٩٦: ٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦: ٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
(ملاحظة: يوم ١٦ أيار/مايو عطلة رسمية للأمم المتحدة في جنيف)

وافق على المواضيع التي ستناقش في هذه الدورات كما ترد في المرفق؛

اعتمد المقرر ٦/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بصدد الوثائق.

البند ٢: المبادرات من أجل التغيير

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن متابعة الفقرة ٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٩٥ وبالتعليقات المبداة على ذلك (DP/1996/2)؛

البند ٣: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

اعتمد المقرر ٧/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف؛

اعتمد المقرر ١١/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن مساعدة البرنامج الإنمائي الى البوسنة والهرسك؛

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اعتمد المقرر ١/٩٦ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن تقديم المساعدة الى ميانمار؛

أحاط علما بتمديد البرنامج القطري الخامس لفيجي (DP/CP/FIJ/5/EXTENSION 1)؛

أحاط علما بتمديد البرنامج القطري الخامس لتونغا (DP/CP/TON/5/EXTENSION 1)؛

اعتمد إطار التعاون القطري الأول لبنغلاديش (DP/CCF/BGD/1)؛

أحاط علما بأهداف البرنامج الخاص بأروبه الذي يشمل الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ (DP/1996/5)؛

أحاط علما بأهداف البرنامج الخاص بترينيداد وتوباغو الذي يشمل الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ (DP/1996/6)؛

البند ٥: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

اعتمد المقرر ٢/٩٦ المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات؛

البند ٦: أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

اعتمد المقرر ٤/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

البند ٧: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اعتمد المقرر ٨/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ٨: تكاليف دعم الوكالات

وافق على إرجاء النظر في هذا البند الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

البند ٩: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: المتابعة والأعمال التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

اعتمد المقرر ٥/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير بشأن المتابعة والأعمال التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (هيف/إيدز)

وافق على إرجاء النظر في هذا البند الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

البند ١١: صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية تخصيص الموارد

اعتمد المقرر ١٠/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ١٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: الدور المقبل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها والاحتياجات لإدارة السوقيات ذات الصلة

وافق على إرجاء النظر في هذا البند الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

البند ١٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل

اعتمد المقرر ٣/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل؛

البند ١٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان: الانضمام الى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية

وافق على إرجاء النظر في هذا البند الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

البند ١٥: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تقديم مساعدة مؤقتة الى جنوب أفريقيا(DP/FPA/1996/10)؛

وافق على الموارد الإضافية للبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مالي (DP/FPA/1996/7)؛

وافق على الموارد الإضافية للبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أوغندا (DP/FPA/1996/8)؛

وافق على إرجاء النظر في طلب موارد إضافية للبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بوركينا فاصو (DP/FPA/1996/9) **الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛**

البند ١٦: صندوق الأمم المتحدة للسكان: التعاون فيما بين بلدان الجنوب

اعتمد المقرر ٩/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان الى "الشركاء في السكان والتنمية"؛

البند ١٧: مسائل أخرى

أحاط علما ببيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر (DP/1996/CRP.1) **وبالتعليقات المدلى بها في ذلك الصدد.**

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

مرفق

توزيع المواضيع على الدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الثانية (٢٥ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦)

البند ١ - المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان (٤/٩٦)

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: فعالية برنامج المنشورات لصندوق الأمم المتحدة للسكان (٣٥/٩٥)

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها واحتياجات إدارة السوقيات ذات الصلة (٢١/٩٥)

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الانضمام الى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية (١٥/٩٥)

الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة: تحقيق الاتساق في عرض الميزانية والحسابات (تقرير شفوي)

البند ٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الأمم المتحدة المشترك المرعي من جانب منظمات عدة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (هيف/إيدز)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات (DP/1995/49)

البند ١٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (استعراضات منتصف المدة)

البند ١١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥ (الفقرات ١٤ و ٣٦ و ٣٧)

البند ١٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم (٢/٩٢، الفقرة ٣)

البند ١٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني (٢/٩٢، الفقرة ٣)

البند ١٤ - مسائل أخرى (بما فيها تقرير عن زيارة ميدانية)

الدورة السنوية (٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ - جنيف)

- **المسائل التنظيمية**

- **النظام الداخلي**

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- **تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على المستوى البرنامجي**

- **بيان المهمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان**

الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- **التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

- **تحقيق الاتساق في عرض الميزانية والحسابات**

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- **التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل المتصلة به (بما فيه المبادرات من أجل التغيير)**

- المسائل المتصلة بدورات البرمجة:
  -- تنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة: تقرير مؤقت

- متطوعو الأمم المتحدة (٢/٩٢، الفقرة ٥)

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثالثة (٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات

- التقارير عن الزيارات الميدانية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتصلة بدورات البرمجة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ و ٢٦/٩٥

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
  -- متابعة مقرري المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ و ٣٢/٩٥

- تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

دورات عام ١٩٩٧

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧	١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧	١٠ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧	٥ - ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	١٥ - ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

الجزء الثاني

الدورة العادية الثانية

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ٢٥ إلى ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٧

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتحت الرئيسة، سعادة السيدة آنيت ديزيل (ترينيداد وتوباغو)، الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦. وأكدت للمجلس أن المكتب سيواصل القيام بأفضل ما في وسعه من أجل مساعدة الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مختلف المسائل التي ستثار خلال الدورة. وأبلغت المجلس التنفيذي أن السيد همفري ب. كوندا، الممثل الدائم بالنيابة لزامبيا سيمثل السيد بروس ناما كاندو (زامبيا) كنائب لرئيس المجلس خلال هذه الدورة.

٢ - وأبلغت الرئيسة المجلس التنفيذي أن المكتب اجتمع ثلاث مرات، في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير و ٢٥ آذار/مارس. كما التقى المكتب مع أعضاء الشركة الاستشارية "الدولية للنظم الإدارية" التي اختيرت للقيام بتقييم خارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وهو التقييم الذي طالب به المجلس التنفيذي في مقرره ٣٢/٩٥. وكانت الشركة قد طلبت عقد اجتماع مع المكتب من أجل استيضاح جوانب الصلاحيات الواردة في ذلك المقرر. وأقر المكتب خلال اجتماعه المعقود في ٢٧ شباط/فبراير تكوين فريقه العامل المعني بالوثائق، الذي أنشأه المجلس التنفيذي بموجب قراره ٦/٩٦. ويتكون الفريق من ممثلين اقترحتهم المجموعات اللغوية ومن أمانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات. ووزعت على المجلس قائمة بأسماء الأعضاء. واجتمع الفريق العامل مرتين، وسوف يقدم تقارير إلى المكتب بصورة منتظمة وعما يحققه من تقدم وخلال الدورة السنوية لعام ١٩٩٦. واستعرض المكتب كذلك جدول أعمال الدورة الحالية وقدم عدة مقترحات بشأن خطة العمل، عـُرضت في أثناء الجلسة غير الرسمية التي انعقدت قبل الدورة في ١١ آذار/مارس.

٣ - وأبلغت أمينة المجلس التنفيذي الاجتماع أنه نظرا للحالة المالية للأمم المتحدة، فإنه لن يجري توزيع وثائق ما قبل الدورة، التي سبق أن تم توزيعها على البعثات الدائمة، بنسخ متعددة في غرفة الاجتماع. أما النسخ المرجعية المعدة للاطلاع عليها فستكون متاحة في غرفة الوثائق. وذكرت أنه إضافة إلى الوثائق المدرجة في الوثيقة DP/1996/L.6 و Corr.1، تشمل وثائق الدورة ما يلي: تقرير اللجنة الإدارية المعنية بمسائل الإدارة والميزانية (DP/1996/25) وورقتي غرفة اجتماع، سينظر فيها في إطار البند ١١؛ وورقتي غرفة اجتماع سينظر فيهما في إطار البند ١٢. وورقات غرفة الاجتماع الأربع متاحة بلغات العمل الثلاث.

٤ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الثانية، كما هو وارد في الوثيقة DP/1996/L.6 و Corr.1:

البند ١ - المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان (٤/٩٦)

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: فعالية برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان (٣٥/٩٥)

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها واحتياجات إدارة السوقيات (٢١/٩٥)

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: العضوية في اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية (١٥/٩٥)

الجزء المشترك المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنسيق عرض الميزانية والحسابات (تقرير شفوي)

البند ٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

البند ١٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (استعراضات منتصف المدة)

البند ١١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥ (الفقرات ١٤ و ٣٦ و ٣٧)

البند ١٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم (٢/٩٢، الفقرة ٣)

البند ١٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (٢/٩٢، الفقرة ٣)

البند ١٤ - مسائل أخرى (بما فيها تقرير عن الزيارة الميدانية)

٥ - وأقر المجلس التنفيذي خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1996/L.6/Corr.1، بصيغتها المعدلة شفويا.

٦ - وأبلغت الأمينة المجلس التنفيذي أن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موزامبيق سيعقد اجتماع إفادة غير رسمي بشأن نظر المجلس التنفيذي في استعراض منتصف المدة القطري في ٢٧ آذار/مارس.

٧ - وأقر المجلس التنفيذي التقرير الصادر عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ (DP/1996/11).

الدورات المقبلة

٨ - وجهت الأمينة انتباه المجلس التنفيذي إلى تواريخ الدورات المقبلة وتوزيع البنود الواردة في الوثيقة DP/1996/L.6 وفي جدول الأعمال المشروح للدورة السنوية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.7)، التي عممت نسخة منها سلفا على أعضاء المجلس التنفيذي. وأشارت إلى أنه نظرا للموعد النهائي المحدد بـ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦ لتقديم الوثائق المتعلقة بالدورة السنوية لعام ١٩٩٦، فإن أي تغييرات تجرى على جدول الأعمال المؤقت من جراء المناقشات التي تدور خلال هذه الدورة ستظهر في تصويب للوثيقة DP/1996/L.7. وإضافة إلى ذلك، أشارت إلى أن تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ لن يكون متوافرا حتى الأسبوع الثاني من الدورة السنوية، نظرا لتقديمه بعد الموعد النهائي المحدد.

٩ - وأبلغت الأمينة المجلس التنفيذي أن المكتب اقترح اجراء بعض التعديلات على خطة العمل للدورة السنوية لعام ١٩٩٦، وردت في الوثيقة DP/1996/L.7. وتشمل التنقيحات مناقشة البند ٩، متطوعو الأمم المتحدة ، في ١٠ أيار/مايو، بحيث يأتي مباشرة قبل الدورة التذكارية للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمتطوعي الأمم المتحدة. وذكرت أن المكتب اقترح أيضا أن يجري المجلس التنفيذي مناقشة غير رسمية خلال صبيحة يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ مع مدير البرنامج بشأن أحد مواضيع الساعة الذي يحظى باهتمام مباشر. وأشير إلى أن يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ يصادف عطلة في سويسرا.

١٠ - وطلب أحد الوفود أن يدرج المجلس التنفيذي للنظر في إطار البند ٧ (التقرير السنوي لمدير البرنامج، بما في ذلك مبادرات التغيير) من جدول أعمال الدورة السنوية لعام ١٩٩٦، الموجز التنفيذي لتقرير شباط/فبراير ١٩٩٦ المعنون "تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، الذي أعدته حكومات الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة والهند. وقال الوفد موضحا إن النتائج التي توصل اليها التقرير تعد إسهاما في عملية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإصلاحية. وشكر وفد آخر الحكومات التي أعدت التقييم.

١١ - وطلب أحد الوفود تحديد موعد لإجراء حوار مع ممثلين قطريين منتقين تابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الجزء المتعلق بالصندوق من الدورة السنوية لعام ١٩٩٦. وذكر نائب المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق سينظر في الاقتراح، ولكنه أشار إلى أن الصندوق لن

يقدم برامج قطرية إلى الدورة السنوية. وأشار إلى أن ممثلي الصندوق قادرون على تناول المسائل التي أثيرت في سياق التقرير السنوي للمدير التنفيذي إذا ما رتب إجراء هذا الحوار.

١٢ - وطلب وفد باسم وفود أخرى أن ينظر المجلس التنفيذي خلال دورته السنوية في عدد الدورات التي تعقد كل عام، وذكر أن عقد أربع دورات يقلل مشاركة الكثيرين من الأعضاء والمراقبين، ولا سيما من البلدان النامية، نظرا لكثرة الاجتماعات المتزامنة الأخرى التي تحتاج إلى تغطية. وعلاوة على ذلك، رأى أن الإكثار من عقد الدورات يخلق مشاكل فنية بالنسبة لما تنتجه أمانة المجلس التنفيذي من وثائق. وأشار إلى أن هدف المجلس التنفيذي ليس التركيز على نفسه وإنما تقديم التوجيه إلى العمليات التي يضطلع بها على المستوى القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر أن من المفيد مناقشة مسألة عدد الدورات، ووتيرة عقدها، وتبسيط جدول الأعمال وأساليب العمل الأخرى. وأيدت عدة وفود أخرى هذا الاقتراح. واقترح أحد الوفود اتخاذ بعض التدابير بهدف زيادة الكفاءة: كمناقشة البرامج القطرية على سبيل الاستثناء؛ وإصدار بعض الوثائق لأغراض الاطلاع فقط؛ وعقد ثلاث دورات ومنها دورة طويلة.

١٣ - وأعرب وفد آخر، أيده آخرون، عن قلقه من التكاليف الباهظة التي تتكبدها الوفود القادمة من البلدان النامية التي تضطر للسفر إلى جنيف للمشاركة في الدورات السنوية التي تعقد هناك كل عامين. وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان النظر في تمويل نفقات سفر ممثل واحد من كل وفد من البلدان النامية لدى المجلس التنفيذي. وطلبت وفود أخرى أيضا إعادة النظر في مكان عقد الدورة السنوية.

١٤ - وافق المجلس التنفيذي على التاريخين التاليين للدورتين المقبلتين:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ (جنيف)	٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦	٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

١٥ - ووافق المجلس التنفيذي على توزيع المواضيع كما هي واردة في الوثيقة DP/1996/L.6 بصيغتها المعدلة شفويا.

١٦ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1996/L.7، بصيغتها المعدلة شفويا.

١٧ - ووافق المجلس التنفيذي على القرار ٢٤/٩٦، وهو عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٨ - عرضت المديرة التنفيذية التقرير المتعلق بنهج منقح لأجل تخصيص موارد الصندوق للبرامج القطرية (DP/FPA/1996/15). وقدم هذا التقرير استجابة للمقرر ١٠/٩٦ الذي بموجبه طلب المجلس التنفيذي إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في أثناء دورة المجلس العادية الأولى تنقيحا للنهج المقترح لتخصيص موارد بالصندوق يراعي التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس في أثناء الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ بشأن الوثيقة DP/FPA/1996/1.

١٩ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن الوثيقة المنقحة لا تزال تتمسك بمبدأ استخدام أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتعلقة بالصحة الإنجابية وتقليل وفيات الرضع والأمهات وتعليم الإناث في تصنيف البلدان لأغراض تقديم مساعدات الصندوق. كما احتفظ النهج بنفس المؤشرات السبعة وعتباتها الدنيا لتحديد ثلاث مجموعات من البلدان. وعلى غرار ما سلف، يولي الاقتراح الحالي أيضا أهمية خاصة لأقل البلدان نموا وللبلدان ذات الدخل المنخفض ولأفريقيا.

٢٠ - وأدخل عدد من التعديلات مراعاة للتعليقات المدلى بها في خلال دورة المجلس السابقة. وطـُبق بصرامة، عند تحديد البلدان المنتمية للمجموعة "ألف" معيار تدني حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولارا، إلى جانب مؤشرات أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وللاستجابة أيضا للنداء الداعي إلى التحلي بالمرونة، اقترحت الوثيقة نطاقات للحصص النسبية من الموارد للمجموعات ألف وباء وجيم. كما اقترح عدد من العوامل الكيفية والكمية لتوزيع الموارد بمرونة على فرادى البلدان داخل كل مجموعة.

٢١ - ورحبت وفود عدة بالتقرير المنقح وأعربت عن اعتقادها بأن الوثيقة تتناول معظم المسائل التي لاحظها المجلس في الصيغة السابقة التي نوقشت في الدورة السابقة. وذهب العديد من الوفود إلى القول بأن الأخذ بنطاقات للتخصيص النسبي للموارد على مجموعات البلدان الثلاث أمر حكيم تتجلى فيه المرونة اللازمة لتنفيذ النهج الجديد. والانطباع العام للمجلس التنفيذي هو أن المؤشرات المستخدمة تجسد نوعا ما أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بينما اقترحت عدة وفود تقديم الدعم المتواصل لكي يتم في نهاية المطاف إدخال مؤشرات تراعي على نحو أفضل نوعية الخدمات وإمكانية الحصول عليها. واستفسر أحد الوفود عن سبب استخدام المؤشر التعليمي لنسب الالتحاق الإجمالية بدل نسب الالتحاق الصافية.

٢٢ - ودار كثير من النقاش حول مدى نطاقات التخصيص النسبي لكل مجموعة من البلدان. وجندت بعض الوفود مراعاة المرونة داخل مجموعات البلدان، لا فيما بينها. وأشارت وفود أخرى إلى أنه لكي تستخدم موارد الصندوق النادرة استخداما أمثل يلزم مراعاة المرونة، سواء فيما بين المجموعات أو داخلها. وأشارت بعض الوفود إلى أن النطاق المخصص لبلدان المجموعة ألف أوسع من المخصص للمجموعتين الأخريين،

وقيل إن تقليص النطاق إلى ٦٧ - ٦٩ في المائة يضفي قدرا أكبر من الاتساق الداخلي على نظام التخصيص المقترح.

٢٣ - وفيما يتعلق بتوزيع الموارد داخل كل مجموعة على فرادى البلدان، أبدت الوفود عدة ملاحظات. وأشار الكثير منها إلى أن العوامل التي ينبغي مراعاتها تشمل الالتزام بتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المتجلية - مثلا - في تخصيص موارد داخلية للبرامج السكانية فضلا عن وضع برامج وخطط واستراتيجيات وطنية متماسكة بشأن السكان والتنمية. كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المناطق دون الوطنية المحرومة التي لم تدرج في متوسطات الصعيد الوطني. كما ارتأت وفود عديدة أن مستوى التنمية، المتجلي مثلا في حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي أو في مستويات الفقر، عامل مهم ينبغي مراعاته عند تخصيص الموارد.

٢٤ - ولاحظت بعض الوفود ضرورة تحسين المصطلحات المستعملة في بضعة مواضع في التقرير. ومن ذلك مثلا تفضيل استخدام مصطلح "المسائل السكانية" على مصطلح "المشاكل السكانية". كما طولب بالإشارة دائما إلى المنطقة الأفريقية برمتها بدل الإشارة إلى "أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى"، أخذا بالصيغة المستخدمة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥١. ولاحظت وفود أخرى أن التعاون بين كيانات الجنوب ينبغي ألا يقتصر على بلدان المجموعة جيم.

٢٥ - وجوابا على شتى الاقتراحات المقدمة، أدلت المديرة التنفيذية بعدة توضيحات. ولاحظت وجود الاتفاق على نطاق واسع بين أعضاء المجلس بشأن ضرورة مراعاة المرونة وكذا بشأن النهج العام في تحديد المخصصات على أساس مدى ما حققته البلدان من أهداف برنامج عمل المؤتمر السالف الذكر. وأكدت أن ثمة جهودا جارية، تحظى بدعم الصندوق الكامل، لوضع مؤشرات أنسب وأن هذه المؤشرات سيؤخذ بها على مراحل بمجرد توافرها. وفي معرض إشارتها إلى نسب الإلتحاق، أقرت بأن من الأفضل اعتماد النسب الصافية، غير أن النسب الإجمالية استخدمت لتوافرها على نطاق أوسع. وقالت إن بإمكان جميع البلدان أن تستفيد من التعاون بين كيانات الجنوب، بصرف النظر عن التجمعات، وأنه ربما كان بالإمكان جعل التقرير أكثر وضوحا في هذا الصدد.

٢٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٥/٩٦ - تخصيص الموارد لأجل البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية المتعلق بنهج منقح لأجل تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان لأجل البرامج القطرية (DP/FPA/1996/15) وبالتعليقات التي قدمها المجلس التنفيذي بشأنه؛

٢ - يعيد تأكيد الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها في سياق الالتزام بالمبادئ الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يعيد التأكيد أيضا على أنه، لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ثمة حاجة إلى التعبئة الملائمة للموارد على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن تعبئة موارد جديدة وإضافية للبلدان النامية من جميع المصادر، بما فيها المصادر المتعددة الأطراف والثنائية ومصادر القطاع الخاص، ويدعو البلدان التي يتسنى لها زيادة تبرعاتها لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن تفعل ذلك؛

٤ - يؤيد نهج تخصيص الموارد الوارد في التقرير، بما فيه المؤشرات والعتبات الدنيا لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠٠٥؛

٥ - يؤيد أيضا، في هذا السياق، اتباع النهج المرن إزاء تخصيص الحصص النسبية من الموارد للفئات الجديدة من البلدان وكذلك إزاء توزيع الموارد على فرادى البلدان تمشيا مع الفرع المعنون "توزيع الموارد على فرادى البلدان" بالتقرير؛

٦ - يقرر أن يولي صندوق الأمم المتحدة للسكان عند استخدامه لهذا النهج المرن، عناية خاصة لأقل البلدان نموا وللبلدان ذات الدخل المنخفض ولأفريقيا؛

٧ - يقرر أيضا أن يستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، عند توزيع الموارد على فرادى البلدان داخل كل فئة، معيار حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي فضلا عن المؤشرات الملائمة الأخرى المتعلقة بمستوى تنمية البلد؛

٨ - يقرر كذلك أن يرتكز تخصيص الموارد على تقييم شامل للاحتياجات والمتطلبات الفعلية للبلدان، وأن يراعي مراعاة تامة البرامج والخطط والاستراتيجيات الوطنية المتماسكة المتعلقة بالسكان والتنمية والحاجة إلى الموارد الخارجية لاستكمال الجهود التمويلية الوطنية في مجال السكان والتنمية؛

٩ - يؤيد الإجراء الموضوع لتقسيم البلدان إلى المجموعات ألف وباء وجيم على النحو المبين في التقرير ويوافق على الحصص النسبية التالية من الموارد: ٦٧ - ٦٩ في المائة للمجموعة ألف، و ٢٢ - ٢٤ في المائة للمجموعة باء، و ٥ - ٧ في المائة للمجموعة جيم، و ٣ - ٤ في المائة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بصورة مؤقتة، و ٠,٥ في المائة للبلدان الأخرى؛

١٠ - يقر بأن بعض البلدان قد لا تزال بحاجة إلى دعم برنامجي في مجالات مواضيعية مختارة لكيلا يتهدد الخطر، بسبب الأوضاع الاقتصادية المعاكسة، المكاسب المحققة بالفعل؛

١١ - يقر أيضا بضرورة تناول مشاكل قطاعات ومجالات اجتماعية كبيرة لم تغطها مؤشرات المتوسط الوطني؛

١٢ - يعيد تأكيد ضرورة مواصلة صندوق الأمم المتحدة للسكان تشجيع وتعزيز التعاون بين كيانات الجنوب في جميع مجموعات البلدان، سواء داخل المناطق أو فيما بينها؛

١٣ - يوصي بإدخال النهج المنقح لتخصيص الموارد على مراحل، مع مراعاة كل من المرحلة التي بلغتها دورة المساعدة الجارية وحالة التنفيذ البرنامجي في فرادى البلدان؛

١٤ - يوصي المديرة التنفيذية بإجراء استعراض كل خمس سنوات لنظام تخصيص الموارد، يشمل تقييم أداء المؤشرات ومستوياتها العتبية وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس التنفيذي ابتداء من عام ٢٠٠٠؛

١٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في تقرير الصندوق السنوي معلومات عن مستوى المخصصات والمبالغ المدفوعة لفئات البلدان بما يتفق مع النهج المنقح، فضلا عن المعلومات المتعلقة بتخصيص الموارد للمناطق ولأقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض وبتوزيع الموارد عليها؛

١٦ - يطلب أيضا من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل العمل المنهجي اللازم للاستمرار في تطوير مؤشرات لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تكون ذات قيمة عملية في المساعدة على تخصيص الموارد، بما فيها مؤشرات لقياس تكامل جميع مكونات خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٢٧ - أدلى نائب المديرة التنفيذية لشؤون البرامج ببيان استهلالي قصير عن البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المعروضة على الدورة الحالية للمجلس. وأشار الى أن هناك ثلاثة برامج قطرية جديدة مقترحة لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الرأس الأخضر (DP/FPA/CP/153)، وتشاد (DP/FPA/CP/150)، وغانا (DP/FPA/CP/151). وأضاف أنه يطلب تمديد البرنامج القطري للكونغو، وتخصيص موارد إضافية له (DP/FPA/1996/16). وأشار الى أنه كان هناك طلب مماثل يتعلق ببرنامج بوركينا فاصو، تبين أنه لم يعد ضروريا، ويجري تنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٦ بدون تمويل إضافي. وبالمثل، يجري تمديد البرنامجين الخاصين بكل من الكاميرون وسان تومي وبرينسيبي لعام ١٩٩٧ دون أي تمويل إضافي. وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحري الكاريبي، يطلب الصندوق الموافقة على تخصيص موارد إضافية للبرنامج القطري لبوليفيا (DP/FPA/1996/12). وأضاف أن البرنامج القطري لكوبا، الذي جرى تمديده حتى نهاية عام ١٩٩٥، سيمدد مرة أخرى حتى نهاية عام ١٩٩٦. وهذا التمديد، الذي يحتاج الى تخصيص موارد إضافية، سيعرض

على المجلس في وقت لاحق من هذا العام للموافقة عليه. وبالمثل، فإن البرنامج القطري للمكسيك يجري تمديده حتى نهاية عام ١٩٩٦. ولكن دون الحاجة الى أي تمويل إضافي. وهناك برنامج قطري جديد معروض على المجلس، يتعلق بالجمهورية العربية السورية (DP/FPA/CP/152). وكذلك تمديد البرنامج القطري لماليزيا حتى نهاية عام ١٩٩٦ دون الحاجة الى تمويل إضافي. وأشار نائب المديرة التنفيذية لشؤون البرامج الى أن العديد من هذه البرامج يجري تمديده لكي تتزامن دورة البرمجة في الصندوق مع دورات شركائه من الوكالات في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٢٨ - وأبدت عدة وفود رغبتها في معلاجة المسائل المشتركة المتعلقة بجميع البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتحدث أحدها نيابة عن عدد من الوفود الأخرى، فأشار الى أنه يسود الشعور بأن عرض البرامج القطرية أصبح موحدا أكثر من اللازم وأنه لم يعد يبرز اختلاف الاحتياجات بين بلد وآخر. وتنزع الوثائق الى تقديم قوائم بالأنشطة التي سيضطلع بها في كل من مجالات البرمجة الرئيسية الثلاثة للصندوق، تتسم بقدر كبير من التشابه فيما بينها. وكثيرا ما تكون الاستراتيجية الموضوعة لتلبية الاحتياجات الخاصة بكل بلد غير واضحة؛ وتفضل الوفود تقديم بيانات أوضح لكل برنامج. ومناقشة المزايا النسبية التي تهيئ الصندوق للاضطلاع بالأنشطة المقترحة. ومن المستصوب أيضا توضيح الانجازات المتوقعة، جنبا الى جنب مع الأساليب والمؤشرات التي ستستخدم في رصد التقدم صوب تحقيق هذه الإنجازات.

٢٩ - وترديدا لهذه الشواغل، أشارت عدة وفود الى أن البرامج القطرية المعروضة على هذه الدورة للمجلس هي الأولى التي توضع بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربت عن رغبتها في التأكد من أن البرامج المقترحة تعكس أهداف ذلك المؤتمر وأن لها مكان في إطار التخصيص المقترح لموارد الصندوق، الذي قدم للتو الى المجلس. وأشار أحد الوفود الى أن عددا من البرامج القطرية المعروضة على هذه الدورة ترمي الى إدماج خدمات تنظيم الأسرة في خدمات الرعاية الصحية الأولية القائمة. وشدد هذا الوفد على ضرورة عدم المساواة بين تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وأراد أن يوضح ضرورة أن يعمل الصندوق في أجواء ما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ضمن نطاق أوسع للصحة الإنجابية. وأشار عدد من الوفود الى وجود بعض الاختلافات في البيانات المقدمة في البرامج القطرية المقترحة، وأكد على ضرورة أن تتوخى تقارير الأمم المتحدة الدقة بصورة خاصة في هذا الصدد.

٣٠ - وأشار نائب المديرة التنفيذية لشؤون البرامج في رده الى أنه متفق مع الوفود على ضرورة أن تتسم البرامج القطرية بقدر أكبر من التحليل وأن يبرز المزايا النسبية التي يتمتع بها الصندوق في المجالات التي يقترح العمل فيها. وذكر أن إدماج أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأنشطة على المستوى القطري يمثل أحد الشواغل الكبرى للصندوق، وأن العمل في هذا المجال يجري في عدد من الساحات المختلفة، ولا سيما في اختصاصات عمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، التي تم فيها استعراض البرامج السابقة ووضع برامج جديدة. ويستفيد الصندوق، في تحوله نحو اتباع نهج للصحة الإنجابية أوسع نطاقا، من أنشطته الجارية في مجال تنظيم الأسرة، التي لاحظ الصندوق أنها لا تشكل

إلا جانبا واحدا، وإن كان هاما جدا، من جوانب الصحة الإنجابية. وإعادة توجيه أنشطة الصندوق في مجال البرمجة هي إضافة بالضرورة، ولكنها تعتبر بمثابة أولوية عاجلة. وأعرب عن أسف الصندوق لاختلاف البيانات، وأقر بأن الحصول على بيانات موثوقة في مجال الصحة الإنجابية كثيرا ما يتسم بالصعوبة، لكن لا بد للصندوق أن يقدم بيانات تتسم بالاتساق.

٣١ - وقام أعضاء نفس الوفد، الذي أثار نيابة عن وفود أخرى، المسائل المتعلقة بطريقة عرض البرامج القطرية للصندوق، بإبلاغ المجلس بأن عمليات البرمجة لكل من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تغيرت في الأشهر الأخيرة، وأن التغييرات جديدة بدرجة يصعب معها التأكد مما إذا كانت الإصلاحات قد نجحت في تحقيق النتائج المرجوة، وأنه ربما يكون من السابق لأوانه طلب إجراء تنقيحات مماثلة لطريقة نظر المجلس في البرامج القطرية للصندوق. بيد أنه في ضوء الرغبة في تحقيق التساوق في أعمال الوكالات الثلاث، قد يكون من المستصوب أن يضطلع الصندوق برصد هذه التطورات الجديدة وأن يقدم الى المجلس تقريرا يتضمن توصيات بشأن عملية البرمجة القطرية المقبلة. ثم اقترح ممثل الدانمرك مشروع مقرر بهذا المعني.

٣٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٣/٩٦ - عملية البرمجة القطرية المقبلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يدعو المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى النظر في سبل تنسيق عملية البرمجة القطرية للصندوق مع مثيلتيها في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وفي هذا السياق، ينبغي للمديرة التنفيذية استعراض شكل الوثائق المقدمة الى المجلس التنفيذي بشأن الأنشطة القطرية، ومضمون هذه الوثائق وتوقيتها فضلا عن طريقة مناقشتها؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى الدول الأعضاء، بعد إجراء مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، توصيات بشأن عملية البرمجة القطرية المقبلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، استنادا إلى نتائج عمليات البحث والاستعراض المبينة أعلاه، في موعد لا يتجاوز دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ١٩٩٧.

٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦

ألف - شعبة أفريقيا

٣٣ - قبيل عرض البرامج القطرية الجديدة للرأس الاخضر وتشاد وغانا أدلى مدير شعبة أفريقيا ببيان استهلالي عام وطلب تمديد البرنامج القطري للكونغو وتخصيص موارد إضافية له. وفيما يتعلق بصياغة البرامج القطرية الجديدة، أكد مدير الشعبة أهمية أن يكون لدى الحكومات احساس بامتلاك عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات التي يجري من خلالها وضع البرامج القطرية في بلدانها. وأشار إلى أنه يجري التركيز، في جميع أنشطة البرمجة القطرية، على النهج البرنامجي، والمجالات البرنامجية الرئيسية الثلاثة التي أقرها المجلس بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعلى تحقيق التساوق بين دورات البرمجة في الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، من خلال آلية الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

تقديم المساعدة إلى حكومة الرأس الأخضر (DP/FPA/CP/153)

٣٤ - قام المدير القطري لشؤون الرأس الأخضر في صندوق الأمم المتحدة للسكان بعرض البرنامج القطري الثالث المقترح للرأس الأخضر (١٩٩٦-٢٠٠٠). وأبرز المدير القطري الأوضاع المؤاتية وغير المؤاتية، السائدة على المستوى القطري، فيما يتعلق بتنفيذ أهداف البرنامج القطري الجديد. ومن ضمن الأوضاع المؤاتية، توفر الإرادة السياسية، ونشأة مجتمع مدني قادر على تحقيق تغييرات في قطاع السكان، ورسم سياسة وطنية للسكان وخطة العمل المرتبطة بها في عام ١٩٩٥، وإنشاء لجنة برلمانية معنية بالسكان والتنمية، والدور الهام الذي أداه التنفيذ الوطني في البرنامج القطري السابق، وانتشار استخدام وسائل منع الحمل بنسبة بلغت ٢٥ في المائة بالفعل في البلد، وأخيرا قدرة الرأس الأخضر على استخدام الموارد التي تخصص استخداما فعالا. ومن بين العوامل غير المؤاتية المسافات الفاصلة بين جزر البلد بسبب طبيعته الجغرافية، وما يترتب عليه من ارتفاع في تكاليف الاتصالات والنقل بين الجزر، وفقر البلد وارتفاع معدل الخصوبة فيه، مما نتج عنه معدل نمو سكان يقدر بـ ٢,٨ في المائة سنويا، ونقص الموارد البشرية بسبب ارتفاع معدل دوران الموظفين وبسبب الهجرة.

٣٥ - وذكر ممثل الرأس الأخضر أن بلده شرع بالفعل في تنفيذ برنامج متكامل للصحة الإنجابية وأنه يتطلع إلى تحقيق منجزات أكبر خلال فترة البرنامج القطري المقترح. وأعربت عدة وفود عن تأييدها للبرنامج المقترح. وارتأى أحد الوفود أن البرنامج جيد بوجه عام، غير أن هناك حاجة إلى الأخذ بنهج أكثر تنسيقا فيما يتعلق بالأنشطة المقترحة في إطار البرنامج القطري. وأكد وفد آخر الحاجة إلى وضع استراتيجيات برنامجية تشدد على بناء القدرات، ولا سيما في بلد كالرأس الأخضر بلغ فيه التنفيذ الوطني مكانة بارزة للغاية.

٣٦ - وأجاب مدير شعبة أفريقيا بأن صياغة البرنامج القطري وضعت في الاعتبار برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واحتياجات البلد، كما جرى تقييمها من خلال عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات. وقد جرى التأكيد على النهج البرنامجي بدلا من نهج المشاريع. وعلاوة على ذلك تم إشراك

الحكومة بصورة وثيقة في عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، وفي صياغة البرنامج القطري الجديد، لكي يتحقق لديها الشعور بملكتيها.

٣٧ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح للرأس الأخضر، كما هو وارد في الوثيقة DP/FPA/CP/153 بمبلغ ٦ ملايين دولار على مدى فترة السنوات الخمس (١٩٩٦-٢٠٠٠).

تقديم المساعدة إلى حكومة تشاد (DP/FPA/CP/150)

٣٨ - عرضت مديرة شعبة افريقيا البرنامج القطري الثالث المقترح لتشاد. وأوجزت الأهداف القطاعية الرئيسية للبرنامج المقترح، مع استراتيجيات كل منها. وأوضحت أن التركيز يجري على دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في أنشطة الدعوة التي تهدف إلى توعية القادة وعموم الجمهور بالمسائل السكانية، وإلى زيادة التعريف، بوجه عام، بالسياسات السكانية الوطنية؛ كما يجري التأكيد على أن التحدي الذي يواجهه البرنامج تمثل في تنفيذ السياسات السكانية الوطنية، وإعلان السياسات المتعلق بإشراك المرأة في عملية التنمية، والاستراتيجية السكانية في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال، التي اعتمدت في عام ١٩٩٥. وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل تعاونه وتنسيقه الوثيقين مع سائر شركاء التنمية الوطنيين والدوليين في البلد.

٣٩ - وطلب أحد الوفود تفاصيل عن مصادر التمويل المتعدد الأطراف - الثنائي المذكور في البرنامج القطري. وأبدى وفد ألمانيا استعداد حكومته لدعم هذه الجهود. كذلك أشارت الوفود إلى أهمية الدور الذي يجب أن يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في قطاع الدعوة، باعتباره وسيلة لتعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ برنامج السكان. وأثنى وفد كان قد زار تشاد على الصندوق لما يبديه موظفوه من تفان في ذلك البلد، ونوه بأن آثار الجهود السكانية في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال بيّنة.

٤٠ - وذكرت مديرة شعبة افريقيا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل، بعد أن يوافق على البرنامج، على الاتصال بالمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف المحتملين، من خلال مكتبه في تشاد، لطلب مساعدتهم في تمويل الأنشطة المعتمدة. وأعربت عن شكرها لوفد ألمانيا لما يقدمه من دعم.

٤١ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري لتشاد، المقدم في الوثيقة DP/FPA/CP/150، وقد خصص له مبلغ ٩ ملايين دولار لفترة السنوات الخمس ١٩٩٦-٢٠٠٠.

تقديم المساعدة إلى حكومة غانا (DP/FPA/CP/151)

٤٢ - عرضت مديرة شعبة افريقيا البرنامج القطري المقترح لغانا، وهو البرنامج الذي سيمثل دورة المساعدة الثالثة التي يقدمها الصندوق لذلك البلد. وذكرت أن نحو ٧٠ في المائة من الأموال المقترحة ستوجه نحو ترقية وإصلاح المراكز القائمة لتقديم الخدمات الصحية، ليتسنى لها تقديم خدمات متكاملة في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية وتنظيم الأسرة. وأفادت أنه سيوضع برنامج

للصحة الإنجابية لدى المراهقين لتلبية احتياجات الشباب في المدارس وخارجها؛ وسيقدم الصندوق المساعدة إلى الحكومة لتعزيز المجلس الوطني للسكان والمجلس الوطني المعني بالمرأة والتنمية. وفيما يتصل بالدعوة، قالت إن المجلس الوطني للسكان سيعمل على توحيد جميع المبادرات القائمة في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال تحت مسؤوليته، وإن هذا المجلس سيصبح، من ثم، الوكالة الرائدة في مجال أنشطة الدعوة الرامية إلى تعزيز أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وبخاصة الأهداف المتصلة بالبنت، وبإزالة العقبات التي تعترض إعمال حقوق المرأة.

٤٣ - ورأى أحد الوفود أن الأهداف الكمية للبرنامج المقترح ليست طموحة جدا، وطلب من المديرة أن تعلق على ذلك. ودعا الوفد ذاته إلى زيادة التنسيق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرامج الثنائية. وأطرى وفد آخر البرنامج القطري المقترح، وأفاد بأن الأنشطة المقترحة للصندوق تكمل، إلى حد بعيد، البرنامج الثنائي لبلده هو. وأعرب عن ترحيبه بكون البرنامج المقترح يركز على احتياجات الشباب من خدمات الصحة الإنجابية، بواسطة تقديم خدمات التثقيف في مجال الحياة الأسرية وخدمات الصحة الإنجابية. وتكلم وفد آخر بالنيابة عن الوفود الافريقية الأخرى، فلاحظ أن البرنامج القطري الجديد ستسبقه حلقة عمل يعقدها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلس الوطني للسكان وأن ذلك سيساعد على تحديد الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي أهداف تلتزم بها حكومة غانا التزاما تاما وتنتظر لها أن تتحقق. وهنأ صندوق الأمم المتحدة للسكان وحكومة غانا على ما أحرز بالفعل من تقدم.

٤٤ - وأعرب ممثل غانا عن شكره للوفود لما أبدته من تعليقات وأشار إلى أن البرنامج القطري المقترح سيجري توفيقه مع دورات البرمجة للوكالات والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأعرب عن ثقته في أن البرنامج المقترح سيقطع شوطا طويلا في مواصلة شمل السكان بعملية التنمية في غانا.

٤٥ - ولاحظت مديرة الشعبة، في ردها، أن البرنامج القطري المقترح يستند إلى النهج البرنامجي، وأن ذلك هو السبب الذي يجعل أهداف بعض القطاعات المحددة تظهر بوضوح أقل. وأضافت أن غانا كانت من أوائل الدول التي وضعت سياسات سكانية، وحكومتها تملك الإرادة السياسية والموارد البشرية الضرورية لتنفيذ البرنامج المقترح. وأشارت إلى أن بناء القدرات على الصعيد الوطني يحتل مكانا بارزا جدا في جدول أعمال البرنامج المقترح.

٤٦ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لغانا، المقدم في الوثيقة DP/FPA/CP/151 وقد خصص له مبلغ ٢٥ مليون دولار لفترة السنوات الخمس ١٩٩٦-٢٠٠٠.

تمديد البرنامج القطري للكونغو وتزويده بموارد إضافية (DP/FPA/1996/16)

٤٧ - أشارت مديرة شعبة افريقيا، في معرض تقديمها لطلب تمديد البرنامج القطري لغانا وتزويده بموارد إضافية، إلى أنه، بسبب ما حدث في البلد من تغيرات اجتماعية - سياسية واضطرابات، لم يُنفق

من الأموال المتاحة للبرنامج القطري الثاني، حتى نهاية عام ١٩٩٥، سوى ٤٩ في المائة. وأفادت بأن الصندوق يطلب لذلك، تمديد البرنامج لفترة وسيطة مدتها سنتان، ١٩٩٧-١٩٩٨، علاوة على زيادة سلطة التمويل بمبلغ مقداره ١,٨ مليون دولار للاضطلاع بمزيد من الأنشطة، ولا سيما في مجالي الصحة الإنجابية والدعوة. وأشارت إلى أن من المنتظر تحقيق معدلات تنفيذ أفضل خلال الفترة المتبقية من البرنامج الممدد، نظرا لازدياد الاستقرار السياسي وتوفر القدرة على إدارة البرنامج.

٤٨ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان من الحكمة توظيف مزيد من الأموال في البرنامج القطري للكونغو، في هذا الظرف الذي لا تزال توجد فيه مبالغ كبيرة غير منفقة من البرنامج الجاري؛ كما شكك في الأهداف المرجوة من التمديد المقترح. وأيدت وفود أخرى الاقتراح. وقال ممثل الكونغو إن الصندوق وبلده تعاونا لمدة طويلة في ميدان السكان، وإن طلب موارد إضافية يسوغه أنه سيساعد الكونغو على بناء قدرة خاصة به للاضطلاع بالبرامج السكانية. وأفاد بأن بلده مر بظروف عصيبة في السنوات الأخيرة، وإن ذلك هو من أسباب انخفاض المستوى في تنفيذ برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان. لكنه أضاف أن الحالة تحسنت الآن، وأبدى ثقته في أن بالإمكان تنفيذ البرنامج بنجاح.

٤٩ - وأفادت مديرة شعبة افريقيا المجلس بأن اقتراح التمديد هو في الحقيقة، اقتراح لسد فراغ مؤقت، يستهدف إدراج نهج أوسع نطاقا للصحة الإنجابية في الأنشطة البرنامجية المضطلع بها في الكونغو. وأفادت بأن ازدياد المنظمات غير الحكومية ونشوء مبادرات القطاع الخاص يتيحان أيضا، إمكانات جديدة لتوسيع نطاق تنفيذ البرنامج ولتقديم خدمات من شأنها أن تؤدي إلى وضع البرنامج القطري التالي.

٥٠ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري للكونغو لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨ وتزويده بموارد إضافية بمبلغ ١,٨ مليون دولار، على النحو المقدم في الوثيقة DP/FPA/1996/16.

باء - شعبة الدول العربية وأوروبا

تقديم المساعدة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية (DP/FPA/CP/152)

٥١ - عرضت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا البرنامج القطري المقترح للجمهورية العربية السورية. وقدمت المديرة ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى الجمهورية العربية السورية، وقالت إنه سيجيب أيضا عن أي أسئلة بشأن البرنامج المقترح. وذكرت، في معرض تقديمها، أن هذا البرنامج سيكون هو البرنامج القطري الخامس لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الجمهورية العربية السورية، وأن تقدما ملحوظا قد أحرز في هذا البلد في مجال السكان منذ بدأ الصندوق عمله فيه. ونوهت بأن التزام الحكومة يظهر في تقديمها مساهمة مالية كبيرة للبرنامج المقترح. وأشارت إلى أن البرنامج سيركز على الصحة الإنجابية، فيكرس لهذا القطاع ٧٥ في المائة من المخصصات المقترحة. ولكنها أشارت إلى أنه سيركز أيضا على تمكين المرأة. وأفادت بأن القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الجمهورية العربية السورية هي قوانين نموذجية، إلا أنه لا يزال يتعين بذل الجهود لتحقيق تلك المساواة في الممارسة. وأضافت قائلة إن

الحاجة كبيرة، على وجه التحديد، إلى تضييق الثغرة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بمعدلات الأمية والتحصيل الدراسي؛ وثمة حاجة أيضا إلى تقليل الفوارق بين الخدمات الصحية الإنجابية المتوفرة في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية؛ كذلك سيتضمن البرنامج المقترح شطرا هاما يتصل باحتياجات الرجال والشباب من خدمات الصحة الإنجابية، وهو قطاع أعربت عن تفاؤلها الكبير بشأنه. وذكرت أن الجمهورية العربية السورية هي نسيج وحدها في العالم العربي من حيث تزويد الشباب بالتثقيف وبالخدمات في مجال الصحة الإنجابية.

٥٢ - وأعرب ممثل الجمهورية العربية السورية عن شكره لمديرة الشعبة للعرض الذي قدمته، وأبلغ المجلس أن حكومته ملتزمة التزاما راسخا بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشار إلى أن الحكومة وافقت على تقديم مساهمة نقدية بمبلغ ٣٥ مليون ليرة سورية، مشاطرة منها في تكاليف البرنامج القطري الخامس المقترح، وأضاف أن بعض هذه الأموال قد سُلم بالفعل إلى الصندوق. وأفاد، علاوة على ذلك، بأن الحكومة خصصت كمساهمة عينية بقيمة ٨٩١ مليون ليرة سورية في البرنامج القطري الخامس المقترح، وبأن هذه المساعدة ستستخدم لتغطية نفقات الموظفين المحليين، والنقل، والنفقات العامة لمكتب الصندوق في الجمهورية العربية السورية. وأعرب عن امتنانه لما يقوم به الصندوق من أعمال قيمة في بلده وفي العالم.

٥٣ - ووافق المجلس على البرنامج القطري المقترح للجمهورية العربية السورية المقدم في الوثيقة DP/FPA/CP/152 وقد خصص له مبلغ ١٨ مليون دولار لفترة السنوات الخمس ١٩٩٦-٢٠٠٠.

جيم - شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

طلب تمديد البرنامج القطري لبوليفيا، وتزويده بموارد إضافية (DP/FPA/1996/2)

٥٤ - عرضت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي طلب تمديد برنامج تقديم المساعدة إلى بوليفيا لمدة سنة واحدة: حتى نهاية عام ١٩٩٦، وزيادة سلطة التمويل بمبلغ مليوني دولار. وكررت التأكيد على بعض الجوانب البارزة للتمديد المقترح، حسب وروده في الوثيقة DP/FPA/1996/12، مشيرة إلى أن الجزء الأكبر من الموارد الإضافية المقترحة سيخصص لتحسين خدمات الصحة الإنجابية في بوليفيا ولتوسيع نطاق التغطية الحالية لهذه الخدمات.

٥٥ - وأعرب ممثل بوليفيا عن امتنان حكومته للصندوق لما يقدمه من مساعدة لبلده. وأبرز أهمية تلك المساعدة في سياق الإصلاحات الجارية في القطاع الاجتماعي، وعملية تطبيق اللامركزية، وتنفيذ قانون المشاركة الشعبية، وهي أنشطة يضطلع بها حاليا في بوليفيا.

٥٦ - وأثنى أحد الوفود على الصندوق لما يبذله من جهود لمواءمة دورة برمجته مع دورات البرمجة لدى المنظمات الأخرى الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وطلب أيضا معلومات

عما يقدمه الصندوق من دعم في سياق الإصلاحات الجارية الآن في مجال تطبيق اللامركزية وفي تنفيذ قانون المشاركة الشعبية.

٥٧ - وذكرت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الجزء الأساسي من مساعدات الصندوق المقترحة سيقدم في سياق الاصلاح الحالي للقطاع الاجتماعي، وفي إطار دعم هذا الإصلاح. وأشارت الى أن الصندوق يدعم الجهود التي تبذلها أمانة الصحة الوطنية لتطبيق اللامركزية على تشغيل وإدارة الخدمات الصحية بغية تقديم خدمات صحية جيدة في مجال الصحة الإنجابية على مستوى البلديات. وأفادت بأن الصندوق يدعم أمانة التربية الوطنية، هي أيضا، في تنفيذها للإصلاح التربوي، الذي يتضمن إدراج التربية الجنسية في المقررات والمواد الدراسية للمدارس الابتدائية، وتقديم التدريب، كذلك، للمستشارين التربويين الذين يقومون بتنفيذ الإصلاح على المستوى المحلي.

٥٨ - ووافق المجلس التنفيذي على طلب تمديد البرنامج القطري لبوليفيا لغاية نهاية عام ١٩٩٦، وتزويده بموارد إضافية تبلغ مليوني دولار، كما هو مقدم في الوثيقة DP/FPA/1996/12.

رابعا - فعالية برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٩ - عرض نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) التقرير المتعلق بفعالية منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/14). ولاحظ أن أنشطة الإعلام تحتل مكانة مركزية في ولاية الصندوق، مما سبق وروده في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) الصادر في أيار/مايو ١٩٧٣، ومما حظى بالتأييد من جانب صكوك لاحقة، بما في ذلك برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية. وذكر المنشورات الرئيسية التي صدرت واللغات التي صدرت بها هذه المنشورات بهدف الاضطلاع بتلك الولاية المتعلقة برفع مستوى الوعي سواء في إطار ميزانية إدارة الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج أم في إطار الميزانيات البرنامجية، وفقا لمقرر مجلس الإدارة ٣٦/٩١. وشدد على أن الصندوق ما فتئ متيقظا لقضايا فعالية التكلفة، وأشار الى استخدام عمليات تقديم العطاءات التنافسية واستكشاف التكنولوجيات الجديدة، مثل إنشاء موقع للصندوق على الشبكة العالمية "World Wide Web" يمثل واسطة زهيدة التكلفة، وذلك كأسلوب لتحقيق وفورات. ونبه أيضا إلى أن منشورات الصندوق، التي تستهدف الى حد كبير عامة القراء، لا تتضمن تكرارا لمنشورات سائر المنظمات السكانية من قبيل شعبة الأمم المتحدة للسكان ومجلس السكان، بل إنها تكمل هذه المنشورات. وأعرب عن اغتباطه إزاء ما تبين من الدراسات المتعلقة بجمهور القراء من أن منشورات الصندوق موضع قراءة فعلية وقبول حسن وانتشار واسع، وأنها قد نجحت في الوصول الى المتخصصين وغير المتخصصين من جماهير القراء.

٦٠ - ورحبت غالبية الوفود بهذا التقرير، رغم إعراب بعض الأعضاء عن رغبتهم في مزيد من التفصيل، ولا سيما بشأن قضيتي توزيع المنشورات في الوقت المناسب ومدى فعاليتها من حيث التكلفة. واقترح عدد كبير من المندوبين أن يقدم الصندوق الى المجلس، في دورة مقبلة، استراتيجية تطلعية للدعوة والإعلام.

ومن شأن وثيقة من هذا القبيل أن تكون أكثر منهجية وتحليلا واستراتيجية من التقرير الحالي، كما أن من شأنها أن توفر مزيدا من المعلومات بشأن جماهير القراء المستهدفة والتكاليف والمزايا المقارنة لشتى المنشورات، وذلك بهدف تحديد غايات واضحة وتجنب التكرار. ومن أجل تحقيق هذا المقصد، اقترحت بعض الوفود أن ينظر الصندوق في إجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس والمراقبين به الى جانب نخبة من المنظمات غير الحكومية، وذلك في الشهور القادمة.

٦١ - وعلى الرغم من الشواغل التي أثيرت بشأن التقرير، يلاحظ أن ثمة وفودا عديدة قد أثنت على الصندوق إزاء ما اتسمت به منشوراته من نوعية رفيعة ومن جدوى أيضا. وذكر عدد من الوفود أنهم يرون أن منشورات الصندوق فعالة وفريدة الطابع، وهنأت بعض الوفود الصندوق إزاء ما أحرزه من تقدم في مجال زيادة وتحسين إدراك المجتمع الدولي لدور السكان في التنمية. ولاحظت وفود أخرى أن منهجية الدراسة التي أجريت على جمهور القراء، والتي اكتملت مؤخرا، كانت ترمي الى الحصول على ردود ممن يقرأون المنشورات بانتظام ويقدمون إجابات مواتية.

٦٢ - وفي ضوء صدور تقرير "حالة السكان في العالم" و "التقرير السنوي" باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، أعرب عدد من الوفود عن رغبته في انتاج منشورات الصندوق بجميع اللغات الرسمية، وبانتاجها في بعض الحالات بمزيد من اللغات المحلية، ربما من خلال الانتاج على صعيد قطري. وأيدت بعض الوفود مسألة زيادة الانتاج والتوزيع المحلي فيما يتصل بالمنشورات، وفيما يتصل كذلك بسائر وسائل الإعلام التي لا تعتمد على الكلمة المطبوعة. وشددت هذه الوفود على أن إمكانية الوصول الى السكان في البلدان النامية، بما في ذلك القاطنين في المناطق النائية حيث توجد أشد درجات الاحتياج، لا تقتصر على مخاطبة هؤلاء السكان بلغة مفهومة، بل إنها تتضمن مخاطبتهم من خلال بيئة ورسالة في متناول فهمهم وإدراكهم. وفي إطار معالجة ما قد يحدث في زيادة في التكلفة، اقترحت بعض الوفود أن من الممكن تحرير الموارد اللازمة لهذه الأغراض من خلال ترشيد قائمة المنشورات التقنية ذات الطابع البحثي التي يصدرها الصندوق، وكذلك من خلال كفالة عدم الازدواجية فيما بين المنشورات الموجهة الى ذات الجمهور من القراء. وأثارت بعض الوفود مسألة ما إذا كانت بعض المنشورات قد تجاوزها الزمن بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية.

٦٣ - وقال عدد من الوفود إن منشورات "قائمة المشاريع السكانية في البلدان النامية في أنحاء العالم" و "المرشد الى مصادر المساعدة السكانية الدولية" و "تقرير المساعدة السكانية العالمية" جديرة بالتقدير من حيث جدواها، وإن كان ثمة قلق بشأن التأخر في توقيت نشرها. وأبدى عدد آخر من الوفود رغبته في إصدار هذه المنشورات بمزيد من اللغات. واقترح بعض الوفود التماس السبل اللازمة لتبسيط عملية جمع البيانات، التي ترى هذه الوفود أنها معقدة وتستغرق وقتا طويلا.

٦٤ - ورحبت وفود كثيرة بقيام الصندوق باستخدام شبكة الـ "انترنت". وقال عدد من الوفود إنه يرغب في رؤية مزيد من المواد بلغات أخرى غير الانكليزية. وأشار بعض الوفود الى أن هذه الشبكة قد تكون

في بعض الحالات، بديلا أقل تكلفة للنشر، ولكن ثمة وفودا أخرى حذرت في نفس الوقت من الإفراط في الاعتماد على النشر الالكتروني للبيانات، فهناك جماهير كبيرة في البلدان النامية لا تتوافر لها إمكانية الوصول الى الحواسيب. وأثيرت تساؤلات بشأن مدى فعالية تكاليف استخدام الرسوم البيانية والرسائل الصوتية في موقع الصندوق على شبكة "WWW". وأعرب بعض الوفود عن تساؤلات أخرى بشأن الاستخدام المستقبلي المتوخى لشبكة "انترنت" من جانب الصندوق، واقترح أن يتشاور الصندوق مع الوفود على أساس غير رسمي.

٦٥ - وقام نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) بتوجيه الشكر للوفود على تعليقاتها. وقد شاركه في هذا مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية، ورئيس فرع خدمات التحرير والنشر ووسائط الإعلام. وقد رحبوا بما اقترحته الوفود من الاضطلاع بمزيد من التحليل النقدي، وتقديم استراتيجية تطلعية، وإجراء تحليل لنسبة الفائدة الى التكلفة في برنامج منشورات الصندوق. واتفقوا على ضرورة التمكن من الوصول الى الجماعات السكانية المنعزلة ماديا واجتماعيا وثقافيا، لا من خلال المنشورات وحدها، بل أيضا من خلال الوسائط الإعلامية غير المطبوعة، من قبيل الراديو والتلفزيون. وبينوا أن الاتصال يتم، الى حد بعيد جدا، على الصعيد المحلي، وأن الصندوق يحاول تشجيع الانتاج والنشر، على الصعيدين القطري والمحلي، فيما يتصل بالمواد الإعلامية المطبوعة والبصرية والسمعية - البصرية. ومن الملاحظ، بالإضافة الى ذلك، أن أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال التي تخص برامج بعينها قد حظيت بنسبة تتراوح بين ١٩ و ٢٠ في المائة تقريبا من أموال البرامج القطرية، وأن الصندوق ينظر في سبل استخدام هذه الموارد على النحو الأمثل من أجل دعم أهداف الدعوة.

٦٦ - ولاحظت الإدارة أن إمكانية زيادة التوزيع ليست محدودة إلا بالموارد المالية والوظيفية التي لدى الصندوق. ومع هذا، فإن حجم المواد الإعلامية الموزعة قد تزايد من ربع مليون بند تقريبا في عام ١٩٩١ الى نصف مليون بند في عام ١٩٩٥، دون أي زيادة في عدد الموظفين. وفعالية التكلفة صعبة البيان في حد ذاتها، وإن كان ضغط التكاليف أمرا ممكنا. وأوضحت الإدارة أن دور شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية يتمثل في إدارة المواد الإعلامية، لا في انتاجها، ومن ثم فإن التكاليف تتعرض للضبط من خلال تقديم العطاءات التنافسية على سبيل المثال. وأعمال التصميم والانتاج هذه قد اضطلع بها داخليا من خلال استخدام تكنولوجيات حديثة، تعد أقل تكلفة من التكنولوجيا التي كانت متوفرة في الماضي، وذلك على يد موظفين أعيد تدريبهم، لا على يد موظفين جدد.

٦٧ - والصندوق بصدد النظر في إمكانية إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لتبسيط عملية جمع البيانات وخفض تكلفتها، وذلك فيما يتصل بـ "القائمة" و "المرشد" و "تقرير المساعدة السكانية العالمية"، كما أنه يقوم باستكشاف الخيارات المتاحة لنشرها على شبكة الـ "انترنت".

٦٨ - وأوضحت الإدارة أن موقع شبكة "World Wide Web" التابع للصندوق ما زال في مرحلة مبكرة. وأكدت للوفود أنه ستستخدم لغات غير الانكليزية في عمليات النشر على شبكة الـ "انترنت" كلما توافرت

التكنولوجيا اللازمة لذلك؛ وأنها ستستغل إمكانيات هذه الشبكة من أجل القيام بأعمال تعاونية تستند الى تقدير واقعي لمدى انتشار هذا الوسط الإعلامي الذي ما زال بالغ المحدودية؛ وأنها قد استخدمت هذه الشبكة حتى الآن بشكل أساسي في عرض المواد التي سبق نشرها، بتكلفة زهيدة؛ وأنها ستجري مقارنة بين التكاليف والمزايا فيما يخص استخدام الرسوم البيانية والرسائل الصوتية. وقالت الإدارة إنها تأمل في التمكن، عن طريق زيادة تعاونها مع سائر المنظمات التي تستخدم شبكة الـ "انترنت" بنفس الأساليب، من تحقيق وفورات في مجال تعزيز ما لديها من قدرات، وأيضا في التمكن من رصد الاستعمال الفعلي لموقع شبكة "WWW".

٦٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٨/٩٦ - برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية بشأن فعالية برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/14) ويؤكد من جديد أهمية أنشطة الإعلام والدعوة التي ينبغي أن تمكن من نشر الوعي المتزايد بأنشطة الصندوق وتحسين تفهمها؛

٢ - يحيط علما أيضا بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل جعل معظم منشوراته متوفرة بمختلف اللغات ويطلب إلى المديرة التنفيذية أيضا أن تضع التوازن فيما بين اللغات في اعتبارها لدى تطوير وسائل النشر الالكتروني للمعلومات؛

٣ - يشجع المديرة التنفيذية على إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات برنامج منشورات شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية، من أجل دعم جهود الإعلام والتثقيف والاتصال التي تبذل على المستويين الوطني والمحلي بالوسائل الملائمة؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقوم، بهدف تعزيز منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالمضي في وضع سياسة واستراتيجية في مجال الاتصال والإعلام، في سياق الدور الذي يضطلع به الصندوق في مجال الدعوة، وبالتشاور مع أعضاء المجلس ومع المراقبين والمنظمات غير الحكومية، تراعى ضرورة تحديد أولويات لمنشوراته، مع إيلاء اهتمام خاص لمحتوى المنشورات الأخرى للأمم المتحدة وللقيود المالية والبشرية التي يواجهها الصندوق؛

٥ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية أن تعرض على المجلس التنفيذي، في موعد يسبق انعقاد الدورة التي ستقوم بدراسة تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، المتعلقة بالخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج، الاستراتيجية المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه؛

٦ - يطلب كذلك الى المديرة التنفيذية أن تقدم في الوثيقة المتصلة بعرض تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بيانات مفصلة عن تكاليف المنشورات تتضمن معلومات عن توزيع هذه المنشورات؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرس وتقترح على المجلس التنفيذي جميع التوصيات الكفيلة بتيسير القيام في الوقت المناسب بجمع ونشر البيانات الحالية الواردة في "قائمة المشاريع السكانية في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم" وفي "دليل مصادر المساعدات السكانية الدولية".

٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦

خامسا - دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات

٧٠ - عرض نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج)، التقرير المتعلق بـ "الدور المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الحاجات غير المستوفاة من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات" (DP/FPA/1996/2). وذكر أن التقرير يتضمن مجملا للمنجزات التي سبق تحقيقها في فترة السنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ من المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل واحتياجات البلدان النامية في مجال إدارة السوقيات، وكذلك خطة عملها لفترة السنوات ١٩٩٦-١٩٩٩. والمبادرة العالمية قد أكملت ١١ دراسة قطرية متعمقة من مجموع الدراسات التي اضطلعت بها، البالغ ١٢ دراسة، وقد تعذر إنهاء الدراسة الأخيرة بسبب حدوث اضراب وطني في البلد ذي الصلة.

٧١ - وثمة منجزات أخرى للمبادرة العالمية تتضمن ما يلي: (أ) دراسات متعمقة في ثلاثة بلدان إضافية، وهي الجمهورية الدومينيكية والمغرب وهايتي، ودراسة متابعة في الهند؛ و (ب) نشر عدد من التقارير التقنية، بما فيها التقارير المتصلة بالدراسات المتعمقة؛ و (ج) قاعدة بيانات بشأن سلع منع الحمل التي يدعمها المانحون. وكذلك لاحظ نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) أن خطة عمل المبادرة العالمية خلال السنوات ١٩٩٦-١٩٩٩ تُشكل استمرارا لأنشطة المبادرة السابقة، كما أنها متمشية مع البرنامج العالمي لسلع منع الحمل، الذي ووفق عليه مؤخرا، فيما يتصل بمساعدة البلدان التي توجد لديها مشاكل سوقية معروفة، وكذلك فيما يتصل بالحاجة إلى تعزيز بناء القدرات الوطنية في البلدان النامية. وهذه الأنشطة المخططة قد تضمنت ما يلي: (أ) التدريب في مجال أساليب التنبؤ بالاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة

السوقيات؛ و (ب) إجراء متابعة متوسطة الأجل للدراسات المتعمقة التي سبق إكمالها؛ و (ج) تطوير وصقل قاعدة بيانات سلع منع الحمل بحيث تشمل مزيدا من البيانات المستقبلية؛ و (د) تنظيم مزيد من الدراسات المتعمقة، مع إعطاء الأولوية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نموا.

٧٢ - ورحبت وفود عديدة بأنشطة المبادرة العالمية وأعربت عن تأييدها لها. وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى إقامة صلات وثيقة مع البرنامج العالمي لسلع منع الحمل الذي ووفق عليه مؤخرا (المقرر ٣/٩٦)، وذكرت أن الاقتراح المتعلق بالتدريب على تقنيات التنبؤ في مجال وسائل منع الحمل ينبغي أن يكون "أكثر ارتباطا بالاحتياجات". وأكدت بعض الوفود أن أعمال المبادرة العالمية يجب الاضطلاع بها في اطار الصحة الإنجابية، وهو إطار أوسع نطاقا، كما أن خدماتها التقنية يجب أن تكون متوفرة بالنسبة لجميع البلدان. وأشير كذلك من جانب بعض الوفود إلى أن المبادرة العالمية قد انجزت ١٢ دراسة قطرية متعمقة، مما يعني بالتالي أنها قد وضعت نموذجا يصلح للاستخدام في إجراء دراسات متعمقة أخرى في المستقبل بتكلفة أقل وبعدد أقل من الموظفين أيضا.

٧٣ - وفي معرض الاستجابة للاقتراحات المقدمة من المجلس التنفيذي، أكد نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) من جديد أن المبادرة العالمية قد طـُبقت في ذلك الإطار الأوسع نطاقا للصحة الإنجابية، وذلك عن طريق ما يلي: (أ) تمكين الرجال والنساء، ولا سيما النساء، من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الخيارات المختلفة؛ و (ب) المساعدة في تهيئة المزيج الصحيح من طرق منع الحمل من أجل التوصل للنتائج المرجوة. ولاحظ كذلك أن تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل، لا من أجل مجرد الوفاء باحتياجات تنظيم الأسرة فحسب، بل أيضا فيما يتعلق ببرامج منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، قد أفضى إلى توسيع نطاق المبادرة العالمية. والتنسيق المستقبلي مع البرنامج العالمي لسلع منع الحمل يرمي، بصفة أساسية، إلى بناء القدرة الوطنية في مجال تقدير احتياجات الازدواج والأفراد وتحسين وتعزيز إدارة السوقيات في مجال وسائل منع الحمل. وذكر أيضا أن هذه التقديرات ستصبح جزءا لا يتجزأ من عمليات استعراض البرامج وإعداد الاستراتيجيات.

٧٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٤/٩٦ - دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن الدور المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الحاجات غير المستوفاة من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات (DP/FPA/1996/2)؛

٢ - يؤيد الأنشطة المستقبلية المقترحة للمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل واحتياجات البلدان النامية في مجال إدارة السوقيات في التسعينات؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يُقدم تقريرا مرحليا عن أنشطة المبادرة العالمية كجزء من تقريره السنوي.

٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦

سادسا - العضوية في اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية

٧٥ - قدم نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) مذكرة المعلومات الأساسية التي تتعلق بإمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية (DP/FPA/1996/5)، وهي مذكرة كانت قد أعدت استجابة لطلب المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥. وقدم نبذة عن تشكيل وتاريخ وأنشطة هذه اللجنة المشتركة التي تمثل هيئة استشارية تساعد على تعزيز التنسيق في مجال السياسات الصحية لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وأكد نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) أن مشاركة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف توفر الآلية الحكومية الدولية الوحيدة لمناقشة الاهتمامات المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال السياسة الصحية، وأن هذا سيكون مفيدا بصفة خاصة فيما يتصل بتحقيق الأهداف الصحية والأهداف الاجتماعية ذات الصلة، التي حددتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة المعقودة مؤخرا على الصعيد الدولي.

٧٦ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها لقيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بزيادة التنسيق مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، وقالت إنها تسلم بأهمية تحديد نطاق هذا التعاون حتى يشمل الصعيد الحكومي الدولي. ونوه أحد الوفود بجدوى عضوية المجلس في اللجنة المشتركة المعنية بالمسائل الصحية ولكنه أكد أن ثمة ضرورة لإعادة تنشيط هذه اللجنة التي يمكن أن يضطلع فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور هام. وأيد وفد آخر هذا الاقتراح من أجل كفالة قيام اللجنة باتخاذ ما يناسب من إجراءات في مجال الصحة الإنجابية.

٧٧ - ومع هذا، فإن بعض الوفود قد أعربت عن تحفظات بشأن فعالية اللجنة وجدوى مشاركة المجلس. واقترح أحد الوفود تقليص جدول أعمال اللجنة بدلا من توسيع نطاقه. وطلب عدد من الوفود مزيدا من المعلومات بشأن الخبرات المتوفرة لدى أعضاء اللجنة الحاليين ومزايا عضوية المجلس في هذه اللجنة.

واقترح أحد الوفود، تيسيرا لبت المجلس في المسألة، أن يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان أمثلة محددة للمجالات التي قد يكون من المفيد فيها أن تقدم اللجنة توصيات مشتركة.

٧٨ - وقام نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) بتوجيه الشكر لأعضاء المجلس التنفيذي على ما أدلوا به من تعليقات واقتراحات. ولاحظ أن ثمة اتفاقا عاما فيما بين كافة الوفود على ضرورة تحسين التعاون على الصعيد الحكومي الدولي. وفي ضوء التحفظات التي أعربت عنها عدة وفود، طالب بقيام المجلس بمزيد من الدراسة للخبرات التي لدى اللجنة المشتركة من أجل تقييم مزايا العضوية.

٧٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٧/٩٦ - التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرامج الصحية

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بمذكرة المعلومات الأساسية عن إمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية (DP/FPA/1996/5)؛

٢ - يؤكد من جديد على ضرورة التعاون الوثيق على جميع المستويات بين صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في المسائل التي تحظى باهتمام مشترك والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك، في جملة أمور، المسائل المتعلقة بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛

٣ - يشجع المدير التنفيذي على استكشاف سبل مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات في مجال السياسة والبرامج الصحية، ولا سيما مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، من أجل وضع سياسات وبرامج صحية منسقة، وذلك في مجالات تتضمن مجال الصحة الإنجابية، في سياق متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛

٤ - يدعو المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تقديم تقرير شفوي إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٦، بشأن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ هذا المقرر.

٢٨ آذار/مارس ١٩٩٨

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

٨٠ - قام المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب المالية والإدارة، بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بمخاطبة المجلس التنفيذي في تقرير شفوي بشأن تنسيق الميزانيات. وذكر أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) سوف تقدم تقريرا شفويا مماثلا إلى مجلسها التنفيذي في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٨١ - وأجمل ما ورد في إطار المقرر ٣٠/٩٥ الذي اتخذه المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان وكذلك المقرر ٣٧/١٩٩٥ الذي اتخذه المجلس التنفيذي لليونيسيف، فيما يتصل بتنسيق الميزانيات، مما أدى إلى إلقاء التقرير الشفوي في هذه الدورة.

٨٢ - وقدمت إلى المجلس التنفيذي وثائق عمل داخلية بشأن مقارنة عروض الميزانيات.

٨٣ - وفيما يتصل بالإجراءات التي اتخذت حتى الآن، ذكر المدير المعاون أنه قد أنجزت في عام ١٩٩٥، مقارنة مفصلة لعروض الميزانيات بناء على تقديرات الميزانيات الأولية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ لدى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف. وهذه الدراسة قد أوضحت أن عرض ميزانيتي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، كانا متناسقين إلى حد كبير وأنهما كانا متفقين مع عرض ميزانية الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أن البرنامج الإنمائي قد قام منذ البداية بصياغة عرض ميزانيته وفقا لعرض ميزانية لأمم المتحدة وأن صندوق السكان قد قام بعد ذلك بتنقيح عرض ميزانيته حتى يُصبح متمشيا مع عرض ميزانية البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة، فإن اليونيسيف قد وضعت عرض ميزانيتها على نحو مستقل. والدراسة قد أبرزت أن ثمة اختلافات مادية في المضمون وتعريف المفاهيم والعرض، وذلك فيما بين ميزانيتي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان من جهة، وميزانية اليونيسيف من جهة أخرى.

٨٤ - ومع هذا، فإن اليونيسيف قد اضطلعت، أثناء عام ١٩٩٤، باستعراض كبير للإدارة، وقد أوصى هذا الاستعراض، من بين ما أوصى به، بأن تأخذ اليونيسيف بما يُسمى "نهج الميزانية الموحد"، وهذا يعني القيام بتغييرات أساسية في نطاق ومضمون عرض الميزانية لديها. وأيد المجلس التنفيذي لليونيسيف تلك التوصيات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ووافق على أن تقوم اليونيسيف في البداية بعرض ميزانية للفترة ١٩٩٦ ١٩٩٧ تقتصر على تغطية مقرها ومكاتبها الإقليمية، في القالب الجديد، كيما ينظر فيها مجلسها التنفيذي في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦. ومن ثم، فإن المقارنة السابقة، التي استندت إلى تقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، لم تعد صالحة للاستخدام.

٨٥ - ولم يكن من المستطاع أن يضطلع بمقارنة جديدة تقوم على تقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٧-١٩٩٦، فيما يتعلق بالمنظمات الثلاث، إلا بعد إعداد اليونيسيف لميزانيتها للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ التي تغطي المقر والمكاتب الإقليمية، وهذه وثيقة قد أنجزت في منتصف شباط/فبراير من عام ١٩٩٦. ومنذ ذلك الوقت، أكملت مقارنة أولية لميزانيات المنظمات الثلاث. وهذه المقارنة لم تشمل سوى أنشطة المقار وحدها. وسوف يُضطلع بمقارنة للأنشطة الميدانية في عام ١٩٩٧، وذلك عندما تكون اليونيسيف قد أعدت ميزانيتها الميدانية لأول مرة في القالب الجديد. وذكر أن المقارنة تستند إلى الميزانية المقترحة لليونيسيف، التي لم يعتمدها المجلس التنفيذي بعد.

٨٦ - والمقارنة الأولية تشير إلى أن الاختلافات بين اليونيسيف، من جهة، والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان، من جهة أخرى، لم تتضاءل. وهذه الاختلافات لا تتصل بمجرد العرض، بل إنها تتصل أيضا بنطاق الميزانية ومضمونها. وثمة حاجة، مع هذا، إلى مراعاة الاختلافات الملازمة لطبيعة هذه المنظمات. وهناك، بالتالي، ضرورة لمزيد من العمل من أجل تقديم صورة شاملة للقضايا الفنية ذات الشأن إلى كل من المجالس التنفيذية لهذه المنظمات.

٨٧ - وفيما يتعلق بتوقيت وطبيعة التقارير التي ستقدم في المستقبل إلى المجالس التنفيذية، سوف يقوم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بتقديم تقرير مرحلي شفوي آخر في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦، وذلك إلى جانب تقديم ورقات عمل حسب الحاجة. وسوف يُعرض تقرير عن المداولات المتصلة بهذه القضية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٦. وأشار المدير المعاون إلى أن الدورة السنوية لليونيسيف لن تنعقد في موعد يسمح لها بإبلاغ دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو بوضع مقترحات لميزانيات مكاتبها الميدانية. وليس من الممكن، بالتالي، أن تقوم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باستعراض هذه المقترحات في موعد يتيح تقديمها إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، التي ستنعقد في شهر أيلول/سبتمبر، وفقا لما طلبه المجلس التنفيذي، فالوثائق ذات الصلة كان يلزم أن تكون جاهزة بحلول شهر أيار/مايو ١٩٩٦ في نفس موعد انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي أو قبله. واقترح أن تُعرض المقترحات الأولية على المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بالدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، بدلا من الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. ومن الممكن أن يقدم، مع هذا، تقرير شفوي آخر في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، إذا كان المجلس يرغب في ذلك.

٨٨ - وقام أحد الوفود بتوجيه الشكر إلى المدير المعاون على بيانه الممتاز والعمل الذي أنجز حتى الآن، وأعرب عن تقديره لورقات العمل التي أتيحت. وقال إن معرفة المواطن التي يمكن فيها الاضطلاع بالتنسيق تُشكل نقطة بداية طيبة. وسلط الضوء على هدف تنسيق الميزانيات كيما تُصبح أكثر تشابها بهدف تشجيع التفاهم ومساندة صنع القرار على نحو سليم، ولقد أيدت الوفد في ذلك وفود أخرى. وأوجه التشابه يجب أن تتجاوز المضمون وأساليب العرض وأن تمتد لتشمل المبادئ الأساسية لإعداد التقارير والتقديرات. وكافة وثائق الميزانية ينبغي تطويرها في إطار التسليم بأن المزيد من التشابه لا يعني التطابق، ولكنه يعني تحديد حالات الخروج عن القاعدة التنسيقية تحديدا واضحا في وثائق الميزانية.

والجهود التي ترمي إلى تنسيق الميزانيات ينبغي لها أن تتضمن ما يلي: تعريف واستخدام مصطلحات الميزانية على نحو موحد (فنفس الكلمات يجب أن تؤدي إلى نفس المدلول بين ميزانية وأخرى)؛ والأخذ بنُهج وسياسات محاسبية تحظى بقبول عام؛ والإفصاح عن المعلومات الأساسية الرئيسية (ومن أمثلة ذلك: ما يتعلق باستخدام الأموال، وتوزيع التكاليف العامة، وتكاليف إنجاز البرامج، والتكاليف البرنامجية، وفي إطار هذه البنود: توزيع المرتبات مقابل تكاليف التشغيل، وفي إطار هذا أيضا: توزيع الموظفين الفنيين وغير الفنيين)؛ وتحديد متطلبات دنيا للمضمون، من قبيل استخدام نفس أنواع الجداول التي تتضمن أنماطا واحدة للتحليلات والتجميعات؛ واتباع أسلوب واحد للعرض، ووضع وثيقة ميزانية واحدة تجمع بين موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، كأسلوب أمثل، أو القيام على الأقل بإيراد جداول موجزة تضم الخطة المالية الشاملة للمنظمة، وتنسيق الميزانيات ينبغي له أن يؤدي إلى التبسيط والوضوح والاكتمال وإمكانية المقارنة.

٨٩ - وطالبت وفود أخرى بالتقيد بالجدول الزمني لتقديم التقارير، الذي حدده المجلس التنفيذي، حتى وإن كان لم يُحرز تقدم إلى الآن بالصورة التي كانت متوخاة، وذلك من أجل الامتثال لمتطلبات مراجعة الحسابات على الصعيد الوطني. كما أن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستتيح فرصة للمناقشة فيما بين أعضاء مختلف المجالس التنفيذية.

٩٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي بشأن تنسيق الميزانيات والحسابات.

ثامنا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (اليونيدز)

٩١ - عرض المدير المعاون ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج تقرير مدير البرنامج بشأن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (اليونيدز) وتعاونه معه (DP/1996/10).

٩٢ - ولاحظ التقدم الذي أحرزه برنامج اليونيدز والمشاركون في رعايته في مجال وضع إطار لدعم بلدان البرنامج حتى تواجه التحديات التي يفرضها هذا الوباء. والممثلون المقيمون للبرنامج الإنمائي يتولون، في إطار دورهم كمنسقين مقيمين، بتيسير عمل برنامج اليونيدز على الصعيد القطري. ولا سيما من خلال إنشاء أفرقة الأمم المتحدة الموضوعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، التي شكل منها حتى الآن ٦٥ فريقا.

٩٣ - وأبرز المدير المعاون المقررات التي اتخذت في الاجتماع الأخير لمجلس تنسيق برنامج اليونيدز، الذي عقد بجنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. والمجلس قد أيد خطة البرنامج الاستراتيجية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ إلى جانب أسلوب مستقبلي للعمليات على الصعيد القطري؛ ووافق على الميزانية المخصصة للبرنامج في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ والبالغة ١٢٠ مليون دولار؛ وشكل فريقين عاملين، أحدهما برئاسة الولايات المتحدة وهو معني برصد وتقييم الأداء والآخر برئاسة السويد وهو معني بتعبئة الموارد؛ وأحاط علما بـ "النداء العالمي" الذي يستهدف جمع الأموال من أجل أنشطة برنامج اليونيدز الواردة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين، وبخطة لأنشطة المشاركين في الرعاية سيتم الاتفاق عليها على نحو مشترك مع برنامج اليونيدز، وذلك في حدود مبلغ يصل إلى ٢٠ مليون دولار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد دعي أعضاء مجلس تنسيق البرنامج، وهم أعضاء أيضا في مجالس إدارة المنظمات المشتركة في الرعاية، إلى توجيه اهتمام خاص لتمويل الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، التي سيضطلع بها المشاركون في الرعاية، من الأموال الأساسية والأموال الخارجة عن الميزانية.

٩٤ - وفي هذا الشأن، يزمع البرنامج الإنمائي أن يولي قدرا كبيرا من الاهتمام لاستحداث منهجية في مجال البرمجة ذات الطابع الابتكاري ومساندة المكاتب القطرية. وصرح المدير المعاون بأنه لم تخصص، في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، إلا وظيفة أساسية واحدة من أجل برنامج المقر. وذكر أنه ملتزم بإيجاد موارد أساسية أخرى من خلال إمكانية القيام بإعادة توزيع لموارد الميزانية الحالية. وأكد، مع هذا، أن هناك حاجة إلى موارد خارجة عن الميزانية من أجل مواصلة دعم المكاتب القطرية. ولاحظ أن ما يزيد على ٩٠ في المائة من الموارد التي أنفقت بالمقر في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية جاء من تمويل خارج عن الميزانية.

٩٥ - والأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري تركز أساسا على بناء القدرات، مع التكيف وفق احتياجات كل بلد. والبرنامج الإنمائي وبرنامج اليونيدو يقومان بوضع اللمسات الأخيرة لاتفاقات عملهما على الصعيد القطري، وبخاصة فيما يتعلق بعمليات الدعم السوقي والإداري والخدمات المالية التي سيوفرها البرنامج الإنمائي. وبعض هذه الخدمات ستشكل جزءا من مساهمة عينية مقدمة إلى برنامج اليونيدز، والبعض الآخر سيخضع لإدارة البرنامج الإنمائي بناء على طلب برنامج اليونيدز. وسوف يبت أيضا في كيفية قيام الموظفين البرنامجيين بالبرنامج الإنمائي الذين يعملون بالمكاتب القطرية، ولا سيما من يعملون منهم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، بمساعدة برنامج اليونيدز.

٩٦ - وعلى الصعيد القطري يلاحظ أن أول دراسة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والآثار الإنمائية في منطقة المحيط الهادئ قد نشرت في فيجي تحت عنوان "هذا وقت العمل: استجابة منطقة المحيط الهادئ لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)".

٩٧ - وعرض رئيس شعبة الشؤون التقنية والتقييم التقرير المتصل بـ "دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (اليونيدز) وتعاونه في هذا البرنامج" (DP/FPA/1996/4). وذكر أن هذه الوثيقة كانت قد أعدت من أجل الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، وأنها لا تتضمن آخر المعلومات الواردة في "AIDS Update, 1995". التي صدرت مؤخرا، وثمة نسخ منها متوفرة بالدورة الحالية للمجلس. وأضاف أنه ستصدر قريبا نسختان منها بالفرنسية والاسبانية. وبيَّن أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ظل يشارك على نحو كامل في عملية تطوير برنامج اليونيدز خلال العامين الماضيين، وذلك باعتباره واحدا من ست منظمات تشارك في رعايته. وصندوق السكان كان مهتما في نفس الوقت بعدم تضاؤل الدعم المقدم على الصعيد القطري من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبيَّن أن صندوق السكان قد قام، في عام ١٩٩٥، بدعم أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (بما في ذلك توفير وتوزيع الرفالات، والاضطلاع بأنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى جانب التدريب في هذا المجال أيضا) في ١١٤ بلدا مقابل ١٠٣ بلدان في عام ١٩٩٤. والدعم المالي المقدم من صندوق السكان من أجل أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قد قدر مؤقتا بمبلغ ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥، مقابل ما يقدر بمبلغ ١٥,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤.

٩٨ - وقال رئيس شعبة الشؤون التقنية والتقييم أن صندوق السكان سيواصل توفير الدعم وفقا للبرامج الوطنية المتعلقة بالوقاية من مرض الإيدز ومكافحته وفي سياق آلية الأفرقة الموضوعية التي يتولى برنامج اليونيدز إنشاءها على الصعيد القطري. وعلى الصعيد العالمي، لن يقوم صندوق السكان باقتراح أنشطة إضافية، ولكنه يتطلع إلى برنامج اليونيدز كيما يتولى، بالتعاون مع برنامج الصحة الإنجابية التابع لمنظمة الصحة العالمية، معالجة القضايا الأساسية على الصعيد السياسي والاستراتيجي والتقني والبحثي التطويري والتدريبي فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، داخل الإطار الأوسع نطاقا المتعلق بالصحة الإنجابية. وشدد على أن دعم صندوق السكان لبرنامج اليونيدز قد تجاوز نطاق الدعوة وامتد ليشمل الاجراءات التالية: منذ نهاية عام ١٩٩٤ أعار صندوق السكان موظفا لبرنامج اليونيدز؛ كما وفر الصندوق منحة من أجل فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) حتى نقوم بانتاج تقرير عن الأنشطة العالمية كل سنتين؛ والمجلس التنفيذي قد وافق في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ على توسيع نطاق الدعم المقدم من صندوق السكان إلى برنامج اليونيدز خلال السنوات الأربع القادمة، وذلك كجزء من البرنامج الاقطاري للصندوق في الفترة ١٩٩٩-١٩٩٦.

٩٩ - وأكدت مديرة العلاقات الخارجية لبرنامج اليونيدز أن ثمة ضرورة لقيام هيئات إدارة المنظمات المشاركة في الرعاية بتوفير التزام متين من قبلها من أجل برنامج اليونيدز. ورحبت بفرصة تبادل المعلومات بشأن الأنشطة المشتركة. وأعلنت أن برنامج اليونيدز برنامج رائد في مجال إصلاح الأمم المتحدة، ولاحظت من هذا المنطلق أن المجلس الثلاثي لتنسيق البرنامج مجلس فريد، فهو يضم من بين أعضائه خمس منظمات غير حكومية. وسلطت الضوء على أولويات التنسيق وتوفيق السياسات وتبادل الدعم

الإداري وتبادل المعلومات فيما بين المشاركين في الرعاية وبرنامج اليونيدز. وقد وضع هذا البرنامج كي يحشد الموارد من أجل تحقيق أثر تآزري، لا لكي يتولى الأدوار الفردية للمشاركين في الرعاية.

١٠٠ - وبرنامج اليونيدز سيزود بمجموعة من الموظفين تتألف من ٥٣ من موظفي الفئة الفنية و ٣٦ من موظفي فئة الخدمات العامة، وذلك بمقره في جنيف. وقد تم بالفعل شغل ٣٤ وظيفة فنية و ٣٢ وظيفة خدمات عامة. والبرنامج يزمع انتداب مستشارين للبرامج القطرية كيما يعملوا تحت إشراف رؤساء الأفرقة الموضوعية على صعيد البلدان. ومن بين المستشارين المخطط إيفادهم، والبالغ عددهم ٤٥، ثم بالفعل انتداب ١١ مستشارا. أما فيما يتصل بانتواء إرسال ٢٩ مستشارا تقنيا على الصعيد المشترك بين الأقطار، فقد انتدب بالفعل مستشار واحد. وبرنامج اليونيدز ينظر حاليا في إمكانية استخدام موظفين من الذين يضطلعون بالأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والموفدين من قبل المنظمات المشاركة في الرعاية للاضطلاع بمهام المستشارين البرنامجيين القطريين في تلك البلدان التي لم تتلق مستشارين من هذا القبيل.

١٠١ - وبرنامج اليونيدز يتوقع من البرنامج الإنمائي أن يضطلع بدور قيادي على الصعيد القطري من خلال شبكة المنسقين المقيمين. وبالإضافة إلى التفاوض بشأن الاتفاق المتصل بتوفير دعم إداري وسوقي، الذي أشار إليه المدير المعاون، يلاحظ أن برنامج اليونيدز ينظر في الوقت الراهن في انتداب ممثل لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة بنيويورك.

١٠٢ - وقد وقعت مذكرة تفاهم من جانب الرؤساء التنفيذيين الستة للمنظمات المشاركة في الرعاية بشأن التعاون فيما بين هذه المنظمات وبرنامج اليونيدز. وقد قدمت نسخ منها إلى المجلس التنفيذي.

١٠٣ - ولجنة المنظمات المشاركة في الرعاية ستجتمع في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٦ بنيويورك تحت رئاسة المدير التنفيذي لليونيسيف. ومن المزمع عقد اجتماع مستأنف لهذه اللجنة أثناء الدورة العادية الأولى للجنة التنسيق الإدارية، وذلك بنيروبي في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ومجلس تنسيق البرامج سوف يجتمع بجنيف في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

١٠٤ - وشدد أحد الوفود، بالنيابة عن ١١ وفدا آخر، على خطورة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ثم وجه الشكر بعد ذلك إلى المنظمات لما قدمته من بيانات، ورحب ببرنامج اليونيدز بوصفه استجابة مبتكرة من قبل الأمم المتحدة، ومن المتوخى منه أن يقدم مساهمة فعالة لبلدان البرنامج. ومن الواجب أن يكفل التنسيق اللازم فيما بين المشاركين في الرعاية وبرنامج اليونيدز. ومع هذا، فإن هذا البند، الذي سبق تأجيله مرتين، كان ينبغي النظر فيه من جانب المجلس التنفيذي في موعد أكثر تبكيرا. ولاحظ أن الوثيقة DP/1996/10 لم تتضمن المعلومات المتصلة بالتزام البرنامج الإنمائي بالتحديد إزاء برنامج اليونيدز، وبخاصة مبلغ التمويل المتعلق بأنشطة مرض الإيدز في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وكذلك أسلوب العمل في المكاتب القطرية.

١٠٥ - وطالبت عدة وفود بما فيها وفد المتكلم الأول، بتوضيح دور الـ ٢٢ موظفا فنيا وقطريا التابعين للبرنامج الإنمائي والمعنيين بموضوع فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، الذين ووفق على وظائفهم من قبل المجلس التنفيذي بموجب مقرره ٦/٩٤. وتساءل أحد المملثين عن بطء تعيين أحد هؤلاء الموظفين في بلده. وعلاوة على ذلك، وجه سؤال بشأن توقيع اتفاق مشترك بين البرنامج الإنمائي وبرنامج اليونيدز.

١٠٦ - وأكد أحد الوفود أن أعمال البرنامج الإنمائي وصندوق السكان تسلط الضوء على الجانب الإنمائي من أعمال الأمم المتحدة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتساءل هذا المتحدث أيضا عن كيفية تعزيز التنسيق على بد الممثل المقيم في هذا السبيل. وكان ثمة تشديد أيضا على المسؤولية المشتركة للمشاركين في الرعاية على صعيد تمويل برنامج اليونيدز.

١٠٧ - وقام أحد الوفود، بالنيابة عن وفود أخرى عديدة، بالثناء على جهود صندوق السكان في ميدان الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأعرب عن ارتياحه إزاء علاقة العمل القائمة بين الصندوق وبرنامج اليونيدز. وأثنت وفود أخرى كثيرة على دعم صندوق السكان لأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الصعيد القطري، على النحو المبين في "AIDS Update, 1995".

١٠٨ - وقال أحد المتكلمين، نيابة أيضا عن وفد آخر، إن الوثائق تعوزها بعض المعلومات، ولكن التقارير الشفوية قد أكملتها على نحو مرض. وبرنامج اليونيدز لا بد له أن يؤثر بشكل حقيقي في مجال محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتساءل المتكلم عن مدى إمكانية استخدام جزء من الاعتماد القطري في برنامج العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٠٩ - وأعرب عن التأييد فيما يتصل بمذكرة التفاهم بين برنامج اليونيدز والمشاركين في رعايته باعتبارها أساسا للعمل في المستقبل، وكذلك فيما يتصل بمشاركة ممثلي برنامج اليونيدز في الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي.

١١٠ - وفي معرض الرد، شكر المدير المعاون المتكلمين على تعليقاتهم. وأعرب عن أسفه إزاء إرجاء المجلس التنفيذي موضوع النظر في هذا البند، ولاحظ أن المعلومات ذات الصلة قد تم توزيعها رغم هذا في دورات سابقة. وصرح بأن التزام البرنامج الإنمائي تجاه برنامج اليونيدز سوف يتحقق من مصادر شتى. والميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالأنشطة البرنامجية التي تجرى على الصعيد العالمي سوف تتجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أثناء الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ومع هذا، فسوف تكون هناك حاجة إلى مبلغ إضافي مقداره ٣,٥ من ملايين الدولارات في إطار الأموال الخارجة عن الميزانية.

١١١ - وبالإضافة إلى ذلك، انتدب إلى برنامج اليونيدز موظف واحد، وذلك بتمويل من الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي. ومن خلال أرقام التخطيط الإرشادية القطرية الفردية والمخصصات الإقليمية، تم اعتماد ما يناهز ١٢٥ من ملايين الدولارات من أجل برامج دورة البرمجة الخامسة. ومع هذا، فإن ثمة تعذر في التأكد من مستوى الاعتماد المقبل على الصعيد القطري، رغم إشارة مكاتب قطرية كثيرة إلى أن لديها عناصر تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن الممكن أيضا أن توضع برامج قطرية خاصة. وحيث أن الموظفين الفنيين القطريين يعتبرون موظفين أساسيين، فإنه لا يمكن انتدابهم كموظفين لدى برنامج اليونيدز، ولكن بوسعهم أن يدعموا أعمال هذا البرنامج، وهم سيقومون بذلك. وأشكال هذا الدعم بالتحديد سوف تكون موضع مناقشة مع برنامج اليونيدز، على أساس بحث كل حالة على حدة، والمجلس التنفيذي قد وافق على هؤلاء الموظفين الفنيين القطريين من منطلق استخدام الخبرة الوطنية على نحو أكثر اكتمالا، وأيضا بسبب ما يحققه هذا من فعالية من حيث التكلفة. وقد وجه المجلس انتباه البرنامج الإنمائي نحو كفالة إعادة النظر في اختصاصاتهم حتى يصبح دورهم متفقا مع أعمال برنامج اليونيدز. وقال إنه يتوقع تدبير حل عاجل لحالة البلد الذي خصص له موظف فني وطني ولكنه لم ينتدب للعمل حتى الآن.

١١٢ - وأشارت مديرة العلاقات الخارجية لبرنامج اليونيدز إلى الرسالة المؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٦ والموجهة من مدير برنامج اليونيدز إلى مدير البرنامج الإنمائي بشأن المفاوضات المتعلقة بدور الموظفين الفنيين القطريين إزاء برنامج اليونيدز. وكان المقصد ذو الصلة يتمثل في قيام الموظفين الفنيين القطريين في البلدان التي لا يوجد بها مستشارون للبرامج القطرية بالعمل، على أساس عدم التفرغ، كمستشارين لدى برنامج اليونيدز، على أن يوفر برنامج اليونيدز بدوره، حسب الحاجة، التدريب والدعم والمعدات. وسوف يجري تحديد دور الموظفين الفنيين الوطنيين في الإطار الأوسع نطاقا الذي سيتم وضعه بالتفصيل.

١١٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٦/٩٦ - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز)

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بالتقارير والبيانات الشفوية التي قدمها كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تتناول الدعم الذي يقدمانه إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، لا سيما على المستوى القطري. ويؤكد من جديد على أهمية أن تتخذ جميع الوكالات التي تشترك في رعاية البرنامج اجراءات جماعية ومتضافرة بشأن الفيروس والمتلازمة، تنسق من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعقد، دون إبطاء، ترتيبات مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، فيما يتعلق بتقديم الدعم المالي والإداري والسوقي للعمل في مجال الفيروس/المتلازمة، والعمل على إيضاح دور وظائف موظفي البرنامج القطريين المعنيين لتقديم الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٦/٩٤؛

٣ - يوصي بإعطاء برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الفرصة لإحاطة المجلس التنفيذي علما بأنشطته أثناء الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦.

٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاسعا - تكاليف دعم الوكالات

١١٤ - عرض المدير المعاون التقريرين اللذين أعدا بشأن هذا البند: التقرير المتعلق بالحالة المالية لتكاليف دعم الوكالات (DP/1995/49) الذي كان قد أعد في البداية ليعرض على الدورة العادية الثالثة في عام ١٩٩٥، والتقرير المتعلق بتنفيذ عناصر تكاليف الدعم في ترتيبات البرمجة اللاحقة، المعتمدة بموجب مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ (DP/1996/13). وقد وزعت أيضا في هذه الدورة ورقة غير رسمية تساعد في توضيح جوانب الموضوع التي يغلب عليها طابع تقني.

١١٥ - وأوجز المدير المعاون أهداف ومرافق ترتيبات تكاليف الدعم التي أدخلت أثناء دورة البرمجة الخامسة. وأوضح أن هذه المرافق ستظل قائمة في دورة البرمجة المقبلة ولن تتعرض لأي تعديل إلا في نطاق جعلها متضمنة للتجربة المستقاة أثناء الدورة الخامسة فضلا عن جعلها متفقة مع أحكام تكاليف الدعم في ترتيبات البرمجة اللاحقة. وهذا يشمل دمج المخصصات المالية في ثلاثة بنود رئيسية، وهذه البنود الثلاثة تحل محل البنود التسعة المستقلة المستخدمة في الدورة الخامسة.

١١٦ - وسلط الضوء على التغييرات الرئيسية المتعلقة بفترة البرمجة القادمة. وأولها، الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج (وهذا مرفق مماثل لخدمات الدعم التقني على مستوى البرامج والمرفق الأول لخدمات الدعم التقني)، المستخدم في الدعم التقني الأساسي الذي تم تمديده الآن ليشمل اللجان الإقليمية. وثانيها، القيام في ضوء تجربة الدورة الخامسة بإزالة مركزية إدارة هذا الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج ونقل الاختصاصات ذات الصلة إلى المكاتب القطرية، مع رصد الاعتمادات في إطار إجراءات تحويل الموارد المتعلقة بترتيبات البرمجة اللاحقة. وآخرها، أن أسلوب المعدلات التجميعية لتسديد تكاليف الخدمات الادارية والتنفيذية للوكالات الكبيرة قد

تبين أثناء الدورة الخامسة أنه أسلوب معقد، ولا سيما على الصعيد القطري، مما يستوجب التوصية بالتبسيط. وهذا يعني وضع معدل موحد لتسديد تكاليف الخدمات الإدارية والتنفيذية، يبلغ ١٠ في المائة، بالنسبة للوكالات الأكبر حجما.

١١٧ - وأعرب متكلمون كثيرون عن اغتباطهم لما لاحظوه من أن نظام تكاليف الدعم، الذي أدخل في الدورة الخامسة، قد أسهم في زيادة التنفيذ الوطني زيادة كبيرة أثناء هذه الفترة، وكذلك في تطبيق دعم الوكالات على نحو أكثر تنسيقا. وأشار أحد الممثلين إلى أنه قد يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعيد النظر في الترتيبات الشاملة الحالية لتكاليف الدعم، وذلك في إطار تضاؤل دور البرنامج الإنمائي كوكالة مركزية للتمويل، وتغير طابع دعم الوكالات في إطار التنفيذ الوطني. والسؤال الأساسي، الذي ما برح قائما في هذا الصدد، هو كيف يمكن تعزيز الوكالات بوصفها مراكز للامتياز ومصدرا هاما للخبرة بالنسبة لبلدان البرنامج، مع القيام في نفس الوقت بكفالة الحصول على هذه الخدمات بأفضل نوعية وأحسن سعر، على أساس يتسم بمزيد من التنافسية.

١١٨ - وأشارت عدة وفود إلى أن بعض التقارير المتصلة باستعراضات منتصف المدة قد أوصت بتوسيع نطاق مرافق الدعم التقني حتى تشمل نطاقا أكثر اتساعا من الجهات الوكيلة. وهذا من شأنه أن يتيح التسديد المباشر للمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمصارف الإنمائية، من بين هيئات أخرى، دون التعامل بالضرورة مع وكالة متخصصة. والاضطلاع بترتيبات البرمجة اللاحقة يمكن أن يوفر فرصة مثالية للقيام بتوسع من هذا القبيل.

١١٩ - وأبدى بعض المتكلمين تقديرهم لما رأوه من أن الاقتراحات الواردة في الوثيقة DP/1996/13 تمثل تكييفا لنظام تكاليف الدعم الحالي بناء على الخبرة المستقاة أثناء الدورة الخامسة. وقال أحد الوفود في تعليقه، على سبيل المثال، إن تحديد موقع الدعم التقني الرئيسي قد أصبح الآن أكثر وضوحا إلى حد كبير، وإن كان يتعين الاضطلاع بمزيد من المشاورات مع الحكومات من أجل توجيه هذا الدعم بشكل أكثر مباشرة نحو أولويات البرمجة القطرية. والدعم التقني على مستوى المشاريع ما زال مهما بدوره، فهو يكفل توفر الدعم التقني السليم المقدم من الوكالات للتنفيذ الوطني.

١٢٠ - وقد طُلب إيضاح بشأن ماهية الإجراء المطلوب اتخاذه من قبل المجلس التنفيذي في الدورة الراهنة. وكان من رأي وفود كثيرة أن الاقتراحات ذات الصلة مقبولة وعملية. ولكن هذه الوفود أعربت عن رغبتها أيضا في الاستماع إلى آراء الوكالات المتخصصة. وطلب أحد الممثلين معلومات بشأن كيفية قيام الوكالات بتخصيص الأموال فيما يتعلق بمشاركتها في أنشطة البرنامج الإنمائي.

١٢١ - وقد أعربت بعض الوفود عن امتنانها إزاء ما قدم من تفسيرات في سياق العرض وفي الورقة غير الرسمية أيضا، ومع هذا، فقد طالبت وفود كثيرة بمعلومات إضافية بشأن عدد من الجوانب التقنية. واستفسر متكلمون عديدون عن أساس المخصصات المقترحة للوكالات الكبيرة والصغيرة على السواء وكذلك

للجان الإقليمية، ومدى مناسبة هذه المبالغ المخصصة لاحتياجات البلدان الفعلية التي ستظهر أثناء عملية البرمجة. وتساءل أحد الوفود عما اذا كان ينبغي قصر الدعم التقني الأساسي على أنشطة التنمية البشرية المستدامة.

١٢٢ - وأيد عدد كبير من المتكلمين الاقتراح الداعي إلى تبسيط الخدمات الإدارية والتنفيذية بالنسبة للوكالات الكبيرة من خلال الاستعاضة عن المعدلات التجميعية لمختلف العناصر المشاريعية (التي تبلغ حاليا ١٠ في المائة في المتوسط) بمعدل تسديد موحد نسبته ١٠ في المائة. ومع هذا، فقد استفسر أحد المتكلمين بشأن أساس تحديد معدلات تسديد تكاليف الخدمات الإدارية والتنفيذية، بالقياس إلى المعدلات المستخدمة من قبل وحدات أخرى، ومن أمثلة ذلك: نسبة الـ ١٣ في المائة التي تدفع للوكالات الأصغر (والتي يمكن لها أن ترتفع إلى مستوى ٢٢ في المائة في ظل أحكام المرونة) والمعدل المتوسط البالغ ١٠ في المائة الذي يسدد إلى الوكالات الكبيرة، بالقياس إلى المعدلات التي يفرضها مكتب خدمات المشاريع والصناديق الاستئمانية، وكذلك بشأن أنشطة خدمات المشاريع. وطالب أحد المتكلمين بتفسير أكثر اكتمالا لأحكام المرونة القائمة، كما تساءل متكلم آخر عما اذا كانت الإسرافات الناجمة عن الحجم تقاس بناء على نطاق المشروع أم حجمه. واستفسر أحد الممثلين عما اذا كان المعدل الموحد للتسديد قد يؤدي دون قصد إلى تشجيع المغالاة في حجم المشاريع. واستفهم أحد المتكلمين عما اذا كانت الخدمات الإدارية والتنفيذية تنطبق على عناصر تقاسم التكلفة في مشاريع البرنامج الإنمائي.

١٢٣ - وأبدى أحد الوفود رغبته في معرفة كيفية تأثير عملية تخصيص موارد الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج بالنسبة لتوزيع الموارد القطرية على المناطق وعلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأقل نموا، والتمس توضيحا أيضا بشأن طريقة إدراج اللجان الإقليمية في نظام تكاليف الدعم.

١٢٤ - وردا على المسائل المثارة، بيّن المدير المعاون أن مجلس التنفيذي يمكنه أن يحيط علما بالمركز المالي لتكاليف الدعم بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1995/49. وفيما يخص الوثيقة DP/1996/13، قد يرغب المجلس التنفيذي في معرفة كيفية ترشيد نظام تكاليف الدعم وفقا لمقرره ٢٣/٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة اللاحقة، وتجربة الدورة الخامسة. والاقتراح المتعلق بتحديد معدل تسديد موحد يبلغ ١٠ في المائة، فيما يتصل بالوكالات الكبيرة، سيكون مرهونا بموافقة المجلس التنفيذي.

١٢٥ - وأكد المدير المعاون أن المخصصات الواردة في الوثيقة DP/1996/13 مخصصات وطنية، وأنها ستتعرض للتعديل من منطلق الاستجابة للطلب الفعلي على شتى مواقع تقديم الخدمات. وأكد أن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج قد اتسع نطاقه بحيث أصبح يشمل اللجان الإقليمية، وذلك بموجب المقرر ٢٣/٩٥ والوثيقة ذات الصلة DP/1995/32. وتخصيص هذا الدعم يمثل تقديرا مفاهيميا للطلب في الجولة الأولى. وأما فيما يتصل بمشاركة المنظمات غير الحكومية وسائر وكلاء التنفيذ المحتملين، فإنه ما زال هناك عدد من الطرق لتمكين هذه الجهات من المشاركة في الأنشطة الممولة من

البرنامج الإنمائي، ولقد قامت بذلك بالفعل. وأكد أيضا أن موارد تكاليف الدعم سيجري تخصيصها من قبل المكاتب الإقليمية، بهدف توزيعها وفقا للمقرر ٢٣/٩٥.

١٢٦ - وواصل كلامه قائلا إن التقييم الأخير للتنفيذ الوطني قد طالب بتعزيز مشاركة وكالات الأمم المتحدة. وشدد على أنه كان من المقصود بنظام تكاليف الدعم أن يساعد بلدان البرنامج على التمكن من الوصول إلى معارف الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، ومع هذا، فإن هذا النظام قد مكن هذه الهيئات من توسيع نطاق خبرتها عن طريق المشاركة في الأنشطة التنفيذية الداخلة في نطاق صلاحياتها. وفي ضوء إدراك هذه الفائدة المزدوجة، يلاحظ أن نظام تكاليف الدعم قد تضمن دائما تقاسم التكاليف بين الوكالات والبرنامج الإنمائي. وعلى سبيل المثال، وفي إطار المرفق الأول لخدمات الدعم التقني، قام البرنامج الإنمائي بتغطية ما يقرب من ثلثي التكاليف المشتركة، أما في سياق الخدمات الإدارية والتنفيذية، فقد غطى البرنامج الإنمائي ما متوسطه ١٠ في المائة من التكاليف الكلية، التي تتراوح بين ٢١ و ٢٢ في المائة. وفيما يخص الوكالات الأصغر، أدت أحكام المرونة إلى تعويض إسرافات الحجم التي ترتبط بالدخول في عدد محدود من المشاريع.

١٢٧ - ومع الانتقال إلى معدل تسديد موحد (بدلا من تطبيق معدلات تجميعية) فيما يتصل بالوكالات الكبيرة، ستستمر نظم قياس التكاليف قائمة حيث أنها توفر معلومات قيمة تتعلق بالرصد بالنسبة لما قد يجري مستقبلا من تعديلات للمعدلات. وأوضح أن البرنامج الإنمائي يقوم على نحو منتظم بالتشاور مع الوكالات بشأن تلك الأمور، وذكر أن ممثلي الوكالات الموجودين قد يعن لهم أن يقدموا مزيدا من التعليقات.

١٢٨ - وأشار مدير شعبة تخطيط وتنسيق الموارد التابعة لمكتب الموارد والعلاقات الخارجية إلى أن النظام السابق لتكاليف الدعم يتيح للوكالات أن تشارك في جميع مراحل المشاريع، ولكنها لا تحصل على تسديدات لتكاليف الدعم إلا وفقا لمشاركتها في مرحلة التنفيذ، وهذه تحسب بنسبة ١٣ في المائة من النفقات المشاريعية. ومن الواضح أن النظام السباق لم يكن يلائم التنفيذ الوطني، حيث يستحسن التمييز بين الدعم التقني المتعلق بالصياغة والمساندة، من جانب، والخدمات الإدارية والتنفيذية، من جانب آخر. ومع إدخال النظام الجديد لتكاليف الدعم في الدورة الخامسة، يلاحظ أن هذه الأهداف قد تحققت إلى حد كبير من خلال زيادة استخدام التنفيذ والتطبيق على الصعيد الوطني، وتوفير مساهمات خدمات تقنية أكثر تنسيقا من جانب الوكالات.

١٢٩ - وعند استحداث النظام الجديد فيما يتعلق بالخدمات الإدارية والتنفيذية في الدورة الخامسة، ارتئي أن من المستصوب أن توضع مجموعة من معدلات التسديد لإبراز كثافة العمل المتفاوتة لمختلف العناصر المشاريعية. ومزيج مدخلات المشاريع ما فتئ عرضة للتغير بمرور الوقت، والبرنامج الإنمائي يقوم الآن بتطبيق نظام تقديري يغطي حدا أقصى يبلغ ١٠ في المائة من نسبة التكاليف الكلية التي تتراوح بين ٢١ و ٢٢ في المائة. ونظام المجموعات قد تبين أنه نظام معقد، وبخاصة بالنسبة للمكاتب القطرية. وفي ضوء قيام البرنامج الإنمائي بتسديد ما يقل عن نصف التكاليف الكلية، ومع مراعاة أن الحجم الشامل للخدمات

الإدارية والتنفيذية يقل كثيرا عن المستوى الذي كان متوقعا له في البداية، يلاحظ أن جدوى التوفيق الدقيق قد أصبحت موضعا للتشكك. ومع اللجوء إلى معدل موحد، يلاحظ أن مزايا الفصل بين الخدمات التقنية والإدارية ما زالت قائمة، وذلك مع إمكانية إلغاء جانب لم يؤد إلى فائدة تذكر. وأضاف المدير أن تقارير حساب التكاليف بأثر رجعي يمكن تقديمها لمن يعنيه الأمر.

١٣٠ - وأكد أن أي مبلغ سبق تخصيصه من أجل الخدمات الإدارية والتنفيذية، ولكنه لم يدفع للوكالات، ما زال قابلا، في إطار التنفيذ الوطني، للإعادة إلى الحكومات من أجل البرمجة. والفرق في سياق ترتيبات البرمجة اللاحقة يتمثل في أنه كان من المتوقع للقاعدة المتعلقة بالتنفيذ الوطني أن تبلغ ٥٠ في المائة على الأقل.

١٣١ - وقد أعتبر المرفق الأول لخدمات الدعم التقني (وهو الآن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج) بمثابة معلم ناجح من معالم نظام تكاليف الدعم، وقد ارتبط بعملية تخصيص الموارد لدى ترتيبات البرمجة اللاحقة. وقد مكن هذا الممثل المقيم من أن يربط بين الخدمات التقنية المقدمة من الوكالات وبين طبيعة البرامج التي يجري وضعها. وأثناء الدورة الخامسة، كان من الممكن أيضا للوكالات أن تستخدم الخبرة الوطنية وأن تدعم الحلقات التدريبية الوطنية من أجل نشر نتائج الدراسات الرئيسية المضطلع بها.

١٣٢ - ودعا الرئيس ممثلي الوكالات إلى التعليق بإيجاز على القضايا المثارة. وذكر ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن أهداف ترتيبات تكاليف الدعم يجري الوفاء بها مع هبوط مشاركة المنظمة في تنفيذ المشاريع إلى حد الثلث من مستويات عام ١٩٩٢، وتضاعف مشاركتها في إطار التنفيذ الوطني في نفس الفترة. وأكد أن التعديلات التي يجري اقتراح إدخالها على النظام في الوقت الراهن لا تعرض المبادئ والأهداف الأساسية للخطر، ولكنها تعزز من الغايات ومن المعالم التي تتوقف على الطلب. وأضاف أن المنظمة ستحتفظ، على أي حال، بنظام قياس التكاليف فيما يتعلق بما لديها من احتياجات داخلية.

١٣٣ - وأكد ممثل منظمة العمل الدولية أيضا أن الاتجاه السائد في الوكالات يتمثل في التركيز على الدعم التقني، لا على الجانب الإداري من المشاريع، وكرر القول بأنه ينبغي للبرنامج الإنمائي والوكالات أن تعزز علاقاتها الاستراتيجية. وحذر كذلك من أن ثمة صعوبة، عند تقييم مختلف معدلات تكاليف الدعم، في قياس فعالية التكلفة على أساس قابل للمقارنة.

١٣٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٣/٩٦ - تكاليف دعم الوكالات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يعد ورقة غرفة اجتماعات بشأن نظام تكاليف دعم الوكالات؛

٢ - يقرر أن يقوم المجلس التنفيذي بالنظر في المقترحات الواردة في الوثيقتين DP/1996/13 **و** DP/1995/49 **إلى جانب المعلومات الإضافية المطلوبة في الفقرة ١ أعلاه، في دورته السنوية لعام ١٩٩٦.**

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها: تقارير عن استعراضات منتصف المدة

نظرة عامة

١٣٥ - عرض المدير المعاون ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج الوثيقة DP/1996/12**، التي تتضمن نظرة عامة على تقارير استعراضات منتصف المدة، والوثائق** DP/1996/12/Add.1-5**، التي تتضمن استعراضات منتصف المدة لبلدان مختارة. وتمثل هذه التقارير المجموعة الخامسة والأخيرة من استعراضات منتصف المدة لبرامج الدورة الخامسة، القطرية والمشتركة بين الأقطار، التي اضطلع بها أثناء الفترة الممتدة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥.**

١٣٦ - والبرامج القطرية للدورة الخامسة كانت متمشية مع التوجيهات الواردة في مقرري المجلس التنفيذي ٣٤/٩٠ و ١٤/٩٤ بشأن مجالات اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والمجموعة التالية من أطر التعاون القطـــري يتوقع لها أن تكون أكثر تركيزا أيضا على أولويات التنمية البشرية المستدامة. والتنفيذ الوطني ما زال هو الأسلوب المفضل فيما يتصل بالتعاون الذي يتلقى المساعدة من البرنامج الإنمائي. وقد تبين من استعراضات منتصف المدة وأيضا من تقييم رسمي للتنفيذ الوطني أجري في منتصف عام ١٩٩٥ أن هذا الأسلوب مفيد في معالجة أهداف البرنامج الإنمائي المتعلقة بالاستدامة وبناء القدرات والفعالية من حيث التكلفة. وهناك نظام مبسط ومترابط للتنفيذ الوطني، يستند إلى إدارة برنامجية غير مركزية، بما في ذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني، يجري استحداثه في الوقت الراهن كيما يستخدم بحلول نهاية عام ١٩٩٦.

١٣٧ - وأسلوب النهج البرنامجي، الذي طبق على نطاق واسع، مفيد في تنسيق التعاون الخارجي وإدماجه في البرامج الوطنية. ولكنه، مع هذا، أقل نجاحا اذا ما نظر اليه باعتباره وسيلة لحشد الموارد. والعمل جار في الوقت الراهن من أجل تبسيط الدعم البرنامجي ووسائل التنفيذ البرنامجي، ومن المأمول فيه أن يكون

المانحون على استعداد لمساندة البرامج الوطنية من خلال إطار النهج البرنامجي في المستقبل. وثمة منهاج تدريبي على النهج على صعيد المنظومة بأسرها وضعه مركز تورينو التابع لمنظمة العمل الدولية.

١٣٨ - وتنمية القدرات ما زالت تشكل الهدف المركزي لدى غالبية البرامج التي تتلقى مساعدة البرنامج الإنمائي، وهذا الهدف سيظل محط اهتمام في إطار ترتيبات البرمجة اللاحقة. والبرنامج الإنمائي سوف يعمل على نحو وثيق مع الحكومات من أجل تحسين نظم الخدمة العامة والحوافز. واستعراضات منتصف المدة قد بينت أن إخفاق غالبية البلدان في تطوير قدرات القطاع العام والاحتفاظ بها يرجع مباشرة إلى انخفاض المرتبات وهبوط أحوال الخدمات عن المستوى الأمثل في ذلك القطاع.

١٣٩ - والاستعراض قد أبرز أيضا أهمية استحداث نظم واضحة للرصد والمراجعة فيما يتصل بالبرامج التي تتلقى مساعدة البرنامج الإنمائي. ومكتب البرنامج الإنمائي للتقييم والتخطيط الاستراتيجي يتولى، بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية، استحداث منهجية تتعلق بمؤشرات التقدم وتقييم الآثار.

١٤٠ - وتساءلت عدة وفود عن سبب كون التقرير المتعلق باستعراضات منتصف المدة آخر التقارير في حين أنه ما زالت هناك بعض الاستعراضات التي سيضطلع بها في عام ١٩٩٦. واستُفسر أيضا عما اذا كانت الإجراءات المتصلة باستعراضات منتصف المدة معقدة بدرجة أدت إلى التأخر في إنجازها. ومن الواجب على البرنامج الإنمائي أن يستحدث تدابير جديدة لإجراء الاستعراضات فيما يخص المجموعة التالية من أطر التعاون التقني. وكان ثمة تشديد على أن القالب الحالي، الذي يستخدم منذ عام ١٩٩٢، جدير بالتنقيح، واقترح أن تدرج المعلومات المتصلة بمجالات الاهتمام الأربعة لدى البرنامج الإنمائي والأثر البرنامجي وتعبئة الموارد وتحليل الصلات القائمة بين تلك العوامل.

١٤١ - وأكد أحد الوفود أن هناك أهمية لإدماج المعلومات المتصلة بأثر البرامج القطرية واستدامتها في استعراضات منتصف المدة، فالعينة المعروضة من استعراضات منتصف المدة لا تتضمن إلا قدرا بالغ الضآلة من تحليل أثر البرامج في البلدان. والوثائق ذات الصلة كانت وثائق وصفية حافلة بإحصاءات كثيرة، ولكنها جاءت خِلْوا من التحليل الكافي، في نظر بلده. وعلاوة على ذلك، لا توجد مناقشة تذكر للتعاون المتعدد الأطراف والثنائي، باستثناء ما ورد في التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة في البرازيل (DP/1996/12/Add.4) في معرض الإشارة إلى تقاسم التكاليف.

١٤٢ - وتساءل أحد الوفود عما اذا كان هناك أي تحليل لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات منتصف المدة التي سبق إنجازها. واقترح وفد آخر أن يدعى البلد موضع الاستعراض للمشاركة في المناقشات التي تدور بالمقر بشأن استعراض منتصف المدة، حيث أن هذا كان تجربة ناجحة في الماضي. وكانت هناك دعوة إلى زيادة فرص التدريب أمام السكان في بلدان البرنامج. وبناء القدرات جدير بالاهتمام على جميع الصعد، بما فيها صعيدا الأقاليم والمحليات.

١٤٣ - وشددت عدة وفود على ضرورة القيام بتقييم مدى النجاح في استئصال الفقر في إطار البرامج القطرية، باعتبار ذلك معيارا من المعايير الرئيسية. وبناء القدرات هو الدور الرئيسي للبرنامج الإنمائي، وإن كان قد لوحظ أن التقرير يتضمن تفسيرات لسبب وجود عقبات تعوق تحقيق تنمية بشرية مستدامة. وبرامج البرنامج الإنمائي ينبغي لها، رغم ذلك، أن تستهدف قضية إثراء حياة أفقر الفئات السكانية، على نحو يحقق الاستدامة بالمعنى الحقيقي. والبرنامج الإنمائي يجب عليه أن يتحلى بالصبر والشجاعة اللازمين لمعالجة المناطق المنكوبة بالفقر.

١٤٤ - والتقارير تبين أن ثمة مشاكل قائمة في مجال تطبيق التنفيذ الوطني والنهج البرنامجي، وهذا عامل جدير بالمتابعة المنتظمة على يد السلطات المناسبة في البرنامج الإنمائي. والنهج البرنامجي يوفر إطارا تنسيقيا كما يوفر أثرا برنامجيا أبعد مدى. وقال أحد المتكلمين إنه يجب تنفيذ النهج البرنامجي على نحو تدريجي، وشدد على الدور الرائد الذي تضطلع به الحكومات باعتباره عاملا من عوامل زيادة نجاح البرمجة القطرية.

١٤٥ - وقام أحد الوفود بدعوة المانحين إلى الإسهام بالأموال والتكنولوجيات من أجل تشجيع استخدام النهج البرنامجي، ولكنه أقر بأن هذا ليس دائما بالمهمة السهلة، مما ورد على نحو موجز في الفقرة ٢٥ من التقرير المتعلق بالنظرة العامة. ويجب إثبات زيادة الفعالية والتنسيق، ولا سيما في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومن خلال إصلاح الأمم المتحدة كذلك، وذلك بهدف اجتذاب تمويل مستدام من قبل المانحين. واقترح أن يضطلع البرنامج الإنمائي بدراسة للاستدامة المحتملة للتعاون المتعدد الأطراف والثنائي. وقال إن دعم المانحين يتجاوز جمع الأموال، في نظر حكومة، وأن من الواجب أن تجرى دراسة دقيقة للمزايا المقارنة لكل من المانحين.

١٤٦ - وطُلب مزيد من المعلومات بشأن استخدام وتعبئة الموارد غير الأساسية، وبخاصة موارد تقاسم التكاليف. وكانت هناك دعوة إلى استحداث حدود صلاحيات لاستعمال هذا الأسلوب. وتساءلت بعض الوفود عن مدى الحاجة، الوارد ذكرها في الفقرة ٢٨ (ب) من الوثيقة DP/1996/12، إلى وحدات إدارية خاصة بشأن التنفيذ الوطني.

١٤٧ - وتساءل أحد الوفود عما اذا كان سيتم إدراج النتائج المتصلة باستعراضات منتصف المدة للبرامج الإقليمية والأقاليمية، وعما اذا كانت ستجرى استعراضات للبرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في زامبيا والصومال وليبريا وبلدان وسط آسيا.

١٤٨ - وأكد المدير المعاون أن هدف استعراضات منتصف المدة هو تقييم مدى أهمية البرامج القطرية ومعرفة اتجاهها، مع تحديد المشاكل والاجراءات التصحيحية المتخذة. ورغم أن المجلس التنفيذي لم يطلب تقريرا عن استعراضات منتصف المدة في عام ١٩٩٦، فإنه يمكن تقديم تقرير من هذا القبيل في حالة طلبه. وشدد على أن هناك صعوبة في إجراء هذا العدد الكبير من الاستعراضات، وعلى أن ثمة تعذرا في

القيام بها في بعض البلدان في حالات خاصة. وسلط الضوء على عدم سهولة تحليل الآثار في الاستعراضات، ففي بعض الحالات لا يكون البرنامج الإنمائي مانحا رئيسيا في البلد، وكثيرا لا توجد وسيلة لمعرفة الآثار، في حالة تميزها، إلا بعد عام أو عامين من إنجاز البرنامج، وبالتالي فإنها ليست ممكنة عند إجراء استعراض منتصف المدة. والبرنامج الإنمائي يعمل، هو والبنك الدولي واليونيسيف، على استحداث مؤشرات أفضل، ولا سيما في القطاع الاجتماعي.

١٤٩ - وذكر أنه قد قُدم إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ استعراض مشترك بين الأقطار، وأن هذا الاستعراض قد خلص، من بين ما خلص اليه، إلى أن البرنامج الإنمائي يتعين عليه أن يزيد من استخدام المؤسسات الإقليمية، وأنه ينبغي تحسين الروابط بين البرامج الإقليمية والقطرية. وذكر أن أسلوب تقاسم التكلفة لم يستعمل على نطاق كبير خارج أمريكا اللاتينية. وثمة استعراض واسع النطاق في هذا الشأن سوف يقدم إلى المجلس التنفيذي في المستقبل القريب. وفي معرض الرد على أحد الاستفسارات، قال إن التنظيم الذي يراعي التوازن بين الجنسين يشكل أولوية رئيسية لدى البرنامج الإنمائي.

١٥٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالنظرة العامة على التقارير المتعلقة باستعراضات منتصف المدة (DP/1996/12).

استعراض منتصف المدة لموزامبيق (DP/1996/12/Add.1)

١٥١ - تكلم العديد من الوفود للإعراب عن دعمها لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الناجحة في موزامبيق، وبخاصة لدور التنسيق الهام الذي اضطلع به المنسق المقيم في فترة انتقالية كانت صعبة للغاية في تاريخ البلد. وقد أظهر ذلك إمكانية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفعالية في ظل ظروف متغيرة.

١٥٢ - وعكس التقرير بشكل جيد الحالة في موزامبيق. فأظهر أن البرنامج الإنمائي ركز جهوده بنجاح على تنسيق المعونات. وكان لأعماله أثر إيجابي في عملية انتقال موزامبيق من مرحلة الصراع إلى إعادة التعمير والتنمية. وأشاد عدد من الوفود بالمنسق المقيم لرئاسته للفريق العامل المعني بتقديم المعونة مقابل الديمقراطية ولعلاقة العمل الوثيقة بينه وبين البنك الدولي. وأشار بعض المتكلمين إلى التعليقات الإيجابية التي تلقوها من بعثاتهم في مابوتو فيما يتعلق بعمل البرنامج الإنمائي. وطلب أحد الوفود إيضاح "الدروس المستفادة" التي يمكن تطبيقها في بلدان أخرى.

١٥٣ - وأيدت الوفود مجالات التركيز الجديدة المذكورة في الفقرة ١٣ من الوثيقة. وتم إفراد أنشطة في القطاع الاجتماعي، وبخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية، من أجل دعمها بشكل خاص. وأشار أحد الوفود إلى المساهمة القيمة لمتطوعي الأمم المتحدة في موزامبيق.

١٥٤ - وأثيرت أسئلة بشأن خطة العمل الطموحة الموضحة في الوثيقة، والتقدم المحرز في توفير الائتمانات للمجتمعات المحلية الريفية، واستخدام خدمات الدعم التقني (خدمات الدعم التقني - ١ و - ٢)،

وتجميع الموارد في قطاع الصحة لتقديم تعاون تقني غير مشروط. وحث أحد الوفود، وهو يتكلم بالنيابة عن وفد آخر، على الإسراع في التنفيذ، وزيادة التنفيذ الوطني، وتحسين بناء القدرات.

١٥٥ - وردا على ذلك، أكد الممثل المقيم في موزامبيق أهمية الدور الذي أداه التنسيق في البلد. غير أنه من الصعب قياس مدى تأثير أنشطة البرنامج الإنمائي في موزامبيق في هذه الفترة، نظرا لما شهدته الحالة من تقلب في السنوات الأخيرة. وينبغي النظر في هذا العنصر في العديد من البلدان المختلفة التي تشهد تغيرا سريعا - أي أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتلك الخارجة من الفترات اللاحقة للصراع. ومن الضروري وضع أداة معقولة لقياس مدى التأثير في هذه الحالات. وعلاوة على ذلك، فإن تقييم مدى نجاح التنفيذ الوطني ونهج البرنامج في موزامبيق يتسم بصعوبة خاصة. وقد يكون من المفيد أن يقوم البرنامج الإنمائي باستعراض الطرائق المشار إليها بغية تحويلها إلى أدوات عملية. وتم التأكيد على مسألة الملكية الحكومية في موزامبيق.

١٥٦ - وأشار الممثل المقيم إلى أن استعراض منتصف المدة تضمن معلومات عن أرقام التخطيط الإرشادية وتقاسم التكاليف فحسب، ولكنه لم يشمل معلومات عن التمويل المشترك. ولاحظ أن التمويل عن طريق ترتيبات الصناديق الاستئمانية كان أكثر فعالية في موزامبيق. فقد تم تمويل ٦٠-٧٠ مليون دولار تقريبا عن طريق الصناديق الاستئمانية في موزامبيق.

١٥٧ - وقال الممثل المقيم، في رده على الأسئلة المطروحة، إن حوارا قد بدأ بشأن توفير الائتمانات في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بتجميع الموارد في قطاع الصحة، يُرجى توسيع هذه الطريقة لتشمل قطاعات أخرى في موزامبيق وتستخدم في بلدان أخرى. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة في موزامبيق، أكد على ضرورة بدء الحوار في المجتمع الدولي في وقت مبكر بالنسبة للحالات الطارئة وما بعد حالات الطوارئ، إذ أن الحالات اللاحقة للصراع كثيرا ما تتطلب تنسيقا أشد. وسيتم استعراض طرائق خدمات الدعم التقني - ١ وخدمات الدعم التقني - ٢. ووافق على أن متطوعي الأمم المتحدة قد قاموا بدور مفيد تماما في عملية إقامة السلام في موزامبيق، وهي تجربة يمكن أن تستفيد منها بلدان أخرى.

١٥٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة لموزامبيق (DP/1996/12/Add.1).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/1996/12/Add.2)

١٥٩ - أعرب عن التقدير للدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبخاصة في مجال تنسيق المعونات. ويوفر البرنامج القطري مثالا جيدا لميزات البرنامج الإنمائي النسبية. وأعرب أحد الوفود عن اهتمامه باستكشاف إمكانيات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع البرنامج الإنمائي في المستقبل، وبخاصة فيما يتعلق بتحسين تنمية الموارد البشرية، نظرا لعزم الحكومة على الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩٧. وطلب الوفد ذاته من البرنامج

الإنمائي تقديم مقترح عن سبل استخدام صناديق بناء القدرات في القرن ٢١ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

١٦٠ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه لأن تقرير استعراض منتصف المدة لم يقدم معلومات أكثر تفصيلا عن مدى تأثير البرنامج الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي. وردد عدد من المتكلمين طلب تعزيز تنمية الموارد البشرية في البلد، بالإضافة إلى تركيز البرنامج الإنمائي على القضاء على الفقر، وتطوير الهياكل الأساسية، والإصلاح الاقتصادي. وأثيرت عدة أسئلة فيما يتعلق بخطط البرنامج الإنمائي للتعاون في قطاع القوى الكهرمائية، ولاحظ بعض الوفود أن تطوير هذا القطاع في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد يسفر عن أثر سلبي على البيئة المحلية وعلى إدارة المياه في البلدان المجاورة. وأيد أحد الوفود عقد اجتماع المائدة المستديرة القادم للبلد في البلد ذاته بدلا من عقده في الخارج. وطلب متكلم آخر الحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بتنمية الأرياف وعمل البرنامج الإنمائي في مجال تعزيز المنظمات غير الحكومية المحلية.

١٦١ - ثم أجاب رئيس شعبة دعم المكاتب القطرية التابعة للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، على النقاط التي أثيرت أثناء المناقشة. وأشار إلى أنه يجب دراسة مدى التأثير بطريقتين: بالنظر إلى البرنامج ككل وعن طريق دراسته على مستوى المشروع. ونظرا للعدد الكبير من المانحين المشتركين في البرنامج، كثيرا ما يصعب عزو النتائج إلى مانح معين، مثل البرنامج الإنمائي. كما يصعب قياس مدى تأثير البرامج في مجالات مثل القضاء على الفقر، وبخاصة في منتصف المدة. أما على مستوى المشروع، فإن ورقة القضايا المشتركة تتيح تحليلا كاملا للأهداف التي تم بلوغها ولقابلية الاستمرار، ويرد موجز لهذه الورقة في التقرير المعروض على المجلس التنفيذي. وأتيحت للمانحين، حسب الاقتضاء، تقارير محددة عن مدى تأثير ترتيبات تقاسم التكاليف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ويعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز قدرة الحكومة على إعداد الوثائق لاجتماع المائدة المستديرة القادم، الذي سيعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأشار إلى أنه يمكن بالفعل عقد اجتماع المائدة المستديرة في البلد على الرغم من أن اجتماعات المائدة المستديرة عادة ما تحظى بمستوى تمثيل أرفع للمانحين عندما تعقد في نقطة مركزية قريبة من عواصم المانحين. وستقدم مقترحات فيما يتعلق بالتمويل من صندوق بناء القدرات في القرن ٢١. وفيما يتعلق بما أعرب عنه من مشاعر القلق بشأن اشتراك البرنامج الإنمائي في قطاع القوى الكهرمائية، أحاط المجلس التنفيذي علما بأن البرنامج الإنمائي يدعم بنشاط لجنة الميكونغ وأنه يجري التخطيط لعقد حلقة عمل في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦ في بانكوك بشأن مختلف جوانب تنمية حوض نهر الميكونغ، بما في ذلك خيارات تنمية القوى الكهرمائية. وستشترك في حلقة العمل منظمات غير حكومية.

١٦٢ - وأعرب ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن امتنان بلده للمجلس التنفيذي لما قدمه من تعليقات إيجابية في استعراض منتصف المدة. وأشاد بتعاون البرنامج الإنمائي القيم في مساعدة بلده على إجراء الاصلاح الاقتصادي. كما ساعد البرنامج الإنمائي في عملية التنمية في بلده عن طريق تنسيق المساعدة الخارجية. وقد أعدت أيضا مذكرة بشأن الاستراتيجية القطرية. وأشار إلى أن حكومته تعتبر

التنمية الريفية من المجالات ذات الأولوية لديها. ومن المزمع عقد اجتماعات استعراض سنوية كل عام حتى عام ٢٠٠٠ ما بين الحكومة وجميع هيئات الأمم المتحدة، برئاسة البرنامج الإنمائي، من أجل تقييم مدى تأثير برامج الأمم المتحدة.

١٦٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/1996/12/Add.2).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الأول للجمهورية اليمنية (DP/1996/12/Add.3)

١٦٤ - تقدم أحد الوفود بالتهنئة للبرنامج الإنمائي وممثله المقيم في اليمن للمرونة التي تجاوبا بها مع الظروف الاستثنائية التي يشهدها البلد. وطلب وفد آخر من البرنامج الإنمائي تقديم مقترح بشأن تمويل الأنشطة في اليمن عن طريق صندوق بناء القدرات في القرن ٢١.

١٦٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الأول لجمهورية اليمنية (DP/1996/12/Add.3).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس للبرازيل (DP/1996/12/Add.4)

١٦٦ - لاحظ أحد الوفود أن استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري للبرازيل يختلف عن الاستعراضات الأخرى التي قدمت إلى المجلس التنفيذي من حيث أنه يشير بكثرة إلى دور الخبراء الاستشاريين في إعداد استعراض منتصف المدة وفي الأنشطة المتصلة بالحكومة والمنظمات غير الحكومية. والتمس مزيدا من المعلومات عن أثر البرنامج أيضا. واستفسر وفد آخر عما إذا كان هناك دور لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في مشروع ينسقه البنك الدولي بشأن الغابات المدارية. ولاحظ أحد الوفود العمل الإيجابي الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في تقديم الدعم المؤسسي وتنمية القدرات.

١٦٧ - وأحال مدير برنامج البرازيل في المكتب الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجلس التنفيذي إلى الفقرة ٢١ من الوثيقة، التي تتناول بالدراسة أثر البرنامج في البرازيل. وذكر، مثلما ذكر آخرون من قبله، أن من الصعب تمييز أثر واضح في المرحلة الراهنة. وحيث أن شكل التقارير التي ستقدم في المستقبل سيجري تعديله، كما أعلن مساعد مدير البرنامج الإنمائي ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج، فإن أعمال البرنامج الإنمائي يمكن أن تنعكس بشكل أفضل في شكل منقح. وأوضح أن البرنامج الإنمائي استعان بفريق من الخبراء الاستشاريين للحصول على مدخلات محددة لاستعراض منتصف المدة. ولاحظ أيضا أنه بالرغم مما يبدو أنه معدل مرتفع لتكاثر المشاريع، فإن ربع العدد الإجمالي يمثل ٩٠ في المائة من تكاليف البرنامج. وذكر أن البرنامج الإنمائي يقوم بدور في تنسيق برنامج الغابات المدارية، وأن تعاونا وثيقا مع البنك الدولي سيقام في هذا الصدد.

١٦٨ - وأعرب ممثل البرازيل عن رغبته في إيضاح الأعمال التي تضطلع بها حكومته من خلال وكالة التعاون البرازيلية فيما يتعلق بالبرنامج القطري الذي ينفذه البرنامج الإنمائي. وذكر، مشيرا إلى الفقرة ٢٩ من الوثيقة DP/1996/12/Add.4، أن وكالة التعاون البرازيلية اضطلعت، من خلال وحدة الدعم الإداري فيها، بالإدارة المركزية لجميع مشاريع البرنامج الإنمائي، التي بلغت في ذلك الحين حوالي ٨٠ مشروعا، من بينها جميع المشاريع الكبيرة النطاق. وفيما يتعلق بالفقرة ٣٤، قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الدور التنسيقي الذي تقوم به وكالة التعاون البرازيلية. وذكر أن وحدة الدعم الإداري التابعة للوكالة أقامت صلات وثيقة مع القطاعات الحكومية المختلفة، ومن بينها معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية ووزارة التخطيط. وأكد الممثل، مشيرا إلى الفقرة ٤٠، الأهمية التي تعلقها حكومته على تشجيع مشاركة مختلف القطاعات الحكومية والمجتمع المدني في صياغة مشاريع البرنامج الإنمائي، التي تنسقها وكالة التعاون. وذكر أن حكومته تعترف بأن التنفيذ الوطني في البرازيل يلزم أن يكون من اختصاص آلية مركزية في الحكومة الاتحادية مسؤولة عن تنفيذ البرنامج برمته. وقد كانت تجربة وحدة الدعم الإداري التي دامت خمس سنوات حتى الآن ناجحة للغاية في هذا الصدد. وذكر أن حكومته تتفق إلى حد كبير للغاية مع البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتحقيق اللامركزية، وهو موضوع ترحب الحكومة بإجراء مزيد من المناقشة له.

١٦٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس للبرازيل (DP/1996/12/Add.4).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لرومانيا (DP/1996/12/Add.5)

١٧٠ - أشاد ممثل رومانيا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجدية عملية استعراضات منتصف المدة وانفتاحها وشفافيتها. ووصف أعمال البرنامج الإنمائي في رومانيا بأنها إيجابية ورسمت للبرنامج صورة جيدة لدى المجتمع المدني. وقال إن الوثيقة تكشف تطورات رئيسية عديدة، من بينها التزام الحكومة بمواصلة وتوسيع التعاون مع البرنامج الإنمائي تمشيا مع الأولويات الوطنية من خلال إدخال الرؤية الجديدة للبرنامج الإنمائي وأهدافه. وأضاف قائلا إن المشاريع المستمرة تركز على المجالات الهامة من قبيل تنمية الموارد البشرية، والبيئة، والطاقة، وشبكات السلامة الاجتماعية. ومن الضروري توجيه مزيد من الموارد إلى تلك المجالات. ولاحظ أثر البرنامج القطري الذي ينفذه البرنامج الإنمائي في رومانيا، ونوه بأهمية أثره البالغة. وفيما يتعلق بالتمويل وصف رقم التخطيط الارشادي بأنه هام في حفز التمويل المشترك. وأعرب في ذلك الصدد عن رغبته في توجيه الشكر إلى حكومات عديدة لتمويلها المشترك للبرنامج الذي ينفذ في رومانيا. ولدى إعرابه عن تقدير حكومته لمدير البرنامج الإنمائي، وللمدير المعاون، وللمنسق المقيم في رومانيا، وللمدير الإقليمي، قال إن حكومته مستعدة لدعم الرؤية الجديدة للبرنامج الإنمائي. وشكر المنسق المقيم لفعاليته في استخدام الموارد المتاحة المحدودة. وقال إن وفده يتطلع أيضا إلى إجراء مناقشات بشأن تنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة.

١٧١ - ونوه أحد الوفود بالتعاون الممتاز مع مجموعة المانحين في رومانيا وبالنجاح العام للبرنامج الذي ينفذه البرنامج الإنمائي هناك. ودعا إلى زيادة التنفيذ الوطني في رومانيا، نظرا لارتفاع مستوى التدريب

والخبرة الفنية بين أهل ذلك البلد. ونوه أيضا بضرورة أن تتعاون البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما بينها، في مجالات مثل الخصخصة. وأعرب وفد آخر عن تأييده لأعمال البرنامج الإنمائي في مجال تنمية الموارد البشرية في رومانيا، وأشار إلى أن البلد سيظل يعمل في ظل حالة تقشف مالي.

١٧٢ - ووافق المجلس التنفيذي على استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لرومانيا (DP/1996/12/Add.5).

تقديم المساعدة إلى البوسنة والهرسك

١٧٣ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا مرحليا شفويا، حسب طلب المجلس التنفيذي في مقرره ١١/٩٦، بشأن تقديم المساعدة من البرنامج الإنمائي إلى البوسنة والهرسك.

١٧٤ - فقال إن البرنامج الإنمائي أقام تعاونا مع البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٣: فقد خصص مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لدورة البرمجة الخامسة، وأدير البرنامج من المقر. وخلال بعثة استطلاعية أوفدت إلى البلد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وقّع البرنامج الإنمائي مع البوسنة والهرسك الاتفاق الأساسي الموحد لتقديم المساعدة. وأشار المدير المعاون للبرنامج الإنمائي إلى أن المجلس التنفيذي خصص، في مقرره ١١/٩٦، تمويلا للبوسنة والهرسك يبلغ ٥ ملايين دولار، وأنه وافق على فتح مكتب للبرنامج الإنمائي في سراييفو.

١٧٥ - وأضاف المدير المعاون يقول إن المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة قد أجرى، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، مناقشات مع وحدات الإدارة والدعم في البرنامج الإنمائي من أجل إقامة مكتب في سراييفو. ووافق البرنامج على إنشاء وظائف ممثل مقيم ونائب ممثل مقيم ومدير عمليات للبوسنة والهرسك. وذكر أن مدير العمليات موجود بالفعل في سراييفو، حيث يضع اللمسات الأخيرة في ترتيبات تأمين حيز المكاتب اللازم. وخصص البرنامج الإنمائي موارد من الميزانية الأساسية لتعيين موظفين محليين في المكتب ولتغطية التكاليف الأولية لإنشاء المكتب، فضلا عن تكاليف تشغيله لعام ١٩٩٦. ويجري بذل كل الجهود لتقاسم تكاليف الخدمات المشتركة والأماكن مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولشراء معدات من الأمم المتحدة بأسعار مواتية، متى أمكن ذلك. ومن المتوقع أن يبدأ المكتب في ممارسة أعماله بحلول أيار/مايو ١٩٩٦.

١٧٦ - وذكر المدير المعاون أن بعثة مشتركة بين الوكالات زارت البوسنة والهرسك في آذار/مارس ١٩٩٦ من أجل وضع إطار للبرمجة. وحددت البعثة مقترحات إنمائية مكملة للعمليات الإنسانية وعمليات الإغاثة التي تضمنها النداء الموحد الذي وجه في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ والتي يقصد بها المساعدة في عملية إعادة بناء المجتمع المدني في الأجل المتوسط. وسيجري الاضطلاع ببرامج على كل من الصعيدين المركزي والمحلي، ستساعد على بناء القدرات الوطنية للمؤسسات الحكومية الأساسية وعلى وضع مخططات للتنمية على صعيد المناطق. وقد عقدت مذكرة مع الحكومات (الحكومة المركزية، والاتحاد البوسني/الكرواتي،

والجمهورية الصربية) توجز تلك الاتفاقات. وسوف يقدم البرنامج الإنمائي برنامجا للتنمية المتوسطة الأجل والمتعددة القطاعات إلى المانحين في أواخر هذا العام.

١٧٧ - وأكد المدير المعاون أن المكتب سيكفل تنسيق جميع برامجه مع برامج الشركاء الآخرين الذين يقدمون المعونة على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. وأعلن أن البرنامج الإنمائي على أهبة الاستعداد لتولي الدور الرائد داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وتحت التوجيه العام لممثل الأمم المتحدة الخاص للبوسنة والهرسك، الذي عينه الأمين العام في شباط/فبراير ١٩٩٦. وسوف يسعى البرنامج الإنمائي، من خلال مكتبه، إلى إقامة حوار منسق مع مكتب الممثل السامي.

١٧٨ - وأعرب المدير المعاون عن شكره لحكومة اليابان لمساهمتها السخية البالغة ٣٠,٩ مليون دولار للبرنامج الذي ينفذه البرنامج الإنمائي للبوسنة والهرسك. وأعرب أيضا عن شكره لحكومتي النمسا وإيطاليا لمساهمتيهما الإيجابيتين.

١٧٩ - وشكر ممثل البوسنة والهرسك البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي لمساعدتهما لبلده. وشجع البرنامج الإنمائي على ترسيخ وجوده في البوسنة والهرسك في أقرب وقت ممكن. وقال إن جهود البرنامج الإنمائي التعاونية تقدر تقديرا جما باعتبارها مساهمة في إعادة بناء البلد وفي تحقيق أولوياته المتمثلة في تعزيز المجتمع المدني وإعادة توطين اللاجئين والمساعدة على إعادة المشردين إلى ديارهم. وأعرب عن امتنان بلده لحكومات اليابان والنمسا وإيطاليا لما قدمته من مساهمات.

١٨٠ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للمساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي للبوسنة والهرسك. وأكدت إلحاحية وضع برنامج كامل وإنشاء مكتب مزود بمجموعة كاملة من الموظفين. وذكرت تلك الوفود أن من المهم أن يركز البرنامج الإنمائي على مجالات معينة له فيها ميزة نسبية، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والإنمائية، وبالتنسيق مع المانحين. وطُلب مزيد من التوضيح لدور البرنامج الإنمائي.

١٨١ - ورد المدير المعاون بقوله إن إلحاحية إقامة المكتب يؤمن بها البرنامج الإنمائي أيضا. وقد تم اختيار كل من الممثل المقيم ونائب الممثل المقيم. وعرض أن يطلع الوفود المهتمة على تقرير بعثة البرمجة، الذي يقدم مزيدا من التفاصيل عن مجالات تركيز مشاركة البرنامج الإنمائي المرتقبة. وقال إن البرنامج الإنمائي يدرك ضرورة التنسيق الحيوية، نظرا لكثرة عدد الجهات الفاعلة الدولية في البلد.

١٨٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي عن البوسنة والهرسك.

حادي عشر - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

١٨٣ - عرض مدير البرنامج البند، بما في ذلك ورقات غرف الاجتماع التي أعدت للدورة، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1996/25).

١٨٤ - وأكد أهمية أعمال مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها في الإشراف على تعزيز مهمة المنسق المقيم. وقال إن من الصعب الفصل فصلا حادا بين مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه والمسؤوليات التي يضطلع بها البرنامج نيابة عن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بنظام المنسق المقيم. وشدد على أن البرنامج الإنمائي مسؤول عن الإدارة العامة للمنسق المقيم وعن تمويله.

١٨٥ - وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أعرب عن رغبته في تقديم إيضاح لبعض المسائل التي أثيرت. فقال إن هناك خريطة تنظيمية لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وزعت لعلم الوفود. ووضعت شعبة دعم نظام المنسق المقيم مبادئ توجيهية لإدارة مخصصات الموارد لدعم البلدان في الحالات الخاصة ولدعم المنسق المقيم فيما يتعلق بترتيبات البرمجة الجديدة. وذكر أن مهمة دعم المنسق المقيم، التي كانت إدارة الأمم المتحدة لتنسيق البرامج والتنمية المستدامة هي التي تديرها سابقا، قد نقلت إلى البرنامج الإنمائي وأن البرنامج يمولها. وقد أظهر استعراض السياسات الذي أجري في عام ١٩٩٥، ضمن سلسلة استعراضات السياسات التي تجري كل ثلاث سنوات، أن نصف وقت المنسق المقيم ينفق على مهام المنسق المقيم، ومن ثم يجب تعزيز هذا الدور القيادي، الذي يتضمن دور المنسق الإنساني في معظم البلدان التي تواجه أزمة أو التي خرجت من أزمة. وهناك مهمة حيوية أخرى للمنسق المقيم هي مساعدة الحكومات في تنسيق المساعدة الخارجية. والفئة الأخيرة مدرجة في البند ٣-١-١ من ترتيبات البرمجة الجديدة. ويقدم مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة الدعم اللازم للوفاء بهذه المهمة.

١٨٦ - وثانيا، ذكر أن شعبة الخدمات الاستشارية في مجال السياسات التابعة للمكتب تقدم الدعم للمسؤوليات التي أصبح يضطلع بها بناء على طلب من الأمين العام في نطاق دوره كمنسق خاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تضمنت الأنشطة التي اضطلعت بها الشعبة مؤخرا تقديم الدعم لبدء المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا وخطة عمل لدعم العمليات التي تجري على الصعيد القطري بشأن المتابعة المتكاملة للمؤتمرات الدولية.

١٨٧ - وأضاف مدير البرنامج يقول إن الشعبة تقدم أيضا الدعم والمتابعة للاجتماعات الرسمية وغير الرسمية لكبار المسؤولين في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وهي اجتماعات يرأسها بصفته المنسق الخاص، نيابة عن الأمين العام. وتعمل الشعبة على جعل منظومة الأمم المتحدة قوة قوية ومتكاملة تعمل من أجل التنمية البشرية المستدامة.

١٨٨ - وأوضح أن مديرية مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة يرأسها مدير، برتبة مد - ٢، يعمل أيضا كنائب لمنسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن. وأشار إلى أنه ليس من غير المعتاد أن يكون مدير برتبة مد - ٢ مسؤولا أمام مدير آخر برتبة مد - ٢، كما هو الحال في مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك فإن العدد المشترط للوظائف برتبة مد - ٢ لم يحدث تجاوز له. وفيما يتعلق بنسبة الوظائف من الفئة الفنية إلى الوظائف من فئة الخدمات العامة، المعترض عليها في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أوضح أن بعض موظفي فئة الخدمات العامة يؤدون أعمالا شبه فنية. وشدد على أن مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة منظم تنظيما جيدا ويقدم خدمة حيوية للأمم المتحدة. وقال إن المكتب ينفذ ولايات المجلس التنفيذي ويتماشى مع الاستراتيجية المتعلقة بالميزانية. وعلاوة على ذلك تشترك أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة في المكتب من خلال الإعارات، التي يرحب بها البرنامج الإنمائي.

١٨٩ - وشدد مدير البرنامج على العلاقة الطيبة مع إدارة الأمم المتحدة لتنسيق البرامج والتنمية المستدامة وعلى الجسور التي تقام من خلال دوره كمنسق خاص لجميع إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وقال إنه يتوقع أن يؤدي ذلك إلى إقامة صلة أقوى بين التنمية والإغاثة، فضلا عن تعزيز الروابط مع مؤسسات بريتون وودز.

١٩٠ - وأشار أحد الوفود، متكلما أيضا نيابة عن وفد آخر، إلى أحكام الفقرة ٣٥ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥، وقال إنه يرغب في توجيه الانتباه إلى الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي تشير إلى الفقرة ٣٨ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، التي تدعى فيها الصناديق والبرامج إلى دعم مهمة المنسق المقيم. وأكد الحاجة إلى تقديم المزيد من المعلومات عن متابعة تلك الأحكام. وأوضح المتكلم، وأيده بعد ذلك آخرون، أنه يوافق، من حيث المبدأ، على تعليق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الذي توصي فيه اللجنة بتمويل التنسيق على نطاق المنظومة على صعيد المقر من الميزانية العادية للأمم المتحدة لكفالة عدم تحويل مسار التمويل عن الأنشطة التنفيذية. وذكر أحد الوفود أن جميع الأنشطة الموجزة في إحدى ورقات غرف الاجتماع يمكن أن يمولها البرنامج الإنمائي.

١٩١ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للإيضاحات التي قدمها مدير البرنامج بشأن المسائل التي أثيرت في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وسلمت تلك الوفود بأن بعض النقاط المثارة من قبل اللجنة، مثل مسألة تمويل مهام دعم تنسيق الأمم المتحدة، لا يمكن أن يتناولها المجلس التنفيذي مباشرة وأن اللجنة الخامسة هي التي ينبغي أن تتناولها.

١٩٢ - وأثار أحد الوفود، متكلما أيضا نيابة عن وفد آخر، أسئلة بشأن سلسلة القيادة في مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وبشأن الحاجة إلى تعزيز الدعم من الصناديق والبرامج الأخرى. وأعرب عن شكره لمدير البرنامج الإنمائي لما قدمه من إيضاحات في تقاريره الشفوية والتحريرية. وأكد على أن المكتب يجب أن يكون ملكا لمنظومة الأمم المتحدة ومرتبطا بجهود التنسيق. وذكر أن النسبة

المذكورة للوقت الذي يقضيه المنسق المقيم في أداء مهام المنسق المقيم مقابل مهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدعاة للقلق.

١٩٣ - واقترح وفد آخر الموافقة بصفة مؤقتة على الاقتراح المتعلق بمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة. وأعربت عدة وفود عن تأييدها للمهام الجديدة التي أسندت إلى مدير البرنامج الإنمائي كمنسق خاص، وكذلك للمهام الجديدة التي أسندت إلى المكتب لدعم هذا الدور الجديد لمدير البرنامج.

١٩٤ - وأعرب عدد من الوفود، في معرض الإقرار بالدور الحيوي الذي يقوم به مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، عن التأييد للمدخلات من الموظفين، على نطاق المنظومة، التي تقدم إلى المكتب، وطلبت تلك الوفود المزيد من الإيضاح لدور كل من البرنامج الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة لتنسيق البرامج والتنمية المستدامة من حيث التنسيق بين إدارات المقر. وأكدت هذه الوفود على دور البرنامج الإنمائي في عملية التنسيق على الصعيد القطري. وطلبت مزيدا من الإيضاح للأدوار.

١٩٥ - وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى إيضاح ولاية المنسق المقيم في الحالات التي يكون فيها منسق الشؤون الإنسانية من منظمة أخرى. وقال إن وجود توجيهات معززة لأعمال المنسق المقيم، فضلا عن مزيد من الدعم من الوكالات المتخصصة على الصعيد القطري، سيكون موضع ترحيب.

١٩٦ - وأعرب عن تأييد واسع النطاق للتخصيص النهائي للوظائف الخمس المشار إليها في الفقرتين ١٣ و ١٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥، حسبما هو مقترح من قبل مدير البرنامج الإنمائي.

١٩٧ - وردا على التعليقات التي أبديت في المناقشة، أكد مدير البرنامج على أهمية وجود منظمة تكرس نفسها لنجاح منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وفيما يتعلق بالتمويل قال إن المهام المتعلقة بالتنسيق على نطاق المنظومة التي يقوم بها مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، مثل المتابعة المتكاملة للمؤتمرات وللمبادرة الخاصة لأفريقيا، ذات أهمية محددة للأنشطة التنفيذية ولا ينبغي تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٩٨ - وأعرب مدير البرنامج عن تقديره للتعليقات التي أدلت بها الوفود بشأن الإعارات والدعم لنظام المنسق المقيم. واستجابة للشواغل التي أثيرت بشأن الوقت الذي ينفق على أمور المنسق المقيم ذكر أنه يرى أن الأعمال التي يضطلع بها في هذا الصدد تشكل جزءا متمما من مهمة التنمية. وقال إنه لا يرى أي تضارب في أدوار البرنامج الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وقال إن المسائل التي أثيرت قد تكون متصلة بالمسؤوليات التي يشملها دوره كمنسق خاص وبكيفية ارتباط تلك المسؤوليات بإدارة الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وذلك نظرا لأن الإدارة أحد المشتركين في المشاورات بين كبار المسؤولين التي يتولى المسؤولية عنها.

١٩٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢١/٩٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

إن المجلس التنفيذي

١ - يذكّر بمقرره ٢٨/٩٥ بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها الفقرات ١٣ و ١٤ و ٣٤ إلى ٣٧؛

٢ - يحيط علما بالمعلومات التي قدمها مدير البرنامج في الدورة الحالية، وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1996/25)، وكذلك ببيان مدير البرنامج؛

٣ - يحيط علما بالتخصيص النهائي لخمس وظائف (الفقرتان ١٣ و ١٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥) حسبما اقترح مدير البرنامج؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ عن الجهود المبذولة لمتابعة قرار الجمعية العامة ١٢٤/٥٠ بشأن استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، لا سيما الفقرة ٣٨ منه، التي دعت فيها الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة، إلى تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، إلى نظام المنسق المقيم، نظرا إلى أن مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة يعمل كجهة محورية فيما يتعلق بدعم نظام المنسق المقيم؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يستعرض، حسب الاقتضاء، الهيكل التنظيمي المقترح لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، آخذا في اعتباره التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأن يقدم تقريرا عنه في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، في سياق التقرير الذي يقدمه عن تقديرات الميزانية المنقحة؛

٦ - يقرر، في ضوء المسائل التي أثيرت في الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه، أن يوافق بصفة مؤقتة على الاقتراح المتعلق بمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة بصيغته الواردة في الفقرات ١٦٤-١٦٦ من الوثيقة DP/1995/51؛

٧ - يطلب إلى مدير البرنامج، في سياق الفقرة ٦ أعلاه، أن يضع في اعتباره ضرورة تقديم مزيد من الإيضاح بشأن تمويل المسؤولية التي أسندها الأمين العام إلى مدير البرنامج لتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وكذلك عملية الإصلاح المستمرة للأنشطة التنفيذية؛

٨ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يوجه انتباه الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة للأمم المتحدة إلى هذا المقرر.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

ثاني عشر - التقييم

٢٠٠ - قدم مدير البرنامج تقريرا عن التطورات التي حدثت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦. وأشار إلى أنه قد عـُقدت اجتماعات إقليمية للممثلين المقيمين/المنسقين المقيمين لأفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وذكر أنه زار ١٢ بلدا تنفذ فيها برامج من بينها خمسة بلدان من دول الخليج وستة بلدان مانحة، وكانت زيارته للبلدان المانحة بهدف تعبئة موارد أساسية. وبـُذلت أيضا خلال الأشهر القليلة الماضية جهود لدفع المبادئ التوجيهية الأساسية للبرمجة إلى الأمام. وعـُقد اجتماع للإدارة العليا لمناقشة عملية إصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦. ومن بين التطورات الجديرة بالذكر بصفة خاصة وضع خطة عمل متكاملة للأمم المتحدة لمتابعة نتيجة مؤتمرات الأمم المتحدة وإطلاق مبادرة خاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها معنية بأفريقيا. واختتمت عملية إعادة تحديد المهام.

٢٠١ - وطلب مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي أن يدرس إمكانية ترشيد تواتر انعقاد اجتماعاته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وترشيد تشكيلها بحيث يمكن إجراء أكبر قدر ممكن من الحوار بشأن المسائل الفنية.

٢٠٢ - ورحبت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي عند عرضها لتقرير مدير البرنامج بشأن التقييم (DP/1996/14) بالفرصة المتاحة لمواصلة الحوار مع المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالدور الذي يؤديه التقييم في مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يصبح منظمة للتعلم أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة.

٢٠٣ - وأبرزت مديرة المكتب الإنجازات التي حققها المكتب والتحديات التي ستواجهه وأشارت على وجه الخصوص إلى التقييمات الاستراتيجية التي أجريت، ونشر الدروس المستفادة وتوقع إتاحة قاعدة بيانات مركزية في مجال التقييم للمكاتب القطرية بحلول نهاية عام ١٩٩٦. وستصدر كذلك مبادئ توجيهية جديدة للتقييم في عام ١٩٩٦. وأشارت إلى أن الامتثال ونطاق برنامج العمل لعام ١٩٩٦ يمثلان تحديين. وبالنسبة

لمسألة الامتثال، يقترح المكتب تطبيق تدبيرين جديدين هما: تقديم تقرير سنوي عن الامتثال إلى المجلس التنفيذي والقيام في الخطة المشتركة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بتحديد البرنامج الكامل لإجراء التقييمات الإلزامية.

٢٠٤ - وسيواصل برنامج العمل المؤقت ولمكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي في عام ١٩٩٦ تناول أهم المسائل الحيوية التي تغطي التقييمات الاستراتيجية فضلا عن التقييمات العادية، بما فيها تقييمات البرامج القطرية. وتناول البرنامج أيضا الأعمال المنهجية الهامة ومن بينها الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية الجديدة اللازمة للتحول إلى النهج البرنامجي وإلى الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة. وستنفذ عملية متكاملة للنهوض بأنشطة الرصد والتقييم والتخطيط. وثمة ابتكار رئيسي آخر يتمثل في الانتهاء من نظام تقييم الأداء وتأثير البرامج. كما تتضمن خطة العمل لعام ١٩٩٦ تنفيذ أنشطة لدعم تنمية القدرة الوطنية على الرصد والتقييم ومواصلة التعاون بشأن التنسيق والقضايا الفنية الأخرى الناشئة عن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات مع مختلف الهيئات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات التي تتناول التقييم.

٢٠٥ - وخلصت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيصبح منظمة للتعلم خاضعة بقدر أكبر للمساءلة عن طريق تدعيم الصلات الدينامية القائمة بين التقييم والمبادرات الاستراتيجية الرئيسية التي غيرت من المنظمة وجعلتها منظمة معتمدة اعتمادا أكبر على المعارف.

٢٠٦ - ويتطلب تحقيق هذا التغير التزاما قويا من جانب الإدارة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالرصد والامتثال للتقييم والاستفادة من التغذية المرتدة.

٢٠٧ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لمدير البرنامج لحضوره وللمعلومات التي قدمها بشأن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبذولة منذ الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ وبصفة خاصة التطورات المتعلقة بعملية إصلاح المنظمة.

٢٠٨ - وشكر عدد كبير أيضا من المتكلمين مديرة المكتب على عرضها للتقرير والمعلومات التي قدمتها إلى المجلس التنفيذي التي شملت تقرير الامتثال للتقييم وخطة العمل المؤقتة المتعلقة بأنشطة التقييم في عام ١٩٩٦.

٢٠٩ - وأكدت المناقشات التي تلت ذلك على الأهمية التي يوليها أعضاء المجلس لمهمة الرصد والتقييم. وأكد بعض الأعضاء على مزايا الربط بين التقييم والتخطيط الاستراتيجي وأكدوا على أهمية الصلات القائمة بين التقييم وجودة الخدمات والمراقبة فضلا عن الأداء. وأقروا أيضا بالعمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البلدان التي تنفذ فيها برامج قطرية لزيادة قدرتها على التقييم. وأثنت عدة وفود على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين جودة التقييمات وجعل هذه المهمة مهمة ذات أولوية على نطاق المنظمة بأسرها.

٢١٠ - وردت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بشكل مباشر على القضايا والأسئلة المثارة. وشملت القضايا الرئيسية ما يلي: الثقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي؛ والامتثال؛ والإجراءات والمعايير المستخدمة في التقييم؛ وتقديم التقارير؛ ونشر الدروس المستخلصة وآليات التغذية المرتدة؛ وإدماج التقييم في الترتيبات الجديدة اللاحقة في مجال البرمجة؛ والتزام الإدارة العليا بالتقييم والرصد.

٢١١ - الثقة. أثار أحد الوفود مسألة ثقة البرنامج والبلدان المانحة في الأعمال التي يجري تنفيذها في مجال التقييم. وأثيرت خمس نقاط هي: (أ) دراسة مجالات التركيز في التقييمات؛ و (ب) كفاءة التقييمات؛ و (ج) استيعاب الدروس المستفادة؛ و (د) بناء ثقافة للتقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (هـ) إصدار معلومات عن النتائج.

٢١٢ - وحذر وفد آخر من أن طبيعة التعاون التقني تجعل من الصعب تقييم العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأن فكرة الآثار الناتجة معلـّقة على عوامل خارجية. وفي هذا السياق، يتعين دراسة مسألة الثقة وصلتها بالتوقعات الواضحة من جانب المانحين والبلدان التي تنفذ فيها برامج.

٢١٣ - وأشارت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي في ردها إلى المبادرات المختلفة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعرض الشواغل المتعلقة بالتقييم على المجلس التنفيذي ولزيادة الشفافية وللعمل في تعاون مع المنظمات الأخرى. واعترفت بأنه يلزم القيام بالمزيد من العمل لإقامة أنظمة تقدم معلومات كافية بشأن عملية التعلم.

٢١٤ - وشملت المعلومات المقدمة إلى المجلس التنفيذي ما يلي: التحليل الإحصائي الذي أعده مكتب التقييم المركزي السابق والذي يعرض على المجلس كل سنتين؛ والدراسة التي أجريت في عام ١٩٩٣ عن التغذية المرتدة التي أبرزت أن التقييم لا يـُولى اهتماما كافيا؛ وقيام مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بعرض الورقة المعنونة "إلقاء نظرة جديدة على التقييم" على المجلس في عام ١٩٩٥؛ وسلسلة منشورات مكتب التقييم والتخطيط المركزي عن الدروس المستفادة وإصدار تقرير الامتثال. وعلاوة على ذلك، أشارت المديرة إلى أن مكتب التخطيط والتقييم الاستراتيجي قد عمل في تعاون وثيق بشأن مسألتي التقييم والرصد مع المنظمات والبلدان الأخرى مثل وكالة التنمية الدولية السويدية ووكالة التنمية الدولية الكندية والنرويج وهولندا واليابان. وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رئاسة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات والفريق العامل المعني بالتنسيق. وفي إطار الترتيب الثلاثي، اشتركت منظمات أخرى في جميع التقييمات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الانمائي على مستوى البرامج والمشاريع. وتعاون مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي في أدائه لولايته المتعلقة ببناء القدرات في مجال الرصد والتقييم مع ٣٠ بلدا ناميا، ونشر المكتب دراسات عن أنظمة الرصد والتقييم في ١٧ بلدا.

٢١٥ - وأضافت مديرة المكتب أن التقييمات التي أجراها المكتب تفي بجميع المعايير المطلوبة فيما يتعلق بالاستقلالية. وردا على سؤال عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتعلم بقدر كاف من التقييمات، أعطت المديرة مثالا هو تقييم قطاع الطاقة، الذي وفرت التوصيات الصادرة عنه منطلقا لإعلان سياسة جديدة من جانب شعبة الطاقة المستدامة والبيئة. ويتولى المكتب اختيار المواضيع التي سيجري تقييمها بالتشاور مع الإدارة. وأُجريت بعض التقييمات بتفويض من المجلس التنفيذي، ورحبت المديرة بالاقتراحات المتعلقة بإدراج التقييمات في برنامج العمل لعام ١٩٩٦.

٢١٦ - الامتثال. فيما يتعلق بالامتثال، رحب عدد كبير من المتكلمين بإصدار تقرير مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي عن هذا الموضوع بوصف ذلك خطوة نحو زيادة الشفافية في عملية الإبلاغ. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء الأسباب وراء عدم تحقق الامتثال التام وطلبت بعض الإيضاحات بشأن الفروق في معدلات الامتثال فيما بين المناطق المختلفة. وانصب التركيز على حالة منطقة أمريكا اللاتينية بسبب الانخفاض الحاد في معدل الامتثال بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩. وطلبت الوفود إيضاحا أيضا بشأن المنهجية المستخدمة في تصنيف المعلومات الإحصائية الواردة في تقرير الامتثال. وأشار أحد الوفود إلى التباين بين معدل الامتثال الإجمالي الوارد في التقرير (٥٢ في المائة) والرقم الوارد في التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات (٨٠ في المائة). واقترحت بعض الوفود مد نطاق إجراء التقييمات الالزامية ليشمل المشاريع التي تقل ميزانيتها عن مليون دولار.

٢١٧ - واعترفت مديرة المكتب بأن مستوى معدلات الامتثال الحالية لا يعتبر مقبولا. غير أن نظام رصد الامتثال قائم والمسألة المتبقية هي الإنفاذ. ولقد لفت إصدار تقرير الامتثال انتباه الإدارة العليا إلى هذه المشكلة، وتطالب حاليا الإدارة العليا المكاتب الإقليمية بتقديم تفسيرات بشأن معدلات امتثالها. وسيجري تناول هذه المسألة من خلال الخطة المشتركة وسيتعرض المديرون للمساءلة من خلال نظام استعراض تقييم الأداء.

٢١٨ - وأشارت المديرة إلى أن الانخفاض الحاد في معدل الامتثال في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة الواقعة بين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ تزامن مع وجود أرقام تخطيط إرشادية منخفضة للغاية في المنطقة في أعقاب التخفيض الكلي الذي حدث في بداية دورة البرمجة الخامسة وفسرت التخفيض بأنه يرجع إلى تغيير في الأولويات نحو تعبئة الموارد. وفُسر التباين بين الرقمين الواردين في تقرير مجلس مراجعي الحسابات وتقرير الامتثال بأنه يرجع إلى أن الامتثال يؤخذ بأضيق معنى ممكن عند إعداد تقرير الامتثال. وأعلنت المديرة أن المكتب سيكون مستعدا لمناقشة تقرير الامتثال بتعمق مع أعضاء المجلس التنفيذي عقب الدورة.

٢١٩ - الاجراءات والمعايير المستخدمة في التقييم - أثير تساولان عن المعايير الموجودة على مستوى تصميم المشاريع/البرامج للتوفيق بين التقييمات وعن المعايير المستخدمة في اختيار تقييمات محددة. وأثار وفدان أيضا موضوع المعايير المتعلقة بقياس الآثار.

٢٢٠ - وردت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بأن تضمين المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة ومؤشرات بناء القدرات في جميع التقييمات الخاصة بالبرامج والمشاريع هو أمر إلزامي. وفيما يتعلق بالتقييمات الاستراتيجية فان حسن التوقيت عامل حاسم في الاختيار. كما يتم قياس الآثار من خلال نظام تقييم آثار وأداء البرامج. ويجري المكتب دراسة بالاشتراك مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية بشأن الموضوع.

٢٢١ - الإبلاغ - توقعت الوفود أن يتيح نموذج الإبلاغ الجديد للمجلس التنفيذي أن يضع توجيها واضحا للسياسة العامة. ورأت بعض الوفود ضرورة توحيد الإبلاغ عن التقييم ليتضمن تقريرا سنويا ونتائج التقييم وتقريرا عن الامتثال وخطة العمل لإجراء التقييم، كما اقترحت وفود أخرى أن يتناول الإبلاغ القضايا المتعلقة بالتنفيذ. وطلب وفدان أن تدرج في التقرير دراسات إفرادية والإجراءات المتخذة بشأنها. وفيما يتعلق ببرنامج العمل لعام ١٩٩٦، اقترح وفدان إدراج تقييم خاص عن الأثر المترتب على عدم إمكانية التنبؤ بموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرامج الإنمائية للبلدان المستفيدة. وكان هناك توافق في الآراء على ضرورة تعزيز الحوار بين المجلس التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن موضوع الإبلاغ، واقترح وفدان أن يقدم مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي تقاريره مباشرة إلى المجلس التنفيذي بشأن التقييمات الرئيسية.

٢٢٢ - وأكدت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي مجددا، عند استعراضها للعدد المحتمل لمستويات الإبلاغ، حاجة المكتب الى تلقي توجيه واضح من المجلس التنفيذي حتى يقوم بإعداد تقرير سنوي يلبي التوقعات. وقالت إن توقيت تقديم التقرير في الدورة السنوية بدلا من الدورة الثانية سيتيح للمكتب إمكانية جمع معلومات أكثر اكتمالا. ووافقت المديرة كذلك على أن نتائج التقييم الاستراتيجي يمكن تقديمها للمجلس التنفيذي.

٢٢٣ - نشر الدروس المستفادة وآليات التغذية المرتدة - أكدت ثلاثة وفود على أهمية أن تتضمن آليات التغذية المرتدة الدروس المستفادة في مجال البرمجة. كما طلبت تفسيرا للعلاقة القائمة بين مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي والمكاتب الاقليمية والمكاتب القطرية والوكالات المنفذة والحكومات وعن الكيفية التي تعمل بها هذه الجهات سويا لتوفير خدمات التغذية المرتدة والدروس المستفادة. ومع إدراك أعضاء المجلس التنفيذي للتعقيدات التي تكتنف رصد إدراج التوصيات الواردة في التقييم في عمليتي البرمجة والتنفيذ، فقد شجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهده في ذلك المجال وعلى الاستمرار في تحسين آليات التغذية المرتدة. وقدمت بعض الوفود تساؤلات عن مدى توافر نتائج التقييم للبلدان المستفيدة.

٢٢٤ - وتعهدت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بتقديم معلومات مفصلة عن نظام التقييم اللامركزي داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأكدت فيما يتعلق بتوفير نتائج التقييم، أن قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، متاحة لجميع البلدان وأن

قاعدة بيانات التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستكون متاحة لبلدان البرنامج بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقالت إنه بالإضافة الى ذلك ستكون الدروس المستفادة من التقييم متاحة على شبكة "انترنت".

٢٢٥ - إدماج الدروس المستفادة في ترتيبات البرمجة اللاحقة - أكدت وفود عدة على أهمية التقييم في إطار ترتيبات البرمجة اللاحقة.

٢٢٦ - التزام الادارة العليا بالتقييم والرصد - أكدت ثلاثة وفود أهمية الدور الحيوي الذي تقوم به الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضمان الاعتراف الملائم بعمليتي التقييم والرصد على جميع المستويات في المنظمة.

٢٢٧ - واقتراح أحد الوفود أن تكون عمليتا التقييم والرصد هدفين رئيسيين في الخطة التنظيمية القادمة. ووجهت أسئلة الى مدير البرنامج بشأن التزام الإدارة العليا بعمليتي التقييم والرصد.

٢٢٨ - وأكد مدير البرنامج من جديد ثقته التامة في قدرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي على معالجة القضايا الحالية وأكد التزامه بمعالجة أوجه القصور التي نبه إليها المجلس التنفيذي. وقال إن السعي سيتجه الى تحقيق أعلى مستويات الامتثال، كما سيتحمل الموظفون مسؤولية مباشرة. وستطبق أعلى معايير التقييم على الموارد الرئيسية وعلى التمويل المشترك، كما سيتم تعزيز آليات التغذية المرتدة لضمان تحقق آثار مباشرة من نتائج التقييم في مجالي البرمجة والسياسة العامة. وطلب مدير البرنامج من المجلس التنفيذي كذلك إعادة تأكيد الموقع والهيكل التنظيميين لمكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي، وذلك بالإبقاء على مهمتي التقييم والتخطيط الاستراتيجي معا.

٢٢٩ - وفيما يتعلق بموضوع ثقة المانحين، أكد مدير البرنامج أن جميع المؤسسات تواجه حاليا تحديا يقتضي منها أن تثبت فعاليتها وقدرتها على تحقيق النتائج المرجوة وأن التقييم هو أحد السبل لضمان تحقيق النتائج.

٢٣٠ - وأدلت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بملاحظات ختامية شكرت فيها المجلس التنفيذي على الأهمية التي يوليها للتقييم ورحبت بالفرصة التي أتيحت لإجراء حوار مستمر لتحسين نوعية التقييم داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠/٩٦ - تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يقر بأهمية التقييم والرصد بوصفهما آليتين توفران المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال التشغيل والأثر المترتب على الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لجميع المشتركين في أنشطة البرنامج ولجميع موظفي البرنامج والمجلس التنفيذي،

٢ - يؤكد الأهمية الأساسية للتغذية المرتدة للدروس المستفادة من الرصد والتقييم في مجالي التخطيط والإدارة من أجل التحسين المستمر لنوعية ناتج المنظمة والحاجة إلى أن يصبح هذا المفهوم سائدا لدى جميع موظفيها،

٣ - يطلب الى مدير البرنامج أن يكفل، في هذا الصدد، ومن خلال آلية الخطة التنظيمية، ترسيخ التقييم والرصد في صلب الثقافة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، عن طريق جملة أمور منها:

(أ) إبراز جانب المساءلة ومفهوم رصد وتقييم أداء الموظفين والأداء البرنامجي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي تدرك جميع شُعَبِه ما لهما من أهمية حيوية،

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، وفي ضوء "المبادرات من أجل التغيير" وترتيبات البرمجة اللاحقة، باستعراض وتنقيح نظم ومعايير اختبار المواضيع للتقييم؛ ومعالجة مجالات للتركيز في تقييمات التنفيذ التشغيلي للبرنامج؛ وفرص إجراء تقييمات مشتركة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والاجراءات المطلوبة من موظفي البرنامج بما في ذلك التحديد الواضح للأهداف على جميع المستويات،

(ج) ربط الامتثال لاجراءات الرصد والتقييم بنظم إدارة شؤون الموظفين والإبلاغ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

(د) إبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج التقييمات الاستراتيجية.

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل لأعمال التقييم درجة الاستقلال اللازمة لإجراء تقييمات موضوعية؛ وأن يقدم تقريرا الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

ثالث عشر - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

٢٣٢ - عرض المدير المعاون تقرير مدير البرنامج بشأن برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (DP/1996/15). وذكر أن السنة الماضية شهدت قدرا كبيرا من التوسع والتغيير والتكيف مع الحالة المتطورة في المنطقة.

٢٣٣ - وأبرز المدير المعاون أربعة عناصر من التقرير. أولها قدرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الإنجاز السريع للمشاريع والبرامج التي تعتبرها السلطة الفلسطينية ومجتمع الجهات المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ذات أولوية. وترتب على ذلك زيادة في عدد موظفي البرنامج من تقنيين ومهندسين ومبرمجين في كل من غزة والضفة الغربية. ومن الأمثلة العملية على هذه الآلية برنامج العمالة وإدرار الدخل. والعنصر الثاني هو سخاء مجتمع الجهات المانحة الدولية، إذ أن المبلغ الذي أنفق في عام ١٩٩٥ وقدره ٣٤ مليون دولار جاء كله تقريبا من الوكالات الثنائية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدر أن المصادر نفسها ستوفر في عام ١٩٩٦ مبلغ ٤٦ مليون دولار لتغطية النفقات. وتقدم المدير المعاون بالشكر خصوصا إلى حكومة اليابان، على دعمها المالي وتعاونها الكبيرين في إطار البرنامج. وبفضل دعم الجهات المانحة تمكن البرنامج من أن يصبح مُمَوَّلا ذاتيا إلى حد كبير.

٢٣٤ - والعنصر الثالث هو إنجاز إطار برنامجي في منتصف عام ١٩٩٥ يغطي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨. وحظيت الوثيقة التي تركز على بناء المؤسسات، وتمكين المرأة والنهوض بها، والبيئة، وتوفير أسباب الرزق المستدامة من خلال برامج الأشغال العامة المولدة للعمالة، بالتأييد الكامل من السلطة الفلسطينية. ويجري التفكير في تنفيذ برنامج بما لا يقل عن ٩٤ مليون دولار لفترة السنوات الثلاث.

٢٣٥ - أما العنصر الأخير فيتعلق بمشاركة البرنامج في التنسيق، بما في ذلك اجتماعات الفريق الاستشاري المعقودة من أجل الضفة الغربية وقطاع غزة، واجتماعات الفريق العامل في العملية المتعددة الأطراف. كما قدم البرنامج الانمائي الدعم إلى اللجنة المحلية لتنسيق المعونة التي أنشأها منسق الأمم المتحدة الخاص.

٢٣٦ - وأعرب ممثل فلسطين عن تقديره للبرنامج الانمائي على العمل الذي أنجزه في برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وللمدير المعاون على افتتاحه المكتب في غزة. وفي الوقت الذي ترتفع فيه الأصوات مشيدة بهذا النجاح الدولي، أعرب ممثل فلسطين عن رغبة السلطة الفلسطينية في التأكيد على مسألة الدمار الذي حل بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المحتلة بسبب الإجراءات الاسرائيلية. وبوجه خاص، دعا إسرائيل إلى إلغاء قرارها بإغلاق حدودها وهو الإجراء الذي مما يعوق حاليا حركة الأشخاص والبضائع. وفيما يتعلق بعمل البرنامج الإنمائي في غزة والضفة الغربية، قال إنه ينبغي زيادة الموارد الأساسية التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني نظرا لطبيعة التمويل الذاتي للبرنامج. واعترف مع الشكر بالمساهمات المالية التي قدمها عدد من الحكومات لدعم برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وحث المجتمع الدولي على زيادة مساهماته.

٢٣٧ - ورحب وفد آخر بالاتفاق الأخير بين البرنامج الانمائي وحكومة بلده لتوفير التعاون التقني للبلدان النامية. ولاحظ أنه يتعين على المجلس التنفيذي أن يناقش أفضل السبل لتنفيذ السياسات الواردة في التقرير. وأشار إلى بيان المتكلم السابق قائلا إنه تضمن مسائل سياسية لم تكن لها صلة بالمناقشة التي يجريها المجلس. وذكر أن القصد من غلق حدود بلده ليس الاضرار بالاقتصاد في غزة والضفة الغربية، بل توفير الأمن ومنع الإرهابيين من دخول بلده. وقال إنه سُمح بتسليم المواد الغذائية ومواد البناء والمنسوجات. وأعرب عن أمل حكومة بلده في أن يقضي المجتمع الدولي على الإرهاب. وأعرب عن تشجيعه للبرنامج الإنمائي على تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وتشجيع المزيد من التعاون.

٢٣٨ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للتقرير ولدور برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، لا سيما في مجال ايجاد الوظائف وإدرار الدخل. وشجعوا على إقامة تعاون وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى في مجال تقديم المساعدة. وأشادوا ببرنامج نقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين بوصفه مثالا جيدا على مساهمة البرنامج الإنمائي الواسعة النطاق. وحظي طابع التمويل الذاتي في برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بتأييد واسع النطاق من المتكلمين فاقترح بعضهم أن يكون مثالا يحتذى به في البرامج الأخرى. وأعربت الوفود عن ابتهاجها لما تضمنه التقرير من تأكيد على الأصول والمخرجات الانتاجية. وذكروا أن التنسيق الجيد والمدخلات الإيجابية ساهمت في عملية السلام.

٢٣٩ - وطلب متكلمون كثيرون الزيادة في حجم الموارد الأساسية المخصصة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في إطار الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة.

٢٤٠ - ولاحظ المدير المعاون أن التمويل الذاتي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تمكن البرنامج من إنفاق الأموال التي يتلقاها. وقال إن النفقات قد تباطأت في الوقت الراهن وإن هناك بعض الصعوبات في ضمان تنفيذ البرمجة قيد التحضير. وفيما يتعلق بالزيادة في الموارد الأساسية، أوضح المدير المعاون أن مساهمة الميزانيـــة الأساسية تقدر بمبلغ ٤ ملايين دولار في السنة لعام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨، وهي مخصصة من البند ١-١-٣. وقال إن هذا المبلغ يناهز ضعف موارد دورة البرمجة الخامسة البالغة ٢,١ من ملايين الدولارات سنويا. وقال إنه لو تم تخصيص الموارد لتمويل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من البندين ١-١-١ و ١-١-٢، لبلغ الرقم الافتراضي لعام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ ما قدره ٠٠٠ ٦٠٠ دولار سنويا.

٢٤١ - وأكد مدير برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الأولوية القصوى التي يوليها البرنامج الإنمائي للعمالة وإيجاد الوظائف، وذكر المساهمات التي قدمتها مؤخرا حكومات كل من السويد والنرويج واليابان والبالغة قيمتها ١١,٥ مليون دولار والمخصصة للأنشطة في مجال إيجاد الوظائف.

٢٤٢ - وذكر الممثل الخاص لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في القدس أن البرنامج الإنمائي سيستخدم هذا البرنامج كنموذج للأنشطة اللامركزية في المستقبل. وأكد على ضرورة استخدام طرائق فعالة من حيث التكلفة مثل برنامج نقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين. وقال إن أحد أهداف تقديم

المساعدة إلى الشعب الفلسطيني هو إقامة علاقات مع جميع البلدان في المنطقة، لا سيما في القطاع الزراعي. ولاحظ أنه لا يمكن دائما التقيد بمعايير التنمية البشرية المستدامة في تنفيذ البرنامج نظرا للأنشطة التي يقوم بها في مجال توفير الأجور مقابل العمل الذي يؤديه الأشخاص العاطلون عن العمل. وأعرب عن أمله في أن يتسنى، بدعم من الجهات المانحة، تنفيذ تغييرات لتفادي التعقيدات البيروقراطية في تنفيذ أعمال البرنامج الإنمائية.

٢٤٣ - وتقدم أحد الوفود بالشكر إلى المدير المعاون على توضيحه الكيفية التي يتم بها رصد الموارد الأساسية لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وأوضح أن مشروع المقرر سيظل يحتوي على طلب زيادة الموارد الأساسية إن كان ذلك ممكنا. وأيد وفد آخر الصيغة المرنة المتعلقة بالتمويل، وأكد على أن من الضروري ألا يحول البرنامج الإنمائي الموارد المخصصة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني إلى مشاريع إقليمية أخرى.

٢٤٤ - وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن مصدر أي زيادة مقترحة في تمويل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من الموارد الأساسية، واقترح أن يشمل نص مشروع المقرر إشارة إلى الموارد الآتية من البند ١-١-٣. ولاحظ وفد آخر أن الأمانة قد أكدت بالفعل أن البند ١-١-٣ سيكون هو مصدر الموارد الإضافية لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٢٤٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٩/٩٦ - برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1996/15)؛

٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يفكر في زيادة حجم الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في إطار الترتيبات المقبلة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨؛

٣ - يشجع مجتمع الجهات المانحة الدولية على الحفاظ على المستوى المرتفع لمساهماته المقدمة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني والاستفادة على نحو كامل من قدرات البرنامج المجربة في مجالي التنفيذ والانجاز.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

٢٤٦ - وخلال الموافقة على المقرر المتعلق بالاستعراض العام، طلبت عضوة في أحد الوفود توضيحا لسبب عدم تضمين نص المقرر ١٦/٩٦ عبارة كانت قد اقترحت بشأن مصدر التمويل الاضافي المعتزم تخصيصه بوصفه آتيا من البند ١-١-٣ حيث أنها فهمت أنه تم الاتفاق على إدراج هذا الاقتراح. وأوضح عضو في وفد آخر كان يرأس الاجتماع خلال الجلسة التي اتخذ فيها المقرر أنه فهم أن التوضيح الذي قدمته الأمانة أكد أن المصدر الوحيد لزيادة التمويل الأساسي لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يكون سوى البند ١-١-٣. ولاحظ وفد آخر أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالبند ٣-١-١ ليست متاحة بعد. ونظرا لأنه تم بالفعل اتخاذ المقرر، وافق المجلس التنفيذي على ملاحظة أن أي زيادة في التمويل من الموارد الأساسية تقدم إلى برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ستكون من البند ١-١-٣ من الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة.

رابع عشر - مسائل أخرى

مشروع تقرير الأمين العام بشأن آليات المراقبة الداخلية

٢٤٧ - عرض الموظف المسؤول عن مكتب المراقبة الداخلية مشروع تقرير الأمين العام عن تحسين آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية (DP/1996/16). وأفاد بتوافر نص البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية في الجلسة غير الرسمية التي عقدها المجلس التنفيذي في ١١ آذار/ مارس ١٩٩٦.

٢٤٨ - وقال إن طلب إعداد التقرير وجهته الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢١٨/٤٨ باء، الذي أنشأت بموجبه أيضا مكتب المراقبة الداخلية، والغرض منه هو النظر مليا في الوسيلة التي يمكن بها لمكتب المراقبة الداخلية أن يساعد الصناديق والبرامج التنفيذية في تعزيز آلياتها المختصة بالمراقبة الداخلية. وقد استعرض المكتب آليات المراقبة الحالية وقدم، على أساس ما توصل إليه من نتائج، ثماني توصيات أوردها في التقرير. وإذا لاقت هذه التوصيات قبولا، يمكن أن تسفر عن توسيع مفهوم المراقبة الداخلية بصيغته المحددة في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء ليشمل أيضا الصناديق والبرامج التنفيذية.

٢٤٩ - وواصل المسؤول عرضه لمشروع التقرير فحدد عددا من العناصر التي ينطوي عليها مفهوم المراقبة الداخلية الذي أقرته الجمعية العامة. وقال إن التغذية المرتدة من الدول الأعضاء إيجابية على وجه العموم، وأن المفهوم الذي يأخذ به مكتب المراقبة الداخلية ليس غريبا على الصناديق والبرامج التنفيذية لأن المكتب قدم من قبل خدمات كلية أو جزئية لثمانية منها، بينما يتولى الخمسة الباقون بما فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مهام المراقبة الخاصة بهم.

٢٥٠ - وأشار الى وجود أساس متين لإقامة تعاون وتنسيق فعالين بين جميع الوحدات المعنية بالمراقبة في الصناديق والبرامج التنفيذية مرجعه عدد من التطورات الحاصلة مؤخرا. فقد تم إقرار معايير المراجعة للحسابات لجميع مؤسسات الأمم المتحدة؛ كما يحصل كثير من الصناديق والبرامج التنفيذية على خدمات

نظام المعلومات الإدارية المتكامل الذي يفترض وجود إجراءات موحدة في وحدات مراجعة حسابات المرتبات والعلاوات والمشتريات والبيانات والحسابات المالية ومخصصات الميزانية؛ علاوة على قيام تعاون عملي داخل بعض آليات المراقبة.

٢٥١ - ويرى مكتب المراقبة الداخلية أنه من الضروري صبغ التعاون بين دوائر المراقبة في الصناديق والبرامج التنفيذية بصبغة رسمية على أسس تشريعية ونظامية صلبة، تحظى بدعم الإدارة في كل من هذه الهيئات. ورغم اختلاف آليات المراقبة الداخلية بين الصناديق والبرامج، فإن الترتيبات التنظيمية، مثل مراجعة الحسابات وتقييم المهام، متماثلة من حيث الصلاحية. ولاحظ اتساع مجال التنوع في إجراءات الرصد والتفتيش، وافتقار الوكالات لأي خبرة تقريبا في ميدان التحقيقات.

٢٥٢ - وقال إن المفهوم الأساسي الذي يستند اليه مشروع التقرير هو المحافظة على مهام المراقبة الموجودة حاليا في المنظمات، والقيام بالتوازي مع ذلك بإدخال آليات وإجراءات جديدة ثبت لمكتب المراقبة الداخلية نفعها وأهميتها لأي خدمة متطورة وفعالة في مجال المراقبة الداخلية. وفيما يتعلق بخطوط الإبلاغ، يوصي مشروع التقرير أنه يمكن بالإضافة إلى التقرير السنوي الذي تقدمه وحدة المراقبة إلى مجلس إدارة المنظمة التي تتبعها، إصدار تقرير يرفع إلى الجمعية العامة مباشرة.

٢٥٣ - وأكـــد أحد الوفود أهمية وجود آليـــات مراقبة قوية وفعالة في صناديق وبرامج الأمم المتحدة، ولا سيما في وقت ضغط الميزانيات الحالي. وقال إن اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء إيذان بأن عناصر المراقبة السليمة، كمراجعة الحسابات والرصد والتقييم والتفتيش والتحقيق، يجب أن تصبح عناصر أصيلة في عملية المساءلة في جميع الصناديق والبرامج. وأعرب الوفد عن تأييده القوي للتوصيات الثماني التي ترد في مشروع التقرير. ورأى في مشروع التقرير إطار عمل ممتاز لتعزيز المراقبة الداخلية والطرائق التي تنتهج في العلاقة بين مكتب المراقبة الداخلية والصناديق والبرامج. وأوصى تحديدا بإيلاء قدر أكبر من التوكيد لمسألة الرصد التي لاحظ فيها ضعفا على نحو خاص؛ وبأن ترفع إلى مجلس الإدارة تقارير مركزة ومعنية بالحقائق عن المراقبة، وأن تقدم معلومات محددة عن المراقبة مقرونة بتعليقات المكتب على المدخلات المقدمة من الصناديق والبرامج كجزء من التقرير السنوي الذي يقدمه مكتب المراقبة الداخلية إلى الجمعية العامة ؛ وأن تعتمد الصناديق والبرامج على المكتب في الحصول على ما تحتاجه من مساعدة في مجال التحقيقات؛ وأن يتاح للمكتب سبيل الوصول السريع والمباشر وغير المعاق الى جميع السجلات والوثائق وسائر المواد الموجودة في الصناديق والبرامج.

٢٥٤ - وأبدى عدد من الوفود ارتياحه للتقرير، وأعرب عن توقعه أن تؤدي توصياته إلى تحسين تواؤم إجراءات المراقبة في الصناديق والبرامج، وتعزيز الاتصال بين الأمم المتحدة ومجالس إدارات هذه الصناديق والبرامج. وركز أحد الوفود على ما يمكن أن يمثله وجود آليات فعالة للمراقبة من أهمية بالنسبة للتشغيل العام لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والقضاء على الفاقد وانعدام الكفاءة. وفي هذا السياق، لاحظ الوفد ما أصابه التقرير من توفيق من ناحية توقيته الزمني ووثاقة صلته بالمواضيع المثارة. وأعرب أيضا عن

ارتياحه إزاء التأكيد الصحيح الذي بدر من جانب صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بشأن تقديم مراجعة حسابات الإدارة والأداء على مراجعة الحسابات المالية في سياق مهام المراجعة الداخلية المستقرة فيها منذ زمن طويل. ورحب أحد الوفود بإتاحة فرصة التعليق على التقرير وهو لا يزال في شكل المشروع، وقال إنه رغم عدم وجود ما يدعو إلى تغيير أي ترتيبات سليمة للمراقبة يكون معمولا بها حاليا، لا بد من الحرص على وضع هذه الترتيبات في نسق متماسك.

٢٥٥ - وشددت عدة وفود على وجوب ألا يجري تجاوز المجلس التنفيذي فيما يتعلق بمسار الإبلاغ، ومن ثم، وجوب أن يستعرض المجلس أي تقارير عن آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج. واقتُرح أيضا أن يجري في التقرير المقدم الى المجلس من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراقبة الداخلية إدراج نص التقرير الذي كان مقررا تقديمه كجزء من تقرير الأمين العام عن آليات المراقبة الداخلية في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، حتى يتاح للمجلس إبداء تعليقاته على هذه المدخلات. وأوصي كذلك بأن يجري عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديم تقرير المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج إلى الجمعية العامة.

٢٥٦ - وشكك أحد الوفود في الإشارة الواردة في الفقرة ٣٧ من مشروع تقرير الأمين العام وتتضمن اقتراحا بأن يكون للصناديق والبرامج خط لإبلاغ الجمعية العامة عن المراقبة الداخلية عن طريق مكتب المراقبة الداخلية. ورأى الوفد أن ذلك يمثل تحايلا على المساءلة أمام المجلس التنفيذي، وأنه يكفي أن يقدم المجلس التنفيذي تقريره إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن قيام مكتب المراقبة الداخلية بإعداد تقرير عن موضوعات المراقبة، حسبما يرد في التوصية ٧ من مشروع التقرير، ينطوي على ازدواجية، لأن التقرير السنوي الذي يعده الصندوق أو البرنامج عن المراقبة كاف. وأشار إلى التوصية ٨ التي تمنح المكتب سلطة البحث عن المعلومات والحصول عليها من كيانات المراقبة الداخلية على مستوى الرؤساء التنفيذيين، والتعليق على جودة أو كفاية أنشطة المراقبة في الصناديق والبرامج وإبلاغ الجمعية العامة عنها تنفيذا للتوصية رقم ٧، وقال إنها تبدو بعيدة كل البعد عن المطلوب تحقيقه في هذا المجال وهو التعزيز والتنسيق. وأكد أن أي مسار ثان للإبلاغ عن المراقبة الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معناه الالتفاف حول مساءلة هذه الأجهزة أمام المجلس التنفيذي.

٢٥٧ - وأثيرت أسئلة عن الإجراءات المتصلة بالتعليق على مشروع التقرير. وأشارت عدة وفود إلى ضرورة إجراء مزيد من المناقشة في المجلس التنفيذي قبل اتخاذ أي قرار. ورأت أن التوصيات كان يمكن أن تقدم بعد نظر المجلس في التقرير لا قبله. ومال البعض إلى تأييد الإحاطة علما بالتقرير ومواصلة استجلاء أي نواقص أخرى في مهام المراقبة في الصناديق والبرامج. ورئى أن صدور تأييد كامل للتوصيات من المجلس يحتاج إلى حصوله على معلومات وافية عن فعالية الخدمات التي تقدمها وحدات المراقبة الداخلية، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراء أكثر توحدا وتكاملا. فمثلا، يحتاج مشروع التقرير أن يتناول بقدر أكبر

من التفصيل تصنيف الكيانات الصغيرة والكبيرة من أجل الاستيثاق من جدوى إنشاء وحدات داخلية للمراقبة. وبدون تحليل كامل لأداء دوائر المراقبة الداخلية الحالية في الصناديق والبرامج، سيصعب الإشارة إلى المجالات التي تحتاج إلى تعزيز إما من الداخل، أو بمساعدة مباشرة من مكتب المراقبة الداخلية. وأشار أحد الوفود إلى الفقرات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من مشروع التقرير واستفسر عن الأسباب التي جعلت الآلية الحالية غير قادرة على الوفاء بالاستجوابات والتحقيقات لدى لزومها. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء الآثار المترتبة على التقرير من حيث الموارد، واستفسر عما إن كانت ستلزم أموال إضافية. وأشار الوفد أيضا إلى وجوب النظر في التقرير في ضوء جوانب الإبهام التي تكتنف قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء.

٢٥٨ - وعرض أحد الوفود مشروع مقرر، بصيغة معدلة شفويا، يحدد أهمية آليات المراقبة الداخلية سواء للجمعية العامة أو للمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده ألا يؤيد أي مقرر للمجلس التنفيذي من التوصيات الواردة في مشروع التقرير إلا التي تستهدف تعزيز مهمة المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج.

٢٥٩ - وشكر الموظف المسؤول عن مكتب المراقبة الداخلية المجلس التنفيذي على تحليلاته وتعليقاته المسهبة. وقال إن مكتبه يواجه تحدي توفير خدمات أفضل ومعالجة التماسات أكثر لتحسين أدوات المراقبة الداخلية في حدود الموارد الحالية. وأكد أن مشروع تقرير الأمين العام عن المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج سيأخذ بعين الاعتبار مواقف مختلف المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج. ولاحظ أن أحد المزايا النسبية التي يتمتع بها مكتب المراقبة الداخلية هي وجوده في بيئات جغرافية مختلفة، بما في ذلك ارتباطه بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. مما يعني امكانية انتقاله على الفور من المراكز الاقليمية إلى أي مواقع تصادفها مشاكل. وقال أيضا إنه يمكن الانتفاع من أسلوب تبادل الخدمات إن كان للصناديق والبرامج مراجعين للحسابات موجودين في منطقة محددة. وأكد أن مشروع التقرير الحالي إنما هو خطوة أولية في سبيل التنسيق الوثيق بين مكتب المراقبة الداخلية وآليات المراقبة في الصناديق والبرامج. وذكر أن المكتب لا يملك أي ولاية لتقييم آليات المراقبة الداخلية لهذه الصناديق أو البرامج. ولاحظ أيضا أن العملية تنطوي على فرصة لتبادل التغذية المرتدة وتقاسم الخبرات بين الأمم المتحدة والصناديق والبرامج. ورأى أن الهدف من ذلك هو إقامة التعاون التنسيقي على أساس تشريعي، وأن الخطوة التالية ستكون هي التقييم الأسلم لدوائر المراقبة. وبالنسبة لموضوع الإبلاغ قال إن المكتب قدم معلومات عن مكتب المراقبة الداخلية لأغراض إعداد تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة، شملت معلومات إحصائية عن عدد عمليات المراجعة والتقييم، ومعلومات عن نتائج التوصيات وهياكلها، فضلا عن تقييم حالة أدوات المراقبة الداخلية. ولاحظ الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء بترتيبات الابلاغ تلك؛ واقترح من ثم وضع شكل ومفهوم مماثلين لمهام المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج.

٢٦٠ - وذكر مدير شعبة مراجعة الحسابات واستعراض التنظيم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج الإنمائي مهتم بمسائل الإدارة التي يشير إليها مشروع التقرير، وعلى الأخص مسألة الإبلاغ الذي يتخطى المجلس التنفيذي. ولاحظ فائدة تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن المراقبة الداخلية في البرنامج

الإنمائي كوسيلة لتسهيل الحوار الذي يجري مع المجلس التنفيذي في هذا المجال المهم. وقال أيضا إن البرنامج الإنمائي وإن أوتي مهمة كبيرة نسبيا في مجال مراجعة الحسابات، فإنه لا يتصور إنشاء وحدات مستقلة داخل بنية هذه المهمة. وأعرب عن ترحيب البرنامج الإنمائي بالبيانات التي أدلت بها الوفود وأيدت فيها ترتيبات الإبلاغ عن طريق المجلس التنفيذي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٦١ - وقال نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لشؤون السياسة والتنظيم إنه يدرك تمام الإدراك أهمية آليات المراقبة في توكيد المساءلة. ولاحظ الفائدة الجمة لمشروع التقرير والبيانات الشفوية. وقال إن الصندوق دأب على أن يضع في سلم أولوياته تعزيز مهام التقييم والرصد ومراجعة الحسابات في إطار سياسة اللامركزية التي يأخذ بها. ورحب بالنتيجة التي أسفرت عنها مناقشات المجلس التنفيذي بشأن استيضاح ترتيبات الإبلاغ. وقال إنه من المفيد أن تلاحظ الوفود الخصائص الفريدة للمنظمات الصغيرة، ومنها صندوق الأمم المتحدة للسكان، فيما يتعلق بمسألة المراقبة.

٢٦٢ - وشدد أحد الوفود على أهمية اشراك المجلس التنفيذي بأكمله في أي مناقشات أخرى تجري مستقبلا بشأن الموضوع. وأكد ضرورة أن يسير خط الابلاغ من المجلس التنفيذي، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنه إلى الجمعية العامة.

٢٦٣ - وعقب إجراء مشاورات في جلسة غير رسمية، قرر المجلس التنفيذي عدم اتخاذ أي مقرر عن دوائر المراقبة في الصناديق والبرامج. واتفق على أن يجري ابتداء من عام ١٩٩٧ تقديم تقرير سنوي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس التنفيذي عن المراقبة الداخلية. وحسبما طلب الأمين العام، قرر المجلس أن يحيل إلى مكتب المراقبة الداخلية نتائج المناقشات التي أجريت في الدورة الحالية عن الموضوع، والتي تعبر عن آراء المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء.

زيارة المجلس التنفيذي الميدانية للصين

٢٦٤ - عرض ممثل زائير ومنسق فريق الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي للصين في الفترة من ٥ إلى ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، تقرير بعثة الزيارة. واستهل كلامه بشكر حكومة الصين وجميع ممثلي المنظمات غير الحكومية والأفراد الذين التقاهم الفريق أثناء وجوده في الصين. وأبرز الإسهام المهم الذي قدمه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممثل القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل إنجاح البعثة. وأشار الى أحوال الفقر في المناطق الداخلية التي تسنى لفريق البعثة زيارتها في الصين. وشجع المجتمع الدولي على المشاركة في الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية في الصين.

٢٦٥ - وشكر ممثل الصين الفريق على تقريره وبخاصة على زيارته للمناطق المنكوبة بالفقر في الصين. وقال إن هذه الزيارة تساعد في زيادة الفهم لدى المانحين والمتلقين، كما تسهم في تحسين عملية صنع

القرار في المجلس التنفيذي. وطلب إلى المجلس التنفيذي معاودة زيارته الميدانية للصين في المستقبل القريب.

٢٦٦ - وشجع عديد من أعضاء الفريق المجلس التنفيذي على استعراض التقرير وإبداء تعليقاته عليه. وأكدوا أن مثل هذه الزيارات تفيد في مساعدة أعضاء المجلس على تفهم أعمال البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان التي تنفذ فيها البرامج، وأن النتائج التي تسفر عنها يمكن أن تطبق على الأحوال الموجودة في بلدان أخرى. وفضلا عن ذلك، جاءت هذه البعثة بعد وقت قصير من استعراض السياسة الذي تجريه الجمعية العامة كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية، فكانت موفقة زمنيا من ناحية دراسة التنسيق والصلة بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسات بريتون وودز. وقد وجد الفريق أن المنظمتين تؤديان في الصين أدوارا غاية في الأهمية ولا يمكن أن يحل محلهما فيها أي من المؤسسات المتعددة الأطراف أو المنظمات غير الحكومية الأخرى. ومن الحيوي أن تفضي تقارير الزيارات الميدانية الى كثير من التغذية المرتدة وأن تحظى من جانب المجلس التنفيذي بمناقشات وافية.

٢٦٧ - وأوضح أحد الوفود أن الحكومة مسؤولة عن تنفيذ برنامج الصين بنسبة ١٠٠ في المائة. وردا على استفسار من وفد آخر، قيل إن تعبير "التمويل الموازي" المذكور في التقرير يشير إلى اتجاه المانحين الثنائيين، نظرا لصعوبة تعبئة الموارد في الصين، إلى وضع جداول أعمال مستقلة خاصة بهم. وطُلبت معلومات إضافية عما تكون الصين قد بذلته من جهود لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وردا على ذلك قال أحد أعضاء الفريق إن هذا الموضوع يتسم بالتعقيد ولا يمكن تناوله بشكل واف في المدة المحدودة المتاحة خلال الدورة الحالية.

٢٦٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية للصين.

النظام المالية والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٦٩ - طلب أحد الوفود أن يلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى مسألة تتعلق بالرسالة المؤرخة ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥ التي بعث بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحكومات وتناول فيها تعديلات في النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي. وبموجب هذه التعديلات أدمجت الآن أحكام مقررات المجلس التنفيذي ومجلس الإدارة والجمعية العامة. وقد رغب الوفد في أن يلاحظ، لأغراض تصحيح السجلات، أن مقرر مجلس الإدارة ٣٦/٩٢ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢ سقط من الفئات المذكورة. وطلب من الأمانة اتخاذ التدابير اللازمة لتصويب النظام المالي والقواعد المالية من أجل إدراج أحكام مقرر مجلس الإدارة ٣٦/٩٢.

برنامج الاتصال والإعلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٧٠ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٢/٩٦ - برنامج الاتصال والاعلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يؤكد من جديد ما للترتيبات المتعلقة بالإعلام والدعوة من أهمية في زيادة الوعي بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحسين فهمها؛

٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يراعي في هذا السياق عنصر تيسير الوصول إلى المعلومات، وتحقيق التوازن بين اللغات، بما في ذلك تطوير النشر الالكتروني للمعلومات؛

٣ - يشجع مدير البرنامج على أن يعرض سياسة للاعلام والمنشورات، في نطاق ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتشاور مع أعضاء البرنامج، بحيث تؤخذ في الحسبان ضرورة تحديد أولويات منشورات البرنامج الإنمائي مع إيلاء اهتمام خاص لتفادي احتمال الازدواج مع المنشورات الأخرى للأمم المتحدة، وللقيود المالية والبشرية المفروضة على البرنامج؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، قبل استعراض تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وثيقة السياسة المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه؛

٥ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يعرض في وثيقة تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩ التكاليف التفصيلية لإنتاج وتوزيع المنشورات.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

٢٧١ - واختتم المجلس التنفيذي أعماله باتخاذ المقرر التالي:

٢٤/٩٦ - نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.6 و Corr.1)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.11)؛

أقر الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦:	٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ - جنيف
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧:	١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	٥ - ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧ - نيويورك
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥ - ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧*

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورتين المقبلتين على النحو المبين في المرفق؛

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٥/٩٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن تخصيص موارد البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية

اتخذ المقرر ١٣/٩٦ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن عملية البرمجة القطرية المقبلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

---

* رهنا بإذن من الجمعية العامة.

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان للرأس الأخضر (DP/FPA/CP/153)؛

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغانا (DP/FPA/CP/151)؛

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتشاد (DP/FPA/CP/150)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان للكونغو وتقديم موارد إضافية إليه (DP/FPA/1996/16)؛

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان للجمهورية العربية السورية (DP/FPA/CP/152)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان لبوليفيا وتقديم موارد إضافية إليه (DP/FPA/1996/12)؛

البند ٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان: فعالية برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٨/٩٦ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٥: صندوق الأمم المتحدة للسكان: دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها واحتياجات إدارة السوقيات في هذا الصدد

اتخذ المقرر ١٤/٩٦ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها واحتياجات إدارة السوقيات في هذا الصدد؛

البند ٦: صندوق الأمم المتحدة للسكان: العضوية في اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، والمعنية بالسياسات الصحية

اتخذ المقرر ١٧/٩٦ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن التنسيق المشترك بين الوكالات في السياسات والبرمجة الصحية؛

البند ٧: صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

أحاط علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير البرنامج والمديرة التنفيذية للصندوق بشأن تنسيق عرض الميزانيات والحسابات وبالتعليقات المقدمة بشأنه؛

البند ٨: صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة منظمات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

اتخذ المقرر ١٦/٩٦ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

البند ٩: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

اتخذ المقرر ٢٣/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن تكاليف دعم الوكالات؛

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بتقرير الاستعراض المعني باستعراضات منتصف المدة (DP/1996/12) والتعليقات التي أبديت بشأنه؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الرابعة لموزامبيق (DP/1996/12/Add.1)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الخامسة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/1996/12/Add.2)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الأولى لجمهورية اليمن (DP/1996/12/Add.3)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الخامسة للبرازيل (DP/1996/12/Add.4)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الخامسة لرومانيا (DP/1996/12/Add.5)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن متابعة مقرر المجلس التنفيذي ١١/٩٦ بشأن المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البوسنة والهرسك.

البند ١١: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢١/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة؛

البند ١٢: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم

اتخذ المقرر ٢٠/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن التقييم؛

البند ١٣: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

اتخذ المقرر ١٩/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الشعب الفلسطيني؛

البند ١٤: مسائل أخرى

وافق على عدم اتخاذ مقرر في الدورة الحالية بشأن مشروع تقرير الأمين العام عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية في صناديق وخدمات الأمم المتحدة التنفيذية، وأن يعكس تقرير المجلس التنفيذي بشكل كامل البيانات التي أدلى بها جميع أعضاء المجلس والمقترحات التي قدموها بشأن المسألة؛

اتخذ المقرر ٢٢/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن برنامج الاتصال والإعلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بتقرير الزيارة الميدانية للصين.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

المرفق

توزيع مواضيع الدورات المقبلة

من المقرر أن يجري في الدورات المقبلة النظر في المواضيع التالية:

الدورة السنوية (٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ - جنيف)

البند ١ - المسائل التنظيمية

البند ٢ - النظام الداخلي

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٣ - تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة المضطلع بها على مستوى البرامج

البند ٤ - بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المشترك المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٥ - تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٦ - تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٧ - التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل المتصلة به (بما في ذلك مبادرات التغيير)

البند ٨ - المسائل المتصلة بدورات البرمجة:

- تنفيذ الترتيبات الجديدة في مجال البرمجة: التقرير المرحلي

البند ٩ - تكاليف دعم الوكالات

البند ١٠ - متطوعو الأمم المتحدة

البند ١١ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ١٢ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٣ - مسائل أخرى

الدورة العادية الثالثة (٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

- تقارير الزيارات الميدانية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتصلة بدورات البرمجة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ و ٢٦/٩٥

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

- - متابعة مقرري المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ و ٣٢/٩٥

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات

دورات عام ١٩٩٧

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧	١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧	١٠ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧	٥ - ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	١٥ - ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧*

* رهنا بإذن من الجمعية العامة.

الجزء الثالث

الدورة السنوية
المعقـودة فـــي مكتب الأمـــم المتحـدة بجنيف، في الفترة
من ٦ الى ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتحت الرئيسة، صاحبة السعادة السيدة آنيت دي زيل (ترينيداد وتوباغو) الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ للمجلس التنفيذي. وقد رحبت بجميع الأعضاء والمراقبين في الدورة الحالية التي هي الدورة السنوية الثالثة التي يعقدها المجلس منذ إنشائه في عام ١٩٩٤. ولاحظت أن السنوات الماضية كانت سنوات منتجة للغاية شهدت اعتماد الأطر التشريعية الجديدة لترتيبات البرمجة وميزانيات فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلا عن تنفيذ أساليب عمل جديدة ناجحة فيما يتعلق باجراءات المجلس.

٢ - وأضافت أنه يُؤمل في هذه الدورة أن تحظى البيانات المتعلقة بمهام برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بموافقة المجلس التنفيذي. وسينظر المجلس في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والتقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي. كما سيتم تناول التوجه الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على صعيد تنفيذ مبادراته المتعلقة بالتغيير في مجالات التركيز الأربعة ألا وهي استئصال الفقر والعمالة والبيئة والنهوض بالمرأة. كما سينظر المجلس في تقرير مدير برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/1996/22) ويقوم بتنظيم احتفال خاص بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وبالاضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الخبرة التي اُكتسبت خلال فترة السنتين ونصف السنة المنقضية في مجال أساليب عمل المجلس التنفيذي، سيتم النظر في النظام الداخلي للمجلس. والبنود المتبقية التي سـُينظر فيها واردة في جدول الأعمال المؤقت.

٣ - وأبلغت الرئيسة المجلس التنفيذي أن المكتب عقد ثلاثة اجتماعات منذ الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ التأمت في ١٢ نيسان/أبريل و٢٣ نيسان/أبريل و٦ أيار/مايو. واستعرض المكتب مسائل معروضة على الدورة السنوية وأجرى مناقشة أولية فيما يتعلق بقضية النظام الداخلي التي ستـُتناول في إطار البند ٢ من جدول أعمال الدورة السنوية. وأبلغت الرئيسة المجلس أن جميع الجلسات ستبدأ في وقتها المحدد ليتيسر الاستغلال الأمثل لخدمات المؤتمرات المتاحة.

٤ - ولاحظ أمين المجلس التنفيذي أن الوثائق المشار إليها في الوثيقة DP/1996/L.7/Rev.1 قدمت إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات في الوقت المناسب باستثناء التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية (DP/1996/17). ومعظم الوثائق كانت متاحة بجميع اللغات بحلول ٢٣ نيسان/أبريل وهو تاريخ الجلسة الاعلامية غير الرسمية السابقة للدورة. وجميع الوثائق وزّعت على أعضاء المجلس التنفيذي في بعثاتهم لدى الأمم

المتحدة في نيويورك وهي متاحة حاليا في مركز توزيع الوثائق في جنيف. وتمشيا مع توجيهات أمانة الأمم المتحدة لن تتاح الوثائق في غرفة الاجتماعات التي يعقد فيها المجلس جلساته.

٥ - وتشمل الوثائق الأخرى المتاحة للمجلس التنفيذي النظام الداخلي لما يلي: (أ) مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و(ب) منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ و(ج) المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما ستتاح في ورقات غرف اجتماعات باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية بيانات منقحة بمهام برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالاستناد إلى التعليقات المبداة أثناء الجلسة الاعلامية غير الرسمية السابقة للدورة المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل وبالاستناد إلى التعليقات الخطية الواردة من الوفود. كما ستتاح ورقة غرفة اجتماعات بشأن تكاليف دعم الوكالات طلبها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ وتتضمن تعليقات أُبديت في الجلسة الاعلامية غير الرسمية المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل. كما سيتلقى المجلس ورقة غرفة اجتماعات تتضمن تقريرا مؤقتا عن عمل الفريق العامل المعني بالوثائق سيتم النظر فيها في إطار البند ٢. كما سيتاح للمجلس التنفيذي ما يلي: خطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي (بالانكليزية فقط)؛ الملخص التنفيذي لـ "تقييم برنامج الأمم المتحدة الانمائي" برعاية حكومات السويد والدانمرك والمملكة المتحدة والهند (بالأسبانية والانكليزية والفرنسية)؛ والجزء الثاني من المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف (بالأسبانية والإنكليزية والفرنسية)؛ ومنشورات مكتب الدراسات الانمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٦ - ولاحظ الأمين بالاضافة إلى ذلك أنه تقرر عقد الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ في موعد يسبق المواعيد التي نُظمت فيها في السنوات السابقة بغية التقيد بالتشريع الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٥ والذي يقتضي أن يُقدَّم تقرير المجلس التنفيذي عن الدورة إلى الدورة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٦. ولهذا السبب، سيتعين على المجلس التنفيذي أن يعتمد تقريره في آخر يوم من أيام الدورة السنوية. وبينما يُؤمل أن يكون هناك متسع من الوقت يسمح بترجمة الشطر الأكبر من التقرير وإتاحته للمجلس التنفيذي بكافة اللغات الرسمية فإن الأجزاء التي ستناقش يوم الأربعاء ١٥ أيار/مايو ستتاح باللغة التي تُقدم بها دون سواها.

٧ - وأبلغ الأمين المجلس التنفيذي بأنه لن تعقد جلسات ليلية بالنظر إلى القيود المالية. غير أنه يمكن عقد مشاورات غير رسمية في المساء بالاستعانة بما هو متاح من التسهيلات الصوتية.

٨ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته السنوية كما هو وارد في الوثيقة DP/1996/L.7/Rev.1.

البند ١ - المسائل التنظيمية

البند ٢ - النظام الداخلي

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرامج

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: بيان مهام صندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الانمائي

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الانمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي

البند ٧ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة (بما في ذلك المبادرات من أجل التغيير)

البند ٨ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة:

- تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف

- طلب مقدم من حكومة ناميبيا لمنحها مركزا خاصا يعادل مركز بلد من أقل البلدان نموا

البند ٩ - تكاليف دعم الوكالات

البند ١٠ - متطوعو الأمم المتحدة

البند ١١ - صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة

البند ١٢ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٣ - مسائل أخرى.

٩ - ولاحظ أحد الوفود أنه لم يتلق الوثائق المتعلقة بالدورة السنوية باللغة الأسبانية لأول مرة إلاّ في بداية الدورة السنوية. ورد الأمين قائلا أنه سيتم التحري في هذه المسألة.

١٠ - وأقر المجلس التنفيذي خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1996/L.7/Rev.1 بصيغتها المنقحة والتي تم توزيعها بها.

١١ - ووافق المجلس التنفيذي على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/17 وCorr.1).

١٢ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدوراته المقبلة رهناً بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧:	١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

١٣ - ووافق المجلس التنفيذي على الاستعراض العام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ (٩٥/٣٤). كذلك فإنه وافق على المواضيع التي سيجري مناقشتها في الدورة الثالثة لعام ١٩٩٦ والدورة الأولى لعام ١٩٩٧، كما هي مدرجة في مرفق المقرر المتعلق بالاستعراض العام.

١٤ - واعتمد المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بدورته السنوية والوارد في الوثائق DP/1996/L.13 وAdd.1-11 وفي النسخة المسبقة للأجزاء المتبقية من التقرير بصيغتها التي اتُفق عليها في وقت سابق (انظر الفقرة ٦ أعلاه) وكما نُقّحت شفوياً. وسيصدر التقرير في شكله النهائي بوصفه الوثيقة DP/1996/19.

١٥ - وأدلى مدير البرنامج ورئيسة المجلس التنفيذي ببيانين موجزين شكرا فيهما كل من اشترك في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦.

ثانيا - النظام الداخلي

١٦ - أدلت أمينة المجلس التنفيذي ببيان بشأن مسألة النظام الداخلي للمجلس التنفيذي. وأشارت إلى أنه في أعقاب تحول مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس التنفيذي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أجرى المجلس مناقشة أولية للنظام الداخلي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٤. وبينما قُدّمت مقترحات شتى وعُينت المسائل التي يتعين النظر فيها، قرر المجلس أنه لا وجه للاستعجال في اعتماد قواعد رسمية وأن المجلس سيحدد تدريجيا احتياجاته في هذا الصدد.

١٧ - غير أن المجلس التنفيذي اتخذ بالفعل عدداً من المقررات المتعلقة بأساليب عمله في ذلك الوقت، منها إلغاء الهيئات الفرعية الثلاث لمجلس الإدارة السابق، وكذلك بشأن شكل وطول مقررات المجلس ووقف المحاضر الموجزة. وتناولت الأمينة مؤشرات مثل الهبوط في عدد الاجتماعات، وعدد المقررات والحجم الكلي للوثائق منذ إنشاء المجلس. وهناك عوامل أخرى تتمثل في اشتراك المراقبين في جميع الجلسات واللقاءات التعريفية الرسمية وغير الرسمية، وتقليل استخدام البيانات الخطية، واعتماد المقررات بتوافق الآراء. واضطلع المكتب بدور في تنظيم المناقشات وإدارتها وفي ضمان الحوار والشفافية في صنع القرارات.

١٨ - وشملت أساليب العمل التي تحتاج إلى المزيد من اهتمام المجلس التنفيذي: تقسيم العمل بين الدورة السنوية والدورات العادية؛ والصلة بين وضع الجدول الزمني للدورات وتوزيع الوثائق، وخاصة بشتى اللغات؛ وطول الوثائق. وفيما يتعلق بالأمر الأخير، أنشأ المجلس التنفيذي، في مقرره ٦/٩٦ فريقاً عاملاً لاستعراض هذه المسألة.

١٩ - وفي الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦، طُلب إلى المجلس التنفيذي أن يعاود النظر في مسألة النظام الداخلي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦. كما طُلب إليه استعراض أساليب العمل.

٢٠ - وعرض أحد الوفود التقرير المؤقت للفريق العامل المعني بالوثائق (DP/1996/CRP.11). وقال إن هذا الفريق العامل، الذي شُكل وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٦/٩٦، قد أنشئ في المقام الأول لبحث مسألة توزيع وثائق المجلس في الوقت المحدد بشتى اللغات. ونظر الفريق في طول الوثائق، وتقديم الوثائق إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، والتوزيع الالكتروني للوثائق، وترجمة وتجهيز الوثائق خارج منظومة الأمم المتحدة. ولاحظ الوفد أنه من اللازم، فيما يتعلق بتلك البنود، النظر في مسائل أخرى تتصل بعمل المجلس، وأنه بالتالي من السابق لأوانه أن يقدم الفريق العامل توصيات محددة. وأُعرب عن الأمل في أن تعطي مناقشات المجلس في الدورة السنوية زخماً لإحراز مزيد من التقدم. وأُعرب عن بالغ التقدير لاشتراك ومساعدة أمانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلاً عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، في أعمال الفريق العامل.

٢١ - وأخذت وفود كثيرة الكلمة مشفوعة فقدمت توصيات وتعليقات بشأن النظام الداخلي وأساليب عمل المجلس التنفيذي. وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى اعتماد النظام الداخلي. وطلب أحد الوفود إلى الأمانة أن تعد مشروع نظام داخلي لكي ينظر المجلس التنفيذي فيه، على أن توضع في الحسبان الآراء التي أعربت عنها الوفود أثناء مناقشة هذا البند.

٢٢ - وعمم أحد الوفود ورقة غير رسمية بشأن أداء المجلس التنفيذي. ولاحظ الوفد، في تقديمه للورقة، أن أساليب العمل قد تحسنت في العامين اللذين يشكلان عمر المجلس وأن من المهم استمرار الحوار. وأضاف أن الهدف من الورقة هو المساعدة في المناقشة المتعلقة بتحسين الأداء وتعزيز الصلة بين المجلس وأمانتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي حين اتسم عمل المجلس بحوار أفضل بين أعضائه وبعملية اتخاذ مقررات ذات وجهة عملية، فإنه ما زالت توجد مشاكل تشمل وجود جدول أعمال مثقل بالبنود وميل إلى الأخذ بالإدارة الجزئية مما ولد بنوداً إضافية لجدول الأعمال وتقارير إضافية. ومن بين الخيارات المتاحة لحل هذه المشاكل: (أ) اعتماد نظام داخلي رسمي؛ (ب) كجزء من استعراض جدول الأعمال، النظر بشكل أفضل في كيفية التخطيط للاجتماعات وتنفيذ المقررات؛ (ج) إيجاد مستوى أفضل ونظام أكثر مرونة لتقديم التقارير؛ (د) الاستفادة من التقارير بفعالية أكبر. والهدف من الاقتراح هو تمكين الأمانات من الإعداد لدورات المجلس التنفيذي بشكل أفضل وضمان نوعية عالية لنواتج المجلس. والاقتراح لا يمثل شكلاً ثابتاً بل هو من شأنه تعزيز القدرة على التنبؤ. وعنصر أساسي في الاقتراح هو إجراء مناقشة سنوية لخطة العمل. وأيدت عدة وفود الاقتراح وقالت إنه يشكل إطاراً جيداً للنقاش.

٢٣ - وقدم أحد الوفود، يؤيده آخرون، مشروع مقرر يقترح إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية يُعنى بموضوع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي. وجاء هذا المشروع استجابة للتأييد الذي أُعرب عنه أثناء المناقشة بشأن استكمال النظام الداخلي رسمياً تلافياً للمشاكل مستقبلاً. ولوحظ أن ولاية الفريق العامل يجب أن تكون محددة بوضوح.

٢٤ - واقترح وفد آخر، يؤيده آخرون، مشروع مقرر يفرض حداً زمنياً على طول البيانات.

٢٥ - وشرح أحد الممثلين باستفاضة سبعة مبادئ فيما يتعلق ببحث في أساليب العمل والنظام الداخلي هي: الكفاءة، وفعالية العمل، والشفافية، والمشاركة الفعالة من جانب الوفود. وإقامة حوار بناء فيما بين الوفود، والنقد الذاتي، وروح الفكاهة.

٢٦ - وفيما يتعلق بالوثائق، أشارت الوفود إلى اعتبارات أثارها الفريق العامل. ولاحظ المتكلمون ضرورة ضمان التقيد بالموعد المحدد للتقارير ونوعيتها، وإتاحة الوثائق للمراقبين وقت إتاحتها للأعضاء، وتحقيق الانضباط في طلب التقارير وورقات السياسة العامة من جانب المجلس التنفيذي. وأوصى البعض بتعميم الوثائق مباشرة على العواصم. ودعوا أيضاً إلى ضرورة النظر في آثار عبء التكاليف والعمل على الأمانة. وقد أشير إلى أن الوثائق هي أساس العمل، وأن المجلس ليس راضياً عن نظام التوزيع الحالي. وعلاوة على

ذلك، فالوثائق لا تتاح بجميع اللغات في وقت مبكر بما فيه الكفاية، مما يحول دون أداء المجلس لعمله بفعالية. غير أن من المسلم به أن هذه الحالة ليست هي خطأ أمانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بل هي بالأحرى مشكلة نظامية تؤثر على ترجمة وإعداد الوثائق في كل منظومة الأمم المتحدة. ولوحظ أيضاً أن التوزيع الالكتروني للوثائق، وإن كان لا يشكل بديلا عن النسخ الورقية، ينبغي أن يتقيد بالقواعد المتعلقة باللغات. وفي هذا الصدد، طلب أحد الوفود أن توفَّر للبعثات الخدمات الاستشارية التقنية في استخدام شبكة المعلومات والاتصالات المحوسبة الدولية "انترنت". وإن طول الوثائق ينبغي أن يكون دالة لأهمية الموضوع؛ وينبغي استخدام ورقات غرف الاجتماعات كوسيلة لعرض الوثائق الأقصر. وتساءلت بعض الوفود عن استخدام وتكلفة النسخ "الصفراء" (المسبقة) الصادرة بالإنكليزية فقط. بينما أيدت وفود أخرى الإبقاء عليها بالنظر إلى أنها تجد النص المسبق مفيدا حتى وإن كان متاحاً بلغة واحدة فقط. وأثير قلق بشأن مسألة تكلفة الترجمة الخارجية لورقات غرف الاجتماعات. وأكد أحد الوفود ضرورة التقيد بقرار الجمعية العامة ١١/٥٠ المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والمتعلق بتعدد اللغات.

٢٧ - وأشار أحد الوفود إلى ضرورة وضع نتائج المناقشات بشأن متابعة قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ في الاعتبار.

٢٨ - وأكدت عدة وفود على الدور الهام للمراقبين في المجلس التنفيذي وطلبت إيضاحاً بخصوص القواعد المطبقة بشأن اشتراكهم. وأُشير إلى الحاجة إلى ايجاد شيء من التمييز بين الأعضاء والمراقبين. وحذر عدد قليل من المتكلمين من مغبة اتباع النظام الداخلي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في هذا المجال.

٢٩ - وطلبت بعض الوفود استعراضاً لعدد وطول الدورات، فأعرب بعضها عن تأييد عقد دورتين عاديتين ودورة سنوية واحدة. ولوحظ أن تحديد الجدول الزمني للدورات يمكن أن يكون مرناً، تبعاً لجدول الأعمال. وطلب أحد الوفود تكريس دورات منفصلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان، كأن تُكرس الدورة العادية الأولى مثلاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والثانية لصندوق السكان.

٣٠ - وفيما يتعلق بجدول الأعمال، أكد المتكلمون على أهمية ترشيد مناقشة المواضيع، ودورية تقديم التقارير بشأن البنود، واستخدام الاجتماعات التي تُعقد بين الدورات، وتوقيت البنود. واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت هناك حاجة إلى دورات أطول. وقال إنه يمكن تجميع قائمة بالأولويات، استناداً إلى احتياجات المجلس التنفيذي والاحتياجات المؤسسية، لاستعراضها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. أما الخطوة التالية فهي اعتماد خطة عمل لأعمال المجلس في عام ١٩٩٧. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى أن تركز الدورة السنوية على قضايا الاستراتيجية والسياسات من أجل اجتذاب مزيد من الاهتمام السياسي في العواصم.

٣١ - وشملت القضايا الأخرى المثارة مكان انعقاد دورات المجلس التنفيذي، والحاجة إلى التقيد بالمواعيد في الاجتماعات، والحد من طول البيانات، وعدد المداخلات بشأن البند الواحد. كما ينبغي أن تكون المقررات محدودة الطول والعدد. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى أن تكون جميع الوثائق الصادرة أثناء الدورة متاحة بشتى اللغات. وأشار بصورة محددة إلى مشاريع المقررات التي جرى إصدارها في بعض الحالات أثناء الدورة السنوية بلغة واحدة فقط، ولم يكن لدى الوفود سوى وقت ضئيل لاستعراض النص قبل اعتماده. وحث الأمانة على إتاحة مزيد من الوقت في دورات المستقبل لاستعراض المقررات المتاحة بلغة واحدة فقط. وحث أحد الوفود المجلس على تكثيف جهده الدؤوب في إنجاز مهمته الحقيقية - ألا وهي مكافحة الفقر - وفي هذا الضوء، الحد من استخدام الموارد البشرية والمالية المنفقة على الوثائق. واقترح وفد آخر الحاجة إلى أمانتين، إحداهما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأخرى لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٢ - ورداً على اقتراح من مدير البرنامج بتنظيم حدث خاص بمناسبة انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، لوحظ أن المجلس ذاته ينبغي تنظيمه لكي يجتذب مشاركة رفيعة المستوى ولكي ينشّط الحوار.

٣٣ - وردت الأمينة على عدد من الاستفسارات. فأشارت إلى أن الوثائق "الصفراء" تصدر باللغة التي كتبت بها، وهي الإنكليزية عادة. وتكلف النسخ الصفراء بين ٠٠٠ ٢٠ و٠٠٠ ٢٥ دولار سنوياً وتُموَّل من ميزانية أمانة المجلس التنفيذي. ولا يدفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثمن ترجمة الوثائق الرسمية للمجلس الذي يُسدَّد من ميزانية الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بإنتاج الوثائق، كررت أنه ينبغي عدم تحميل أمانة الأمم المتحدة الخطأ عن ذلك إذ أن المشكلة أكبر من مجرد النظر في وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. أما التكاليف الإضافية لترجمة ورقات غرف الاجتماعات إلى لغات العمل فليست عالية. وذكرت أن جدول الأعمال المشروح يعطي صورة شاملة لكل دورة من دورات المجلس التنفيذي، على نحو ما طلب أحد الوفود. ورداً على وفد آخر، أشارت إلى أن الزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي تتم بتشاور وثيق مع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

٣٤ - وقدم أحد الوفود، تؤيده وفود أخرى، مقترحاً، ينطلق من الحرص على زيادة دعم فعالية المجلس التنفيذي ويتشابه مع ترتيبات مماثلة في محافل أخرى، مؤداه أنه ينبغي للمجلس أن يعتمد حداً زمنياً طوعيا مدته خمس دقائق للكلمات المدلى بها. واقترح لذلك أنه بغية المساعدة على التقيد بهذا الحد الزمني الطوعي، ينبغي للأمانة توفير "إشارات ضوئية". وقرر المجلس التنفيذي الموافقة على هذا المقترح الذي سيجري تنفيذه على اساس تجريبي في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. واتُفق على أن تنطبق هذه القاعدة أيضا على البيانات التي تدلي بها الأمانة في الوقت الذي وافق فيه عدد من الوفود على أنه ينبغي الأخذ بشيء من المرونة في هذا الصدد.

٣٥ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٢٥/٩٦ - المسائل المتصلة بالنظام الداخلي والوثائق وممارسة المجلس التنفيذي لمهامه

إن المجلس التنفيذي

ألف - النظام الداخلي

١ - يقرر الدعوة إلى انعقاد فريق عامل مخصص مفتوح العضوية يُعنى بالنظام الداخلي للمجلس التنفيذي، ويرجو من أمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة ودعم المشاورات وذلك، في جملة أمور، من خلال اعداد الوثائق الملائمة؛

٢ - يطلب إلى رئيس المجلس التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ عن التقدم المحرز أثناء العملية بغية التوصل إلى قرار نهائي بشأن النظام الداخلي في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛

باء - الفريق العامل المعني بالوثائق

٣ - يحيط علما بالتقرير المؤقت للفريق العامل المعني بالوثائق وبالتعليقات التي أبداها المجلس التنفيذي بشأنه في دورته السنوية لعام ١٩٩٦، ويشجّع الفريق العامل المعني بالوثائق على إضفاء الصبغة النهائية على عمله وتقديم تقرير يتضمن توصيات - إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦؛

جيم - ممارسة المجلس التنفيذي لمهامه

٤ - يؤكد الحاجة إلى ضمان أن يظل النهج المتّبع في أساليب عمل المجلس التنفيذي مرنا وعمليا؛

٥ - يقرر الأخذ بخطة عمل سنوية للمجلس التنفيذي ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يُعدّا، للدورة العادية الثالثة، إطاراً إجمالياً بالمسائل التي يمكن أن ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧، استنادا إلى مداولات المجلس السابقة والأولويات والأهداف التنظيمية المحددة لعام ١٩٩٧، وذلك بغية اعتماد خطة عمل للمجلس في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، استنادا إلى المقترحات المقدمة من الوفود بشأن هذه المسألة أثناء الدورة السنوية لعام ١٩٩٦؛

٦ - يسلم بالحاجة إلى القيام بمزيد العمل بشأن تحسين نوعية الوثائق المقدمة إلى المجلس ووثاقة صلتها بالموضوع، واستعراض جدول أعمال المجلس بقصد تركيز المداولات في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثالثا - تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرامج

ألف - تقرير المديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٥

٣٦ - قامت المديرة التنفيذية، في تقديمها للتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن عام ١٩٩٥ (DP/FPA/1996/17 (Part I))، بالتركيز على بعض أنشطة الصندوق وشواغله ومنجزاته أثناء عام ١٩٩٥، الذي كان عام تغيير وانتقال بالنسبة إلى الصندوق. وأوضحت أن الصندوق، في سعيه إلى مواجهة التحدي الذي شكله المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو تحدٍ لم يسبق له مثيل، قد اجتاز فترة تمحيص للذات. ونتيجة لذلك، أعاد تحديد اتجاهات برامجه ونظامه لتخصيص الموارد، والمبادئ التوجيهية لسياساته العامة، وإجراءاته الخاصة بالبرمجه، وعدد من عملياته المالية والإدارية، لكي تراعى فيها الأولويات البرنامجية الجديدة التي نشأت عن مؤتمر القاهرة وبغية زيادة الفعالية الإجمالية لبرامجه.

٣٧ - وقد سعى الصندوق، بواسطة شتى المشاورات والاجتماعات الداخلية التي طُرحت فيها الأفكار الإبداعية، إلى معالجة عدد من الاهتمامات الرئيسية، مثل: ما يترتب على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعلى توصيات غيره من المؤتمرات الدولية التي عُقدت مؤخراً من آثار على الصندوق؛ والميزة النسبية للصندوق في ميدان السكان؛ وكيفية تحقيق تركيز أفضل للمساعدات المقدمة من الصندوق، الأمر الذي يعني إعادة تحديد نظام تخصيص الموارد؛ وكيف يصبح الصندوق خير نصير للمسائل الحساسة، كتلك المتعلقة بالصحة التناسلية للمراهقين؛ وتعيين مهمة الصندوق للسنوات العشر القادمة؛ وتحديد أساليب التعاون مع منظمات أخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء. وأكد الصندوق، في جميع تلك المناقشات، على الأهمية البالغة للمساءلة والكفاءة الإدارية وضرورة تحسين رصد وتقييم البرامج التي تتلقى مساعدة من الصندوق.

٣٨ - واستعرضت المديرة التنفيذية أبرز الملامح المالية والبرنامجية للصندوق أثناء عام ١٩٩٥، مشيرة بوجه خاص إلى ما أُحرز من تقدم في تنفيذ البرامج، والانخفاض الكبير على مدى سنوات ثلاث في عدد البرامج المرحلّة إلى سنوات لاحقة، والانخفاض في النسبة المئوية لميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي بالنسبة إلى الدخل، والزيادة الملحوظة من حيث النسبة المئوية والحجم على السواء في الموارد المخصصة لبلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. ثم أكدت على أهمية حشد الموارد ولاحظت أن الصندوق سينتهج بشكل حثيث استراتيجية تعمل على إقناع بلدان البرامج والجهات المانحة على الوفاء بما تعهدت به من التزامات في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٩ - وقالت إن العام المنصرم كان بالنسبة إلى الصندوق عام نشاط كثيف وتغيير، ولا يعتزم الصندوق إبطاء خطاه. وما زالت هناك تحديات كبيرة. ويتعين على الصندوق تعزيز قدرة مكاتبه الميدانية وتبسيط العلاقة بين المكاتب الميدانية والمقر. كما يتعين عليه الإبقاء على اليقظة وضمان المساءلة فيه والنهوض

ببناء القدرات الوطنية ودعم التنفيذ الوطني، وتحسين الرصد والتقييم ونظم مراجعة الحسابات. وفوق كل شيء، فإن الصندوق يدرك تماماً ضرورة أن يصبح أكثر تَوجُّها صوب تحقيق نتائج وأن يُظهر بشكل أفضل ما أُنجز بدعم منه.

٤٠ - وذكرت وفود عديدة، في معرض تعليقها على تقرير المديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٥، أن التقرير يقدم نظرة عامة جيدة جداً عن أنشطة الصندوق أثناء العام المنصرم. ورأت أنه يبين بوضوح أن عام ١٩٩٥ كان عاماً بالغ الأهمية بالنسبة إلى الصندوق من حيث إعادة توجيه البرنامج في اتجاه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتدريب موظفي الصندوق على هذا التوجُّه الجديد. وذكر أحد الوفود أن أنشطة الصندوق من حيث تنقيح المبادئ التوجيهية وعقد حلقات دراسية وحلقات تدريبية لتوعية جميع الموظفين بالأولويات البرنامجية الجديدة كانت نهجاً حكيماً في الفترة التي أعقبت فوراً المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقد عـُبِّر عن ذلك بوضوح في التقرير.

٤١ - غير أن وفوداً كثيرة قد رأت أن التقرير بالصيغة المقدم بها لا يعرض بوضوح استراتيجية الصندوق لتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأنه ليس تحليلياً بما يكفي من حيث دراسته للسنة المنصرمة. ولاحظت وفود أخرى أنه لا يقدم تقييماً للعبر المستخلصة ولا يورد أمثلة محددة لما أُحرز من نتائج. ولاحظ العديد من تلك الوفود أنها تقصد من تلك الملاحظات توجيه النقد البنـّاء الذي يرمي إلى مساعدة الصندوق. وفي هذا الشأن، ذكر إثنان من الوفود أنهما يعتبران أن أداء الصندوق هو أفضل من أي من البرامج الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

٤٢ - وذكرت عدة وفود أن المشاكل الملاحظة فيما يتعلق بالتقرير السنوي وغيره من الوثائق هي، في الحقيقة، مشاكل تعانيها منظومة الأمم المتحدة ككل، ألا وهي: الافتقار إلى الصراحة؛ وعدم الرغبة في مناقشة العبر المستخلصة من حيث ما تتم مواجهته من مشاكل وإخفاقات؛ والافتقار إلى أمثلة محددة عن نجاح البرامج أو فشلها في عملها. وقال أحد الوفود إن قراءة كثير من التقارير تبعث على الاعتقاد بأنه لم يحدث أي فشل قط، وهو أمر غير صحيح، كما يعرف الجميع. وما يريد المجلس التنفيذي معرفته حقاً هو العبر التي اسـُتخلصت من الحالات التي لم تكن نجاحاً تاماً.

٤٣ - وقالت عدة وفود إنها ترى أنه، من بين جميع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، ربما كان صندوق الأمم المتحدة للسكان واحدا من أكثرها حفزا على التغيير، وإن بوسعه أن يقود الطريق بجعل تقاريره أكثر انفتاحا ووضوحا وتـَوجُّها نحو حل المشاكل وأكثر تحليلا.

٤٤ - وقالت المديرة التنفيذية، في ردها، إنها توافق على التقييم الصريح لتقارير الأمم المتحدة. وهي ترى أن ذلك يعود، بدرجة كبيرة، إلى الثقافة التنظيمية للأمم المتحدة، ولكن ليس هناك ما يمنع تغييره إلى الأفضل. وقالت إنه يمكن تحسين التقرير السنوي للصندوق. إلا أن على الوفود أن تفهم أنه يتناول مسائل حساسة كثيرة، بعضها أكثر حساسية في بعض البلدان منها في بلدان أخرى، ولا بد من وضع ذلك في الاعتبار. وهي تعتقد أن من الممكن توخي مزيد من الصراحة في بعض وثائق الصندوق الأخرى، كتلك التي

يعرض فيها برامجه القطرية. وأبلغت الوفود أن الصندوق هو بصدد اعتماد عرض جديد لبرامجه القطرية، سيُستخدم لأول مرة في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦، وأعربت عن أملها في أن يتم بذلك الرد على كثير من أوجه القلق التي أُبديت في مناقشات ذلك اليوم.

٤٥ - وعلقت عدة وفود على عمل المجلس التنفيذي، فذكرت أن المناقشات داخله ينبغي أن تكون أيضاً أكثر انفتاحا وصراحة. وقالت عدة وفود إنها متفقة مع المديرة التنفيذية في قولها إن المناقشات ينبغي أن تكون بمثابة حوار عفوي وتبادل حقيقي للأفكار بدلاً من أن تكون مناسبة للحكومات لتقديم بيانات معدَّة سلفاً. واتفقت عدة وفود أيضاً على وجوب أن المناقشات أكثر تركزاً، وأن تكون الدورة السنوية مكرسة لمسائل السياسة العامة.

٤٦ - وأثارت عدة وفود مسألة تقديم المساعدة لأفريقيا بغية تلبية احتياجاتها الخاصة. ولاحظت أن الصندوق قد قطع أشواطاً بعيدة في إعادة توجيه مساعدته إلى أكثر البلدان احتياجاً، وكثير منها في أفريقيا، إلا أنه ما زال هناك عمل كثير يتعين إنجازه. وفي هذا الشأن، شددت وفود كثيرة على ضرورة زيادة القدرة الاستيعابية للبلدان الأفريقية عن طريق الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات. وأشار أحد الوفود إلى أن من غير المنصف التركيز على أفريقيا فقط عند الحديث عن "المشاكل"؛ فزيادة القدرة الاستيعابية هي مطلب لكثير من بلدان العالم، وثمة بلدان كثيرة غير أفريقية يمكنها الإفادة من التجربة الأفريقية، والعكس صحيح.

٤٧ - وكررت المديرة التنفيذية تأكيد التزام الصندوق بمساعدة بلدان أفريقيا، وتأييده الكامل لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بشأن أفريقيا. وأشارت إلى أن المشكلة ليست، في كثير من الأحيان، مسألة قدرة استيعابية، بل مسألة التزام سياسي أيضاً، وقالت إنها تتفق مع الرأي القائل إن المشاكل ليست خاصة بإقليم معين من العالم دون غيره. وبينت أن الصندوق يعمل على بناء القدرة الوطنية عن طريق تدريب موظفين نظراء وطنيين وعن طريق دعم المنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والمحلية. وأشارت المديرة التنفيذية إلى الدور الهام الذي يؤديه الإصلاح الصحي في المبادرة الخاصة، وذكرت أن الصندوق سيكون شريكا نشطا وكاملا في ميدان الصحة الإنجابية.

٤٨ - وأعربت وفود كثيرة عن ارتياحها لأن الصندوق قد تمكَّن من تضمين برنامج عمله مسائل هامة ناشئة عن توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومن بين الأمثلة التي أوردتها على ذلك: الإنصاف والمساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة، ومسؤولية الذكور، والاهتمامات الخاصة بالصحة التناسلية للمراهقين. وطُلبت معلومات أكثر تحديدا عن الطريقة التي يتم بها فعلا استخدام مبادئ الصندوق التوجيهية الجديدة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشارت المديرة التنفيذية إلى عدة مجالات: (أ) فقد استُحدثت عمليات استعراض تطبيق السياسات العامة بغية رصد تنفيذ المبادئ التوجيهية على الصعيد القطري؛ (ب) وطُلب إلى المنسقين المقيمين أن يقدموا تقارير عن المبادئ التوجيهية للمنسقين المقيمين بشأن تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ (ج) وتتناول عملية

استعراض جميع المشاريع والبرامج كيفية تطبيق المبادئ التوجيهية الموضوعية؛ (د) ويجري تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بخدمات الدعم التقني بغية تعزيز المساندة.

٤٩ - وعلقت عدة وفود على المسائل المالية ومسائل الميزانية، بما فيها ضرورة المواءمة بين عروض ميزانيات صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأثارت عدة وفود مسألة ترحيل الدخل من سنة إلى السنة التالية. ولاحظت الاتجاه الايجابي المتمثل في انخفاض عمليات الترحيل هذه، على نحو ما أبرزته المديرة التنفيذية في بيانها، إلا أن تلك الوفود شددت على ضرورة رصد هذا الاتجاه بعناية. وأشارت المديرة التنفيذية، في ردها إلى ما أحرز من تقدم كبير، وذكرت أن ليس من الممكن دوماً التحكّم في عمليات ترحيل الدخل إلى السنوات اللاحقة، نظرا إلى إن جزءاً من الدخل يصل، لا محالة، في وقت متأخر من العام ولا يمكن انفاقه قبل حلول العام التالي. وعلى أي حال، فهي لا تريد إلا أن تشجع على تقديم التبرعات للصندوق، أيا كان وقت ورودها أثناء العام.

٥٠ - وفيما يتعلق بالانخفاض الطفيف في النسبة المئوية للميزانية التي تستأثر بها تكاليف خدمات الدعم الإداري والبرنامجي (من ١٧ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٦ في المائة في عام ١٩٩٥)، قالت المديرة التنفيذية إن ذلك هو، بصورة رئيسية، نتيجة للزيادة الكبيرة في الدخل بين السنتين - ولو أنها، بالطبع، مسرورة لهذا الاتجاه. وأشار أحد الوفود إلى أنه، على الرغم من التشديد المستمر على تخفيض التكاليف الإدارية، فإن ذلك ينبغي ألا يصبح هدفاً في حد ذاته ولا ينبغي أن يعرِّض أداء المنظمة للخطر. وقالت المديرة التنفيذية إنها متفقة مع هذه المقولة وذكرت أنه يجري تنفيذ جميع مكونات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي تنفيذاً تاماً.

٥١ - وبخصوص إعلان المديرة التنفيذية أن السيدة كرستين ترون قد عُيِّنت في منصب نائب المديرة التنفيذية (البرنامج)، قدمت وفود عديدة تهانيها للسيدة ترون على تعيينها ونوَّهت بسجل الصندوق الجيد في تعيين نساء لشغل مناصب في الإدارة العليا والوسطى. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن سبعة مناصب من بين المناصب العليا الأحد عشر في الصندوق تشغلها نساء. وأشادت وفود عديدة بالصندوق على ما حققه من إنجاز، وأشارت إلى أنه قد ضرب مثالاً يمكن أن تحتذي به منظمات أخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

٥٢ - وطرحت عدة وفود أسئلة عن تعاون الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالايدز، وعن تقسيم العمل. فقالت المديرة التنفيذية إنه، على الرغم من أن البرنامج المذكور هو برنامج حديث العهد جداً، فإن التعاون بين الوكالتين قد ظل ممتازاً حتى الآن. فقد أعار الصندوق موظفاً للبرنامج وما زال يقوم بتوريد الرفالات (العوازل الذكرية) لكثير من البرامج الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالايدز. وقالت المديرة التنفيذية، ردا على سؤال آخر، إن الجزء الأكبر من المبلغ الذي ينفقه الصندوق في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقدره ٢٠,٥ مليون دولار، قد أُنفق على توفير الرفالات، وهو ليس سوى جزء

صغير مما تنفقه منظومة الأمم المتحدة بكاملها على الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٣ - ورداً على قول المديرة التنفيذية إن التسمية الجديدة للمديرين القطريين للصندوق كممثلين له قد أفضى إلى تحسين أداء نظام المنسقين المقيمين، طلبت عدة وفود معلومات أوضح عن مدى التحسين الذي أحدثه هذا التغيير. فذكرت المديرة التنفيذية أن التسمية الجديدة قد زادت من ظهور الصندوق وحسَّنت قدرته على التنسيق بين الأنشطة السكانية. كما أظهرت التزام الصندوق بنظام المنسقين المقيمين بجعل المنسق المقيم يرأس لجنة تقييم المشاريع في كل بلد، وهي لجنة تابعة للصندوق.

٥٤ - وأشارت عدة وفود إلى أن ما تم عقب مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية من تشديد جديد على الصحة الانجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، لا يعني أنه ينبغي للصندوق أن يقلل من أهمية أكثر مجالاته ميزة "نسبية"، أي السكان وتنظيم الأسرة، وشدد أحد الوفود على أن على الصندوق أن يلتزم التزاما قوياً بتثبيت عدد سكان العالم وأن يجعل ذلك أولويته. وذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق يفهم جيدا أين توجد ميزته النسبية وأنه المنظمة الوحيدة من منظمات الأمم المتحدة، التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة. كما قالت إن أفضل سبيل لتثبيت عدد سكان العالم هو بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٥ - وكذلك، ذكرت وفود عديدة أن الصحة الانجابية ليست سوى مجال واحد من المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة التي أقرها المجلس التنفيذي في مقرره ١٥/٩٥. أما المجالان الآخران - وهما المناصرة والاستراتيجيات السكانية والانمائية - فلم يحظيا سوى بقدر قليل نسبياً من الاهتمام في التقرير السنوي عن عام ١٩٩٥. وأشارت وفود عديدة إلى الدور الحاسم الذي يتعين أن يؤديه هذان المجالان البرنامجيان. وقالت المديرة التنفيذية إن التقرير المتعلق بعام ١٩٩٥ قد ركَّز على الصحة الانجابية نظراً لأنها مفهوم جديد يجري الأخذ به في أعمال الصندوق في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعليه، فقد بات، بالضرورة، مَحَطَّ كثير من الاهتمام أثناء العام، وخاصة فيما يتعلق بتدريب الموظفين وإعادة توجيه الأنشطة. غير أن ذلك لا يعني أنه يجري إهمال المجالين الآخرين، فسيتم تناولهما بمزيد من التعمق في تقارير سنوية لاحقة.

٥٦ - ورحبت عدة وفود بما شرحته المديرة التنفيذية في بيانها من أن الصندوق يعمل مع لجنة التنسيق الإدارية على إعادة تصنيف الفئات الفرعية لفرع السكان من تصنيفه البرنامجي بحيث تتمشى مع المجالات البرنامجية الأساسية الجديدة الثلاثة على النحو المبيَّن في مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٥. وأكدت على أنه ينبغي الاضطلاع بعملية إعادة التصنيف بالتعاون مع منظمات معنية أخرى مثل لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقالت المديرة التنفيذية إن بوسعها أن تفيد أنه يجري الاضطلاع بذلك.

٥٧ - وذكرت وفود عديدة أنه لا يمكن للصندوق أن ينهض بعمله بفعالية دون وجود قاعدة موارد مضمونة. وطالبت بلدان العالم أن تفي بما تعهدت به من التزامات في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما تساءلت عما يفعله الصندوق في سبيل تحسين قدراته على جمع التبرعات وزيادة ترتيبات التمويل المشترك بواسطة اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. ولاحظت المديرة التنفيذية أن أفضل طريقة لجمع مزيد من الأموال هي بوضع برنامج فعال، وأعربت عن اعتقادها بأن الصندوق يفعل ذلك. وقالت إن جمع التبرعات هو، بالطبع، من الأولويات الرئيسية بالنسبة لموظفي الصندوق، ومن بين هذه الأولويات وضع ترتيبات التمويل المشترك. غير أنها لاحظت أن هذه الترتيبات تقوم على كثافة اليد العاملة وتُثقل وقت الموظفين نظراً لمتطلبات مختلف الجهات المانحة من حيث الشؤون المالية ومن حيث الرصد والإبلاغ.

٥٨ - وذكر عدد من الوفود أنه، بغية قياس فعالية برامج الصندوق، من الضروري أن توجد مجموعة من مؤشرات التقدم، أو علامات قياسية، تكون موثوقة وقابلة للمقارنة. وقالت المديرة التنفيذية إنها متفقة تماما مع هذا الرأي، وذكرت أن الصندوق يعمل في محافل عديدة، وخاصة في لجنة التنسيق الإدارية، على وضع هذه المؤشرات. بل إن فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمالية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التي أنشأها الأمين العام، تعكف على وضع مجموعة كاملة من المؤشرات في ميادين اجتماعية مختلفة، حيث يتولى الصندوق وضع المؤشرات السكانية والديموغرافية. وقالت إنها متفقة مع الوفود على وجوب رصد الأداء باستمرار، الأمر الذي يتطلب وضع مؤشرات لأثر البرامج.

٥٩ - واستفسر أحد الوفود من المديرة التنفيذية عما اتُخذ من تدابير محددة لزيادة الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية في تنفيذ مشاريع الصندوق، مردِّداً بذلك مَطلب وفود كثيرة بزيادة الاعتماد على المنظمات غير الحكومية، على النحو المطلوب في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشار وفد آخر إلى الدور الحيوي الذي يتعين على هذه المنظمات أن تنهض به في زيادة المشاركة المجتمعية. وأكدت المديرة التنفيذية الدور العام الذي يتعين على هذه المنظمات أن تؤديه في بلوغ الأهداف السكانية وأهداف الصحة الانجابية على الصعيدين الوطني والدولي. وبَيَّنت أن أحد المشاكل المقترنة بذلك تكمن في إيجاد المنظمة غير الحكومية المناسبة التي تفي بالمبادئ التوجيهية للصندوق. وذكرت أن الصندوق قد أعاد النظر في معاييره المتعلقة بتقييم القدرة الإدارية والمالية والفنية للمنظمات غير الحكومية، وأنه مستمر في تعيين المنظمات المناسبة منها والمساعدة على تعزيزها.

٦٠ - ولاحظت عدة وفود حرص المجلس باستمرار على تحسين التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفي هذا الصدد، أبدى أحد الوفود تشككاً في تكاثر آليات التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يسبب كثيراً من الالتباس، وقد يكون متنافيا مع الغرض المعلن لهذه الآليات. وقالت المديرة التنفيذية إنها تتفق مع هذه الوفود في رأيها هذا، وذكرت أنها قد أمضت ما بين ٦٥ يوماً و٦٧ يوماً من أيام الدوام في عام ١٩٩٥ على العمل في مجال أنشطة التنسيق، وأنه يوجد تكاثر في اللجان المعنية بالتنسيق. ودعت إلى ضرورة تبسيط هذه العملية وجعلها أكثر كفاءة.

٦١ - وأشار عدد من الوفود إلى ضرورة مواصلة الدمج بين المشاريع كسبيل إلى تخفيض المصروفات الإدارية. وأفادت المديرة التنفيذية أن الاتجاه مؤات في هذا الشأن، واقترحت أن ينظر الصندوق في إمكانية تغيير أسلوب عرض عدد المشاريع في التقرير السنوي عن عام ١٩٩٦ بغية زيادة إظهار هذا الاتجاه.

٦٢ - واستفسر أحد الوفود عن سبب قلة المعلومات عن الإجهاض في التقرير السنوي، فذكر أن على الصندوق أن يضطلع بدور هام، ليس فقط في النهوض بتنظيم الأسرة كسبيل للتقليل من حدوث عمليات الإجهاض، بل في النهوض بالصحة الانجابية كذلك، مثلاً، عن طريق معالجة النتائج المترتبة على عمليات الإجهاض غير الناجحة. وأجابت المديرة التنفيذية بأن الصندوق يتصدى للإجهاض في إطار الفقرة ٨-٢٥ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٦٣ - واستفسر أحد الوفود عن الدور الذي يتوخاه الصندوق للقطاع الخاص في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فردّت المديرة التنفيذية قائلة إنها لا تتوقع ورود تبرعات من مؤسسات القطاع الخاص. وأفادت أنها اجتمعت بكثير من قادة قطاع الأعمال في المؤتمر الذي عُقد مؤخراً في دافوس، وأن الخطوة التالية هي العمل على الدعوة إلى انعقاد اجتماع لقادة قطاع الأعمال، يرأسه أحد الشخصيات المعروفة جيداً في أوساط قطاع الأعمال، للنظر في مشاركة مجتمع رجال الأعمال في دعم برامج السكان والتنمية.

٦٤ - وأثار أحد الوفود عما إذا لم يكن عقد الدورة السنوية في جنيف قد أدى بالضرورة إلى تخفيض الاشتراك فيها من جانب البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً. وقالت المديرة التنفيذية في ردها إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يُثمّن بطبيعة الحال إسهام تلك البلدان تثمينا كبيراً جداً. وأشار وفد سويسرا في وقت لاحق إلى أن حكومتي سويسرا وفرنسا قد أتاحتا مساعدة مالية، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتغطية تكاليف السفر والإقامة اليومية لممثل واحد مقره في نيويورك من كل بلد من أقل البلدان الإفريقية نموا التي هي أعضاء في المجلس، مما يمكنهم من الاشتراك أيضا في ذلك الجزء من جدول الأعمال المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان. ورد ذلك الوفد قائلا إنه إذا كانت بعض بعثات أقل البلدان نموا لم تتمكن من الاشتراك في الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان فلم يكن ذلك بسبب القيود المالية ولا هو بسبب انعقاد الدورة في جنيف.

٦٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٥ (DP/FPA/1996/17 (Part I))، واضعاً في الحسبان الآراء التي أعربت عنها الوفود اثناء المناقشة المتعلقة بهذا البند كما تنعكس في التقرير المتعلق بالدورة.

باء - خطة العمل والتنفيذ المالي

٦٦ - قدم نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) كلاً من خطة العمل للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ وطلب سلطة الانفاق البرنامج (الوثيقة DP/FPA/1996/18 وCorr.1) وحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي (DP/FPA/1996/19). واستعرض بإيجاز الأداء المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٥ مؤكداً تخفيض المبالغ المرحلة من ٣٣ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤ الى ٢٤,٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥. ولدى وضع خطة العمل المقترحة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، استخدم صندوق الأمم المتحدة تقديراً متحفظاً لإيرادات عام ١٩٩٦ يبلغ ٣٠٠ مليون دولار وزيادة سنوية في الايرادات قدرها ٨ في المائة، مما وصل بمجموع الإيرادات لفترة خطة العمل الى ١,٥ مليار دولار تقريباً أي أكثر بقليل فقط من التقديرات التي وردت في خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ والتي عـُرضت في الدورة السنوية لعام ١٩٩٥. وفيما يخص تنفيذ البرامج القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي في السنوات الماضية، أكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أتاح أساساً الموارد حسبما هو مخطط.

٦٧ - ولدى استعراض أداء الصندوق في عام ١٩٩٥، أعربت عدة وفود عن قلقها لأنه لم يخصص للبلدان ذات الأولوية في عام ١٩٩٥ سوى ٧٠ في المائة من الموارد القطرية ولأن الاعتمادات المخصصة للصحة الانجابية انخفضت بصورة متناسبة. وأثارت بعض الوفود مسائل تتعلق بانخفاض الحصة النسبية للموارد المخصصة للأنشطة القطرية في آسيا. وأثنى عدد من الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان للتخفيض الذي حققه في نسبة النفقات الإدارية في عام ١٩٩٥.

٦٨ - وفيما يتعلق بخطة العمل المقترحة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، أعربت الوفود، عموماً، عن تأييدها لأرقام التخطيط المالي وإن كان التخفيض المسقط للايرادات في عام ١٩٩٦ هو أمر مثير للقلق. وطلب أحد الوفود أن تـُدرج في المستقبل البيانات المالية للسنة الجارية لتيسير تقييم الحسابات التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلق معظم الوفود على معدل الزيادة السنوية في الايرادات المقدرة في خطة العمل بـ ٨ في المائة. وعلى الرغم من الزيادة التي حـُققت من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٥ والتي بلغت ١٩ في المائة، رأت قلة من الوفود أن هذا الرقم مفرط في التفاؤل وطلبت معلومات إضافية عن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يخص تعبئة الموارد اللازمة. واقتـُرح على الصندوق أن يبسـّط اجراءات التمويل المتعدد الأطراف كوسيلة لزيادة الموارد البرنامجية للصندوق.

٦٩ - ورحبت الوفود بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تنفيذ النهج الجديد في تخصيص الموارد بطريقة مرنة وتدريجية، لكن بعضها رأى أن الزيادات المتوقعة فيما يخص أفريقيا غير كافية. وطلب أحد الوفود ضمانات بأن المساعدة ستزداد بالقيمة المطلقة على الرغم من التخفيض التناسبي للموارد المخصصة لمجموعتي البلدان باء وجيم. وفيما يخص المبالغ المرحلة اقترحت بعض الوفود أن تتخذ تدابير لزيادة الطاقة الاستيعابية في البلدان المتلقية لضمان استخدام الموارد المتاحة بالكامل.

٧٠ - ولاحظت بعض الوفود، في معرض تعليقها على شكل خطة العمل، أن هذه الخطة تبدو مالية بالدرجة الأولى، وتبين النوايا العامة فيما يخص استخدام الموارد المقدرة، ولا تدمج الأهداف الاستراتيجية للصندوق في عملية تخطيط موارده. واقترحت تضمين خطة العمل في المستقبل بيانات موضوعية وعلى الأخص الاستخدام المتوخى للموارد حسب المجال البرنامجي. وأُعرب عن قلق مماثل فيما يخص عدم وجود معلومات أكثر تحليلاً في الوثيقة المتعلقة بحالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية، بما أن ذلك سيساعد على توضيح معدلات استخدام الموارد لمختلف البرامج.

٧١ - وردَّ نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) على نواحي قلق المجلس التنفيذي فيما يخص أداء صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٥ فأشار إلى النهج الجديد المتبع في تخصيص الموارد والذي حل محل النظام القديم القائم على أولوية البلدان، وإلى أن الانخفاض الطفيف للاعتمادات المخصصة للصحة الانجابية عوضته الزيادات في المجالات الوثيقة الصلة بها أي الإعلام والتعليم والاتصال. وأكد أيضاً أن الموارد المخصصة للبلدان ذات الأولوية ولمجال برنامج الصحة الانجابية ازدادت بالقيمة المطلقة. وفيما يتعلق بشكل خطة العمل بين أنه أُعد على هيئة وثيقة للتخطيط المالي بناء على طلب مجلس الإدارة. ولكن، على الرغم من أن تخصيص الموارد بحسب المجالات البرنامجية يعتمد الى حد بعيد على تكوين فرادى البرامج القطرية، سيعاد النظر في إدماج الأهداف الاستراتيجية للبرامج في خطط العمل المقبلة.

٧٢ - وفيما يخص المعدل المقدر لازدياد الايرادات السنوية، أخبر نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) الوفود بأن هذا التقدير يستند إلى المؤشرات الواردة من البلدان المانحة والزيادات في الماضي والتي بلغت في المتوسط ٩,٢ في المائة خلال السنوات العشر الماضية. وأكد أن تقدير الايرادات سيُعدَّل سنويا وفقا للتبرعات الفعلية التي سيتم تلقيها، بما أن خطة العمل هي خطة متجددة. ورداً على الأسئلة المتعلقة بالمبالغ المرحلة، أشار إلى بعض التدابير التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تخفيض هذه المبالغ، بما في ذلك توفير التدريب وتعيين موظفين وطنيين للمشاريع بغية زيادة الطاقات الاستيعابية في البلدان المشمولة بالبرامج. وأكد للوفود أن تقدير الموارد القطرية في المجموعة ألف بـ ٦٠ في المائة في المتوسط تقدير متحفظ من المرجح أن يتم تجاوزه وأن من الممكن جدا أن تُحقَّق الأهداف التي حددها المجلس التنفيذي في المقرر ١٥/٩٦ بحلول عام ٢٠٠٠ وربما قبله.

٧٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي والواردة في الوثيقة DP/FPA/1996/19.

٧٤ - واعتمد المجلس التنفيذ المقرر التالي:

٢٦/١٩٩٦- خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ وسلطة الإنفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر مقترحات تخطيط الموارد البرنامجية المقدمة من المديرة التنفيذية والمبينة في الفقرات ٧ إلى ١٨ من الوثيقة DP/FPA/1996/18؛

٢ - يوافق على طلب سلطة الإنفاق البرنامجي لعام ١٩٩٧ بمستوى معادل للموارد الجديدة القابلة للبرمجة لعام ١٩٩٧ والمقدرة حالياً بمبلغ ٢٥٧ مليون دولار؛

٣ - يقـــر استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠: ٢٧٩ مليون دولار لعام ١٩٩٨؛ و٣٠٥ ملايين دولار لعام ١٩٩٩؛ و٣٣٤ مليون دولار لعام ٢٠٠٠؛

٤ - يقر أيضاً استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف: ١٥ مليون دولار سنوياً للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠.

٨ أيار/مايو ١٩٩٦

٩٦/٢٧- صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المتلقية، وبخاصة في أفريقيا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يسلم بمشكلة القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية فيما يتعلق بالبرامج السكانية في البلدان المتلقية، وبخاصة في معظم البلدان الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، كما لوحظ في المناقشة المتعلقة بتقارير المديرة التنفيذية (DP/FPA/1996/17 (Part I) وDP/FPA/1996/19)؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرس هذه المشكلة بدقة في إطار الهياكل والنظم القائمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفي المشاورات مع الفعاليات ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك حسبما يكون مناسباً المؤسسات الإنمائية الملمة بشؤون برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان المتلقية، وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا؛

٣ - يطلب أيضاً إجراء دراسة، فضلاً عن إيجاد وسائل وأنشطة أخرى للتصدي لهذه المشكلة، تركّز على تدابير تشغيلية محددة يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يضطلع بها لدعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية فيما يتصل بالبرامج السكانية في البلدان المتلقية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا. وينبغي أن تستفيد التدابير المحددة من تحليل يُجرى للمشاكل التي تُواجَه، وبصورة رئيسية على الصعيد القطري؛

٤ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدّم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، على أقصى تقدير، وكجزء من التقرير السنوي، توصيات محددة تهدف إلى إجراءات من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان ترمي إلى دعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المتلقية، وخاصة تلك الموجود في أفريقيا.

١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

جيم - الأنشطة على مستوى البرامج (التقييم)

٧٥ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) التقرير الدوري للمديرة التنفيذية عن التقييم (DP/FPA/1996/20)، والذي عرضت فيه أنشطة التقييم المضطلع بها في صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وبعد أن أشارت الى أن عدد تقييمات المشاريع التي يساعدها الصندوق يزداد باطراد، ذكرت أن تخطيط التقييم داخل الصندوق لا يزال يتطلب تحسينا مستمرا على نحو يكفل تضمين تصميم المشاريع العناصر الحاسمة الضرورية للتقييمات المفيدة. وأشارت الى بعض المشاكل المشتركة التي سُلطت عليها الأضواء في نتائج التقييمات الأخيرة، موضحة أن عددا من هذه المشاكل يحتاج الى حلول أطول أجلا.

٧٦ - وأبلغت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) المجلس التنفيذي بأن النظام الحالي للرصد والتقييم هو قيد التنقيح، وتولى فيه المراعاة الواجبة لأهمية الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. واسترعت الاهتمام إلى النظام الذي بدأ تطبيقه حديثا والمتعلق باستعراضات تطبيق السياسات بغرض رصد الالتزام بسياسات واجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو النظام الذي يشمل، في جملة أمور، استخدام نتائج التقييم. وتم إبلاغ المجلس بأنشطة التقييم الجارية والمخططة، مع ابراز الجهود الرامية إلى تحسين التقنيات والأدوات، ولا سيَّما في مجال وضع مؤشرات لأداء البرامج.

٧٧ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها لما اتسم به التقرير من صراحة وصدق، وأشادت بالبيان الافتتاحي الذي أدلت به نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج). وتم التأكيد على أهمية التقييم بوصفه أداة للادارة والبرمجة. وتم تشجيع الصندوق على مواصلة إسناد الأولوية للتقييم واستخدام نتائج التقييم لأغراض البرمجة الاستراتيجية. وأُعرب عن القلق بسبب عدم وجود تقييم منتظم لأداء البرامج وإنجازاتها في إطار عملية استعراض البرامج وتطوير الاستراتيجية، وتم حث الصندوق على مضاعفة جهوده في هذا المجال.

٧٨ - وساد الاتفاق بوجه عام فيما يتعلق بفائدة وأهمية المسائل الخاضعة للدراسة في اطار التقييمات بحسب المواضيع، وتم تشجيع الصندوق على إجراء تقييمات لمسائل رئيسية مماثلة تتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ورحبت الوفود بالمبادرة المتعلقة باستعراضات تطبيق السياسات، وأبدت رغبتها في أن يتم إبلاغها، في الوقت المناسب، بنتائج هذه الاستعراضات. وحظي الصندوق بالثناء على مبادراته المتعلقة بوضع مؤشرات لأداء البرامج وتقييم التأثير، مع الاقرار على النحو الواجب بالمصاعب التي ينطوي عليها تقييم التأثير. وفي المستقبل، ينبغي ألا يكتفي الصندوق بتزويد المجلس التنفيذي

بالمعلومات التجميعية عن تأثير محاولاته وجهوده بل أن يزوده أيضا بـ "لمحات سريعة" عن كيفية تطبيق الدروس المستخلصة والاستفادة منها. وأكدت عدة وفود على الحاجة الى تقاسم الدروس المستخلصة، الايجابية والسلبية على السواء.

٧٩ - وأشارت عدة وفود الى أن عملية التقييم والرصد هي عملية ذات قيمة، لا من حيث تحسين أداء البرامج فحسب، ولكن هناك جانبا آخر في غاية الأهمية هو بناء القدرة الوطنية. ذلك أنه يمكن للصندوق، من خلال تعزيز المشاركة الوطنية في عملية التقييم، أن يتيح للبلدان امكانية تحسين تنفيذ وإدارة برامجها الخاصة، كما يمكنه أن يزيد من درجة الشعور بالملكية لدى البلدان التي يجري فيها تنفيذ البرامج. ووردت الاشارة أيضا إلى أن النظام الفعال للتقييم يعتبر أداة مهمة في تعبئة الموارد لأنه يعزز الشعور بالثقة في أن هذه الموارد تُستخدم بحكمة. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي ألا يصبح التقييم غاية في حد ذاته، وأنه يعتبر ذا فائدة طالما استُخدم في تحسين نوعية البرامج وأدائها. وإذا تحول التقييم إلى عملية كثيفة الأعباء، فستكون النتيجة محبطة.

٨٠ - وردا على أسئلة تتعلق بمعرفة النسبة المئوية لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاضعة للتقييم، قالت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) إن المبادئ التوجيهية المطبقة حاليا تقتضي أن تتضمن جميع المشاريع والبرامج عنصرا تقييميا يعتبر جزءا لا يتجزأ منها. أما عدد المشاريع والبرامج التي لديها عنصر "مستقل"، أي خارجي، للتقييم فلم يصل بعد إلى ١٠٠ في المائة، وإن كان يسجل زيادة مستمرة في السنوات الأخيرة. أما ما إذا كان ينبغي إدراج هذا التقييم المستقل فهو أمر يتوقف، حسبما أشارت الوفود، على مدى فعاليته بالقياس إلى تكلفته. أما فيما يتعلق بتقييم التأثير، فقالت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) إن من الصعب للغاية تحديد العلاقة السببية. فإذا شهد بلد ما تحسنا في أوضاعه الديمغرافية وحالة الزيادة السكانية فيه، فليس من الممكن تحديد جانب التحسن الذي يُنسب للبرامج الحاصلة على مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ غير أن الصندوق يواصل العمل على وضع مؤشرات لقياس التأثير وقياس جوانب أخرى من جوانب أداء البرامج.

٨١ - ورحبت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) بتعليقات الوفود حول الحاجة إلى إدراج الخبرة الوطنية في عمليات التقييم. ويعترف الصندوق بقيمة هذه الخطوة، سواء من حيث الاستفادة من الخبرات القيِّمة الموجودة لدى البلدان التي تُنفَّذ فيها البرامج، أو من حيث الزخم الذي تعطيه هذه الخطوة لعملية بناء القدرة الوطنية. وقالت إنها تتفق أيضا مع الوفود على أن من الضروري عدم الاكتفاء بإعداد عرض تجميعي لنتائج التقييمات، بل تبادل الدروس المستخلصة فيما بين البرامج؛ وتضطلع أفرقة الدعم القطرية بدور حاسم في تحقيق هذا الغرض.

٨٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الدوري عن التقييم، الوارد في الوثيقة DP/FPA/1996/20.

رابعا - بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٣ - عرض مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأفاد بأنه يقدم بيان المهمة استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٥. وقال إن مشروع بيان المهمة هو نتاج عدة مشاورات جرت على مدى الستة عشر شهراً الماضية التي بدأت بندوة في معتكف عقدتها لجنة الإدارة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واستمرت عن طريق اجتماعها العالمي المعقود في راي - نيويورك، في حزيران/يونيه ١٩٩٥، حيث احتل المشروع مكاناً بارزاً في جدول الأعمال. وعُممت بعد ذلك نصوص مختلفة لبيان المهمة على جميع الموظفين الفنيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في كل من الميدان والمقر، ثم عُمم البيان في شكل مشروع على أعضاء المجلس التنفيذي لإبداء تعليقاتهم عليه. وأُدخلت التعليقات التي وردت من الموظفين ومن أعضاء المجلس التنفيذي على بيان المهمة دون الإخلال بالمضمون الرئيسي للبيان بقدر الإمكان.

٨٤ - وقال مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية إن بيان المهمة وُضع لاستخدامه في منشورات الصندوق كما وضع لوسائط الاعلام والجمهور والموظفين كبيان موجز لأهداف ومبادئ صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهو لا يخل بأي شكل من الأشكال بولاية الصندوق، أو بأولوياته، أو بتوزيع موارده، أو بالمبادئ التوجيهية المتعلقة به والواردة في مقررات المجلس التنفيذي المختلفة. ويعتبر البيان وثيقة من وثائق العلاقات العامة المخصصة للجمهور العام وليس وثيقة من وثائق الأمم المتحدة. وبُذلت في الواقع جهود لتكون صياغة البيان واضحة بقدر الإمكان وفي متناول الأشخاص الذين لا تكون مصطلحات الأمم المتحدة مألوفة لهم.

٨٥ - وناقش أعضاء المجلس التنفيذي مشروع بيان المهمة في اجتماع غير رسمي عُقد في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وأبدى أعضاء المجلس عندئذ تعليقات ومقترحات مختلفة. واستجابة لهذه المقترحات، نقح صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى حد ما مشروع بيان المهمة، ويجري حالياً عرض المشروع المنقح على المجلس كورقة من ورقات غرف الاجتماعات. وقدم المدير شرحاً موجزاً للتعديلات وأشار إلى كيفية استجابتها للمقترحات المقدمة من الوفود. وطلب بعد ذلك تعليقات على المشروع المنقح من المجلس.

٨٦ - وقالت عدة وفود إنها تشعر بالارتياح للمشروع المنقح وأنها ترى أنه يعكس بدقة التعليقات التي أُبديت في الاجتماع غير الرسمي. وقدم أحد الوفود بعض التعديلات على المشروع المنقح فطلب تعديل الفقرة الأولى لتوضيح أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل طبقاً لأولويات محددة مع احترام السياسات الوطنية للبلدان المستفيدة احتراماً كاملاً وطلب أيضاً حذف الفقرة الخامسة والجملة الأخيرة من الفقرة السادسة لعدم وجود لزوم لهما.

٨٧ - وأثارت التعديلات المقترحة من الوفد تعليقات مختلفة. فذكرت عدة وفود أنها لديها أيضاً، في حالة الموافقة على التعديل، مقترحات تود أن تقدمها. بيد أنه وجدت وفود كثيرة أنه ليس هناك ما يدعو إلى تنقيح النص وقالت إنها لا ترغب في مناقشة أي تعديلات في الصياغة.

٨٨ - واقترح أحد الوفود من أجل توضيح الصياغة عدم تكرار عبارة "هذه الأهداف" في الفقرة الرابعة والاستعاضة عنها في المرة الثانية بعبارة "تثبيت عدد السكان". وأيدت عدة وفود هذا الاقتراح ولكن رأت وفود كثيرة أنه سيؤدي في الواقع إلى تغيير معنى الفقرة. وقال أحد الوفود المشتركة بصفة مراقب إن حكومته لديها تحفظات على الفقرات الثالثة والرابعة والسابعة من مشروع بيان المهمة المنقح.

٨٩ - وانتقلت المناقشة بعد ذلك إلى التساؤل عما إذا كان بيان المهمة وثيقة من وثائق العلاقات العامة التي يجوز للمديرة التنفيذية أن تصدرها من تلقاء نفسها والتي ينبغي للمجلس التنفيذي أن "يحيط علماً" بها فقط، أم أنها من وثائق السياسة التي تحتاج إلى موافقة المجلس. وأعربت وفود مختلفة عن كلا الرأيين. وطلب المجلس بعد ذلك رأي الرئيسة، فطلبت بدورها رأي المديرة التنفيذية.

٩٠ - وشرحت المديرة التنفيذية المراحل المختلفة لوضع بيان المهمة. وقالت إنه كان في بدايته فكرة لها وأن هذه الفكرة نوقشت كثيراً، كما ذكر مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية، في اجتماع "راي". وعندما أبلغت المجلس التنفيذي بما جرى في هذه المناقشات، أبدى أعضاء المجلس أيضاً حماساً كبيراً وطلبوا عرض البيان عليهم لاتخاذ اللازم بشأنه فرحبت بذلك ترحيباً كبيراً. وقالت إنها رأت دائماً أن للبيان قيمة أساسية كوثيقة إعلامية لاستخدامها في إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان وكذلك من جانب الجمهور العام. ولذلك فإن البيان يعتمد بأكمله على توجيهات السياسة العامة للصندوق المتفق عليها من قبل.

٩١ - ورداً على بعض مواطن القلق التي أثارتها الوفود أثناء المناقشة، أشارت المديرة التنفيذية، أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل دائماً، حسبما ورد في بيان المهمة، بناء على طلب الحكومات فقط وأنه لا يمكنه لذلك اطلاقاً أن يعمل خلافاً لرغبة الحكومات أو للسيادة الوطنية. ويخضع صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً ولذلك رأت أنه من المستصوب أن يشار إلى ذلك في البيان نظراً لتعلق معظم الأسئلة التي طرحتها وسائط الإعلام بشأن الصندوق بحقوق الإنسان. وكررت مرة أخرى أن بيان المهمة لا يعدّل، ولا يجوز أن يعدّل، ولاية الصندوق.

٩٢ - وأبلغت المديرة التنفيذية مجلس الإدارة بوجود سابقة مؤخراً حيث أيد مجلس إدارة "اليونيسيف" بيان مهمة "اليونيسيف". ويُعرض بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المجلس التنفيذي المشترك بين البرنامج والصندوق في الأسبوع التالي. ولذلك فإنها ترى أنه من الضروري أن يؤيد المجلس بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً.

٩٣ - وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، قرر المجلس التنفيذي الموافقة على بعض التعديلات الطفيفة في النص لكي يتفق مع الصيغة المقررة من قبل أو لتصحيح بعض الاسقاطات التحريرية. بيد أنه لم يتمكن من الموافقة على تعديل النص بالاستعاضة عن عبارة "هذه الأهداف" بعبارة "تثبيت عدد السكان" رغم تأييد وفود كثيرة لذلك. وسحب بالتالي هذا الاقتراح، حرصاً على توافق الآراء.

٩٤ - وقرر المجلس التنفيذي أنه يمكن الاستجابة لطلب المديرة التنفيذية وتأييد بيان المهمة المقترح ما دامت قد وردت اشارة للتعليقات التي أبدتها الوفود المختلفة أثناء المناقشات في المقرر. وبناء على ذلك، رأى المجلس أنه يمكن تأييد البيان وعدم الاكتفاء بالإحاطة علماً به.

٩٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٨/٩٦ - بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

يؤيد بيان المهمة الذي يرد طيه كمرفق لهذا المقرر، مع مراعاة المناقشات التي جرت خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعقودة في عام ١٩٩٦، حسبما وردت في التقرير المتعلق بالبند ٤ من جدول أعمال الدورة، ولا سيما الفقرة ٨٤.

٨ أيار/مايو ١٩٩٦

المرفق

بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدم المساعدة للبلدان النامية وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وللبلدان الأخرى، عند طلبها إياها لمعاونتها على تناول قضايا الصحة الإنجابية والقضايا السكانية، ويعمل على زيادة الوعي بهذه القضايا في جميع البلدان، وهو ما ظل يفعله منذ إنشائه.

ومجالات العمل الرئيسية الثلاثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان هي: المساعدة على كفالة حصول الجميع على الرعاية الصحية الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية لكل قرينين ولكل الأفراد بحلول عام ٢٠١٥ أو قبله؛ ودعم الاستراتيجيات السكانية والإنمائية التي تساعد على بناء القدرات في مجال البرمجة السكانية؛ وتعزيز الوعي بالقضايا السكانية والإنمائية، والدعوة إلى تعبئة الموارد والإرادة السياسية اللازمتين لتحقيق الأهداف في مجالات عمله.

ويسترشد صندوق الأمم المتحدة للسكان بمبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤) ويعززها، وعلى وجه الخصوص، يؤكد الصندوق التزامه بالحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين ومسؤولية الرجل، وباستقلال المرأة وتمكينها في كل مكان. ويؤمن صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن ضمان هذه الحقوق وتعزيزها؛ وتعزيز رفاه الأطفال، وخاصة الطفلات، هي جميعاً أهداف إنمائية في ذاتها. وإن لكل قرينين

ولكل الأفراد الحق في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أطفالهم ومدى المباعدة بينهم، والحق في أن يحصلوا على المعلومات والوسائل لبلوغ ذلك.

ويؤمن صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن تحقيق هذه الأهداف سيسهم في تحسين نوعية الحياة وفي الوصول إلى الهدف المقبول عالمياً وهو تثبيت عدد سكان العالم. ونحن نؤمن أيضاً بأن هذه الأهداف جزء لا يتجزأ من جميع الجهود المبذولة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مطردة ومستدامة تلبي الاحتياجات البشرية، وتكفل الرفاه وتحمي الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة كلها.

ويسلم صندوق الأمم المتحدة بأن حقوق الإنسان جميعها، بما في ذلك الحق في التنمية، هي حقوق عالمية لا تتجزأ، ومترابطة ويقوم بعضها على بعض، كما عبر عنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان فيينا وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وغيرها من الصكوك المتفق عليها دولياً.

ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه الوكالة الرائدة للأمم المتحدة لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتنفيذه، التزاماً كاملاً، بالعمل في شراكة مع الحكومات وجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية، ووكالات المعونة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ويدعم الصندوق بقوة نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتنفيذ جميع مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وسيساعد الصندوق في تعبئة الموارد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، عقب الالتزامات التي قطعتها جميع البلدان على نفسها في برنامج العمل بأن تكفل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي السكان والتنمية.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مدير البرنامج (DP/1996/18/Add.2) وتقرير المديرة التنفيذية (DP/FPA/1996/17-Part II)، المقدمان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللذان عرضهما، على التوالي، المدير المناوب للبرنامج ونائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٩٧ - وقدم المدير المعاون للبرنامج استعراضا شاملا لأجزاء التقرير الأربعة، موضحا أن الشكل الموحد، المتفق عليه بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، يمثل خطوة رئيسية في اتجاه الإعداد المشترك للتقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن شأنه أن ييسر عمل الوفود. واستجابة لأوجه القلق التي سبق أن أعربت عنها الوفود، تم توخي العناية لجعل التقارير أكثر دقة وتفصيلا وتحليلا.

٩٨ - وسلّط نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والادارة) الضوء على التطورات الأخيرة في المجالات التي يتناولها التقرير، ولا سيّما ما يتعلق بالتعاون فيما بين الوكالات. وأكد على التقدم المحرز في مجال توحيد الإجراءات وتنسيق الأنشطة الميدانية. وحدد كذلك بعض المشاكل والتحديات التي تضمنها التقرير كيما يناقشها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٩٩ - وكان الرئيس قد وجه الدعوة لحضور الدورة الحالية إلى مدير مكتب جنيف، إدارة الشؤون الإنسانية، بصفته رئيسا للفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات والمعنية بمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥، وذلك لتقديم عرض شامل لأعمال الفرقة العاملة. وقال رئيس الفرقة العاملة إنها أُنشئت في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بهدف تيسير متابعة القرار بشكل منسَّق على مستوى المنظومة بأسرها. ويتمثل دور إدارة الشؤون الانسانية في دعم هذا العمل، وضمان إبلاغ الوكالات بالتقدم المحرز في تطبيق القرار وتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء. وأثنى رئيس الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات على تقرير مدير البرنامج، موضحا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ظل عضوا نشطا في كل من الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تعتبر الآلية الرئيسية للتنسيق بين المنظمات المشاركة في الأنشطة الانسانية. وأشار مرة أخرى إلى التقرير، فأبرز ثلاث مسائل ذات ارتباط وثيق بالعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي : (أ) حشد الموارد، (ب) والطابع المتزامن لأنشطة الإغاثة وأنشطة التنمية، (ج) والأشخاص المشردون داخليا.

١٠٠ - وأشار الرئيس إلى أن النداء الموحد المشترك بين الوكالات لم يصدر بغرض جمع الموارد من أجل التنمية، وأن الأمر يحتاج إلى جهود اضافية لإنشاء آليات استشارية لتنسيق حشد الموارد لمواجهة

الاحتياجات القطرية. وفي هذا الصدد، أشار إلى قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم ورقة شاملة عن موضوع حشد الموارد، كمساهمة ايجابية في أعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وأعمال الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات. وبعد أن أشار إلى أن أنشطة الإغاثة لا تنفَّذ في فراغ وإنما تنفذ في سياق التنمية وإعادة التأهيل، أعرب أيضا عن تقديره للأعمال التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بحث العلاقة بين الاغاثة والتنمية، مشيرا إلى مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدراسة التي تقوم بها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية لاستراتيجيات الإنعاش في فترة ما بعد النزاعات. وفي معرض الاشارة إلى الورقة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الترتيبات اللاحقة، رحب الرئيس أيضا بمبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار "الغرض المتوخى من تخصيص الموارد من البند (الأساسي ١-١-٣) "TRAC 3"" التي عكست عملية إعادة التقييم والمساهمة في إعادة تنظيم العلاقات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الوكالات التنفيذية. ورحب كذلك بما يعتزمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إتاحة المزيد من الموارد استجابة لاحتياجات البلدان التي تمر بحالات استثنائية في مجال التنمية. وبعد أن لاحظ رئيس الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات أن الأمر يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتوضيح الأدوار داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشردين داخليا، أشار إلى الاتجاه الإيجابي الذي يسير فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبيل زيادة توضيح دوره الخاص به في ذلك المجال.

١٠١ - وعلقت وفود عديدة على هيكل ومحتويات تقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكرت عدة وفود أنه لا ينبغي تكريس الدورة الحالية لمناقشة جوهر التقارير، وهو أمر يمكن الاضطلاع به، بالفعل، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإنما ينبغي بالأحرى تعيين مسائل محددة لينظر فيها المجلس ويصدر توصيات بشأنها. وقد قدمت تعليقات محددة وفقا للمجالات الرئيسية الأربعة التي تناولها التقريران.

١٠٢ - المسائل المتعلقة بشكل التقارير. أثنت وفود عديدة على التقريرين من حيث أنهما يمثلان تحسنا ملحوظا بالنسبة للتقارير السابقة، كما أثنت على الشكل الموحد الذي ييسر إجراء المقارنات. وذكرت وفود قليلة أنها كانت تفضل تقريرا مشتركا. وعلقت بعض الوفود بأنه كان يمكن أن تُقترح في التقريرين خيارات بتوصيات تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتستند إلى تحليل للمشاكل يتسم بدقة أكبر من التي اتسم بها التقريران موضع النظر. ووردت الإشارة إلى الفقرات ٢ إلى ٥ من الوثيقة DP/FPA/1996/17 (Part II) بوصفها مثالا جيدا على كيفية مناقشة المسائل في التقارير المقبلة.

١٠٣ - متابعة استعراض السياسات الثلاثي السنوات. أشادت عدة وفود، في معرض الحديث عن نظام المنسقين المقيمين، بالجهود التي بذلها حتى الآن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال توسيع قاعدة تعيين المنسقين، ولكنها حثت على تكثيف هذه الجهود. وطلب وفد من صندوق الأمم المتحدة للسكان إبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج المناقشات التي تُجرى في الاجتماع الرفيع المستوى للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بشأن التجارب المستخلصة من نظام المنسقين المقيمين. ولوحظ أن النظام يعمل بكفاءة أكبر، فيما يبدو، أثناء حالات الأزمات وأنه ينبغي دراسة العوامل التي تؤثر على ذلك. وطُلب من صندوق

الأمم المتحدة للسكان توضيح الدور المقبل لممثلي الصندوق المعينين حديثا في اطار نظام المنسقين المقيمين.

١٠٤ - متابعة المؤتمرات الرئيسية. طلبت الوفود إيضاحات بشأن النتائج الملموسة المحرزة حتى الآن، ولا سيَّما على الصعيد الميداني، فيما يتعلق بتعزيز التنسيق وتطبيق المبادئ التوجيهية، مثل المبادئ التي وضعتها الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي هذا السياق أيضا، طُرحت أسئلة بشأن مدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المؤتمرات المقبلة، ولا سيَّما الموئل الثاني وقمة الغذاء العالمية. وأعرب وفد عن القلق تجاه غياب قضايا السكان في الوثائق المتعلقة بالمبادرة الخاصة للأمم المتحدة بشأن أفريقيا، وطلب إعداد وثيقة تكميلية عن إدماج عنصري السكان والصحة الإنجابية في تلك المبادرة. وطُلب من المنظمتين كلتيهما إبلاغ المجلس التنفيذي باستراتيجياتهما المتعلقة بزيادة حشد الموارد لمواجهة المتطلبات الجديدة المتعددة التي نشأت في المجال الإنمائي الدولي.

١٠٥ - وأعربت عدة وفود عن القلق تجاه العدد المحدود لمذكرات الاستراتيجيات القطرية التي استكملت بالفعل، وتساءلت هذه الوفود عن أسباب هذا التقدم البطيء. وأعرب وفد آخر عن قلقه من أن النهج البرنامجي، على الرغم من أنه يقوم على أساس مفهوم جيد، لم يحرز سوى تقدما محدودا. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، طلب أحد الوفود إيضاحات بشأن دور وحدات التنفيذ الوطنية ومدى مشاركتها في بناء القدرات الوطنية، وهي المشاركة التي أشارت اليها بعض الوفود على أنها أساسية لنجاح التنفيذ الوطني. وينبغي أيضا التركيز على زيادة تدريب الموظفين الحكوميين وموظفي المشاريع بغية تحسين القدرات الوطنية. وسأل أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الطريقة التي يتم بها التنسيق بين جهود الصندوق في مجال تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الوطني وبين جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال. وطلبت وفود قليلة معلومات وأرقاما إضافية عن تحقيق اللامركزية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حين ركز أحد الوفود على الحاجة إلى المزيد من التعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، حذر وفد آخر من إنشاء آليات معززة في الوقت الذي يخضع فيه دور اللجان للاستعراض. وفيما يتعلق بالأماكن المشتركة، أعربت وفود عديدة عن ارتياحها للتقدم المحرز والتقدم المتوخى. وقال وفد إنه كان يمكن للتقريرين تقديم المزيد من المعلومات عن الخدمات الإدارية المشتركة. ذلك أن هناك حاجة إلى التوسع السريع في تلك الخدمات وينبغي لها أن تشمل خدمات أخرى إلى جانب شبكات المعلومات.

١٠٦ - التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. أكدت عدة وفود على أهمية توثيق التعاون مع مؤسسات بريتون وودز، ولكنها شجعت المنظمتين على إبلاغ المجلس بأية مشاكل بهذا الصدد يمكن معالجتها من خلال الجهود الدولية الحكومية. وطلب وفد معلومات عن مدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان في ورقات البنك الدولي المتعلقة بأُطر السياسات، وعن تعاون الصندوق مع مصارف التنمية الإقليمية. وطُلبت أيضا معلومات بشأن مسألة عدم وجود أية اتفاقات رسمية للتعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي. وتساءل وفد آخر عن الطريقة التي يمكن بها إشراك مؤسسات بريتون وودز في نظام مذكرات الاستراتيجيات الوطنية.

١٠٧ - الرصد والتقييم. ذكر وفد أنه كان ينبغي للتقريرين تقديم مزيد من المعلومات عن تأثير التقييمات على تعديل سياسات المنظمتين. وطُلب المزيد من المعلومات عن التطورات الأخيرة في مجال التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة في ضوء المناقشات التي جرت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بتعزيز القدرات الوطنية من أجل تنسيق المساعدة الدولية، طلب أحد الوفود إيضاحا من صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن ما إذا كانت المجالس أو الوحدات السكانية الوطنية لا تزال ذات أهمية.

١٠٨ - الأنشطة الإنسانية. أعربت وفود عديدة عن تقديرها للمسائل التي أثارها التقرير وأثارها رئيس الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات. وأكدت هذه الوفود على أهمية تعريف دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السياق الإنساني الشامل، مع الإشارة على وجه التحديد إلى أن دور البرنامج ليس في مجال الإغاثة وإنما في مجال التنمية. ومع ملاحظة أن الحالات والمتطلبات تختلف من بلد إلى آخر، طُلب المزيد من الايضاحات فيما يتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات مثل المشردين داخليا، وتسريح المحاربين، وإزالة الألغام. ومع التركيز الحالي على حالات الطوارئ المعقدة، تم التأكيد على أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ألا يهمل الكوارث الطبيعية، حيث كان دور المنسق المقيم مهما وكان التعاون فيما بين الوكالات مثاليا في أغلب الأحيان. وأشار عدد من الوفود أيضا إلى أهمية العمل على اتخاذ تدابير عملية لضمان التعاون مع إدارة الشؤون الانسانية ومؤسسات بريتون وودز، وخاصة البنك الدولي. وأعربت وفود عديدة عن رغبتها في أن تتاح لها الفرصة لمناقشة المسائل بمزيد من التعمق، وذكرت أنها ستعاود تناول الموضوع في الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اطار مناقشات "الغرض المتوخى من تخصيص الموارد من البند الأساسي - TRAC 3".

١٠٩ - الردود. تطرّق مدير البرنامج المعاون لأسئلة الوفود المحددة وتعليقاتها. وسلم بأن التقرير يوفر معلومات شاملة ولكن كان من الممكن أن يتضمن تحليلا إضافيا لتوجيه مناقشات المجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١٠ - وقال إنه يجري فتح باب توظيف المنسقين المقيمين أمام الوكالات الكبيرة فضلا عن المنسقين المقيمين التابعين للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. ولما كان المنسقون المقيمون يخصصون المزيد من الوقت لأنشطة التنسيق فإنهم أصبحوا يُسندون تدريجيا إلى نواب الممثلين المقيمين وظائف برنامج الأمم المتحدة الانمائي التمثيلية والتنفيذية. وهذا التفويض يسهله أكثر الفصل الواضح بين وظائف المنسقين المقيمين ووظائف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمثيلية والتنفيذية.

١١١ - وفيما يتعلق بالنهج البرنامجي، الذي يتطور باطّراد، من الضروري انتظار نتائج عمليات الاستعراض النصفي للبرامج القطرية والتقييمات النهائية، التي سينعكس فيها التقدم المحرز.

١١٢ - وقد كانت مذكرة الاستراتيجية القطرية نتاج عملية خاصة بالحكومة ويتوقف الوقت الذي يستغرقه استكمالها على دورة التخطيط الوطنية وعلى كمية وتنوع المدخلات اللازمة. وفي حين أن تسع مذكرات استراتيجيات قطرية قد اكتملت فإن هذه المذكرات هي في مراحل اكتمال متقدمة أو في مرحلة الإقرار

في ٣٤ بلدا آخر. وبدأت عملية مذكرات الاستراتيجيات القطرية، وهي الآن في مراحل أقل تقدما في ٤٣ بلدا آخر. وعملية مذكرات الاستراتيجيات الوطنية قائمة فعلا في ما مجموعه ٨٦ بلدا، الأمر الذي يُظهر في الواقع حدوث تقدم مطرد.

١١٣ - وفيما يتعلق ببناء القدرات للتنفيذ الوطني، يشمل التدريب على المستوى القطري النظراء الحكوميين المشاركين في التنفيذ الوطني. وسوف يشدد بالتأكيد بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء القدرات بوصفه جزءا من البيئة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة. ووحدات التنفيذ الوطنية لازمة في الوقت الحاضر لتأمين الامتثال لمتطلبات تقديم التقارير لأغراض التنفيذ الوطني.

١١٤ - وقدم مدير البرنامج المعاون مزيدا من البيانات عن التوازن بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثل النساء في الوقت الحاضر نسبة ٣٢ في المائة من موظفي الفئة الفنية. والنسبتان الاجماليتان المحددتان كهدفين هما ٣٨ في المائة لعام ١٩٩٧ و٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. أما الأرقام النوعية المستهدفة للجنسين لعام ١٩٩٧ فهي أن تشكل النساء ٢٠ في المائة من الموظفين برتبة مد - ٢ أو ٢٠ في المائة من الموظفين برتبة مد - ١، وأن تشكل ٣٠ منصباً من مناصب الممثلين المقيمين الـ ١٣٢. وأما المستويات التي تم بلوغها في عام ١٩٩٦ فهي أن كانت المرأة تشغل: ٢٠ في المائة من الموظفين برتبة مد - ٢ و١٣ في المائة برتبة مد - ١، ومن بين الممثلين المقيمين في عام ١٩٩٦ والبالغ عددهم ١٣٢ كان عدد النساء ٣٢ إمرأة.

١١٥ - وفيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي، بعث مدير البرنامج ومدير البنك برسالة مشتركة إلى الممثلين المقيمين بشأن سبل تعزيز التعاون على المستوى القطري. وأبدى صندوق النقد الدولي أيضا اهتمامه بإقامة تعاون أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري. وتشكل تعبئة الموارد على المستوى القطري أحد الاهتمامات الهامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالتنفيذ.

١١٦ - وفيما يتعلق بالتقييم أمكن لمدير البرنامج أن يدرج، في بيانه الاستهلالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، معلومات اضافية حول ذلك الموضوع، وبشكل خاص في ضوء المناقشات التي دارت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

١١٧ - وأوضح مدير البرنامج المعاون أن متابعة المؤتمر جارية على المستوى العالمي في فرق العمل الثلاث المشتركة بين الوكالات واللجنة التي ووفق عليها مؤخرا بشأن تمكين المرأة والنهوض بها و، على الصعيد الوطني، من خلال الأفرقة المخصصة لمواضيع معينة تحت قيادة المنسقين المقيمين. وفرق العمل المشتركة بين الوكالات في طور وضع مدخلات ملموسة مثل مبادئ توجيهية للمنسقين المقيمين. والأفرقة المعنية بمواضيع محددة على المستوى الوطني من شأنها أن تفضي في نهاية الأمر إلى أنشطة تنفيذية منسقة أو مشتركة دعما لنتائج المؤتمر.

١١٨ - ويُنتظر القيام بمتابعة مشتركة بين الوكالات لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في إطار فرق العمل المشتركة بين الوكالات القائمة، والتي يمكن تكييف برامج عملها وفقا لنتائج المؤتمر. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بنشاط في التحضيرات للمؤتمر وكان قد أعار أمانته موظفين اثنين من موظفيه. وكان الأمين العام قد أشار في لجنة التنسيق الإدارية إلى أن مؤتمر قمة الأغذية العالمي بوصفه مؤتمرا من مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة يجب أن يلقى دعما من المنظومة بأكملها في التحضير والمتابعة. وكان مدير البرنامج قد شارك في التوقيع مع المديرين التنفيذيين الآخرين للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات على بيان بشأن الأمن الغذائي العالمي موجه إلى مكتب الفريق العامل لما بين الدورات التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، التي تقوم بالتحضير لمؤتمر قمة الأغذية العالمي.

١١٩ - وفيما يتعلق بتحقيق اللامركزية بإمكان الممثلين المقيمين في الوقت الحاضر الموافقة على مبلغ يصل إلى مليون دولار لفرادى المشاريع أو البرامج. وفي إطار ترتيبات البرمجة الخلف، من شأن اللامركزية المصحوبة بالمساءلة أن تتعزز كما تشير إلى ذلك المناقشات اللاحقة في المجلس التنفيذي. وهناك ٩ مراكز تجريب يجري فيها تجريب تحقيق قدر إضافي من اللامركزية قبل إدخالها الاتجاه السائد في نهاية الأمر.

١٢٠ - وأخيرا، وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية، أشار مدير البرنامج المعاون إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية، وذلك بشكل متعدد الأطراف من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وكذلك بشكل ثنائي من خلال الأفرقة العاملة المشتركة. ويجري أيضا القيام بعمل تعاوني مع البنك الدولي في التحضيرات المشتركة للعودة إلى الحالة الطبيعية بعد النزاع في ليبيريا. وأكد مدير البرنامج المعاون أيضا أن تركيز النشاط البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنما هو تركيز على الوقاية في حالات الطوارئ والأزمات وتقديم المساعدة الإنمائية الملائمة أثناء الأزمات وعند العودة إلى الحالة الطبيعية، وليس على الإغاثة. واستشهد بأمثلة المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج تنمية المناطق لإعادة إدماج الأشخاص المشردين، وذلك في بلدان ومناطق من بينها أوكرانيا، وأمريكا الوسطى، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، وموزامبيق. ولاحظ أن مدير البرنامج كان قد حدد درجة عالية من الأولوية لمسألة التنسيق بين تعبئة الموارد لأغراض الإغاثة وتعبئة الموارد لأغراض التنمية. وبذلك الخصوص فإن عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية هام في الجمع بين وكالات التنمية والبنك الدولي، في حين أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تمثل أساسا الشركاء في الإغاثة. وارتـُئي أن التبادل الصريح للمعلومات فيما بين هاتين المجموعتين يسهم في النظر المشترك في الأدوار وتعبئة الموارد، ويميّز بين مختلف آليات جمع الأموال والدور الهام للمنسق المقيم في تعبئة الموارد على المستوى القطري.

١٢١ - وشكر نائب المدير التنفيذي (السياسة العامة والإدارة) الوفود على ما أبدته أثناء المناقشة من تعليقات نقدية ولكن بناءة. وأخبر المجلس التنفيذي بما دار من نقاش حول نظام المنسقين المقيمين في الاجتماع الرفيع المستوى الأخير للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، استنادا إلى التعليقات التي قدّمتها لمدير البرنامج المنظمات الشريكة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. واتـُّفق على أن يـُجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحليلا للتعليقات الموحدة وأن يوزع النتائج ويتابع الأعمال. وفي

المستقبل ستشارك الوكالات أيضا في عمليات تقييم أداء المنسقين المقيمين. وفي ذلك السياق أكد أيضا أن ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان الذين عُيّنوا حديثا سيعملون في إطار نظام المنسقين المقيمين الذي ما زال صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعمه دعما كليا.

١٢٢ - وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بفعالية النهج البرنامجي، شرح أن خبرات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال هذا النهج، الذي ما انفك يُستخدم منذ عام ١٩٧٧ من خلال وضع البرامج القطرية، لا تزال مرضية وقد سهلت الاستخدام المترابط لأموال البرامج. وفيما يتعلق بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التنفيذ الوطني، أكد أن الصندوق يعتبر ذلك جهدا على صعيد المنظومة يسير بتشاور وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيسهم شركاء الصندوق في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتمثيلية والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات في التعليقات على المبادئ التوجيهية المنقحة. وسيواصل أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان جهوده لتعزيز بناء القدرات الوطنية في جميع الأنشطة البرنامجية الممولة من الصندوق، بما في ذلك التدريب على المستوى القطري.

١٢٣ - وأعرب نائب المدير التنفيذي (السياسة العامة والإدارة) عن موافقته على الشواغل التي مؤداها أن متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الرئيسية على المستوى الميداني تتطلب مزيدا من الجهود. وأشار إلى التغذية المرتدة من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان تشير إلى أن المبادئ التوجيهية لنظام المنسقين المقيمين بشأن تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تستخدم من خلال عمل هذه الأفرقة بإرشاد من المنسقين المقيمين في بلدان عديدة. وصندوق الأمم المتحدة للسكان ينتظر المزيد من التعليقات من مكاتبه القطرية لرصد استخدام المبادئ التوجيهية على مر الزمن. وردا على استفسار حول مذكرة الاستراتيجية القطرية، أكد أن المذكرة هي عملية استنباط رؤية انمائية مشتركة وأن الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات لا يقيم أية آليات موازية من خلال التقييم القطري المشترك.

١٢٤ - وفيما يتعلق بأهمية مجالس أو وحدات السكان الوطنية، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقييمات لهذه الآليات التنسيقية فرأى، فيما عدا في حالات استثنائية قليلة خاصة ببلدان محددة، أنها مفيدة في وضع سياسات السكان وتنسيق المساعدة الخارجية. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام مثل هذه المؤسسات في توسيع عملها بما يتعدى قطاع السكان التقليدي في متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما فيما يتعلق بتعبئة الموارد فوافق على الحاجة إلى تكثيف جهود جمع الأموال. وذكر أن اختيار الدعوة كمجال من المجالات البرنامجية الأساسية لما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد زاد أنشطة إثارة الوعي على المستوى الميداني.

١٢٥ - وفيما يتعلق بمدخلات الإسهام في الموئل الثاني الوشيك ومؤتمر قمة الأغذية العالمي، شرح أن الصندوق قد أعار موظفا تقنيا للمساعدة في الأعمال التحضيرية للموئل الثاني وكان قد شارك بنشاط في كافة الاجتماعات التحضيرية. وبالنسبة لمؤتمر قمة الأغذية العالمي كان الرؤساء التنفيذيون للمنظمات الشريكة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات قد أصدروا بيانا مشتركا لإبراز المسائل ذات الصلة

بالأمن الغذائي التي ينبغي أن تلقى مزيدا من العناية في مشروع خطة العمل، ومنها مثلا مسائل الوصول إلى الغذاء، والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة. وفيما يتعلق بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا، ذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان قد أثار موضوع غياب مسائل السكان عن الوثائق في الاجتماع الأخير للجنة التوجيهية بشأن المبادرة الخاصة. وبعد المناقشات، كانت اللجنة التوجيهية قد قررت إدراج موضوعي الوضع بين الجنسين والسكان كموضوعين شاملين لعدة مجالات في خطط التنفيذ وإدراج الصحة الإنجابية على وجه التحديد كعنصر مكون لإصلاح قطاع الصحة. وكانت لجنة التنسيق الإدارية قد أكدت هذا التفاهم الجديد في اجتماعها الذي عـُقد في نيسان/أبريل.

١٢٦ - وفيما يتعلق بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، رد نائب المدير التنفيذي (السياسة العامة والإدارة) بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان قد أبرم اتفاقا مع البنك الدولي ينص على تقاسم المعلومات التي تـُجمـَّع تحضيرا للبرامج القطرية فيما بين المؤسسات قصد تفادي أية ازدواجية في العمل وتوفير أساسٍ مشترك للأنشطة على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك يجري تنفيذ مشاريع مشتركة في بلدان عديدة. وأكد أنه على الرغم من عدم وجود اتفاقات رسمية تعقد مشاورات هامة بانتظام على جميع مستويات المؤسستين. وأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ما انفك يعمل بشكل وثيق طوال عقدين مع مصرف التنمية الآسيوي وأنه قد أبرم أيضا اتفاقا مع مصرف التنمية الأفريقي.

١٢٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير. واتـُّفق، بناء على اقتراح أحد الوفود، على أن تحال التقارير الحالية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تكون لها كمرفقات: (أ) مقتطفات من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان تتناول الجزء المشترك من الدورة الخاص بالبرنامج والصندوق؛ (ب) مقتطفات من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس تتناول تنفيذ ترتيبات البرمجة؛ (ج) مقتطفات من التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٦ تتناول مسألة التقييم.

سادسا - تحقيق التناسق في عرض الميزانيات والحسابات

١٢٨ - قدمت مديرة الشؤون المالية وشؤون العاملين والادارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تحدثت بالنيابة عن كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق، تقريرا عن التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في مجال تحقيق التناسق في عرض ميزانياتها. وذكّرت الوفود بالتفاهم الذي لقي تأييدا واسع النطاق في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان والذي اعترف بأن تحقيق التناسق في الميزانيات، كوسيلة لتعزيز التفاهم وتحسين صنع القرار، يعني جعل الميزانيات أكثر تماثلا في المحتوى والعرض وفي المبادئ الأساسية المطبقة في إعداد الحسابات والميزانيات. وأوضحت أن التماثل لا يعني التطابق.

١٢٩ - وأشارت المديرة إلى أن العمل جارٍ على هذا الأساس. وقالت إن مجالات التركيز الحالية تتمثل فيما يلي: تقييم إمكانية تطبيق النهج المتكامل فيما يتعلق بالميزانية الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مؤخرا، لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتحديد الخط الفاصل بين أنشطة البرامج ودعم البرامج والتكاليف الادارية، وتحقيق التوافق بين أساليب العرض، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بأساليب العرض الخاصة باستخدام الموارد، وتحقيق التناسق بين تصنيفات الميزانيات، واعتماد مصطلحات مشتركة.

١٣٠ - وطلبت المديرة إلى المجلس التنفيذي المصادقة على الجدول الزمني الموضوع لتنفيذ الأعمال التي وافق عليها مؤخرا المجلس التنفيذي لليونيسيف في مقرره ١٦/١٩٩٦. ويتوخى ذلك الجدول الزمني تقديم تقرير مشترك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المقبلة التي ستُعقد في صيف عام ١٩٩٦، وتقرير مرحلي شفوي بالإضافة إلى ورقات عمل في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٦، وتقديم مقترحات أولية بشأن تحقيق التناسق إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ بعد عرض هذه المقترحات وإقرارها من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

١٣١ - وسيشمل التقرير المرحلي الشفوي الذي سيُتلى على المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة العادية الثالثة ١٩٩٦، مقارنة بين عروض الميزانيات وتعاريف المصطلحات بالاضافة إلى الخطوات اللازمة لتحقيق مزيد من التناسق. وسيؤخذ في الاعتبار في المقترحات النهائية، المناقشات التي جرت في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وسيكون الهدف من ذلك هو استخدام المقترحات المتعلقة بتحقيق التناسق بمجرد موافقة المجلس التنفيذي عليها في عرض ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى أكبر حد ممكن. كما أبلغت المديرة المجلس أنه أثناء المناقشة المتعلقة بتحقيق التناسق في الميزانيات في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، جرت الموافقة على عقد جلسة إطلاعية ما بين الدورات بشأن هذا الموضوع.

١٣٢ - وركّزت الوفود التي تحدث ممثلوها عقب إدلاء المديرة ببيانها على الأهمية الكبيرة التي تعلقها على تحقيق التناسق بين ميزانيات المنظمات الثلاث. وذكر عديد منهم أنهم أدركوا مدى صعوبة تحقيق هذا التناسق، ومع ذلك شعر البعض بأن العمل لم يجر بالسرعة التي كانوا يأملونها. وأعرب وفد عن موقف حكومته ومؤداه أنه إذا لم يتحقق التناسق، فإن ذلك سيؤثر تأثيرا ضارا على دعم حكومته للمنظمات المعنية. وتساءل بعض الوفود عما إذا كان الجدول الزمني المقترح واقعياً، بالنظر إلى تعقد الوضع. وأشار وفد واحد إلى أن جدول أعمال اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد وُضع بالفعل، وتساءل عما إذا كان من الممكن عمليا تقديم المقترحات من خلال هذه اللجنة.

١٣٣ - وقالت المديرة في ردها إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أصرا على إحاطة المجلس التنفيذي علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق التناسق في الميزانيات. وقد قُدِّم تقرير مرحلي مع ورقة عمل إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ قبل ذلك بستة أسابيع أي في آذار/مارس ١٩٩٦. وأن الفريق العامل المعني بتحقيق التناسق الذي شكّلته المنظمات الثلاث يركز الآن على إعداد مقترحاته الأولية بحيث تصبح جاهزة لتقديمها إلى المجلس في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٧، بعد عرضها على اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

١٣٤ - وأوضحت المديرة، يؤيدها في ذلك المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، أن إحدى الصعاب التي تجري مواجهتها تتمثل في أن اليونيسيف قد اعتمدت مؤخرا بيان ميزانيتها المتكامل الجديد الذي لا يغطي سوى ميزانيات المقر والمكتب الاقليمي لا المكاتب القطرية. وأدى ذلك بالضرورة إلى إبطاء العملية. إلا أن كلا من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يعتقدان اعتقاداً جازماً بأنه ينبغي الالتزام بالجدول الزمني المقترح إذا أُريد تقديم عروض متناسقة للميزانيات لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وبالاضافة إلى ذلك، ولصالح تحقيق التناسق، ينبغي للمنظمات الثلاث جميعا أن تعمل استنادا إلى نفس الجدول الزمني. وقد أعادت المديرة تأكيد أن التناسق لا يتطلب بالدقة تقديم نفس العروض. لكنه يعني أن الميزانيات ستكون متماثلة ويمكن المقارنة بينها، وشفافة، حسبما أوضحت الوفود أثناء المناقشات التي دارت في الدورة السنوية وفي الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وهذا هو أحد الأهداف التي التزمت المنظمات الثلاث التزاما صادقا بتحقيقها، وسيتيح لها الجدول الزمني المقترح تحقيقها فعلياً.

١٣٥ - واعترفت عدة وفود بالصعوبات التي تسببت فيها الميزانية المتكاملة الجديدة لليونيسيف. وأعرب وفدان عن اعتقادهما بأن الميزانية الجديدة تشكل في حد ذاتها تحسنا في عرض ميزانية هذه المنظمة. ومع ذلك، ركّز بعض الوفود على أنها لا تريد مزيدا من الصعوبات تؤدي إلى إرجاء التقدم وإرجاء تحقيق النتائج التي تشعر هذه الوفود جميعا أنها أساسية. وعلى أساس هذا الفهم، سيصبح في الامكان الموافقة على الجدول الزمني المقترح، على النحو المطلوب.

١٣٦ - ولهذا السبب، أشار المجلس التنفيذي مع التقدير إلى الالتزام الذي أعرب عنه كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان باتخاذ اجراءات متناسقة فيما يتعلق بالميزانية، وركّز المجلس على أهمية وضع الاجراءات الجديدة في مكانها الصحيح بحيث تصبح نافذة المفعول فيما يتعلق

بميزانيات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأكّد المجلس أيضا على أهمية تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق والشفافية والقابلية للمقارنة في الاجراءات التي ستطبق على منظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضا. ووافق المجلس على الجدول الزمني الذي قدمته المديرة، بالنيابة عن كلا برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو الوارد في الفقرة الثالثة أعلاه، والذي وافق المجلس التنفيذي لليونيسيف عليه فعليا.

١٣٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تحقيق التناسق في عروض الميزانيات والحسابات، مع ما يتصل بذلك من تعليقات.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سابعا - التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة به

ألف - التقرير السنوي

١٣٨ - عرض مدير البرنامج تقريره السنوي عن عام ١٩٩٥ (DP/1996/18 وAdd.1-4). وانقسم عرضه إلى ثلاثة أجزاء: (أ) الخطوات التي اتـُخذت لتهيئة بيئة تمكينية في نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز وتنفيذ مبادرات التغيير التي اعتمدها المجلس التنفيذي في مقرره ١٤/٩٤، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتركيز البرنامج، وحشد الموارد، والإدارة، والموارد البشرية، والتنسيق على نطاق المنظومة؛ (ب) نتائج البرنامج، بما في ذلك إعادة توجيه البرامج، والمركز المالي للبرنامج وتخطيط الموارد بالنسبة للفترة المقبلة؛ (ج) التحديات المقبلة.

١٣٩ - وفي إطار هذا البند الأخير، أبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتزم تكثيف جهوده للمرور بعملية تحوّل. فقد أُنشئت آليات جديدة، مثل اللجنة التنفيذية واللجنة المعنية بإدارة التغيير. كذلك قرر كبار مديري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطلاق مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١، باعتباره أداة للتركيز على القضايا النظمية التي تعرقل الاصلاح الشامل للبرنامج. بيد أن الموارد الأساسية قد هبطت في عام ١٩٩٥ وهو يدعو المجلس الآن إلى تشكيل شراكة استراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلوغ هدف التمويل السنوي وقدره ١,١ مليار دولار. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتطلع إلى المناقشات المقبلة حول تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أُجري مؤخرا برعاية حكومات الدانمرك، والسويد، والمملكة المتحدة، والهند والذي يوجد بشأنه موجز تنفيذي متاح للمجلس. كذلك أتيحت للمجلس خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ومعلومات أساسية إضافية. وعرض مدير البرنامج أيضاً مشروع بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنقح الذي كان معروضا على المجلس للموافقة عليه.

١٤٠ - وأخذ خمسة وأربعون وفداً الكلمة للتحدث عن هذا البند فشكروا مدير البرنامج على بيانه وعلى الوثائق الإضافية التي قـُدمت للاجتماع. وقال معظم المتكلمين إنهم وجدوا البيان شاملاً ومنيراً وأثنوا على مدير البرنامج وزملائه على الجهود التي بذلوها لتهيئة بيئة تمكينية من أجل التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بؤرة التركيز في البرنامج

١٤١ - قالت الوفود بصفة عامة في تعليقاتها على التقرير السنوي لمدير البرنامج، إن الوثائق تتضمن معلومات مفيدة عن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المقاصد التشغيلية الخمسة لخطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٥. ولاحظوا مع التقدير التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ المبادرات من أجل التغيير وفي إثراء مجالات التركيز الأربعة على المستوى البرنامجي. وأعادت جميع

الوفود تقريبا التأكيد على دعمها لمجالات التركيز وعلقت أهمية خاصة على الأولوية المعطاة للمجال الموضوعي المتمثل في استئصال شأفة الفقر، والمجال الوظيفي المتمثل في تنمية القدرة في إطار التنمية البشرية المستدامة. وأبدى وفد مراقب تعليقاً مفاده أن اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسألة الإدارة الصالحة ينبغي ألا تكون على حساب مجالات تركيزه، وخاصة استئصال شأفة الفقر. وأشير إلى أهمية وضع أهداف كمية لعملية تحقيق استئصال شأفة الفقر. وذكر كثيرون أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز موارده الشحيحة بقدر أكبر على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وأنهم يدعمون الجهود التي يبذلها من أجل بلورة "بؤرة تركيز داخل بؤرة التركيز". وقد أثبتت هنا المشاورات غير الرسمية التي أجريت مع أعضاء المجلس بمبادرة من مكتب سياسة ودعم البرامج جدواها.

١٤٢ - وضربت وفود كثيرة أمثلة على العمل الجاري في بلدانها في إطار التنمية البشرية المستدامة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتوجه وفد واحد بالنقد لما لاحظه من أن قضايا العناية بنوع الجنس تحديدا لا تمثل سوى جزء صغير فقط من إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجالات التنمية البشرية المستدامة، ودعا إلى سرعة العمل من أجل وضع عدد أكبر من برامج العناية بنوع الجنس تحديداً. وأعلن وفد آخر خشيته، عندما يتصدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء قدراته الموضوعية، من احتمال قيام ازدواج مع القدرات البحثية والتقنية القائمة لدى سواه من المؤسسات. من ذلك مثلاً البحوث المتعلقة بالأمن الغذائي، والحراجة، وسياسات التنمية، فهي من المواضيع التي تغطيها وكالات أخرى.

الوثائق

١٤٣ - أبدى كثير من المتكلمين ملاحظة مفادها أنه على الرغم من أن الوثائق جاءت شاملة ومستوفاة لشتى اشتراطات أصول الصياغة فإنه يتعذر استخلاص صورة شاملة منها عن بؤرة التركيز في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال عدد منهم إنه ينبغي أن يكون التقرير أدق تحليلاً وأكثر توجهاً إلى المشاكل. وينبغي للتقرير في رأي أحد الوفود أن يتكون أساساً من تحليلات موجزة للبيانات الإحصائية المتعلقة باتجاهات البرامج على المستوى القطري، خاصة من حيث علاقتها بقرارات المجلس التنفيذي. واقترح متكلم آخر أن يركز التقرير على الدروس المستفادة وتقييم الآثار بينما اقترح ثالث أن ينطوي على تحليل للميزة النسبية للنتائج مقارنة بالأهداف.

١٤٤ - وأشار وفد إلى أن خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ يمكن أن تتيح إطاراً جيداً لرصد الأنشطة التنظيمية والإبلاغ عنها، نظراً إلى أنها تعين أهدافاً محددة، ومجالات رئيسية للنتائج، ومؤشرات للأداء. وذكر وفد مراقب أن من الضروري إتاحة الوقت بغية تحليل الوثائق التي تُعمَّم في الغرفة وأنه سيعلق عليها في المستقبل. وأشار وفد آخر إلى أنه سبق لوفده أن اقترح شكلاً بديلاً للتقرير السنوي.

الموارد

١٤٥ - علّق معظم الوفود على انخفاض الموارد الأساسية بالقيمة الحقيقية خلال عام ١٩٩٥ ودعوا إلى بذل قدر أكبر من الجهود لجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر جاذبية في نظر المانحين. ولاحظ بعض

المتكلمين أنه على الرغم من تكثيف عملية الاصلاح في ظل مبادرات التغيير، فإن الأموال الرئيسية اللازمة لترجمة هذه الاصلاحات إلى برامج ناجعة المفعول تتناقص. وأعرب عدد من الوفود عن خشيته من احتمال انتهاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاعتماد بشدة على الموارد غير الأساسية التي لا توفر أساساً مناسبا لعمليات وكالة متعددة الأطراف. وفي هذا السياق، علّق عدد من الوفود على عدد الصناديق الاستئمانية التي أُنشئت منذ عام ١٩٩٥، واستفسروا عن التكاليف الإدارية، والآثار التنظيمية، والفعالية الكلية لهذه الترتيبات من زاوية التكاليف. واستفسر وفد عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضد وضع استراتيجية للتمويل الأساسي تضاهي الاستراتيجية غير الأساسية المذكورة في الوثيقة DP/1996/18. وأثار أيضا مسألة تقاسم الأعباء. وأكدت وفود عديدة أنها ستُبقي مساهماتها الأساسية لعام ١٩٩٦ عند مستوى عام ١٩٩٥. ودعا أحد المتكلمين إلى إنشاء قوة عمل خاصة برئاسة مدير البرنامج لتناول مسألة حشد الموارد الأساسية.

١٤٦ - وأعربت وفود عديدة من المجموعة الإقليمية الأفريقية عن خشيتها من أن يؤثر هبوط موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلباً على البرامج في منطقتها بالنظر إلى ما شوهد من صعوبة جذب مصادر تمويلية أخرى. وطلب متكلمون عديدون آخرون أن تكون أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أكثر كثافة وقابلية للتنبؤ بها.

١٤٧ - واقترح أحد الوفود أن يدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو أكثر اقداماً في برامج كبيرة للتمويل المشترك مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، لتمتين قاعدة أمواله المتواضعة، وخاصة في مجال العناصر المتصلة بمجال تنمية القدرات والمجالات الأخرى للتنمية البشرية المستدامة. وقال عدد من الوفود إنهم يتطلعون إلى تلقي نتائج تقييم التمويل المشترك التي أمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدراسته مؤخراً في دورة المجلس التنفيذي التي سوف تنعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وطلب أحد الوفود، يؤيده في ذلك وفد آخر، إلى مدير البرنامج أن يقدّم، وفقاً للمقرر ٢٨/٩٥، معلومات عن تأثير نوعية الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والعلاقة بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية؛ واستعراض التكاليف، بما في ذلك تكاليف الموظفين، التي ينطوي عليها تقديم الدعم التشغيلي والإداري إلى الأنشطة غير الأساسية. وشدد وفد مراقب على الأداء الممتاز لمنطقة أمريكا اللاتينية في التمويل المشترك.

١٤٨ - وذكر وفد مراقب أنه ينبغي، عند تخصيص الموارد، عدم الأخذ بفئات جديدة من البلدان بالنظر إلى أنه لا يوجد أساس قانوني لإعادة تصنيف ممكنة.

تعزيز المكاتب القطرية

١٤٩ - أشار متكلمون كثيرون إلى ضرورة مواصلة تحسين الخدمات والدعم اللذين يقدمهما المقر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المكاتب القطرية. وفي هذا الصدد ينبغي الانتهاء بسرعة من جهد إعادة تشكيل هيكل مكتب دعم السياسات والبرامج، وتوفير الارشادات السليمة تقنياً والمناسبة من حيث التوقيت للمكاتب القطرية، وإجراءات البرمجة المتسمة بالكفاءة، والتخلص من مستويات الإدارة المجزأة وما لا ضرورة

له من طلبات المعلومات من جانب المقر. وقد رئي بصفة عامة أن تمكين المكاتب القطرية عن طريق تزويدها بالموارد البشرية والتقنية المناسبة، وبفرص التدريب والمعلومات والخبرة التقنية هو مفتاح تحسين الأداء على المستوى القطري.

١٥٠ - وحث أحد الوفود على توجيه نفس العناية لتعزيز نقاط الوصل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي لا يوجد للبرنامج مكاتب قطرية فيها. وطالب آخرون بتوفير قدر من المرونة أكبر للمكاتب القطرية عند تطبيق الإطار البرنامجي للتنمية البشرية المستدامة على الظروف والأحوال الوطنية.

التنسيق

١٥١ - وعلّق متكلمون كثيرون على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم زيادة التنسيق في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في إطار استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وتحسين دعمه لنظام المنسق المقيم. واتفق على أن إقامة تكامل في السياسات والتنفيذ بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة هو هدف مرغوب فيه وإن يكن طموحاً. ومن المهم أيضاً التنسيق مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وأبدى عدة متكلمين في معرض الإشارة إلى حالات الطوارئ، ملاحظة مفادها ضرورة مواصلة تحديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضوح وكفاءة أدائه من ناحية، والشيء نفسه بالنسبة لإدارة الشؤون الإنسانية ووكالات الإغاثة من الناحية الأخرى. وفي هذا الصدد، رحب أحد الوفود بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة الشؤون الإنسانية في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٦. وقد أعرب عدد من الوفود عن تقديره للملاحظات النيرة التي ضمنها مدير البرنامج بيانه الافتتاحي فيما يتصل بالجوانب الإنمائية لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الطوارئ.

١٥٢ - بيد أن عدداً من الوفود قد رأى أنه من الضروري تحديد ما إذا كان نظام المنسق المقيم يعمل بكفاءة، وما هي العقبات التي تحول دون تحسين أدائه، وما هي أفضل طريقة لدفع المنسقين المقيمين هم أنفسهم إلى المشاركة على نحو أوفى في الجهود الرامية إلى تعزيز النظام. واستفسر أحد الوفود عن موعد إتاحة تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظام المنسق المقيم. وأعرب متكلم أو اثنان عن الأمل في ألا تفضي الجهود المبذولة للنهوض بترابط السياسات في مقر الأمم المتحدة إلى صرف العناية عن المسائل البرنامجية على المستوى القطري. واستفسر وفد عما إذا كان مدير البرنامج قد وجد صعوبة في الجمع بين دوره كرئيس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين مسؤوليات التنسيق التي أسندها إليه الأمين العام. وذكر آخرون أن التنسيق هو في نهاية الأمر من مسؤوليات الحكومات المتلقية وأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز على تعزيز قدرة التنسيق الوطنية.

١٥٣ - وأشار وفد إلى أهمية مذكرة الاستراتيجية القطرية وحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اقناع عدد أكبر من البلدان بالأخذ بأداة التنسيق هذه. وأثنى عدد من المتكلمين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدور الذي يؤديه في توثيق المصالحة الوطنية وإعادة البناء في البلدان ذوات الأزمات. وأعرب آخرون عن

دعمهم للعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النهوض بتحقيق التناسق في المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

المساءلة

١٥٤ - أكدت الوفود على أهمية مساندة الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز المساءلة الإدارية والمالية والفردية والفنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقالت إن هذه المنظمة قد قطعت أشواطاً هامة في هذا المجال. وأشارت إلى أن تحسن معدل الامتثال لمراجعة الحسابات والمذكور في الوثيقة DP/1996/18 جدير بالثناء هو والتدابير المتخذة مؤخراً لتدعيم المساءلة الفردية. ومن الناحية الأخرى، أبدى وفد أو اثنان ملاحظة، فيما يتعلق بالتقييم، مفادها أن من الواضح أن الفرع ذا الصلة بالموضوع من التقرير الأخير قد أعد قبل الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦ بالنظر إلى أنه لا يتناول قضايا الامتثال وتقييم أثر البرامج التي نوقشت في ذلك الاجتماع. وطلب أحد الوفود أن يجري في مزيد من البلدان اختبار عملية تقييم أثر البرامج وأدائها التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

١٥٥ - وقالت عدة وفود إن لديها أسئلة حول الكيفية التي أُجريت بها عملية مراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيفية التي تُتاح بها نتائج هذه العمليات للمجلس التنفيذي. وطلب أحد المتكلمين إيضاحاً للحاجة إلى عمليات مراجعة حسابات خاصة والمذكورة في الوثيقة DP/1996/18.

١٥٦ - وذكر أحد المتكلمين، في مقترح قرأه بالنيابة عن أحد عشر وفداً أخرى، أنه ينبغي للمجلس التنفيذي، في ضوء خلفية قوامها تقييدات الموارد ومن أجل زيادة الموارد المتاحة للبرامج إلى أقصى حد، أن يستخدم الفحص السنوي للميزانية لكي يقدر بدقة المجال المتاح لتحقيق مزيد من الوفورات. وثمة شرط مسبق للتقييم هو تلقي معلومات دقيقة تتصل بقطاعات التكلفة في المقر في نيويورك بما في ذلك، في جملة أمور، المصروفات المتعلقة بالموظفين والإيجارات والمصروفات الأخرى ذات الصلة. وطلب أن تتاح هذه المعلومات بطريقة شفافة وسهلة الاستعمال ومناسبة من حيث التوقيت من أجل تيسير إجراء مزيد من المناقشات في الدورة العادية الثالثة للمجلس لعام ١٩٩٦. وفي حين أبدى وفد آخر التأييد لهذا المقترح، فإنه شدد على الحاجة إلى الحفاظ على هيكل إدارة قوي في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إدارة التغيير

١٥٧ - لاحظت وفود مع الاهتمام التدابير والآليات الجديدة التي أعلن عنها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتكثيف عملية التغيير في هذا البرنامج. فقد أبدت عدة وفود ملاحظة مفادها أن التعجيل بعملية الإصلاح مع العمل في الوقت نفسه على ضمان أن تظل العمليات اليومية سليمة لا تُمس هو أمر مرغوب فيه. وطلبت بعض الوفود مزيداً من المعلومات حول دور الخبراء الاستشاريين المعنيين بالعمليات الذين تعاقد معهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية المساعدة في إدارة التغيير. وأعرب أحد المتكلمين عن رأي مفاده أنه ينبغي مواصلة إدارة عملية التغيير بشكل شفاف، على النحو الذي ظلت تتسم به حتى الآن.

المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا

١٥٨ - تكلم أحد الوفود باسم المجموعة الأفريقية فرحب بتفصيل دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا. وأشار أيضاً إلى نجاح اجتماعات المائدة المستديرة المتعلقة بعدة بلدان أفريقية أثناء عام ١٩٩٥ وأعرب عن الأمل في أن تؤدي الالتزامات إلى دفع المبالغ. وأشار متكلم آخر إلى المبادرة الخاصة فاستفسر عن مدى عمليات التشاور مع الحكومات قبل إطلاق هذه المبادرة وعما إذا كانت الموارد المطلوبة لتنفيذها قد كُفلت. ورد المدير المساعد ومدير المكتب الاقليمي لأفريقيا على تلك الأسئلة الأخرى المتعلقة بالمبادرة الخاصة وذلك في عرض خاص.

مسائل أخرى

١٥٩ - أعاد عدد من الوفود تأكيد الأهمية التي تعلقها هذه الوفود على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعرضت إيضاحات للدور الذي تقوم به بلدانها في هذا الصدد. وأُعرب عن الأسف لإغفال الإشارة إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الوثيقة DP/1996/18. وذكر عدة متكلمين أيضاً أهمية التنفيذ الوطني في بلدانهم وطلب أحدهم أن يجري النظر في النهوض بعمليات تبادل الخبرة فيما بين وحدات التنفيذ الوطنية في البلدان المختلفة. وطلب أحد المتكلمين أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ بشأن تقاسم المعلومات فيما بين المناطق.

١٦٠ - وتتصل القضايا الأخرى التي أثارتها الوفود بالتوازن بين الجنسين في موظفي الفئة الفنية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي؛ واستخدام البرنامج للمعلومات المتاحة من هيئات البحوث التابعة للأمم المتحدة؛ والاهتمام بتلقي المنشورات ذات الصلة قبل أن تتلقاها وسائط الإعلام. وأبدى أحد الوفود ملاحظة مفادها أن بعض التقارير الحديثة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة قد تضمنت معلومات ذات صلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسأل عما هو شكل التعاون القائم بين مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي ووحدة التفتيش المشتركة.

١٦١ - وطلب أحد الوفود أن يفتتح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتباً له في بلده.

الردود المقدمة من مدير البرنامج

١٦٢ - قدم مدير البرنامج إجابات على الأسئلة المُثارة وطلبات معلومات أخرى في أوقات مختلفة أثناء المناقشة. ففيما يتعلق بمسألة الموارد، كرر القول بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر الأموال الأساسية هي حجر الأساس لعملياته. وأوضح أن البرنامج قد ظلت لديه دائماً استراتيجية لتعبئة الموارد الأساسية. أما السبب في ذكر استراتيجية التمويل بالموارد غير الأساسية في الوثيقة PD/1996/18 فهو أنها تمثل مبادرة جديدة استُحدثت في عام ١٩٩٥. وفيما يتعلق بتكاثر الصناديق الاستئمانية، ذكر أن البرنامج الإنمائي يُبقِي هذه المسألة قيد الاستعراض ويشجع أيضاً تقاسم التكلفة من جانب أطراف ثالثة كمكمِّل للصناديق الاستئمانية. وفيما يخص النُهج الأكثر إلحاحاً المتبعة مع المانحين الرئيسيين، تُظهر التجربة أن مدير البرنامج لا يستطيع أن يذهب إلا إلى هذا المدى في ذلك الاتجاه دون أن يسبب نفور مقدمي التبرعات. وهذا هو السبب في أنه الآن يقترح تشكيل شِراكة استراتيجية مع المجلس التنفيذي لبلوغ الرقم

المستهدف وقدره ٣,٣ مليارات دولار. وأبدى ملاحظة مفادها أنه يوجد قصور في الصفقة التي عـُقدت بشأن إصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأبدى تعاطفه مع بلدان البرامج التي ترى أنها قد اعتمدت تغييرات رئيسية بلا طائل فيما يبدو.

١٦٣ - وفيما يخص قضية الوثائق، قال إنه موافق على أنه يلزم تحسين نظام تقديم التقارير السنوية. وسلـَّم بأن أحد الحلول يمكن أن يتمثل في دمج عمليات تقديم التقارير والتخطيط في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح أن الأساليب الأكثر موضوعية الجاري استحداثها لرصد الأداء في إطار خطة البرنامج للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ يمكن أن تتيح انتاج تقارير ذات نوعية أعلى تـُقدَّم إلى المجلس التنفيذي.

١٦٤ - وفيما يتصل بتحقيق تركيز برنامجي أكبر، ذكـَّر الأعضاء بأنه قد نقل آراءه بشأن هذا الموضوع في خطاب سابق له. ففي إطار مجال الأولوية الأول المتمثل في استئصال شأفة الفقر، يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه الآن على (أ) وضع سياسات وطنية لمكافحة الفقر و(ب) النهوض بفرص توليد الدخل وأسباب كسب العيش القابلة للاستدامة للفقراء. وقال إنه يوافق على أن تحديد أهداف كمية لقياس استئصال الفقر هو أمر أساسي واستشهد بمبادرة اتخذتها في الآونة الأخيرة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ذلك المجال على أنها خطوة هامة إلى الأمام. وفيما يتعلق باهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحراجة والأمن الغذائي ومجالات تقنية أخرى، أوضح أنه لا يوجد ازدواج في الجهود بين البرنامج الإنمائي والوكالات التقنية والمنظمات الدولية الأخرى. ذلك أن البرنامج الإنمائي لا يسعى بحال من الأحوال إلى أن يكون رائداً في هذه الميادين التقنية؛ فهو يسعى فقط إلى أن ينمي من قدراته الذاتية ما هو ضروري للتمكن، بدرجة معينة من الكفاءة، من تقييم البرامج في المجالات التي يـُطلب منه تمويلها.

١٦٥ - وبخصوص التنسيق، وافق على أن الصورة الراهنة التي يعرضها نظام المنسقين المقيمين هي صورة مختلطة وأشار إلى أن قطاع التنسيق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيتناول هذه المسألة. وشدد على أن الغرض من السعي إلى تحقيق الترابط في السياسات على المستوى العالمي هو على وجه الدقة تعزيز الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري والتي تنطوي على شركاء من منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بدوره كمنسق خاص، قال إنه لم يواجه أي صعوبة خاصة في الجمع بين هذه الوظيفة وبين مهامه كمدير للبرنامج. فبالنظر إلى أن البرنامج محوري لتنسيق أنشطة التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فإن الوظيفتين تساير كل منهما الأخرى بصورة طبيعية جداً.

١٦٦ - وبخصوص مسائل أخرى، قدم مدير البرنامج إيضاحات بشأن تكاليف موظفي البرنامج بالنسبة إلى مجموع الدخل ودور لجنة إدارة البرامج والإشراف عليها ونظام مراجعة حسابات الإدارة الخاص بالبرنامج. وردا على سؤال محدد حول التعاون مع المنظمات غير الحكومية، ذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستخدم هذه المنظمات في تنفيذ البرامج مباشرة كما سيساعدها على بناء قدراتها هي. وفيما يخص أعداد المشاريع في حافظة البرنامج في عام ١٩٩٥، ذكر أن هذه الأعداد قد ظلت تتدهور حتى عام ١٩٩٥ ولكنها ارتفعت في ذلك العام لأسباب يحاول البرنامج الآن أن يحددها. وأشار إلى عمليات مراجعة الحسابات

الخاصة فشرح أنها مراجعات حسابات تذهب إلى أبعد من عمليات التفتيش التي يقوم بها البرنامج على أساس منتظم. بيد أنه أكد على أن إجراء عملية مراجعة حسابات خاصة لا يعني ضمناً في حد ذاته أنه توجد أي أسباب لقلق كبير. وفيما يتعلق بتقارير وحدة التفتيش المشتركة، أكد مدير البرنامج أن البرنامج قد استعرض التوصيات المعنية ووجدها مفيدة.

١٦٧ - وبخصوص التوازن بين الجنسين في موظفي البرنامج، ذكر أن ٣٢ في المائة من موظفي الفئة الفنية في عام ١٩٩٦ هم من النساء. والهدف المُبتغى هو تحقيق مساواة بين الجنسين في فترة السنوات الأربع إلى الخمس القادمة، كما لوحظ في المناقشة المتعلقة بالبند ٥ من جدول الأعمال (انظر الفقرة ١١٤).

١٦٨ - وأشار الأمين، في معرض رد له على استفسار بخصوص الإصدار المتأخر للمرفق الإحصائي للتقرير السنوي (DP/1996/18/Add.4) إلى أن المعلومات المدرجة في المرفق قد تم الحصول عليها من مصادر غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يكن في مقدورها اتاحة هذه المعلومات للبرنامج إلا بعد نهاية سنتها المالية. وقال إن الإضافة المتعلقة بالمعلومات الإحصائية لم تكن تتاح في الماضي إلا في شكل مؤقت في الدورة السنوية، وإن المجلس التنفيذي، في إطار جهوده الرامية إلى تبسيط أعماله، يُقدم الآن هذه المعلومات عن السنة المعنية في شكلها النهائي في أقرب فرصة ممكنة. وأوضح أن التأخير في تلقي المعلومات في البرنامج فيما يتعلق بالدورة السنوية لعام ١٩٩٦ قد ازداد حدة بفعل الموعد المبكر الذي عقدت الدورة فيه.

١٦٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٥ (DP/1996/18 و Add.1 و Add.3 و Add.4) واضعاً في الحسبان الآراء التي أعربت عنها الوفود أثناء مناقشة هذا البند كما تنعكس في التقرير المتعلق بالدورة.

باء - بيان المهمة

١٧٠ - أعرب عدد غير صغير من الوفود عن التقدير لبيان المهمة المنقح الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن الموافقة عليه. وقال وفدان أو ثلاثة إن لديها بعض أوجه القلق المستمرة بشأن صيغة فقرات معينة. وقد اتُفق على عقد اجتماع غير رسمي فيما بين الوفود المهتمة بالأمر أثناء الدورة الراهنة من أجل محاولة تبديد أوجه القلق المتبقية هذه.

١٧١ - وفيما يتعلق ببيان المهمة، وجه مدير البرنامج التماساً قوياً لتوخي أقصى قدر من الانضباط من جانب الوفود. وقال إن لدى مجلس الإدارة فرصاً عديدة لاستعراض مشروع البيان الذي يشكل وثيقة داخلية وليس مقصوداً به أن يكون وثيقة رسمية. وقد نُقح النص المعروض عليه في الدورة الراهنة تنقيحاً مستفيضا لكي توضع في الحسبان التعليقات القيِّمة المقدمة من شتى الأعضاء. وأوضح أن النص الحالي هو، كما قال في خطابه الافتتاحي، يعكس توافقاً قوياً في الآراء داخل المنظمة، ويتفق تماماً مع الإطار التشريعي المقدم من المجلس ذاته ولا يتجاوز بحال من الأحوال ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن

المهم أن يوافق مجلس الإدارة على البيان بأسرع ما يمكن لكي يمكن تقديمه إلى موظفي البرنامج ليكون دليلا ومصدر إلهام لهم.

١٧٢ - تم عقب الاجتماع غير الرسمي تعميم بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على المجلس التنفيذي للحصول على موافقته.

١٧٣ - ولاحظ ممثل أحد الوفود أنه قد طلب إليه الموافقة على نص عُرض باللغة الانكليزية فقط وذلك على الرغم من أن وفده ناطق باللغة الاسبانية. واتُفق، بالنظر إلى التفاهم المتوصل إليه أثناء المشاورات غير الرسمية المعقودة في وقت سابق من العام بشأن بيان المهمة والمناقشات التي جرت أثناء الدورة الحالية، على أن تتشاور الأمانة مع ممثلي الوفود المهتمة بالأمر في نيويورك قبل إصدار بيان المهمة باللغات المختلفة.

١٧٤ - وذكر أحد الوفود أنه لم يجد في النص إجابة على تحفظاته بشأن الفقرة ٤، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام عبارة "الإدارة الصالحة"، وقال إنه كان يفضل الاستعاضة عنها بعبارة "الإدارة الشفافة والقابلة للمساءلة". وأضاف أن وفده قد وجد، علاوة على ذلك، أن الوقت المتاح لإجراء المشاورات والمناقشات بشأن البند غير كاف. وأيد وفد مراقب هذا الرأي.

١٧٥ - وذكرت ممثلة أحد الوفود، متكلمةً بصفتها منسقة المجموعة الآسيوية، أنها كانت تأمل حقاً في أن يتاح مزيد من الوقت لاتمام المشاورات في المجموعة. وقد أُحرز تقدم في التفاوض على صيغة يمكن أن تكون مقبولة عموماً بالنسبة إلى جميع الأعضاء؛ وأعربت الممثلة عن أسفها، بناء عليه، لعدم توفر مزيد من الوقت لتحقيق اهتمامات جميع الدول الأعضاء في المجموعة.

١٧٦ - وذكر نائب الرئيس، الذي ترأس هذا الاجتماع، أنه سعى للتعجيل بمناقشة هذا البند، آخذاً في الاعتبار كافة الآراء التي جرى الإعراب عنها في الدورات السابقة وبصورة غير رسمية بشأن بيان مهمة البرنامج الانمائي.

١٧٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٩/٩٦- بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي

إن المجلس التنفيذي،

يقر بيان المهمة الملحق كمرفق لهذا المقرر، آخذاً في الاعتبار المناقشات التي جرت أثناء الدورة السنوية التي عقدها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٦ على النحو المبين في التقرير بخصوص البند ٧ من جدول أعمال الدورة.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

مرفق

بيان المهمة

نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا

... أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال

والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا

... أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها،

قد قررنا أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض ...

من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة

إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي جزء من الأمم المتحدة وهو يؤيد الرؤية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة. كذلك فإنه يسلم بالمبدأ القائل بأن التنمية لا يمكن فصلها عن عملية إحلال السلم وأمن الإنسانية وأنه يجب أن تكون الأمم المتحدة قوة قوية من أجل التنمية والسلم على السواء.

وتتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في معاونة البلدان في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بمساعدتها على بناء قدرتها على وضع وتنفيذ برامج تنمية في مجالات استئصال شأفة الفقر وايجاد فرص عمل وأسباب لكسب العيش يمكن أن تدوم، وتمكين المرأة وحماية وتجديد البيئة، مع إيلاء الأولوية لاستئصال شأفة الفقر.

وكذلك يعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على مساعدة أسرة الأمم المتحدة كي تصبح قوة موحدة وقوية تدعم التنمية البشرية المستدامة، وهو يعمل أيضاً على تدعيم التعاون الدولي لأجل التنمية البشرية المستدامة.

ويساعد برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بناء على طلب الحكومات ودعماً لمجالات تركيزه، على بناء القدرة على تحقيق الإدارة الصالحة، والمشاركة الشعبية، وتنمية القطاعين الخاص والعام، وتحقيق النمو

مع الانصاف، وذلك بالتشديد على أن الخطط والأولويات الوطنية تشكل الإطار المرجعي الصالح الوحيد للبرامج الوطنية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ويؤدي الممثلون المقيمون للبرنامج الانمائي دور المنسقين المقيمين عادة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، فيدعمون، بناء على طلب الحكومات، عملية تنسيق المساعدة الانمائية والإنسانية. وكذلك يساعد المنسقون المقيمون على تنسيق كامل الموارد الفكرية والتقنية لدى منظومة الأمم المتحدة دعما للتنمية الوطنية.

ويسعى برنامج الأمم المتحدة الانمائي جاهداً ليكون شريكاً فعالاً في مجال التنمية لوكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، وهو يعمل على دعم سبل العيش بينما تسعى الوكالات إلى دعم أسباب الحياة. ويعمل البرنامج الانمائي على مساعدة البلدان على التأهب لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث المعقدة والحيلولة دون حصولها وعلى إدارتها.

ويستفيد برنامج الأمم المتحدة الانمائي من الخبرة الفنية المستمدة من جميع أرجاء العالم، بما في ذلك تلك المستمدة من البلدان النامية، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، ومعاهد الأبحاث.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي التعاون بين الجنوب والجنوب بالتشجيع على تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية تشجيعاً نشطاً.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي، في إطار مجالات تركيزه، نقل التكنولوجيا وتكييفها وإمكانية الحصول على أكثر أنواعها فعالية.

ويحصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على تبرعات من كل بلد في العالم تقريباً. وهو يسعى إلى ضمان تدفق الموارد لدعم برامجه تدفقاً يمكن التنبؤ به. ويقدّم البرنامج أموالاً في شكل منح بتطبيق معايير تقوم على العالمية تحابي بقوة البلدان ذات الدخل المنخفض ولا سيما أقل البلدان نمواً.

وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي محايد سياسياً وهو غير متحيز في تعاونه. ويسعى البرنامج إلى تصريف أعماله بأسلوب شفاف يتسم بالمساءلة أمام جميع الجهات المهتمة به.

وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ملتزم بعملية التقييم والإصلاح الذاتيين المستمرين. وهو يهدف إلى تحسين كفاءته وفعاليته وإلى مساعدة منظومة الأمم المتحدة على أن تصبح قوة أكبر لصالح شعوب وبلدان العالم.

وسيستمر برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تدعيم إطار التعاون الانمائي الدولي يستجيب للظروف العالمية والاقليمية والوطنية المتغيرة.

جيم - برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

١٧٨ - عرضت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة المكتب الاقليمي لأفريقيا تقرير المدير عن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (DP/1996/20). وأشارت إجمالاً إلى العناصر الرئيسية للدعم الذي يقدمه البرنامج الانمائي، على النحو الوارد في التقرير، إلى أنشطة برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، بما في ذلك الدعم المقدم للجهود المبذولة لتنمية الموارد البشرية، ومن أجل إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ولبناء القدرات والتخطيط الاستراتيجي، ولتنمية القطاع الخاص، ولأجل فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية الأفريقية، ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، ولمتابعة أعمال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وقد أسهم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بجهوده في ضمان أن ينفَّذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات تنفيذاً فعالاً وأن يجري الإبقاء على الانتعاش الاقتصادي الأفريقي والتنمية الأفريقية كأولوية عليا للأمم المتحدة. وستعطي المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة زخماً جديداً لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وقد ضُمِّنت الوثيقة DP/1996/20 تفاصيل دور البرنامج الانمائي في المبادرة الخاصة. وسيساعد البرنامج الانمائي على رصد تنفيذ المبادرة الخاصة ويقدّم تقاريره إلى لجنة التنسيق الإدارية بفضل دور المدير بوصفه رئيساً مشاركاً للفريق التوجيهي. وستكون للبرنامج الانمائي المسؤولية الرئيسية عن الجزء المتعلق بالإدارة الصالحة.

١٧٩ - وقال أحد الوفود إن حكومته ستدعم المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا وأنها تلتمس لهذا الغرض تعاون الممثلين المقيمين وإرشادهم. وأشار المتكلم إلى أن حكومته ما زالت لا تستطيع الإعلان عن مبلغ محدد بالضبط ولكنه يرى أن أولويات المبادرة الخاصة تتمشى وأولويات حكومته. وأضاف أن حكومته سبق أن قدمت مساهمات مالية إلى الصناديق الاستئمانية المنشأة لدعم تدابير بناء الثقة في أفريقيا وكذلك لدعم صندوق منظمة الوحدة الأفريقية. وسيرحَّب أكبر الترحيب بالمبادرات الاقليمية التي تأتي من أفريقيا والمتعلقة بمنع المنازعات وبناء الثقة. وذكر المتكلم أنه يلزم اتباع نهج شامل فيما يتعلق بالمبادرة الخاصة وأعرب عن أمله في أن يجري التنسيق بين الإجراءات التي يتخذها البرنامج الانمائي وإجراءات المنظمات الأخرى. وأضاف أن وفده يتوق أيضاً إلى إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المبادرة الخاصة، وأبلغ المجلس التنفيذي بأنه ستُعقد في تموز/يوليه ١٩٩٦ حلقة عمل اقليمية بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الأفريقية والآسيوية. وأعلن أيضاً عن عقد مؤتمر ثان بشأن التنمية الأفريقية في مدينة طوكيو في عام ١٩٩٨، وهو ما ينطوي على اجتماع تحضيري سيُعقد في عام ١٩٩٧. وستعقد في طوكيو في آب/أغسطس ١٩٩٦ حلقة دراسية تحضيرية لإجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، تشترك فيها البلدان الأفريقية والآسيوية، والمؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات التعاون الانمائي بما فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

١٨٠ - وبينما أشارت عدة وفود إلى أن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات لم يسفر عن نتائج يُعتد بها حتى يومنا هذا، أعرب كثير من المتكلمين عن شكرهم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لما بذله من جهود لتنفيذ الأنشطة المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وطُلِب إلى البرنامج الانمائي أن يواصل مساعدة هيئات الأمم المتحدة المعنية بدعم برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وناشد أحد الوفود البرنامج الانمائي أن يساعد على جمع أموال إضافية لصالح بلده. وأكد متكلمان على ضرورة الحد من تدفقات الأسلحة إلى أفريقيا.

١٨١ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء ما لخفض عدد الموظفين في المكتب الاقليمي لأفريقيا من أثر في قدرة البرنامج الانمائي على الوفاء بالتزاماته تجاه برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

١٨٢ - وأكدت عدة وفود على أن المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا ليس بديلاً عن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، بل هي بالأحرى امتداد له يتطلب من كافة الشركاء المعنيين اتخاذ الإجراءات المتلزم بها. وقد شُجِّع التعاون بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمات الأمم المتحدة ورُحِّب به. بيد أن حالة تعبئة الموارد يجب توضيحها بشكل أفضل. وقد طلبت بعض الوفود معلومات إضافية بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في المبادرة الخاصة والأدوار المحتملة للجهات المانحة. وقيل إنه سيجري الترحيب بكل دور منسَّق لكل من المانحين والمستفيدين.

١٨٣ - وأشار ممثل وحدة التفتيش المشتركة إلى نتائج دراسة أجرتها الوحدة مؤخراً بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وهي نتائج ستُبلَّغ بها لجنة تنسيق البرامج. وأعربت مديرة البرنامج المساعدة عن شكرها لحكومة النرويج لما قدمته من دعم لأعمال برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال الإدارة الصالحة في أفريقيا وأعربت عن تقديرها لحكومة اليابان لما قدمته من مساهمات لموضوع التعاون بين آسيا وأفريقيا في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ورداً على الأسئلة المطروحة، ذكرت ان إجراء المشاورات على الصعيد القطري، مع وكالات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف ومع مؤسسات بريتون وودز، سيساعد على تحديد الأعمال الخاصة بالمبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا وتحديد الوسائل الملائمة لتعبئة الموارد تحديداً أفضل. وأوضحت أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي هو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا سيعملان معا على رصد التقدم المحرز في ميدان المبادرة الخاصة. وقالت الإدارة الصالحة هي مبادرة رئيسية. وأعربت عن دعمها للمقترح الذي قدمته وحدة التفتيش المشتركة بضرورة أن يكون للجنة الاقتصادية لأفريقيا دور أكبر من أجل تعزيز برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

١٨٤ - وأبلغت أيضاً المجلس التنفيذي بأن محافل القطاع الخاص التي عُقدت بالاقتران مع اجتماعات المائدة المستديرة المتعلقة بأنغولا وناميبيا قد نجحت في اجتذاب الاستثمارات الخاصة. وقالت إن هذه الصيغة ستُستخدم في اجتماعات المائدة المستديرة المقبلة التي يحتمل أن تشترك فيها المنظمات غير الحكومية أيضاً.

١٨٥ - وفيما يتعلق بالمبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا، ذكرت أن هذه المبادرة قد أسهمت في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات بمحتوى برنامجي، عن طريق نواتج يمكن قياسها وتحديدها. وقالت إن أهداف المبادرة الخاصة تتماشى وأولويات أفريقيا وأنها ترتبط بالتنمية البشرية المستدامة.

١٨٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المدير عن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (DP/1996/20).

ثامنا - المسائل المتعلقة بدورات البرمجة

ألف - تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف

١٨٧ - عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج المذكرة المقدمة من مدير البرنامج عن تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف (DP/1996/21)، التي توضح كيفية تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. وأعرب عن ارتياح كبير للحوار البناء جدا الجاري حتى الآن مع أعضاء المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالبند.

١٨٨ - وعرض مدير البرنامج المساعد، في بيانه، بعض المجالات الرئيسية التي تمثل فيها الترتيبات الجديدة تغييرات بالقياس إلى الماضي: فالنظام يتيح مرونة أكثر، وتركيزاً أكبر على نوعية البرامج؛ ويقوم على الأداء ويسند سلطة أكبر إلى المستوى القطري. ويجري تنقيح القواعد المتعلقة بالتنفيذ الوطني، والنهج البرنامجي والتمويل المشترك في سياق تطوير ترتيبات البرمجة الجديدة. ومن الخطوات الأخرى التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تقديم الارشاد التقني إلى المكاتب القطرية بشأن المجالات الموضوعية الرئيسية؛ وتعزيز التعاون مع الوكالات المتخصصة؛ وتوجيه شبكات الموارد إلى المجالات الموضوعية للتنمية البشرية المستدامة. ومن شأن تعديل شكل التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي عن استعراض الأنشطة القطرية أن يوفر تفاصيل عن الأنشطة البرنامجية المحددة وتحليلاً للأثر الشامل لتدخل برنامج الأمم المتحدة الانمائي في التنمية في البلدان المعنية.

١٨٩ - وأبدى مدير البرنامج المساعد تعليقات محددة على ثلاث فئات من فئات تخصيص الموارد: البرامج الاقليمية، والبلدان ذات الحالات الانمائية الخاصة، والموارد اللازمة لدعم المنسقين المقيمين.

١٩٠ - وتم توزيع دليل برمجة موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي (الجزء الثاني) على المجلس التنفيذي.

المناقشة

١٩١ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثنى العديد من المتكلمين على بيان مدير البرنامج المساعد لتوضيحه المسائل المثارة سابقا. وتم تأكيد الحاجة إلى إدارة الصناديق الانمائية إدارة فعالة وكفؤة. ودعا أحد المتكلمين جميع المانحين إلى زيادة مساعدتهم الانمائية الرسمية زيادة ملموسة في المستقبل. ويجب استخدام الموارد التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي كحفاز يشجع المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين على المساهمة في برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وعلى ضوء ذلك، ينبغي للمبادئ التوجيهية أن تتضمن مزيدا من المعلومات عن الاستراتيجية والتدابير الملموسة التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في البرمجة القطرية.

البرمجة على الصعيد القطري (البندان ١-١-١ و١-١-٢)

١٩٢ - أكد العديد من الوفود على الدور المركزي للحكومات الوطنية في تصميم البرامج والموافقة عليها في بلدانها. والمبادئ التوجيهية المستكملة هي خطوة ايجابية في سبيل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الانمائي لترتيبات البرمجة الخلف، كما أن المرونة في تطبيقها على الحالات القطرية المختلفة جديرة بالترحيب. وطلب أحد الوفود مزيدا من الوقت لدراسة المبادئ التوجيهية قبل تأييدها، واقترح أن يكون اطار التعاون القطري بوصفه خطة وطنية متجليا على نحو أفضل في المبادئ التوجيهية. وقال وفد مراقب إنه لاحظ وجود تعقيد متزايد في عملية البرمجة لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي، التي تتسم بوثائق البرامج الجديدة، والهيئات الاشرافية الناشئة والعديد من حالات التقييم في سياق تناقص تخصيص الموارد.

١٩٣ - والتمس بعض المتكلمين ايضاحا لدور المذكرة الاستشارية في عملية البرمجة وأعربوا عن قلق إزاء امكانية التقليل من سلطة الحكومات الوطنية. وذكر متكلم آخر أن المشاورات المشار إليها في الفقرة ٥(ب) من الوثيقة DP/1996/21 لم يسبق الاتفاق عليها وأن الاجراءات المذكورة في الفقرة ٥ (ج) التي دعيت فيها منظمات شتى إلى لجان تقدير البرامج المحلية لاستعراض اطار التعاون القطري، لا يمكن قبولها. وأشار أحد المتكلمين إلى أن بإمكان الحكومات المضي في إعداد البرامج القطرية وتحديد الاحتياجات والأولويات حتى قبل الفراغ من المذكرة الاستشارية. وأيدت وفود أخرى مشاركة المجتمع المدني في إعداد المذكرة الاستشارية وشجعت برنامج الأمم المتحدة الانمائي على إشراك تلك المنظمات قدر الامكان. بيد أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي التحلي بحياد صارم في اختيار المنظمات المدنية المناسبة التي سيتشاور معها. ورحبت بعض الوفود أيضا بمشاركة المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين في اللجنة الاستشارية البرنامجية المحلية، بينما طلبت وفود أخرى إيضاحا لدور اللجنة. وذكر أحد الوفود أنه لن يكون بإمكان حكومته إشراك المانحين المتعددي الأطراف أو الثنائيين الآخرين في إعداد واستعراض إطار التعاون القطري. وأكد أيضا الحاجة إلى الموافقة المسبَّقة للحكومات قبل تشكيل اللجان الاستشارية البرنامجية المحلية، التي ينبغي أن تتألف أساسا من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وموظفي الحكومة المضيفة.

١٩٤ - وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، أكد أحد الوفود الحاجة إلى استخدام النتائج بطريقة منتجة وأعرب عن أمله في أن تتسم التقارير بالنقد والتحليل. وأيد عدد من الوفود اصدار تقارير استعراضية عن بلد معين ما إلى المدير التنفيذي كل أربع سنوات لا على أساس كل سنتين كما هو متوخى في التقرير، بينما حبذ أحد الوفود استعراضات أكثر تواترا. وطـُرح سؤال حول ما إذا كان ينبغي أن تتسم التقارير بطابع موحد. وذكر وفد مراقب أن رصد نظام التقييم لتخصيص موارد اضافية رصد مسرف وأنه ينبغي إعادة النظر في المبادئ التوجيهية والاجراءات المتصلة بتخصيص الموارد بغية إلغاء الهيئات والاجراءات التي لا حاجة لها.

١٩٥ - وتساءل أحد الوفود ما إذا كان تخصيص نسبة ٦٠ في المائة من أساس الموارد التي تخصص مباشرة للبلدان من الموارد الأساسية سيظل يسمح بمرونة الصندوق الأساسي.

البرمجة الاقليمية (البند ١-٢)

١٩٦ - طلبت بعض الوفود مزيدا من الايضاح عن دور اللجان الاقتصادية الاقليمية وكذلك عن إطار التعاون الاقليمي المشار إليه في الوثيقة DP/1996/21. وينبغي تفادي استعمال كلمة "استراتيجية". ولوحظ أنه يجب إحكام تركيز البرنامج الإقليمي كي ينصبَّ على الأنشطة التي تجري بمزيد من الفعالية على الصعيد الاقليمي، مثل تلك الجارية في البيئة وفيروس نقص المناعة البشري/الايدز. وطرح أحد الوفود سؤالا هو كيف يمكن إدماج البـُعد الاقليمي في مذكرات الاستراتيجيات الاقليمية إذ إن المذكرات ليست عالمية.

البرمجة في البلدان التي تمر بحالات انمائية استثنائية (البند ١-١-٣)

١٩٧ - علـَّقت الوفود تعليقا ايجابيا على المبادئ التوجيهية الموضوعة لاستخدام البند ١-١-٣. ورحـَّب أحد الوفود، نيابة عن الآخرين، بالمبادرة إلى وضع المبادئ التوجيهية، وقال إن من المفيد أن يزيد برنامج الأمم المتحدة الانمائي من ايضاح نطاق الترتيبات الجديدة والتركيز الوارد على الوقاية والاصلاح بالقياس إلى أنشطة الإغاثة. وأشار الوفد إلى الأهمية المعلقة على متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية، وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناقشة المبادئ التوجيهية المقترحة الجديدة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمنشأة بهذا القرار، وخاصة الاقتراح الداعي إلى وضع أُطر استراتيجية مشتركة للارشاد في تخصيص الموارد. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بعدئذ أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن نتائج المناقشات في سياق متابعة قرار المجلس. وبوجه خاص، يتعين ايضاح الاقتراح المتصل بتخصيص الموارد إذ إنه يتعلق بآليات التمويل القائمة، بما في ذلك عمليات النداءات الموحدة. واقترح أيضا أن تجري بين الوكالات مناقشة اقتراح برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتعزيز الوظيفة التنسيقية استجابة للأزمات المفاجئة. وإن التوسع في الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وطرح اقتراحات وخيارات بشأن دوره المحدد ومسؤولياته التشغيلية في حالات الطوارئ سيكون أمرا جديرا بالترحيب. وأكدت بعض الوفود على ضرورة تركيز برنامج الأمم المتحدة الانمائي على بعده الانمائي في حالات الطوارئ. وهذا يعني التركيز على الوقاية والتأهب للطوارئ كجزء منتظم من خطة التنمية وتعزيز الاستقرار والاستدامة في حالة ما بعد الطوارئ. واستجابة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في حالات الطوارئ هي جزء من إطار أوسع لنهج متكامل إزاء إدارة الأزمات. ولبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، من خلال دوره المركزي في التنمية ونظام المنسقين المقيمين، دور رئيسي يلعبه في الجمع بين فعاليات مختلفة. وبالنسبة لمدفوعات الأموال بموجب البند ١-١-٣، يتعين على برنامج الأمم المتحدة الانمائي النظر في دور الفعاليات المختلفة، بما في ذلك دوره هو ذاته، وتقييم الفعالية التي لديها أفضل قدرة على تنفيذ الأنشطة اللازمة.

١٩٨ - وإن الانتفاع بالخبرة والعبر المكتسبة في وضع المبادئ التوجيهية أمر جدير بالترحيب. وينبغي تشجيع برنامج الأمم المتحدة الانمائي على العمل عن كثب مع الفعاليات الأخرى ذات الصلة، مثل البنك الدولي بشأن الاصلاح بعد حالات الطوارئ، أو مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التخطيط للطوارئ استجابة لحالات الأزمات التي لم يبت فيها. ويؤدي الممثل المقيم دورا هاما في تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة من خلال فريق إدارة الكوارث التابع للأمم المتحدة. وجرى الاعراب عن التأييد

للسلطة الممنوحة لتخصيص ما يصل إلى ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لدعم أنشطة الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ من جانب المنسق المقيم.

١٩٩ - ورحب مدير مكتب إدارة الشؤون الإنسانية في جنيف، نيابة عن وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإنسانية، بمبادرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تلبية حاجات البلدان التي تمر بحالات انمائية استثنائية على النحو المعروض في الوثيقة DP/1996/21. فهي مبادرة هامة وضرورية تقوم على الخبرة وتسلم بأنه يتعين توجيه الانتباه إلى الاصلاح والتنمية خلال فترات الأزمات الإنسانية. وذكر أن وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإنسانية يقوم أيضا بدور منسق إغاثة الطوارئ، تساعده اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ولاحظ أن هذه اللجنة غير مذكورة في المبادئ التوجيهية. وأشار إلى الفقرة ٩(أ)، فذكر أن الأُطر الاستراتيجية، حسب افتراضه هو، تشمل برامج الإغاثة والانتعاش على السواء. وفي هذا الصدد، اقترح مناقشة المبادرة المتصلة بالاطار الاستراتيجي مع أعضاء اللجنة المذكورة لضمان وجود تعريف مناسب في أدوار ومسؤوليات الشركاء الإنسانيين والانمائيين. ومن المهم أيضا ضمان التمييز المفيد واللازم بين أنشطة الإغاثة والتنمية بغية استخدام مختلف آليات تعبئة الموارد بأنسب وأكفأ طريقة. وأكد كذلك على ضرورة توخي جميع الأطراف المعنيين الايضاح بشأن مسؤولياتهم ومناحي المساءلة عن تلك الأعمال.

الأنشطة العالمية والأقاليمية والخاصة (البند ١-٣)

٢٠٠ - طـُرحت أسئلة حول محتويات البرنامج العالمي. وأشار أحد الوفود إلى مكافحة استعمال المخدرات غير المشروعة كمجال يمكن شموله بالبرامج العالمية.

دعم نظام المنسقين المقيمين (البند ٣-١)

٢٠١ - أثير استفسار بشأن تمويل أنشطة الإعلام على الصعيد القطري في سياق نظام المنسقين المقيمين. وأعلن أحد الوفود تبرعا بمبلغ ٣ ملايين فرنك سويسري دعما لوظيفة المنسقين المقيمين.

ردود الأمانة

٢٠٢ - رحب مدير البرنامج المساعد بالاقتراحات الداعية إلى إجراء تحسينات في المبادئ التوجيهية لتنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة ورد على الأسئلة التي طرحتها الوفود. وأكد أهمية دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي للمجالات ذات الأولوية التي يتمتع فيها هذا البرنامج بميزة نسبية. وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يتقبل فكرة تقديم التقارير كل أربع سنوات عن الاستعراضات القطرية. وأكد أن الحوار المتوخى فيما يتعلق بإعداد المذكرات الاستشارية وبلجان تقدير البرامج المحلية، سيجري بمعرفة السلطات الوطنية التامة. وتؤدي المذكرة، وهي وثيقة داخلية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، دوراً هاماً جداً في عملية البرمجة من خلال ضمان المحافظة على الاتساق داخل البرنامج الانمائي والاستفادة من الخبرة المكتسبة والمعرفة المتاحة داخل البرنامج الانمائي استفادة كاملة. وعليه، لا تحاول المذكرة التقليل من إطار التعاون القطري والملكية الوطنية. وأوضح أن المبادئ التوجيهية لا تتطلب موافقة المجلس التنفيذي إذ إنها تشكل جزءاً من الإجراءات الداخلية للبرنامج الانمائي. بيد أن المبادئ التوجيهية، بوصفها "وثيقة حيـّة"، ستـُصقل عبر الزمن، وبالتالي فإن تعليقات المجلس على المبادئ التوجيهية هي ذات قيمة كبيرة.

٢٠٣ - وفيما يتعلق باللجان الاقتصادية الاقليمية، ذكر أن لديها ولاية لتقديم خدمات استشارية إلى أعضاء المنطقة. ولا يعمل المستشارون العاديون والمستشارون الموظفون توظيفاً خاصاً إلا بناء على طلب بلد ذي برنامج. ويُلتمس حوار بناء مع اللجان الاقليمية ودورها الهام في هذا المجال. ونهج الإطار الاقليمي هو أداة مفيدة بالنسبة إلى قضايا قطاعية معينة، ولكنه لا يمثل استراتيجية اقليمية للتنمية. وتركز المكاتب الاقليمية في البرنامج الانمائي على مشاريع المقترحات البرنامجية ثم تناقشها مع الشركاء في المنطقة. وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي، يخطط البرنامج الانمائي لتقديم إطار إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وسيجري النظر في مشكلة المخدرات غير المشروعة في التحضيرات للإطار العالمي.

٢٠٤ - وأكد مدير شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ التابعة لمكتب الدعم والخدمات بالأمم المتحدة على الدور الانمائي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، مشدداً على أنه ليس منظمة إغاثة. وفضلاً عن ذلك، فإن الدور الرئيسي للبرنامج الانمائي في التنسيق هو المساهمة في وضع نهج شمولي إزاء احتياجات البلدان التي تواجه أزمة وضمان التصدي للاحتياجات الانمائية كاستجابة متكاملة. وأشار إلى المناقشات المعقودة مع المنسقين المقيمين، وإدارة الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في صياغة المبادئ التوجيهية، وأكد التزام البرنامج الانمائي بإجراء مزيد من المناقشات والايضاحات داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وخاصة حول الجوانب المتصلة بالتنسيق وتطوير إطار استراتيجي، بما في ذلك علاقته بآليات التمويل القائمة. ولاحظ أنه لئن كانت المبادئ التوجيهية لا تذكر هذه اللجنة بالتحديد، فإنها تشير إلى المشاركة الوثيقة لفريق إدارة الكوارث التابع للأمم المتحدة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، اللذين يعملان كامتداد تشغيلي للجنة المذكورة على الصعيد القطري. ورداً على سؤال حول دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في استعادة الهياكل الأساسية، ذكر أن البرنامج الانمائي لا يعتزم أن يكون هناك ازدواج بين دوره ودور المؤسسات المالية الدولية، وهو لا يتوقع استخدام الموارد الأساسية لتقديم مساعدة رأسمالية للتعمير. بل يركز البرنامج الانمائي أساساً على توفير دراسات تقييمة وسابقة للاستثمار. وسيحافظ البرنامج الانمائي، في المساعدة على تزويد أنشطة الإصلاح ذات الصلة بموارد مشتركة التمويل، على دوره الراسخ في الاضطلاع بمشاريع صغيرة وإعادة إنشاء الهياكل الأساسية لدعم نقل السلع، فضلاً عن الخدمات المتعلقة بالمياه، والمرافق الصحية والكهرباء، وذلك أساساً لتيسير إعادة توطين السكان المهجرين ودعم النشاط الاقتصادي المنتج.

خلاصة

٢٠٥ - شكر مدير البرنامج المجلس التنفيذي على تعليقاته وأكد له أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي سيتعاون مع شركائه، وخاصة بشأن البند ١-١-٣. ولا بد من رسم مناحي المسؤولية بوضوح لضمان الرابطة بين الإغاثة والتنمية. وفيما يتعلق بتنفيذ ترتيبات البرمجة فإن منحى المساءلة يعود إليه هو ثم إلى المجلس التنفيذي.

٢٠٦ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأنه نشأت تفاوتات صغيرة في تطبيق منهجية تخصيص الموارد المعتمدة في المقرر ٢٣/٩٥. والبرنامج الانمائي يقوم حالياً بالتعديلات اللازمة، وإن تكن طفيفة جداً،

ويقيّد ذلك على الاحتياطي غير المخصص، الذي أنشئ لهذا الغرض. أما المخصصات من الموارد للبلدان الأخرى فتظل كما هي. وأبلغ المجلس أيضاً بأن توزيع الموارد الاقليمية (تحت البند ١-٢) على المناطق المفردة سيستند أساساً إلى النسب المئوية المعنية من الهدف القطري لتخصيص الموارد من الموارد الأساسية، بل سيراعي أيضاً عدد البلدان في كل منطقة لأن ذلك ضروري لسلامة البرامج الاقليمية.

٢٠٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمذكرة مدير البرنامج عن المسائل المتصلة بدورات البرمجة (DP/1996/21) والتعليقات المـُبداة عليها.

باء - طلب من حكومة ناميبيا

٢٠٨ - عرضت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة المكتب الاقليمي لأفريقيا مذكرة مدير البرنامج بشأن الطلب المقدم من حكومة ناميبيا لمنحها مركزاً خاصاً معادلاً لمركز أقل البلدان نمواً (DP/1996/24 و Add.1). ولاحظت أنه في حين أن الناتج القومي الاجمالي للفرد الواحد في ناميبيا هو أعلى من العتبة المحددة لأقل البلدان نمواً، فإن مستوى الدخل لأغلبية السكان في ناميبيا مماثل لدخل الأشخاص الذين يعيشون في أقل البلدان نموا. وذكرت أن الفقر قضية رئيسية، وأن هذا عامل يسعى البرنامج الانمائي إلى معالجته. وطـُلب إلى المجلس التنفيذي، بناء على طلب الحكومة كما ورد هو مشروح في الوثيقة، أن يمنح ناميبيا مركزا خاصا معادلا لمركز أقل البلدان نموا فيما يتعلق بدورة البرمجة المقبلة.

٢٠٩ - وأعرب أحد الوفود، نيابة عن وفود كثيرة وبدعم من عدة وفود، عن موافقته على طلب حكومة ناميبيا. وذكر أحد الوفود، وهو يمتدح التقدم المحرز في ناميبيا وينوه بتعاون حكومته مع ناميبيا، أنه لا يؤيد هذا الطلب نظراً إلى أن الدخل القومي الاجمالي للفرد الواحد في ناميبيا هو أعلى بكثير من مثيله لأقل البلدان نمواً، وأنه ينبغي عدم الاستمرار في منح ناميبيا مركزاً خاصاً. ولكن الوفد المذكور قال إنه لن يعارض توافق آراء لصالح منح المركز الخاص، ولا يعارض مشروع المقرر الذي عـُمّم بشأن هذه المسألة.

٢١٠ - وأعرب ممثل ناميبيا عن تقديره للدعم الذي تلقته حكومته في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٠٤، الذي طلبت الجمعية العامة فيه إلى الدول وإلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات المانحة الأخرى أن تولي اهتماماً خاصاً لإمداد ناميبيا ... بمساعدة خاصة تماثل في نطاقها المساعدة المقدمة إلى أي بلد من أقل البلدان نمواً. وذكر الممثل أنه ينبغي النظر إلى هذا الطلب في ضوء الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة في ناميبيا وهي الحالة الملخصة في الوثيقة DP/1996/24/Add.1. وأضاف أن السلم والاستقرار السياسي قد يصبحا مهددين في ناميبيا إن لم يجر التصدي للقيود الاجتماعية - الاقتصادية.

٢١١ - وافق المجلس التنفيذ على المقرر التالي:

٩٦/٣٠- ناميبيا: مركز خاص معادل لمركز أقل البلدان نمواً

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بمذكرة مدير البرنامج (DP/1996/24 وAdd.1)؛

٢ - يسلم بأوجه التماثل الموجودة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ناميبيا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نمواً؛

٣ - يقرر منح ناميبيا مركزاً خاصاً معادلاً لمركز أقل البلدان نمواً وذلك خلال السنوات الثلاث القادمة ابتداء من عام ١٩٩٧.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

تاسعا - تكاليف دعم الوكالات

٢١٢ - عرض المدير المعاون هذا البند مشيراً إلى أن الموضوع قد نُوقش من قبل في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ وفي المشاورات غير الرسمية التي جرت في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وعقب هذه المشاورات، أُعدت ورقة غرفة اجتماعات (DP/1996/CRP.10، متاحة بالإسبانية والانكليزية والفرنسية) لتسهيل إجراء مزيد من المناقشات.

٢١٣ - وأشار أولاً، في تلخيصه للمناقشات التي دارت بشأن تكاليف دعم الوكالات، إلى أن المجلس التنفيذي قد وافق في مقرره ٢٣/٩٥ على مجموعة مبسَّطة وموحَّدة من ثلاثة مخصصات لما يمكن أن يُطلق عليه "تكاليف دعم الوكالات"، وهي ستحل محل الخطوط التسعة المنفصلة لدورة البرمجة الحالية. وأشار ثانيا إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد اقترح أن تُتاح لبلدان البرنامج إمكانية الوصول، بناء على طلبها، إلى جميع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي هي في وضع يمكنها من تقديم خدمات الدعم على صعيدي السياسة العامة والبرامج. وثالثا، أعرب عن رغبته في توضيح أن تكاليف دعم الوكالات تمثل مبالغ إضافية للرقم المستهدف المراد تحقيقه على الصعيد القطري بالنسبة إلى تخصيص الموارد من الأموال الأساسية وليس عبئا على هذه الموارد. ورابعا، قال إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد قدم مقترحاً متواضعاً لتبسيط نظام رد تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية المتكبَّدة في تنفيذ المشاريع. وقد صيغ هذا المقترح استجابة للاقتراحات التي قدمتها المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعاملون التنفيذيون الآخرون الذي طالبوا بتبسيط النظام. ونتيجة لذلك، اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معدلاً موحداً بلغ ١٠ في المائة لرد تكاليف هذه الخدمات بدلاً من وضع مجموعة من المعدلات التجميعية التفاضلية ثبت أنها مرهقة. ولا يعتقد برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن المقترحات ستعرِّض للخطر الأهداف الأصلية لنظام تكاليف الدعم على النحو الذي شُرح في ورقة غرف الاجتماعات. واختتم كلمته قائلاً إن بعض الوفود قد طلبت أن تُقدَّم خيارات أخرى لضمان مزيد من الانفتاح والمرونة في نظام تكاليف الدعم. وقد وُصفت تلك الخيارات في ورقة غرف الاجتماعات. إلا أنه أوضح أنه تتوافر بالفعل في النظام الحالي درجة عالية من الانفتاح والمرونة. وهكذا، وعلى سبيل المثال، يمكن الحصول في إطار المشاريع المنفَّذة وطنياً على خدمات التنفيذ من أي كيان مختص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وإن تقديم هذه الخدمات ليس قاصراً على الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. كذلك، وحتى على الرغم من أن خدمات الدعم التقني يتم الحصول عليها من وكالات الأمم المتحدة، فإن هذه الوكالات تقوم بدورها بالحصول على هذه الخدمات من مصادر خارجية من مجموعة متنوعة من المؤسسات المختصة غير التابعة للأمم المتحدة. ويُقدَّر أن تكاليف هذه الخدمات يمكن أن تبلغ قرابة ٤٠ في المائة من تكاليف مجموع الخدمات.

٢١٤ - ولاحظت الوفود التأييد الواسع النطاق لاجراء تغيير في نظام تكاليف الدعم. بيد أن البعض قد حذَّر من أنه ينبغي عدم إجراء تغييرات بدون فحص الصورة الكاملة المتعلقة بأداء النظام لمهامه. وطلب أحد الوفود رأي برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن ما إذا كان النظام يؤدي مهمته أم لا، وما إذا كانت

الوكالات المتخصصة تستجيب لطلبات التعاون. وركزت عدة كلمات على ضرورة القيام بعمليات تنقيح للنظام فيما يتصل بتنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف.

٢١٥ - وتساءل أحد المتكلمين عما إذا كان ينبغي قصر استخدام تكاليف الدعم على مؤسسات معينة، وعما إذا كانت هناك مخاطر من أن يؤدي هذا النظام إلى جعل المؤسسات المعنية أقل فعالية وكفاءة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة التكاليف العامة. وبغية تسهيل الأنشطة على الصعيد القطري، أوصى متكلمون عديدون بتصميم نظام بسيط ومفتوح ومرن ومن شأنه تشجيع التنفيذ الوطني باعتباره الأولوية الأولى، وزيادة فعالية التكاليف. وإذا أُختيرت وكالة خارجية من أجل تقديم خدمات الدعم فعندئذ ينبغي للنظام أن يسهل اختيار مؤسسة مناسبة على أساس تنافسي لضمان فعالية التكاليف. وأكد ممثل لأحد الوفود، يؤيده ممثلون آخرون، على أهمية تضافر أوجه التعاون فيما بين الوكالات والخبرة التقنية الأساسية المتاحة لدى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي ينبغي عدم إغفالها أو نقص استخدامها. وقدَّم هذا الممثل أيضا منظورا تاريخيا لنظام تكاليف الدعم لقي تقديراً كبيراً من جانب وفود أخرى. وأكد وفد آخر على أنه وإن كانت الحاجة إلى التنسيق ليست موضع تشكيك، فإنه ينبغي عدم قصر خدمات الدعم التقني على الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

٢١٦ - وأشار بعض الوفود إلى أنه يمكن استخدام مجموعة كبيرة من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية في تنفيذ المشاريع، وأكد على أنه يجب تحديد الاختيار على الصعيد القطري. وأعرب أحد المتكلمين عن تقديره الكبير للإشارة إلى استخدام مؤسسات البحوث والسياسة العامة في ورقة غرف الاجتماعات. وشدَّد متكلم آخر على أنه ينبغي للبلدان المتلقية أن تمارس مزيداً من الاختيار في مجال تنفيذ البرامج عن طريق شراء الخدمات من وكالات منفِّذة شتى مثل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العامة، والكيانات الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة. وعند شراء الخدمات من وكالات قطاعية غير تابعة للأمم المتحدة، ينبغي استخدام المناقصات وعمليات الشراء التنافسية العادية.

٢١٧ - وكان هناك تأييد عام لتطبيق معدَّل موحد يبلغ حده الأقصى ١٠ في المائة في حالة الوكالات الكبيرة، بالنظر إلى أن هذا المعدل يعبر عن المتوسط في التجارب الماضية. وتطبيق متوسط قدره ١٣ في المائة في حالة الوكالات الأصغر. إلا أن أحد الوفود قد تساءل عن مبرر استخدام رقم الـ ١٠ في المائة نظرا إلى الانخفاض في تنفيذ الوكالات والزيادة في التنفيذ الوطني للمشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأيَّد عدة متكلمين صيغة من شأنها أن تؤدي إلى رد قيمة التكاليف المتوسطة الفعلية المتكبَّدة إذا انخفضت التكاليف الفعلية إلى أدنى من ١٠ في المائة.

٢١٨ - وألقى ممثلو منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كلمات أكدوا فيها على أن الاعتبارات المتعلقة بهذه القضية أكثر من أن تكون اعتبارات مالية صرفة: وقد شجعوا المجلس التنفيذي على دعم إجراء مزيد من الحوار بشأن دور الوكالات المتخصصة في تنفيذ المشاريع على الصعيد القطري. وأكد المتكلمون على دور الحكومات في انتقاء الخبرة الفنية.

٢١٩ - ووجه المدير المعاون الشكر إلى المجلس التنفيذي على تعليقاته على هذه المسألة. وذكر أن نظام تكاليف دعم الوكالات سليم حقاً ولكن من الممكن أيضاً تحسينه. فكما ذُكر في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦، فإن نظام تكاليف دعم الوكالات هو شراكة مع جميع الكيانات التي تشكل جزءاً من الصورة الأكبر لمنظومة الأمم المتحدة. وإن الهدف الإجمالي هو تزويد البلدان المتلقية بأفضل المساعدات المتاحة من أجل تحقيق أهدافها. ورداً على استفسار، أكد أن متوسط معدل رد التكاليف يبلغ ١٠ في المائة. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوافق على الاقتراح الذي أُثير فيما يتعلق بالحالات التي تقل فيها التكاليف الفعلية عن ١٠ في المائة. ورداً على سؤال آخر، أعلن أن اللجان الإقليمية لا تتلقى مخصصاً خاصاً في النظام وأن تعاونها يعتمد على قرارات الحكومات الوطنية فيما يتعلق بانتقاء الخبرة الفنية اللازمة لمشاريع معينة.

٢٢٠ - وافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٣١/٩٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقريري مدير البرنامج الواردين في الوثيقتين DP/1996/13 و DP/1995/49، وبالمعلومات الإضافية التي قُدمت عن تكاليف دعم الوكالات؛

٢ - يعيد تأكيد استمرار ملاءمة وأهمية الأهداف الرئيسية الأصلية لترتيبات تكاليف دعم الوكالات، التي تؤكد على أن هذه الترتيبات تفيد في:

(أ) تقديم حوافز من أجل التنفيذ الوطني وضمان أن تُتاح للحكومات، ولا سيما للبرامج و/أو المشاريع المنفَّذة وطنياً، خدمات الدعم التقني المقدَّم من الوكالات؛

(ب) تحسين موضع التركيز التقني الخلفي للوكالات وخفض مشاركتها الإدارية والتشغيلية في تنفيذ البرامج و/أو المشاريع؛

(ج) تخصيص موارد تتيح لبلدان البرنامج أن تمارس المزيد من الاختيار فيما يتعلق بتنفيذ البرامج و/أو المشاريع؛

٣ - يرحب بما عبَّر عنه ممثلو الوكالات من تأكيد مؤداه أنه عقب تنفيذ المقرر ٣٢/٩١ ازداد الدعم التقني المقدم من الوكالات للتنفيذ الوطني كما ازداد موضع التركيز التقني للوكالات؛

٤ - يقرر أن يستمر، في إطار ترتيبات البرمجة الخلف، تطبيق المبادئ التوجيهية الحالية لتكاليف الدعم، وألا تُعدَّل هذه المبادئ إلا بالقدر الضروري اللازم لما يلي:

(أ) ضمان الاتساق مع الاجراءات الإجمالية، ونظام استعراض البرامج ورصدها ومراقبتها الذي يجري إنشاؤه لترتيبات البرمجة الخلف؛

(ب) عكس الخبرة المكتسبة بخصوص ترتيبات تكاليف الدعم من دورة البرمجة الخامسة؛

(ج) مواءمة النظام الأبسط لتخصيص تكاليف الدعم؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يضمن أن تصبح ترتيبات تكاليف دعم الوكالات أكثر استجابة للأولويات والمطالب القطرية داخل إطار البرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦ - يطلب أيضاً إلى مدير البرنامج أن يعزز ملاءمة الدعم التقني الخلفي المقدم من الوكالات للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرامج الوطنية، وأن يعزز أيضاً الصلة بينهما؛

٧ - يقرر أن تقوم المكاتب القطرية بإدارة تسهيلات تكاليف الدعم، إدارة مباشرة، بالتعاون والتشاور الوثيقين مع بلدان البرنامج، وأن تُستخدَم هذه التسهيلات لتشجيع التنفيذ الوطني للبرامج والمشاريع، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يعزز مشاركة المؤسسات الوطنية والإقليمية المختصة وذات القدرة على المنافسة في دعم وضع السياسات والبرامج والتنفيذ التقني؛

٨ - يؤكد على أهمية الطابع المرن والمفاهيمي للمخصصات الخاصة في إطار البنود ١-٦ (الموارد المخصصة للتنفيذ)، و٢-٢ (دعم منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج)، و٣-٢ (خدمات الدعم التقني المقدمة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة)، ويحيط علماً بإدراج اللجان الإقليمية في ترتيبات تكاليف الدعم؛

٩ - يحث مدير البرنامج على ضمان أن يتركز الدعم المقدم من اللجان الإقليمية بصفة رئيسية على العمل الخلفي الرامي إلى دعم وضع البرامج الوطنية والإقليمية، ويطلب اليه إبلاغ المجلس بالإجراءات ومجالات التركيز المتعلقة باستخدام الدعم في وضع السياسات والبرامج فيما يتعلق باللجان الإقليمية عندما يتم انجازها؛

١٠ - يقرر أنه بغية تدعيم الحوافز المقدمة للتنفيذ الوطني، وفقاً للفقرة ٢٢ من الوثيقة DP/1996/13، فإن أي موارد مخصصة لتنفيذ البرامج والمشاريع يجري توفيرها عن طريق التنفيذ الوطني، ستصبح متاحة لبرمجة إضافية من جانب البلد، بما في ذلك تعزيز بناء القدرات فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني؛

١١ - يقرر أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تبسيط النظام، أن يرد تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم إلى الوكالات الخمس الكبرى (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة،

ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وإدارة خدمات دعم البرامج والخدمات الإدارية) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وذلك بحد أقصى قدره ١٠ في المائة، والذي بيَّنت الخبرة أنه المتوسط الحالي لمعدل رد التكاليف بخصوص المدخلات المختلفة. وإذا انخفضت التكاليف الفعلية إلى أدنى من ١٠ في المائة، فلن تـُسدَّد سوى قيمة التكاليف الفعلية المتكبَّدة؛

١٢ - يقرر أيضاً في إطار الفقرة ١٠ من هذا المقرر، وجوب أن يضمن برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن تـُبقي الوكالات على نظام قياس التكاليف القائم، ووجوب أن يواصل مدير البرنامج تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي كل سنتين عن التكاليف الفعلية المتكبَّدة؛ وأن يقدم توصيات، إذا لزم الأمر، من أجل إعادة النظر في معدل رد التكاليف، بالنسبة أيضاً إلى فرادى الوكالات؛

١٣ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبذل كل جهد، بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة، لضمان نشر خبرة فرادى البلدان في كل مكونات المنظومة، واستخدامها لصالح المجتمع الإنمائي الأكبر؛

١٤ - يشجع الوكالات المتخصصة على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لدعم فعالية التكاليف والكفاءة لديها في تقديم الخدمات الإدارية وخدمات الدعم؛

١٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يستعرض الخبرات الحديثة العهد فيما يتعلق بترتيب تكاليف دعم الوكالات على الصعيد القطري، استناداً إلى التقييم الذي قـُدم بشأن هذه المسألة في عام ١٩٩٤، وتقديم تقرير عن ذلك، يورد وصفاً للدروس المستخلصة ويقترح بدائل مختلفة، إلى المجلس التنفيذي في الاجتماع السنوي لعام ١٩٩٧ في إطار استعراض ترتيبات البرمجة الخلف؛

١٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يبلـّغ الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية بهذا المقرر.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

عاشرا - متطوعو الأمم المتحدة

٢٢١ - قدمت المنسقة التنفيذية تقرير مدير برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/1996/22). وأشارت إلى التركيز الأكثر حدة على أعمال متطوعي الأمم المتحدة في استئصال شأفة الفقر وتطور الأنشطة في المجالات الإنسانية وفي مجالي بناء السلم والإدارة الصالحة، وكذلك تعزيز حقوق الإنسان. وقالت إن وحدة التفتيش المشتركة كانت قد أوصت مؤخرا بالمزيد من الاستخدام المكثف لمتطوعي الأمم المتحدة في معالجة الأسباب الجذرية للمنازعات. وأضافت أن دعم المجلس التنفيذي لازم لتشجيع مؤسسات الأمم المتحدة على اللجوء إلى مزيد استخدام الأخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة والعاملين الميدانيين في كامل طيف أنشطة التنمية والأنشطة الإنسانية وأنشطة السلم.

٢٢٢ - وأبرزت الأوجه المتعددة لعمليات متطوعي الأمم المتحدة التي تشمل ما يلي: قيود التمويل الحادة لبرنامجين نُقلا إلى متطوعي الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ وهما: الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة ونقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين؛ والتشريع الذي منحت الجمعية العامة بموجبه (القرار ١٩/٥٠) متطوعي الأمم المتحدة المسؤولية العملية عن مبادرة الخوذ البيض؛ واستخدام التبرعات المقدمة إلى صندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة في المبادرات الشعبية المحلية، مع التأكيد على الحاجة إلى نقل الأموال في وقت مبكر.

٢٢٣ - وأضافت قائلة إن برنامج متطوعي الأمم المتحدة بصدد إعادة تصميم عملياته ويقوم حالياً بتبسيطها بقصد مواكبة توسع الطلب من بلدان البرامج والمنظمات الشريكة مواكبة أفضل. وتحويل الموارد إلى قبرص ونقل مقر متطوعي الأمم المتحدة إلى بون يولّدان بعض الوفورات في التكلفة. وكذلك فإن الانتقال إلى بون بوصفها أول مقر لمؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة في ألمانيا يوفر لمتطوعي الأمم المتحدة مجالات تآزر وتحديات محتملة جديدة.

٢٢٤ - وأخبرت المنسقة التنفيذية المجلس التنفيذي بأن متطوعي الأمم المتحدة يحتاجون، من أجل الحفاظ على جودة برنامج المتطوعين وكفاءته التنفيذية، إلى نسبة دنيا قدرها ١٠ في المائة كتكلفة دعم للأنشطة الخارجة عن الميزانية. وذلك يعادل، كما لاحظت، ما تتقاضاه معظم المنظمات الأخرى ويتفق مع المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بخصوص تكاليف دعم الوكالات. والأساس الذي يُحدد تكلفة الدعم هو تكلفة المتطوعين، وهو لا يولد إلا دخلا ضئيلا.

٢٢٥ - وأُدرجت في البرنامج العبر المستخلصة كتغذية مرتدة، ويجري إضفاء الصبغة النهائية على عدد من عمليات التقييم، بما في ذلك تقييم استخدام صندوق التبرعات الخاص ومتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين واسهامات المتطوعين في مجال المساعدة الإنسانية وبناء السلم. كما أنه يجري التحضير لاستراتيجية عام ٢٠٠٠، بالنسبة للأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دعم المجلس التنفيذي مطلوب لتعيين سنة ٢٠٠١ بوصفها السنة الدولية للمتطوع، وهي فكرة اقتُرحت في محفل للسياسات العامة بطوكيو في وقت سابق هذا العام وأيدها في أيار/مايو ١٩٩٦ تأييداً كاملاً ٤٠ من الوكالات

المرسلة للمتطوعين. وتعتقد هيئة متطوعي الأمم المتحدة أن تعيين سنة دولية من جانب الجمعية العامة من شأنه أن يعبّئ الاعتراف بجهود التطوع المحلية والوطنية والدولية وتوسعها في جميع أنحاء العالم.

٢٢٦ - وتقدم أحد الوفود بمشروع مقرر، أيدته وفود عديدة أخرى، تضمن تعيين سنة ٢٠٠١ بوصفها السنة الدولية للمتطوع.

٢٢٧ - وذكر وفد آخر أن عام ١٩٩٦ ما زال يمثل نقطة تحول بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، ذلك لأنه يسجل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس البرنامج، ولأن المجلس التنفيذي قد قرر تأييد اقتراح الأمين العام قبول عرض حكومة ألمانيا نقل مقر متطوعي الأمم المتحدة إلى بون في منتصف عام ١٩٩٦. ولاحظ ممثل هذا الوفد أن تزايد مشاركة متطوعي الأمم المتحدة في الاغاثة الإنسانية وعمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي تـُبرهن عليه الزيادات المتناسبة في الأموال المخصصة لميزانيات المشاريع والمتلقاة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. ومتطوعو الأمم المتحدة يخدمون بشكل متزايد منظومة الأمم المتحدة بأسرها ويضفون قيمة إضافية على مختلف العمليات. ومثال جيد على ذلك هو مبادرة الخوذ البيض، التي تدعمها حكومته. ومن خلال إقامة وتعزيز القدرات المحلية في شكل فرق متطوعين وطنية في مجالات الوقاية والإغاثة وإعادة التأهيل، يمكن بدء عملية تكون البلدان المتأثرة بموجبها أقل اعتماداً على خبراء المساعدة الإنسانية المرتفعي التكلفة الذين يفدون إليها لأجل قصير وفقط لفترات قصيرة من الزمن. وأضاف أن حكومته تدعم الدور المركزي للتنمية في عمل متطوعي الأمم المتحدة. وبذلك الخصوص فإن برنامج خدمات التنمية المحلية التابع لمتطوعي الأمم المتحدة، والذي يعتمد على القدرات المتاحة محلياً، يستحق دعماً أكبر وأوسع نطاقاً، بما في ذلك من برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وهذا البرنامج يغطي مجالات أساسية من مجالات نهج برنامج الأمم المتحدة الانمائي تجاه التنمية. ودعم هذا البرنامج جاء في وقت ازداد فيه انخفاض الأموال المتلقاة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي التي هبطت إلى قرابة ٣٦ في المائة من ميزانيات مشاريع متطوعي الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥، مقارنة بنسبة ٤٧ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٤. ونقل مقر متطوعي الأمم المتحدة إلى بون من شأنه أن يقرّب هذا البرنامج من بروكسل وأوروبا الشرقية وكومنولث الدول المستقلة فضلاً عن أنه سيزيد أيضاً من التعريف به وبوجوده في المنظومة وسيمكنه من خلق شراكات جديدة. وقيام مدير البرنامج بالمزيد من الجهود، كما نص على ذلك المقرر ٢٨/٩٥، لزيادة الأنشطة البرنامجية التي يشارك فيها متطوعو الأمم المتحدة في ضوء التكاليف والوفورات المتوقعة للانتقال إلى بون، سيكون أمراً مرحباً به.

٢٢٨ - وهنأ متكلمون عديدون برنامج متطوعي الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الـ ٢٥ لعملياته وأشاروا إلى دعمهم لتنوع أنشطة متطوعي الأمم المتحدة، وأشار البعض منهم بشكل خاص إلى وجهات نظر إيجابية فيما يتعلق بعمل هذه الهيئة في إعادة التاهيل ومنع نشوب النزاعات، وبشكل خاص فيما يتصل بمبادرة الخوذ البيض. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان متطوعو الأمم المتحدة قد قاموا بأي تقييم لتاريخ هذه المنظمة. وأعرب هذا الوفد، الذي أيده في ذلك في وقت لاحق وفد آخر، عن قلقه لأن الروابط مع مؤسسات الأمم المتحدة المتمركزة في جنيف قد تـُفقد، نتيجة لانتقال هذا البرنامج إلى بون.

٢٢٩ - وأكد وفد آخر الحاجة إلى الاهتمام بعناية بالوضع المالي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وأثره على متطوعي الأمم المتحدة، وبشكل خاص فيما يتعلق بالعمل الانمائي لبرنامجي الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة ونقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين. ووافق ذلك الوفد أيضاً المنسقة التنفيذية على أنه يجب تطبيق تكلفة دعم بنسبة دنيا قدرها ١٠ في المائة على الأنشطة الخارجة عن الميزانية. وطُلب المزيد من التفاصيل حول إدارة البرامج، والحوافز لجلب متطوعين من نوعية راقية، والكفاءة، كما طُلبت معلومات عن أصل المتطوعين وتخصصاتهم. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء الحاجة إلى تنفيذ أسرع لمشاريع صندوق التبرعات الخاص. وطلب وفد آخر إيضاحات حول الإجراء المتعلق بمشاريع مقررات المجلس التنفيذي، وحول ما إذا كان عملية تقديم مشاريع القرارات بصورة مشتركة أمراً لازما بما أن المقررات تُعتمد بتوافق الآراء.

٢٣٠ - وأعرب أحد الوفود عن تأييد حكومته القوي لعمل برنامج الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة، الذي يتعاون مع القطاع الخاص في بلده. وذكر الممثل أن البرنامج يفيد كلاً من متطوعي الأمم المتحدة والشركات المتعددة الجنسية على السواء، كما يقدم مساعدة كبيرة للبلدان المتلقية. وقال إن حكومته تؤيد توسيع نطاق هذا البرنامج في المستقبل، وأعلن التعهد بدفع ٠٠٠ ١٠٠ دولار في عام ١٩٩٦ لتجديد موارد الصندوق الاستئماني لمتطوعي الأمم المتحدة.

٢٣١ - وأشار ممثل برنامج الأغذية العالمي إلى أن البرنامج هو أحد أكبر المستعملين للاخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة الذين يؤدون دوراً حاسماً في عمليات البرنامج، سواء في مشاريع الغذاء مقابل العمل، أو بصورة متزايدة في العمليات المتصلة بحالات الطوارئ. وأعرب عن امتنان برنامج الأغذية العالمي للتعاون المثمر الذي حظي به مع متطوعي الأمم المتحدة وهنأ هذا الجهاز على الذكرى السنوية لتأسيسه.

٢٣٢ - وشكرت المنسقة التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي على ملاحظاتهم وتوجيهاتهم، وأخبرتهم بأن "استراتيجية متطوعي الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠"، التي ستتاح بلغات العمل، ستشمل الآراء والتعليقات المتعلقة بأداء متطوعي الأمم المتحدة في الماضي. وفيما يتعلق بتقييم الأداء في الماضي، لاحظت أن خمس عمليات تقييم موضوعية و١٢ عملية تقييم متعمقة قد أُجريت في العام الماضي وحده. وأضافت أنها توافق على أنه ينبغي تعزيز برنامج خدمات التنمية المحلية، وأعربت عن أملها في أن يكون لبرنامجي الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة ونقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين قاعدة أوسع في أوروبا والبلدان النامية في المستقبل. وأحاطت علماً بالملفات الموجزة الحالية لسير الأخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة فأشارت إلى الوثائق ذات الصلة المتاحة للمجلس. وأعربت عن أسفها الفائض المرحل الخاص بصندوق التبرعات الخاص والملاحظ في التقرير، وذلك نظراً إلى كون تصميم البرامج الشعبية وتنفيذها القائمين على المشاركة قد استغرقا وقتاً أطول مما كان متوقعاً. غير أنها مقتنعة الآن، وقد أقيمت آليات للعمل مع منظمات المجتمعات المحلية، بأن عمليات الدفع ستتم بسرعة. أما فيما يتعلق بالروابط مع المنظمات المتمركزة في جنيف وغيرها من المنظمات فأكدت هدف إبقاء هذه الروابط في المستقبل من خلال آليات تشاورية مثل شبكة "لأصدقاء متطوعي الأمم المتحدة".

٢٣٣ - وشكرت جميع الوفود على دعمها لمتطوعي الأمم المتحدة، وأعربت عن تقديرها لجمهورية كوريا للمساهمة التي أعلنت عنها في الجلسة. وأحاطت علماً بالدعم القوي لبرنامج الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة، وأعادت تأكيد عزمها على السعي إلى تعزيز قاعدة موارده.

٢٣٤ - وأعربت المنسقة التنفيذية عن امتنانها العميق لحكومة سويسرا لاستضافتها جهاز متطوعي الأمم المتحدة حتى الوقت الحاضر، ولحكومة ألمانيا التي ستستضيفها في المستقبل. ومن المتوقع أن يفتتح الأمين العام المقر الجديد لمتطوعي الأمم المتحدة في بون في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢٣٥ - ونظمت حفل خاص احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس جهاز متطوعي الأمم المتحدة. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أنه سيتاح لأعضاء المجلس التنفيذي تقرير عن وقائع هذه المناسبة. ورحبت بالاقتراح الداعي إلى أن يعقد المجلس اجتماعاً غير رسمي في بون لمتابعة المواضيع المتعلقة بأدوار المتطوعين في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والتي نوقشت في هذه المناسبة الخاصة.

٢٣٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي.

٣٢/٩٦ - متطوعو الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي؛

١ - يحيط علماً بتقرير مدير البرنامج (DP/1996/22)؛

٢ - يلاحظ المساهمة الكبيرة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في الأنشطة الإنسانية والأنشطة المتعلقة بحفظ السلم وبناء السلم وحقوق الإنسان وإعادة التأهيل، وكذلك في استئصال شأفة الفقر؛

٣ - يشجع متطوعي الأمم المتحدة على تكثيف اشتراكهم في كامل مجموعة الأنشطة الإنمائية والإنسانية والأنشطة المتعلقة بالسلم التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتصلة بها؛

٤ - يدرك الأعمال التي يضطلع بها متطوعو الأمم المتحدة عن طريق صندوق التبرعات الخاص في دعم الجهود المجتمعية؛

٥ - يوصي بأن يقف متطوعو الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للتعاون مع الحكومات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تكرار تحقيق النتائج الناجحة على الصعيد القطري؛

٦ - يشدد على الحاجة إلى تقديم مزيد من المساهمات، بما في ذلك تقديمها على سبيل المثال، عن طريق ترتيبات التمويل المشترك إلى صندوق التبرعات الخاص لأنشطة متطوعي الأمم المتحدة،

والموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة، ونقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين، والعمليات الأخرى لمتطوعي الأمم المتحدة؛

٧ - يشدد في هذا الصدد على أهمية المساءلة والشفافية وكذلك على الحاجة إلى تقديم التقارير في الوقت المحدد إلى المجلس التنفيذي عن أنشطة متطوعي الأمم المتحدة؛

٨ - يساند متطوعي الأمم المتحدة باعتبارهم الذراع التنفيذي للأمم المتحدة فيما يتعلق بمبادرة الخوذ البيض، ومن أجل التنفيذ الفعال لهذه المبادرة يدعو البلدان التي تستطيع أن تفعل ذلك إلى أن تقدم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، إلى الشباك المعني في صندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة، وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٣٩/٤٩ باء و١٩/٥٠، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/١٩٩٥؛

٩ - يسلّم بأهمية المساهمة التي يقدمها المتطوعون في كافة أنحاء العالم، ويساند الجهود التي يبذلها متطوعو الأمم المتحدة بغية تعزيز الاضطلاع بمزيد من أعمال المتطوعين؛

١٠ - يحيط علماً في هذا السياق بالمقترح المقدم من جهاز متطوعي الأمم المتحدة للنظر في جعل سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين، باعتبار ذلك إحدى أدوات تعزيز الروح التطوعية.

١٠ أيار/مايو ١٩٩٦

حادي عشر - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٢٣٧ - قام مدير البرنامج المعاون بعرض البند. وذكر أنه نتيجة لتدابير الإدارة الدؤوبة والتعبئة القوية للموارد، قطع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة خطوات واسعة في التعافي من مشاكله المالية لعام ١٩٩٥ وأكد للمجلس التنفيذي أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل مراجعته المدققة ودعمه المباشر فيما يتعلق بالأحوال المالية لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. وشكر المجلس على اهتمامه البناء، كما شكر الجهات المانحة التي زادت من مساهماتها المالية في الصندوق. وقال إن هذا الدعم يساعد على ضمان بقاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المؤسسة القوية التي تتوافر لها مقومات الاستمرار وتحتاج اليها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز النهوض بالمرأة.

٢٣٨ - وأشار إلى أن مدير البرنامج قد تعاون تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في بدء عملية التقييم المتعمق لبرنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تمشياً مع مقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٩٥، والاختصاصات التي أقرها المجلس. وسيتيح هذا التقييم فرصة هامة لاستعراض أداء صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة حتى تاريخه، وضمان أن تكون البرامج مركزة استراتيجياً من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن لها.

٢٣٩ - ووفقاً للمقرر ٣٢/٩٥، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعملية انتقاء دولية تتسم بالشفافية الكاملة، وعلى نحو يتفق اتفاقاً دقيقاً مع قواعده واجراءاته المالية. وقدمت أربع منظمات مقترحات جرى تقييمها بعناية من جانب لجنة لتقييم العطاءات. ووافقت اللجنة بتوافق الآراء على أن شركة Systems International Management، وهي شركة للبحوث تضطلع النساء بإدارتها، ومقرها واشنطن العاصمة، هي أنسب شركة لإجراء التقييم. وخضعت هذه العملية للمزيد من المراجعة من جانب اللجنة الاستشارية لاستعراض المشتريات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتي صدقت عليها أيضاً. وأخيراً وبموافقة مدير البرنامج، أذن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لموظفي المكتب بالدخول في مفاوضات مع الشركة المذكورة أعلاه، وأدت المفاوضات إلى زيادة تحسين مقترح الشركة بغية ضمان أن يغطي النهج المقترح الاختصاصات تغطية كاملة. وبدأ فريق الشركة، الذي ضم أعضاء أساسيين من البلدان النامية، في عملية التقييم في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦. واستغرقت المرحلة الأولية فترة ستة أسابيع، وتضمنت استعراضاً شاملاً لوثائق صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة بالإضافة إلى إجراء استعراضات متعمقة. وأُجريت مشاورات مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع منظمات من خارج منظومة الأمم المتحدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس.

٢٤٠ - وتضمنت المرحلة الثانية من التقييم التي يتعين اتمامها بحلول منتصف أيار/مايو إجراء زيارات لبلدان جرى انتقاؤها وفقاً للاختصاصات. وهذه البلدان هي: اندونيسيا، والبرازيل، وتنزانيا، والسنغال، والفلبين، والمغرب، والمكسيك، وناميبيا، والهند. ومن المقرر إجراء المرحلة النهائية من التقييم في منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٦، وستُعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦.

٢٤١ - وأبلغ المدير المعاون المجلس التنفيذي أن مدير البرنامج قد أنشأ صندوقاً استئمانياً لتسهيل إعلان التبرعات لتغطية التكاليف المرتبطة بالتقييم. وقد غطت التبرعات المقدَّمة إلى الصندوق الاستئماني الميزانية الكلية المقدَّرة للتقييم وقدرها ٠٠٠ ٢٨٩ دولار تغطية كاملة. وأعرب عن التقدير للبلدان التي قدمت تبرعات. وأشار إلى أن التقييم سيساعد على تمكين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من القيام بالدور الرئيسي الذي دعاه المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، إلى القيام به.

٢٤٢ - وقدمت مديرة صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة تقريرا شفويا إلى المجلس التنفيذي. وقد أشارت إلى أن الصندوق أنهى عام ١٩٩٥ برصيد غير منفق من الموارد العامة قدره ٤,١ ملايين دولار. وقالت إن الايرادات من الموارد العامة في عام ١٩٩٦ تُقدَّر بمبلغ ١٣,٨٩ مليون دولار. أما تكاليف مشاريع الصندوق في عام ١٩٩٦ فتُقدَّر في الوقت الحالي بـ ١١ مليون دولار. أما التكاليف الإدارية فقد ظلت ثابتة عند حد ٣,٢ ملايين دولار. ونتيجة لذلك، يتوقع الصندوق أن تكون لديه أموال كافية تمكنه من إعادة تكوين الاحتياطي التشغيلي في أواخر عام ١٩٩٦. وسيُقدم مقترح تفصيلي بشأن هذه المسألة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وبدأ الآن عدد من الأنشطة تنفيذاً لخطة عمل بكين. وبالإضافة إلى المعلومات المالية، قدمت المديرة التنفيذية معلومات عن مجالات التركيز البرنامجية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. وقد أُنشى الصندوق الاستئماني للقضاء على العنف الذي يُرتكب ضد المرأة.

٢٤٣ - وأعلنت عدة وفود أنها تشعر بالاغتباط للتقدم المحرز في مجالي الشؤون المالية والبرامج الخاصين بصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة اللذين تناولتهما التقارير، وأوضحت أنها تتطلع إلى استعراض تقرير التقييم في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وهنأت عدة وفود صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة على تعزيز شراكته مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع المانحين. وأشارت إلى أنه ينبغي للصندوق أن يعمل في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وأن يركز أنشطته على التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، وتفادي تبعثر المشاريع الصغيرة. وطلب أحد الوفود معلومات أكثر تحديداً عن برنامج عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لا سيما فيما يتعلق بأنشطته في المناطق المختلفة، لا سيما أفريقيا. وعرض بعض الوفود بإيجاز التدابير التي اتخذتها حكوماته الوطنية فيما يتعلق بتمكين المرأة، والتي تتمشى مع مجالات التركيز البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. وطالب وفد بمشاركة مزيد من المانحين في الصندوق الاستئماني للقضاء على العنف الذي يُرتكب ضد المرأة. واقتُرح أن يقدم صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة بعد الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، تقريره إلى المجلس التنفيذي على أساس سنوي فقط.

٢٤٤ - وردت مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الأسئلة والتعليقات التي أُثيرت. وأشارت إلى أن الصندوق قد تحول عن المشاركة في كثير من المشاريع الصغيرة، لصالح نهج برنامجي. وسيتضمن التقرير السنوي للصندوق، الذي سيتاح للمجلس التنفيذي، لمحة عامة عن المشاريع، بما في ذلك توزيعها حسب المناطق. وأكدت للمجلس التنفيذي أن معظم موارد الصندوق تُنفق في أفريقيا. وأشارت أيضا أن لدى الصندوق برامج لمساعدة النساء في البلدان الأفريقية التي مزقتها الحروب. وردا على استفسار فيما

يتعلق بتحقيق التوازن فيما بين موظفي الصندوق، على أساس نوع الجنس، أبلغت المجلس أن الصندوق لديه سبعة من الموظفين الذكور. وردا على سؤال آخر، أعلنت أن المشاريع التي لم يكن بالإمكان تنفيذها أثناء السنة السابقة بسبب القيود المالية سوف يعاد تحريكها على مراحل بمجرد تحسن الوضع المالي. وقالت إن الصندوق يتطلع أيضا إلى الاضطلاع بمشاريع جديدة. قالت إن من المأمول فيه أن يتمكن الصندوق، بغية القيام بدوره في متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، من مضاعفة قاعدة موارده بحيث تصبح ٢٥ مليون دولار في المستقبل.

٢٤٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير الشفوية المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ثاني عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٢٤٦ - عرض المدير التنفيذي تقريره عن التغييرات التنظيمية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1996/23). ووصف التدابير التي اتخذها المجلس في السنة الأولى من وجوده ككيان مستقل، بغية تحسين أدائه فيما يتعلق بجودة خدماته، وتحقيق ثقة العملاء فيه وانتعاش حافظة مشاريعه. وأشار إلى أنه أمكن، كنتيجة ترجع بقدر كبير إلى الجهود الكبيرة التي بذلها موظفو المكتب، عكس الاتجاه النزولي السابق في حافظة المكتب، وأنه قد أعيد بناء هذه الحافظة إلى مستوى مساو لما كانت عليه قبل المناقشات المتعلقة بالدمج.

٢٤٧ - وشدّد المدير التنفيذي على عنصرين في عملية الإصلاح التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. أما الأول فيتعلق بالتركيز على الأفرقة التشغيلية المتكاملة التي تضم تحت إدارة واحدة القدرات الوظيفية والسلطة اللازمة لتلبية احتياجات العملاء. ويتعلق العنصر الثاني بمواصلة سياسة المكتب بشأن تحقيق اللامركزية التي قدم المدير التنفيذي بشأنها تقريرا عن موافقة لجنة التنسيق الإداري على النقل المقترح لشعبة مشاريع الشراء إلى كوبنهاغن، ونقل وحدة إعادة التأهيل والاستدامة الاجتماعية إلى جنيف، والمقرر تنفيذهما في منتصف عام ١٩٩٦.

٢٤٨ - وأشار المدير التنفيذي، وهو يوضح الاختلاف القائم إلى حد ما في استخدام مصطلحات الأمم المتحدة عند تطبيقها على كيان منفّذ، إلى أن الوحدة التنظيمية المعروضة في الصفحة ٧ من الوثيقة DP/1996/23 بصفتها شعبة السياسة العامة والشؤون القانونية قد أعيد تسميتها، عقب إصدار التقرير، فأصبح اسمها "شعبة السياسة العامة والعقود".

٢٤٩ - وأعطيت الكلمة لخمسة وفود من أجل التعليق على هذا البند، فأعربت عدة وفود عن تقديرها لإدراج رسوم بيانية في الوثيقة مما جعل بعض المفاهيم أوضح. وأعرب جميع المتكلمين عن تأييدهم لمبادرات إعادة التنظيم، وبشكل أخص للاتجاه نحو تشكيل الأفرقة المتكاملة. وأعرب متكلمان عن اهتمامهما بمعرفة المزيد عن الاتجاهات الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معربين على وجه التحديد عن رغبتهم في الحصول على معلومات إضافية بشأن عملية التخطيط لأنشطة الأعمال المذكورة في الوثيقة.

٢٥٠ - وأكد أحد الوفود على أهمية إبقاء موظفي المكتب في الميدان على اتصال وثيق ومنتظم بعضهم مع بعض بغية ضمان تجنب المشاكل أو حلها على وجه السرعة على المستوى المحلي. وفي هذا الإطار، أعرب المتكلم أيضا عن الأمل في أن يكون للوحدات التي تُضفي عليها اللامركزية كامل ملاكها من الموظفين وأن تُمنح السلطة اللازمة من أجل الاستجابة الكاملة لاحتياجات العملاء. كما حث الوفد أيضا المكتب على مواصلة إيلاء اهتمام دقيق للمعدلات التي يفرضها على خدمات الشراء لغير المشاريع، وعلى ضمان قيام المكتب بإجراء اتصالات واضعة مع مصادر التمويل فيما يتعلق بالاعتبارات التي تحدّد الرسوم وفقا لها.

٢٥١ - ونوّه المدير التنفيذي بالاهتمام الذي أُبدي بعملية تخطيط لأعمال المكتب، وأوضح دور خطة العمل كأداة داخلية للإدارة تسهِّل تحقيق توافق في الآراء داخل المكتب والتفاعل مع لجنة التنسيق الإداري. وأشار إلى أن وثيقة تشغيلية مثل خطة العمل لا يمكن أن تكون في العادة جزءا من الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي، وذكر أنه سيسعد المكتب أن يتيح للوفود المهتمة خطة العمل والوثائق الأخرى من هذا القبيل.

٢٥٢ - وأشار المدير التنفيذي إلى أن المكتب يولي اهتماماً جدياً للغاية لاتصالاته مع عملائه الرئيسيين، وأنه يعتزم موالاة الاعتماد على الاجتماعات التي تقوم على الاجتماعات الثنائية المباشرة التي يعقدها مع هؤلاء العملاء. وتناول التعليقات المتعلقة بتفويض السلطة إلى وحدات المكتب الكائنة في الخارج، فشدد على أن سياسة المكتب بالنسبة إلى تحقيق اللامركزية تشمل التفويض الكامل للسلطة اللازم لتفادي خلق مستويات إضافية من البيروقراطية. وأوضح أن هذا النهج يكفل أيضا توفر الأوضاع اللازمة لتحقيق المساءلة الكاملة.

٢٥٣ - وفيما يتعلق بمسألة تحديد الأسعار، أوضح المدير التنفيذي أن الأسعار المرتبطة بالخدمات غير المتعلقة بمشاريع تقل بشكل واضح عن الأسعار المرتبطة بخدمات المشاريع. إلا أن المكتب سيواصل السعي إلى تحقيق التوازن الصحيح بين كل من احتواء التكاليف ومراقبة المخاطر على الموارد التي يسببها عملاء يخضعون لإشراف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٥٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٣٣/٩٦- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بتقرير المدير التنفيذي (DP/1996/23)؛

٢ - **يشجع** المدير التنفيذي على مواصلة جهوده الرامية إلى جعل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أكثر ابتكارية وفعالية من حيث التكاليف، كما أوصت بذلك لجنة التنسيق الإداري؛

٣ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يبقي المجلس التنفيذي على علم بالنتائج التنفيذية والآثار المالية لإعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار التقارير السنوية المقبلة، التي تُقدَّم عن طريق لجنة التنسيق الإداري.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

ثالث عشر - مسائل أخرى

ألف - برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية (هيف)/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)

٢٥٥ - أدلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ببيان أمام المجلس التنفيذي، بناء على طلب دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وذكر أن الأولوية الرئيسية للبرنامج خلال الشهور الأربعة الأولى لعملياته كانت على الصعيد القطري، حيث أنشئت ١٠٣ أفرقة مواضيع ذات أساس قطري ويغطي نشاطها ١٠٩ بلدان. وقال إن المنظمات الست المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الايدز، حيث وجدت، أعضاء في هذه الأفرقة، وهناك عدد آخر من منظمات الأمم المتحدة أعضاء بها في كثير من البلدان، والحكومات أيضاً ممثّلة في أغلبية أفرقة المواضيع، سواء كأعضاء كاملي العضوية أو كمراقبين. وأشار أيضا إلى أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الأفرقة يرأسها ممثل منظمة الصحة العالمية، بينما يرأس الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي نسبة ١٦ في المائة. وبغية زيادة التنوع، يوصى بأن يجري اختيار رؤساء أفرقة المواضيع بأسلوب التناوب فيما بين المنظمات المشتركة في الرعاية.

٢٥٦ - وأبلغ المدير التنفيذي المجلس التنفيذي بأن ١٢ مستشارا من مجموع ٢٠ مستشارا تم اختيارهم للبرامج القطرية التابعة للبرنامج المشترك للايدز يشغلون مناصبهم بالفعل. ويتوقع تعيين نحو ٣٠ مستشارا آخرين في موعد أقصاه حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢٥٧ - ووقع برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي اتفاقا ينشئ ترتيبا للعمل من أجل توفير خدمات الدعم الإداري للأنشطة التي يجريها البرنامج المشترك المتعلق بالايدز على المستوى القطري، بما في ذلك إنفاق الأموال على الأنشطة الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وأُبلغ المجلس التنفيذي بأن اثنين من موظفي البرنامج الوطنيين البالغ عددهم ٢٢ موظفا، في تايلند وبوتسوانا، يعملان كجهة اتصال لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز وأن أخصائيا من متطوعي الأمم المتحدة يعمل كجهة اتصال لهذا البرنامج في السلفادور. كما أن البلدان التي سيعمل بها موظفو البرنامج الوطنيون كجهات اتصال لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز يجري تحديدها على أساس كل حالة على حدة. وفيما يلي الترتيبات المتعلقة بإدماج موظفي البرنامج الوطنيين بالكامل: (أ) في حالة عدم وجود مستشارين للبرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز، يمكن أن يقوم موظفو البرنامج الوطنيون التابعون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بعمل المستشارين بالبرامج القطرية، حيث يخصصون نصف وقتهم لعمل أفرقة المواضيع؛ (ب) بهذه الصفة، ينبغي أن ترفع جهة اتصال برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز تقاريرها، على غرار ما يفعله مستشارو البرامج القطرية الآخرون، إلى رئيس الفريق المعني بموضوع بعينه أولا، ثم إلى أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز؛ (ج) يدخل جميع موظفي البرنامج الوطنيين (سواء أكانوا جهات اتصال لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز أم لا) في شبكة معلومات برنامج الأمم المتحدة

المشترك المتعلق بالايدز ويمكنهم الحصول على نفس التدريب المتوافر للموظفين الميدانيين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز.

٢٥٨ - وأبلغ المجلس التنفيذي بأن موظفي برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز سيعينون في مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة. وهناك أيضا تدريب جار في ميدان فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب للمنسقين المقيمين؛ على المستوى القطري وفي مركز تورينو على السواء. ويجري أيضا اتخاذ الخطوات لزيادة تنسيق أنشطة المنظمات المشتركة في الرعاية على المستوى العالمي، وهو مجال يحتاج إلى عمل مستمر. وأكد المدير التنفيذي ضرورة تركيز الجهود على الشباب، إذ أن ما يزيد على ٥٠ في المائة من حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية يحدث بين من تقل أعمارهم عن ٢٤ عاما، وأغلبية هؤلاء تقل أعمارهم كثيرا عن ٢٠ عاما. وفي هذا الصدد، يشكل التعليم عنصرا رئيسيا في عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز على المستوى القطري، وقد تجلى بالفعل التعاون الناجح فيما بين منظمات الأمم المتحدة.

٢٥٩ - وتشكل تعبئة الموارد أولوية رئيسية نظرا إلى المصاعب المالية التي تعاني منها بعض المنظمات المشتركة في الرعاية. ورغم أنه كان هناك أمل في البداية في أن يأتي التمويل من الميزانيات الأساسية للمنظمات المشتركة في الرعاية، فقد اتضحت الآن الحاجة إلى التمويل التكميلي. وناقشت لجنة المنظمات المشتركة في الرعاية مؤخرا بذل جهد مشترك لتعبئة الموارد اللازمة لأنشطة هذه المنظمات وهو ما يعرف باسم "النداء العالمي" وسيتم قريبا وضع الشكل النهائي لخطة عمل في هذا المجال.

٢٦٠ - وفي الختام، عدد المدير التنفيذي العقبات التي تعترض سبيل إنشاء برنامج مشترك ومشمول برعاية عدة جهات، ويشمل ذلك مقاومة أي برنامج جديد، ومزامنة ترتيبات الادارة، والاختلافات الهيكلية والبرنامجية فيما بين المنظمات المشتركة في الرعاية، وافتقار ممثلي بعض المنظمات المشتركة في الرعاية إلى سلطة اتخاذ القرارات على المستوى القطري، وتباين دورات التخطيط. وأشار أيضا إلى أن عدد موظفي برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز لم يكتمل بعد. وتشمل الخطط الخاصة بالمستقبل القريب، والتي ستجري مناقشتها في مجلس تنسيق البرنامج في حزيران/يونيه ١٩٩٦، مواصلة تطوير الأنشطة المزمعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز، والخطط المشتركة المتجانسة مع المنظمات المشتركة في الرعاية، والملكية المشتركة مع جميع المنظمات المشتركة في الرعاية، وبخاصة على المستوى القطري، ووضع إطار للتقييم والرصد، وصياغة أفضل الممارسات.

٢٦١ - وأعطيت الكلمة لعدة وفود لإبداء تقييمها للبيان. وأُثيرت أسئلة بشأن ما يستطيع المجلس التنفيذي عمله لتيسير عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز على المستوى القطري، وبشأن دور المنظمات غير الحكومية في برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز، وفعالية صندوق الأمم المتحدة للسكان في برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز على المستوى القطري، وأسباب المشاكل التي تكتنف تعيين الموظفين. كذلك طُلبت معلومات عن أولويات برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز، وبخاصة في أضعف البلدان.

٢٦٢ - وأجاب المدير التنفيذي قائلا إن باستطاعة المجلس التنفيذي أن يضمن حصول برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الموارد اللازمة لاستمرار العمل في الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب. ويستطيع المجلس أيضا أن يشجع دعم المنظمتين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز والعمل التعاوني لموظفي البرنامج الوطنيين مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز. وأشار إلى أن هناك خمسة ممثلين للمنظمات غير الحكومية في مجلس تنسيق البرنامج، وهناك عمل فعال جار في البلدان التي يوجد بها تعاون قوي، مع الحكومات ومع المنظمات غير الحكومية. وفيما يتعلق بالأولويات، أكد أن عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز ينصب على الأجل الطويل للغاية، وأن تعزيز قدرة البلدان هو شاغل أساسي. وقال في هذا الصدد إنه لا يمكن اتباع نهج وحيد نظرا إلى أنه على برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز أن يشجع استراتيجية مزدوجة، تشمل تقليل المخاطر وتقليل درجة التعرض في آن واحد. وذكر أن إسهام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالغ الفعالية وأنه يجري حاليا، بالتعاون مع الأفرقة المشتركة بين البلدان، دراسة شراء عوازل ذكرية كمحاولة لتقليل المخاطر. ويجري اختيار موظفي برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز على أساس الجدارة والمكانة بالإضافة إلى التنوع الجغرافي. وأشار إلى أن النساء يشكلن نسبة ٤٠ في المائة من موظفي الفئة الفنية في برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز.

باء - عملية الموائد المستديرة

٢٦٣ - اقترح أحد الوفود أن يُناقَش موضوع عملية الموائد المستديرة في دورات مقبلة للمجلس التنفيذي. وأشار الممثل إلى أن عملية الموائد المستديرة قد أُنشئت لتلبية معايير معينة، وأن اجتماعات المائدة المستديرة التي عُقدت مؤخرا لم تحقق أهدافها، وهو عامل ينبغي أن يبحثه المجلس. ويمكن أن تدور المناقشة حول ما إذا كان ينبغي لاجتماعات المائدة المستديرة أن تكون أكثر تقنية وأكثر تركيزا على الأهداف الإنمائية، وحول ما إذا كان ينبغي أن تضم مزيداً من الشركاء.

جيم - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٢٦٤ - أبلغ أحد الوفود المجلس التنفيذي بالمشاورات فيما بين المانحين الرئيسيين المقدمين للمعونة إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وأشار الممثل إلى التحدي الذي طرحه الصندوق على المانحين بأن يقدموا في عام ١٩٩٥ تمويلا يمكن التنبؤ به بالنسبة إلى الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. ففي ذلك الوقت، وضع الصندوق أهدافا واتجاهات جديدة للسياسة العامة، وحدد أنه إذا قُبِل مقترحه سيستطيع التركيز على جوهر مهامه بدلا من التركيز على جمع الأموال في تلك السنوات الثلاث. وبالإضافة إلى ذلك، وفي نهاية تلك الفترة، سيجري تقييم مدى تحقيق الأهداف المحددة، وعلى أساس أداء صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، سيتحدد مستقبل هذا الصندوق. وترغب البلدان الثمانية في الاستجابة بجدية لهذا التحدي، واتفقت على العمل من أجل هدف توفير إمكانية التنبؤ من الناحية المالية التي يسعى إليه الصندوق.

٢٦٥ - وتلا الممثل البيان المتعلق بنية التمويل الذي ستقدمه البلدان المانحة إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية "إن البلدان المانحة الثمانية (بلجيكا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، النرويج، هولندا، اليابان) تدرك أن الإطار الجديد للسياسة العامة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يستهدف إعطاء زخم جديد لعمل هذه المؤسسة وأنه ينبغي أن تتاح للصندوق الفرصة للتركيز على تقديم مُنتَج سليم وعلى إثبات قدراته. وتحقيقا لهذا الغرض، طلب الصندوق توفير إمكانية التنبؤ له فيما يتعلق بالمساهمات المالية لفترة ثلاث سنوات، ضامنا أن تبقى الميزانية، على الأقل، عند مستواها الحالي. وتدرك البلدان المانحة الثمانية معا احتياجات الصندوق بالنسبة إلى التمويل، وتعلن عن هدفها المتمثل في تقديم موارد تتناسب مع هذه الاحتياجات رهنا بالاجراءات والموافقة البرلمانية، وأخذا لتنفيذ الميزانية السنوية في الاعتبار. وسوف تجتمع البلدان المانحة الثمانية سنويا لتقييم مدى تحقيق نيتها هذه. وسوف تُجري عملية تقييم في عام ١٩٩٩ من أجل تقييم عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ولوضع الأساس لاتخاذ قرار بشأن أنشطته مستقبلاً. وتشجع البلدان المانحة الثمانية الصندوق على البحث عن مانحين جدد له".

٢٦٦ - وأخذ الكلمة عدة متكلمين لشكر البلدان المانحة الثمانية على قرارها الذي سيضمن لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية قدرة أكبر على التنبؤ فيما يتعلق بالموارد. وأشاروا إلى أن الصندوق أداة هامة في القضاء على الفقر. وقال أحد المتكلمين إن ما حدث مثل جيد للبرامج الأخرى، وأنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يناقش الصلة بين التمويل والموارد، ولا سيما عقب اختتام متابعة قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨. وأثنى مدير البرنامج على البلدان المانحة الثمانية لالتزامها هذا، وأكد على الدور الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية داخل أسرة الأمم المتحدة. وأشار إلى الحاجة إلى توفير قابلية مماثلة للتنبؤ بالموارد بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف.

دال - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الأولمبية الدولية

٢٦٧ - أبلغ مدير المكتب الأوروبي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس التنفيذي بأن مدير البرنامج ورئيس اللجنة الأولمبية الدولية قد وقعا اتفاقا للتعاون بين المنظمتين على الصعيدين الوطني والدولي من أجل رعاية الأنشطة التي تسهم في استئصال شأفة الفقر وتعزيز التنمية البشرية. وهذه المبادرة التي يُطلق عليها "نداء الرياضيين الأولمبيين لمكافحة الفقر" قد أعدت بشكل مشترك وهي تسترعي الانتباه إلى السنة الدولية لاستئصال الفقر. وسيجري التشديد على اتخاذ إجراءات على الصعيد المحلي تشترك فيها المجتمعات المحلية والشباب، ومن المأمول فيه أن تستمر هذه الإجراءات إلى ما بعد السنة الحالية. وقدمت اللجنة الأولمبية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي موقعا في القرية الأولمبية الدولية يُعرض فيه هذا النداء ويوقّع عليه الرياضيون الأولمبيون.

هاء - مسائل متنوعة

٢٦٨ - طلب أحد الوفود الحصول على قائمة محدَّثة بموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٦٩ - ودعا الوفد ذاته إلى زيادة اشتراك ممثلي الوكالات المتخصصة في المناقشات الموضوعية التي تجرى أثناء انعقاد المجلس التنفيذي.

واو - اختتام الدورة

٢٧٠ - اختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٩٦/٣٤- استعراض المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ١٩٩٦ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.7/Rev.1)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ (DP/1995/17 وCorr.1)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧:	١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ - نيويورك
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في الدورة الثالثة لعام ١٩٩٦ والدورة الأولى لعام ١٩٩٧ على النحو الوارد في المرفق،

البند ٢: النظام الداخلي

اعتمد المقرر ٢٥/٩٦ المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي، للمجلس التنفيذي ووثائقه وأدائه لعمله.

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرامج

أحاط علما بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٥ ((DP/FPA/1996/17 (Part I)) آخذا في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الوفود أثناء المناقشات المتعلقة بهذا البند على النحو الذي ينعكس في التقرير المتعلق بالدورة؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية (DP/FPA/1996/19)؛

أحاط علما بالتقرير الدوري المتعلق بالتقييم (DP/FPA/1996/20)؛

اعتمد المقرر ٢٦/٩٦ المؤرخ في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ وطلب سلطة الترخيص بالنفقات البرنامجية؛

اعتمد المقرر ٢٧/٩٦ المؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن دعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المتلقية، ولا سيما في أفريقيا؛

البند ٤: بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

اعتمد المقرر ٢٨/٩٦ المؤرخ في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ((DP/FPA/1996/1 (Part II)، وتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1996/18/Add.2) ووافق على إحالة التقريرين مشفوعين بما يلي كمرفقات: (أ) المقتطف من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يتناول الجزء المشترك بين البرنامج والصندوق؛ (ب) المقتطف من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس الذي يتناول تنفيذ ترتيبات البرمجة؛ و(ج) المقتطف من التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٦ الذي يتناول التقييم؛

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

أحاط علما بالتقرير المرحلي الشفوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تحقيق التناسق في عرض الميزانيات والحسابات مشفوعا بالتعليقات التي أُبديت بهذا الشأن.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٧: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٥: مقدمة (DP/1996/18)؛ وسجل البرنامج الرئيسي (DP/1996/18/Add.1)؛ وتقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1996/18/Add.3)؛ ومرفق إحصائي، (DP/1996/18/Add.4)، مع أخذ وجهات النظر التي أعربت عنها الوفود أثناء مناقشة البند في الاعتبار، على النحو الذي وردت به في التقرير المتعلق بالدورة؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (DP/1996/20)؛

اعتمد المقرر ٢٩/٩٦ المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البند ٨: برنامج الأمم المتحدة الإنمائـــي: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف مشفوعا بالتعليقات التي أُبديت بهذا الشأن (DP/1996/21)؛

اعتمد المقرر ٣٠/٩٦ المؤرخ في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ الذي يمنح ناميبيا مركزا خاصا يعادل مركز أقل البلدان نموا؛

البند ٩: تكاليف دعم الوكالات

اعتمد المقرر ٣١/٩٦ المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن تنفيذ مكونات تكاليف الدعم لترتيبات البرمجة الخلف؛

البند ١٠: متطوعو الأمم المتحدة

اعتمد المقرر ٣٢/٩٦ المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن متطوعي الأمم المتحدة؛

البند ١١: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

أحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ١٢: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد المقرر ٣٣/٩٦ المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند ١٣: مسائل أخرى

أحاط علما بالعرض الذي قدمه ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥

المرفق

توزيع المواضيع للدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الثالثة (٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

البند ١ - المسائل التنظيمية

البند ٢ - المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي للمجلس التنفيذي ووثائقه وأدائه لعمله

البند ٣ - خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ و٢٦/٩٥

البند ٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية (بما في ذلك متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢١/٩٦ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات دعم المشاريع وتقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات)

البند ٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٧ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ و٣٢/٩٥

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

البند ٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن زيارة ميدانية لأفريقيا

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

البند ١١ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ١٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير شفوي عن التنسيق بين الوكالات في سياسة الشؤون الصحية وبرمجتها

البند ١٣ - مسائل أخرى

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

- المسائل التنظيمية

- المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي، للمجلس التنفيذي وبوثائقه وأدائه لعمله

- خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- تقارير مراجعة الحسابات

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له (٣٧/٩٥)

- تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتعلقة بدورة البرمجة: تقرير عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (٠١/٩٦)

- تقارير مراجعة الحسابات (٣/٩٥)

- أُطر التعاون بين الأقطار (٢٥/٩٥)

- أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها الأمم المتحدة (٢٧/٩٤)

الجزء الرابع

الدورة العادية الثالثة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
مـــن ٩ إلـــى ١٣ أيلـــول/سبتمبـــر ١٩٩٦

أولا - المسائل التنظيمية

١ - قامت الرئيسة، سعادة السيدة آنيت كسالس (ترينيداد وتوباغو)،بافتتاح الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦. وأكدت للمجلس التنفيذي أنها ستواصل عمل كل ما في وسعها، بمساعدة أعضاء المكتب، لضمان سير الاجتماعات بسهولة ويسر. وقالت إنها تثق بأن بوسعها أن تعتمد على المشتركين لضمان إنهاء الدورة وإكمال أعمالها بنجاح.

٢ - وأبلغت المجلس التنفيذي أن السيد جيمي بلاس، السكرتير الثاني بالبعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة، سيحل محل السيدة سيسيليا ريبونغ كنائب لرئيس المجلس ومنسق للمجموعة الآسيوية أثناء الدورة الحالية، حينما تكون السيدة سيسيليا غائبة عن نيويورك.

٣ - وقالت الرئيسة إنه سينظر في بند جديد في هذه الدورة، وهو مشروع خطة العمل للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧. وأضافت أن خطة العمل توفر فرصة لإعادة التفكير في الطريقة التي يعمل بها المجلس ولتناول المواضيع المتصلة بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وعملياتهما، عملا على زيادة فائدة وفعالية إسهامهما في التعاون الإنمائي. وسينظر أيضا في مواصلة تحسين استخدام الوقت المتاح بشكل فعـّال عن طريق وضع قواعد وإجراءات وتدابير تساعد على تحقيق هذا الغرض. ولاحظت أيضا وجود نظام جديد للإضاءة على المنصة لتنظيم المدة التي يقضيها المتحدثون في بياناتهم. وسيستخدم هذا النظام لتذكير الوفود بأن الوقت المتاح محدود ويجب أن يـُكرس مباشرة للقضايا ذات الصلة بالبند الذي تجري مناقشته.

٤ - وأبلغت الرئيسة المجلس التنفيذي أنه منذ الدورة السنوية للمجلس، عقد المكتب أربعة اجتماعات، في ٣١ أيار/مايو و ٢٥ تموز/يوليه و ٢٦ آب/أغسطس و ٩ أيلول/سبتمبر. واتخذ المكتب قرارات بشأن موعد اجتماع الفريق العامل المخصص المعني بالنظام الداخلي، الذي أنشئ وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٦، وبشأن رئاسته، والوثائق المطلوب من الأمانة إعدادها من أجل قيام الفريق العامل بعمله. وتم التشاور مع المكتب بشأن عملية إعداد الأمانة لخطة العمل لعام ١٩٩٧. كما عـُقدت مشاورات غير رسمية بشأن القضايا المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبشأن تقرير التقييم لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والاستراتيجية الإعلامية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتنسيق المالية والحسابات.

وقد عقد الفريق العامل المخصص للنظام الداخلي ثلاثة اجتماعات، في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه و ٢٩ آب/أغسطس. والتقى أعضاء البرنامج في مشاورات غير رسمية بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧. وبعد مناقشة هذا الموضوع، استعرض المكتب المقترحات المتعلقة بالزيارات الميدانية للمجلس في سنة ١٩٩٧. ونظر أيضا في جدول أعمال الدورة وقدم عددا من المقترحات بشأن خطة العمل، قدمت إلى جلسة الإعلام غير الرسمية السابقة على الدورة، المعقودة في ٢٦ آب/أغسطس.

٥ - ورحّب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمشتركين وقال إنه يتطلع إلى دورة مفيدة ومنتجة. واسترعى الانتباه إلى البنود التي ستُناقش في إطار الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعا المشتركين إلى حضور جلسة الإعلام غير الرسمية بشأن عملية إدارة التغيير الداخلي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي عملية ستكون لها آثار كبيرة على المقترحات التي سينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧. وأثنى على أعضاء المجلس الذين قاموا بالعمل في إعداد خطة العمل لعام ١٩٩٧، وقال إنها عملية ستُبسط أعمال المجلس. وفيما يتعلق بالموارد قال مدير البرنامج إن البرنامج يتوقع أن يواصل جميع المانحين التقليديين دفع مساهماتهم وزيادتها، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. وشكر حكومة إيطاليا على ما أعلنته من زيادة مساهمتها في عام ١٩٩٦ للموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عما تعهدت به أصلا، وهي زيادة تمثل ١٠ في المائة على تبرعات عام ١٩٩٥.

٦ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أنه اشترك مؤخرا في ندوة عالية المستوى بشأن التنمية الأفريقية، عُقدت في طوكيو، وفي الاجتماع السنوي لدول الشمال بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي عقد في هلسنكي. وفي حزيران/يونيه قام بزيارة رسمية إلى أرمينيا وأذربيجان وتركيا وجورجيا وسلوفاكيا، واشترك في الاجتماع الإقليمي للممثلين المقيمين من منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. ولاحظ أن ذلك الاجتماع هو آخر اجتماع في سلسلة الاجتماعات الإقليمية التي نوقشت فيها اتجاهات البرامج الجديدة للبرنامج. وقال إنه سُرَّ كثيرا لنوعية المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين وموظفيهم، وكذلك للطبيعة الفريدة لشبكة المكاتب القطرية، التي وصفها بأنها مورد لا غنى عنه. وأشار أيضا إلى مبلغ ٦١٧ مليون دولار الذي تعهد به المانحون في اجتماع الطاولة المستديرة من أجل رواندا في حزيران/يونيه، وإلى اشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مؤتمر الموئل الثاني، وافتتاح مكتب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سراييفو، ومساعدة البرنامج للبلدان التي تواجه كوارث طبيعية، وتوقيع اتفاق للتعاون في ٣٠ تموز/يوليه مع صندوق النقد الدولي، وإصدار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ في ١٧ تموز/يوليه، والاتفاق الأخير مع شركة هيوليت باكارد بشأن شبكة التنمية المستدامة في البرامج القطرية. وأكد أيضا أن البرنامج يمضي قدما في تنفيذ ولايته بشأن إزالة الفقر، منوها بالمبادرات المتخذة على المستوى القطري. وقال إنه سيتم توزيع مجموعة وثائق إعلامية عن إزالة الفقر على المجلس في دورته الحالية.

٧ - وعرضت أمينة المجلس التنفيذي الوثيقتين DP/1996/L.16 و Add.1، وقالت إن جميع الوثائق الرسمية قُدمت في المواعيد المحددة، وأن أوراق المؤتمر أعدت جميعا بلغات العمل الثلاث. وقالت إن الوثيقة

DP/1996/CRP.16 مـُعدَّة لاستخدام الوفود فيما يتعلق بالدورة غير الرسـمية للبرنامج بشأن إدارة التغيير التي ستعقد في ١١ أيلول/سبتمبر. وذكرت أنه سيـُعقد اجتماع إعلامي غير رسمي مع الممثلين القطريين لصنوق الأمم المتحدة للسكان من كمبوديا وهندوراس في ١٢ أيلول/سبتمبر.

٨ - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الثالثة، الذي يرد في الوثيقة DP/1996/L.16:

البند ١ - المسائل التنظيمية

البند ٢ - المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي والوثائق وأداء المجلس التنفيذي

البند ٣ - خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤ - المسائل المتعلقة بدورات البرمجة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٥

البند ٥ - المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية (وتشمل متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢١/٩٦ بشأن مكتب خدمات الدعم التابع لمنظومة الأمم المتحدة وتقريرا عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات)

البند ٦ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٧ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٨ - صندوق الأمم المتحـدة الإنـمائي للمـرأة: متابـعة مقـرري المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ و ٣٢/٩٥

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩ - تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

البند ١٠ - تقرير عن زيارة ميدانية قام بها المجلس التنفيذي

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١ - المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

البند ١٢ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ١٣ - التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية

البند ١٤ - مسائل أخرى

٩ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل، الواردة في الوثيقة DP/1995/L.16/Add.1، بصيغتها المعدلة شفويا.

١٠ - ويُذكر أن تقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/19) قد تم اعتماده في تلك الدورة في ١٧ أيار/مايو.

١١ - وعلّقت الوفود على الورقة الموزعة من الأمانة بشأن توزيع الموضوعات في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ ومواعيد دورات ١٩٩٧. وأشار بعض الوفود إلى الوقت الطويل الذي تحتاجه مناقشات أُطر التعاون القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وطلب أحد المتحدثين الالتزام بصرامة بنظام "عدم الاعتراض" في عام ١٩٩٧ نظرا للعدد الكبير من البرامج الذي سيُعرض على المجلس التنفيذي للموافقة. واقترح أحد الوفود أنه إذا ما أعرب خمسة بلدان أو أكثر كتابة عن رغبتهم في التحدث بشأن أحد أطر التعاون القطرية فينبغي أن تُعقد المناقشة خارج ساعات الاجتماعات العادية. وشدد أحد المتحدثين على ضرورة إتاحة الوثائق الضرورية في وقتها. وذكر أنه سيكون من الصعب وضع مواعيد نهائية قبل أسبوعين من اجتماعات المجلس للإعراب عن رغبة المتحدثين في التدخل. واقترح متحدث آخر أنه ينبغي لدى وصول طلبات مكتوبة من خمسة من الوفود لمناقشة أحد أطر التعاون القطرية، تنبيه المكتب القطري المعني.

١٢ - وطلب أحد الوفود النظر في التقرير المطلوب بموجب القرار ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني مع التقرير بشأن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧. وأشارت أمينة المجلس إلى أن اقتراح إدماج التقريرين سيتم النظر فيه.

١٣ - ووافق المجلس التنفيذي على مواعيد دورات ١٩٩٧ مع مراعاة التعليقات التي أدلي بها. ولاحظ أحد الوفود أن عدد الدورات المعقودة سيتقرر في الدورة الأولى لعام ١٩٩٧، مع اعتماد النظام الداخلي للمجلس التنفيذي.

١٤ - ووافق المجلس التنفيذي على توزيع المواضيع للدورة العادية الأولى (١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

١٥ - وأشار نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، نيابة عن المديرة التنفيذية وموظفيها، إلى تقديره لأعضاء المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦. وقال إن الصندوق أخذ في اعتباره وسائل تحسين عمله. وتقدم بالشكر أيضا لأعضاء المكتب ولأمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقال إنه يتطلع إلى استمرار التعاون بين الصندوق والمجلس.

١٦ - وقدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شكره إلى المجلس التنفيذي على ما أبداه من جدية ومهنية وعلى ما حققه من إنجازات خلال عام ١٩٩٦. وأثنى أيضا على أعضاء المجلس المغادرين والجدد وبشكل خاص على الرئيس ونواب الرئيس لما أبدوه من التزام.

١٧ - وشكر ممثل كندا، وهو أحد نواب الرئيس، نيابة عن مجموعة غرب أوروبا ودول أخرى، الرئيسة وسائر أعضاء المكتب والأعضاء الآخرين في مجموعته، وكذلك مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والأمانة التنفيذية للمجلس وزملاءه الكنديين على ما قدموه من دعم طوال السنة.

١٨ - وتقدمت الرئيسة بالشكر إلى جميع الذين اشتركوا في أعمال المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦، ومنهم قيادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وموظفوهما، وجميع أعضاء المجلس التنفيذي والمكتب.

ثانيا - المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي والوثائق وأداء المجلس التنفيذي

١٩ - قدم ممثل اسبانيا مشروع التقرير النهائي للفريق العامل المعني بالوثائق (DP/1996/26) الصادر وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٦/٩٦. وأعرب عن الامتنان لموظفي أمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، لإسهامهم القيّم في أعمال الفريق العامل. وقال إن الفريق العامل قد أخذ في اعتباره ملاحظات مختلف الوفود أثناء مناقشة البند في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦. وأضاف أن هدف الفريق العامل كان تحقيق التوزيع الموقوت للوثائق بجميع اللغات الرسمية دون أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا على حُسن سير أعمال المجلس التنفيذي. وقال إن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة يعرض الخطوط التوجيهية بشأن طول الوثائق، وتوقيت تقديم الوثائق، وتوزيع النُسخ "الصفراء"، وإنه يجري النظر في أحكام تتعلق بتوزيع الوثائق الكترونيا في المستقبل.

٢٠ - وأثنى كثير من الوفود على تقرير الفريق العامل. وإن أبدى عدد منهم تحفظات بشأن بعض الأحكام الواردة في مشروع القرار. وأعرب عن وجهات نظر مختلفة بشأن النص على حق المجلس التنفيذي في رفض النظر في تقرير يتجاوز عددا معينا من الصفحات كما هو وارد في مرفق القرار. وطالب عدد من المتحدثين بمزيد من المرونة في النظر في الوثائق، بما يسمح للمجلس التنفيذي بأن يكون له الحق في النظر في وثيقة ما إذا كان هذا قراره حتى ولو تجاوزت الحد المقرر للصفحات. وأيّد عدد من الوفود تحديد الصفحات، بدون التقيد الصارم، إلا أن وفودا أخرى حثت بقوة على وجود قواعد ثابتة لطول الوثائق. واقترح بعض الوفود أن يُتاح للمجلس التنفيذي أن يطلب معلومات أكثر مما يرد في الوثائق إذا استدعى الأمر. واسترعى عدد من الوفود الانتباه إلى ضرورة تحسين نوعية الوثائق وصلتها بالمواضيع. واقترح أحد الوفود إيراد المعلومات الإحصائية في مرفقات للوثائق. وكان هناك تأييد عام للطول المقترح لملخص كل وثيقة.

٢١ - وأبدى بعض المتحدثين تشككهم إزاء ضرورة تقديم الوثائق إلى مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان قبل عشرة أسابيع من بداية

أية دورة، بينما أيد متحدثون آخرون هذا الاقتراح، لأن ذلك يُمكنهم من العمل بكفاءة أكثر. وأيد عدد من الوفود التوزيع الالكتروني للوثائق باعتباره أكثر كفاءة من ناحية التكاليف. واقترح أحد الوفود أن يتم توزيع النُسخ المُسبَّقة للوثائق، المشار إليها في الفقرة ٦ من مشروع القرار، باللغة الانكليزية وليس باللغة الأصلية المقدمة بها، كما يرد في الوثيقة. وطلب وفد آخر أن يتلقى المراقبون الوثائق بشكل تلقائي بدون الحاجة إلى طلبها كتابة. واقترح أيضا أن يُذكر على الوثائق ما إذا كانت لاتخاذ إجراء من قبل المجلس أو للمعلومات. وسأل أحد الوفود المدير التنفيذي، مشيرا إلى صغر حجم وحدة التحرير التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عما إذا كان حجم الموارد المتاحة للأمانة مناسبا.

٢٢ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٤٥/٩٦ - الوثائق

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى ضرورة التقيد الصارم بالقرارات والقواعد التي تحدد ترتيبات اللغات بالنسبة لمختلف هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها، ولا سيما قراري الجمعية العامة ١١/٥٠ و ٢٠٦/٥٠؛

٢ - يُقرر تحديد عدد صفحات الوثائق التي تُقدم إلى المجلس التنفيذي على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر؛

٣ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الحفاظ على جودة التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي والسعي إلى تحسينها، بجعلها أكثر إيجازا وتوجها عمليا وأن ينفذا، قدر الإمكان، العدد المحدد للصفحات الوارد في مرفق هذا المقرر؛

٤ - يُقرر أن:

(أ) يكون هناك موجز تنفيذي للتقارير التي تتجاوز خمس صفحات (باستثناء وثائق البرمجة القطرية)؛

(ب) تقدم المرفقات والجداول والوثائق الإحصائية المشابهة، قدر الإمكان، في إضافات للوثيقة الرئيسية؛

٥ - يُقرر أيضا عدم النظر في أي تقرير يتجاوز عدد الصفحات الوارد في مرفق هذا المقرر إلا على أساس استثنائي وإذا كانت هناك مبررات واجبة لتقديمه إلى المجلس التنفيذي؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج والمديرة التنفيذية أن يضمنا تقديم الوثائق إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم قبل ١٠ أسابيع من بدء أي دورة، بغية الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة التي أقرتها الجمعية العامة، والتي أعيد تأكيدها مؤخرا في قرارها ٢٠٦/٥٠؛ وأن يقوما بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم بالتنسيق في جميع المسائل المتصلة بتقديم الوثائق وإصدارها، بما في ذلك التوزيع الالكتروني للوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي؛

٧ - يُقرر، على أساس مؤقت، أنه في الحالات التي لا يتم فيها إصدار تقرير ما بجميع اللغات قبل ستة أسابيع من بدء أي دورة، يجوز للأمانة في ذلك الحين أن تقوم بتوزيع نسخ مسبقة من هذا التقرير على أعضاء المجلس، بما في ذلك عن طريق الوسائل الالكترونية حيثما كان ذلك ممكنا، باللغة المقدم بها التقرير؛ وتتاح هذه الوثائق للمراقبين في نفس الوقت؛

٨ - يطلب إلى مدير البرنامج والمديرة التنفيذية بحث ما إذا كانت مستويات ملاك الموظفين الحالية في الأمانات كافيا للوفاء بالأحكام المعتمدة في هذا المقرر فيما يتعلق بطول الوثائق وتوزيعها في حينها؛

٩ - يطلب من جميع أعضاء المجلس التنفيذي الاقتصاد في طلب التقارير وورقات السياسة العامة والنظر في زيادة استخدام التقارير السنوية.

١٠ - يؤكد من جديد مبدأ توزيع جميع ورقات غرف الاجتماع بلغات العمل الثلاث في وقت واحد قبل بدء أي دورة أو أثناءها.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

مرفق

تحديد عدد صفحات التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - لا تتجاوز الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة ١٥ صفحة؛

٢ - تأخذ أطر التعاون القطري شكلا موحدا ولا تتجاوز ٦-١٠ صفحات؛

٣ - لا تخضع التقارير المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية للعدد المحدد بـ ١٥ صفحة، غير أنها يجب أن تكون موجزة قدر الإمكان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإيراد المرفقات الإحصائية والبيانات في إضافات للوثيقة الرئيسية بما يتفق مع الفقرة ٣ من هذا المقرر.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١ - لا تتجاوز الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة ١٥ صفحة؛

٢ - لا تتجاوز البرامج القطرية الجديدة ما يتراوح من ٦ إلى ١٠ صفحات؛

٣ - لا تتجاوز الطلبات المتعلقة بالتمديدات و/أو الموارد الإضافية ما يتراوح من ٣ إلى ٥ صفحات؛

٤ - لا تخضع التقارير المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية للعدد المحدد بـ ١٥ صفحة، غير أنها يجب أن تكون موجزة قدر الإمكان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإيراد المرفقات الإحصائية والبيانات في إضافات الوثيقة الرئيسية بما يتفق مع الفقرة ٣ من هذا المقرر.

النظام الداخلي

٢٣ - وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٦ قامت الرئيسة بعرض التقرير المرحلي بشأن التقدم المتحقق في الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالنظام الداخلي، الوارد في الوثيقة DP/1996/CRP.12. وقد عقد الفريق العامل برئاسة السيدة سيسيليا ريبونغ، الفلبين، نائبة رئيس المجلس التنفيذي، اجتماعات أيام ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه و ٢٩ آب/أغسطس، وأكمل القراءة الأولى لمشروع النظام الداخلي الذي أعدته الأمانة. وقال إنه سيُقدم نص من رئيس الفريق العامل إلى الاجتماع القادم الذي سيُعقد في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. كما سيتاح نص تجميعي للملاحظات التي تم تلقيها كتابة والتي ألقيت شفويا في الاجتماعات. ويُتوقَّع أن يُقدم المشروع النهائي للنظام الداخلي في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٢٤ - وأعرب أحد الوفود عن تحفظاته بشأن عقد اجتماعات الفريق العامل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ حيث يتعارض هذا الموعد مع عدد من اجتماعات هيئات الأمم المتحدة. ولاحظ أمين المجلس أنه تمشيا مع المواعيد النهائية لتقديم الوثائق في مواعيدها من أجل الترجمة إلى لغات العمل في الأمم المتحدة ولكي يمكن تقديم مشروع النظام الداخلي إلى الدورة العادية الأولى في عام ١٩٩٧، لا بد أن يُنهي الفريق العامل أعماله في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٢٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي بشأن التقدم المتحقق في أعمال الفريق العامل المعني بالنظام الداخلي (DP/1996/CRP.12).

ثالثا - خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

٢٦ - أشارت أمينة المجلس التنفيذي إلى أن المجلس قرر في قراره ٢٥/٩٦ المعتمد في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦، الأخذ بخطة عمل سنوية كأداة لتعزيز أساليب العمل. وسيجري في الدورة الحالية استعراض لإطار المسائل التي يمكن أن ينظر فيها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧. ولاحظت أمينة المجلس أنه تمت مناقشة مسودة أولية لهذا الإطار بين كبار المديرين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ثم وزعت الوثيقة في الاجتماع غير الرسمي السابق على دورة المجلس في ٢٦ آب/أغسطس، وأدخلت الملاحظات قدر الإمكان على النص الحالي الوارد في الوثيقة DP/1996/CRP.13. وبعد مناقشة الوثيقة في الدورة الحالية، وعلى أساس التوجيه الذي يُصدره المجلس، يؤمل في إعداد مسودة خطة عمل منقّحة لتقديمها لموافقة المجلس في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٢٧ - وعرضت الأمينة لمحة عامة عن تنظيم مسودة إطار العمل والجداول الواردة فيه. وقالت إن الجداول أعدت على أساس الخطط التنظيمية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وما تعتبره كل من المنظمتين أهدافها الرئيسية لعام ١٩٩٧، مع مراعاة المقررات الرئيسية الصادرة عن المجلس التنفيذي وما يتصل بها من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وانتهزت المنظمات الفرصة لتضم في وثيقة واحدة عددا من التقارير التي كانت تصدر من قبل تحت بنود مختلفة من جدول الأعمال أو بموجب إجراءات الإبلاغ، واقترحت، في حالة معينة، إعادة توقيتها. وبناء على طلب عدد من الوفود، أعيد تجميع التقارير تحت عنوانين هما "لاتخاذ إجراء" و "للمعلومات" وكذلك إلى بنود للنظر فيها في الدورة السنوية وبنود للنظر فيها في الدورات العادية. وأشارت أيضا إلى طبيعة التقارير والموعد النهائي لإعداد التقارير من قبل كل منظمة. وقالت إنه سيحل محل "الموعد المستهدف" الحالي في الجدول ٤ عنوان جديد هو "آخر موعد لتقديم التقارير". ويُحدد الموعد النهائي على أساس قاعدة الأسابيع الـ ٧-٩ لتقديم الوثائق. واقترح في مرفق الوثيقة جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٢٨ - وذكر مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إعداد مسودة إطار المسائل التي تُعرض على المجلس قد استغرق كثيرا من التفكير

والمشاورات. وأكد على أن الإدارة العليا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزمة بالتنفيذ الناجح للخطة. وقال إن المنظمة تُرحب بمبادرات المجلس التنفيذي في هيكلة أعماله حول المسائل ذات الأولوية المتفق عليها بشكل عام، وذلك لمساعدة البرنامج الإنمائي ودعمه في جهوده لضمان التنمية البشرية المستدامة وللنهوض بمناقشاته على مستويات السياسة العامة والمستويات الاستراتيجية، ولتفادي الإدارة على مستويات صغيرة. ثم قدم مساعد المدير عرضا عاما للمقترحات الواردة في الوثيقة DP/1996/CRP.13 وقال إنه سيكون من المفيد إعادة النظر في إعداد التقارير للمجلس لتكون أكثر إيجازا، وأكثر توجها نحو السياسة والاستراتيجية، ولتكون أداة أفضل لمساعدة المجلس في عملية اتخاذ القرارات.

٢٩ - وذكر نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن إطار خطة العمل سيضع القضايا ذات الأولوية في منظور المجلس التنفيذي. وأوضح كيف توصل الصندوق إلى هذا الإطار، كما فعل البرنامج الإنمائي. وقال إن الصندوق يولي أهمية كبرى لتطوير خطة العمل ويتطلع إلى تبادل الأفكار من أجل تلبية طلبات المجلس. وقال إنه عقد اجتماع تمهيدي لطرح الآراء، تم على أثره تجميع قائمة أولية بالقضايا ذات الأولوية ونوقشت في اجتماع لكبار المديرين. وفي اجتماع ثان جرى تنقيح المفاهيم ووضعها في مجالات موضوعية واستعراضها في إطار الأولويات التي حددها المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والتي أقرها المجلس التنفيذي. وتم تجميع المفاهيم وفقا لخمسة مواضيع رئيسية، كما تبين الوثيقة، رغم أنها مترابطة ترابطا وثيقا. أما المواضيع الخمسة الواردة في الوثيقة فهي: أولويات البرنامج، وتنفيذ البرنامج، ودعم البرنامج، والموارد، والقضايا المالية وقضايا الميزانية. وأشار نائب المدير التنفيذي إلى أن إنجاز كل موضوع من الموضوعات يتوقف على الموافقة على خدمات الدعم البرنامجية والإدارية لفترة السنتين، التي سينظر فيها المجلس في سنة ١٩٩٧. ومن ثم فإن هذه المسألة هي مسألة ذات أولوية في سياق نظر المجلس في القضايا المالية وقضايا الميزانية.

٣٠ - وأعرب كثير من الوفود عن شكرهم للأمانة لوضعها مخططا للمسائل التي تتضمنها خطة العمل. ولاحظوا أن الخطة تهدف إلى تقوية أساليب عمل المجلس التنفيذي وإلى تقليل الإدارة على مستويات صغرى. وأورد المتحدثون ملاحظات عامة بشأن استخدام الخطة وملاحظات خاصة بشأن الجداول والموضوعات التي تتضمنها.

٣١ - ولاحظ كثير من المتكلمين أن خطة العمل بشكلها المقدمة به تتضمن عددا كبيرا من الموضوعات وتتطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عملا كثيرا من ناحية تحديد الأولويات بين الموضوعات التي تتضمنها للنظر فيها. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكد عدد من الوفود على أهمية إزالة الفقر باعتباره من الأهداف الكبرى للبرنامج. واقترح أحد المتحدثين بحث إزالة الفقر من الزوايا المنهجية والموضوعية والجغرافية. وأشار بعض المتحدثين إلى أهمية عام ١٩٩٧ باعتباره العام الأول للترتيبات البرنامجية الجديدة. وطلبوا بأن تتسم الخطة بالمرونة بحيث يمكن إضافة موضوعات أثناء السنة.

٣٢ - وطلب بعض الوفود إدارج الموضوعات التي طلبت الجمعية العامة أن ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٩٧، وهي الواردة في الفقرة ٥٤ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، وهي على وجه التحديد بناء القدرات، والتنسيق على المستويين الميداني والإقليمي، والموارد، باعتبارها موضوعات ذات أولوية في خطة العمل لعام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالموارد ينبغي مناقشة الأهداف واستراتيجية تمويل كل برنامج، خاصة في ضوء أحكام مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥.

٣٣ - وأكد بعض الوفود على أن الدورة السنوية للمجلس التنفيذي يمكن أن تركز على قضايا السياسة العامة حيث يوجد ممثلون للوفود من عواصمهم. أما عن الدورة السنوية فيجب أن يعمل المجلس على توازن المواضيع التي ينظر فيها وتحديد أولويتها. ورحّب بعض الوفود بإدراج البند الخاص بإدارة التغيير. كما أكد آخرون على الحاجة إلى أن يكون النظر في العدد الكبير من أطر التعاون القطري والبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان موزعا بين الدورات. وذكر أنه يمكن النظر أيضا في الصيغة المُعدّة للبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. واقترح أحد الوفود أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بإصدار تقارير مشتركة أو عقد جلسات عروض مشتركة حول مسائل مثل المساواة بين الجنسين في التنمية، والدعم لنظام المنسق المقيم، وتنمية القدرات.

٣٤ - وأبرز أحد الوفود الحاجة إلى أن ينعكس أثر أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النهاية على مستوى القاعدة الشعبية في البلدان النامية. وذكر أنه يجب دراسة نسبة الفائدة إلى التكاليف الإدارية لتدخلات البرنامج، والمساءلة أمام دافعي الضرائب والشعوب على مستوى القاعدة. وأكد ذلك الوفد على الحاجة إلى وجود استراتيجية للتعاون المتعدد الأطراف - الثنائي. وقال إنه ينبغي إتاحة التقرير السنوي، وهو نتاج مفيد لنشر مزيد من الفهم بين الجمهور وصانعي القرار على المستوى الحكومي، بكل اللغات في وقت يُمكّن الدول المانحة من الاستفادة منه. ومن المهم أن يشتمل التقرير على بيانات بشأن الدخل وأثر البرامج على مستوى القاعدة وقصص النجاح في أعمال البرنامج. وذُكِر أن الحاجة تدعو إلى مزيد من النقاش للتقرير السنوي. كما يحتاج الأمر إلى مزيد من المعلومات بشأن المشاكل التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

٣٥ - واقترح أحد الوفود أن يشمل سجل البرنامج الرئيسي في التقرير السنوي لمدير البرنامج خمسة فصول: فصل لكل مجال من المجالات الأربعة التي يُركز عليها البرنامج وفصل يتناول قضايا الإدارة البرنامجية. ويمكن أن يتضمن التقرير عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات معلومات عن أنشطة البرنامج فيما يتعلق بالمبادرات الخاصة على مستوى منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا. وطلب أحد الوفود أن يتضمن الجدول الذي يحوي التقارير الذي سينظر فيها في سنة ١٩٩٧ تقريرا عن التعاون فيما بين الأقاليم كما جاء في التقرير السنوي لعام ١٩٩٦.

٣٦ - وذكر وفد آخر أن عددا من الموضوعات الواردة في الوثائق باعتبارها "للمعلومات" يمكن أن تكون "لاتخاذ إجراء" مثل التقارير عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، وتنسيق الميزانيات والحسابات، وتقديرات الميزانية المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واقترح بعض الوفود إصدار تقرير المجلس إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره للعلم لا لاتخاذ إجراء، وعدم مناقشته بالتفصيل في المجلس التنفيذي، وإنما تجري مناقشته في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تضمين التقرير المتعلق بالدعم لنظام المنسق المقيم في التقرير السنوي للمدير. وطلب أحد الوفود إدراج معلومات بشأن متابعة قرار المجلس ٥٦/٩٥.

٣٧ - وأكد عدد من الوفود على ضرورة إعداد تقارير منفصلة بشأن موضوع التقييم، حتى ولو صدرت كإضافة للتقارير السنوية لمدير البرنامج أو المديرة التنفيذية للصندوق. ومن الخيارات الأخرى الممكنة عقد جلسات إعلامية دورية عن التقييمات الاستراتيجية. واقترح أحد المتحدثين أن تتضمن المناقشة بشأن إدارة التغيير موضوع تقليل حجم الموظفين. وطلب أحد الوفود تقريرا سنويا عن التقييمات والمساءلة بالإضافة إلى التقارير المخصصة والنشرات الخاصة بالإجراءات الإدارية المتخذة. وطلب أحد الوفود أن يُبدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملاحظات محددة، في التقرير السنوي بشأن التقييم والرقابة، عن الإجراءات المتخذة بشأن تقارير مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتقارير وتوصيات المحاسبة الداخلية/التحقيق. وذكر مدير البرنامج المعاون أن البرنامج سيُصدر تقريرا سنويا بشأن التقييم والمراقبة.

٣٨ - وتطرقت الملاحظات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحديد موضوع رئيسي للمناقشة في الجزء الخاص بالصندوق من الدورة السنوية لعـــام ١٩٩٧. ومن الموضوعات التي ذكرت باعتبارها ذات أهمية بالإضافة إلى الموضوعات الواردة في الإطار المقدم من الصندوق، موضوع زيادة التعاون بين بلدان الجنوب، والتركيز بشكل أكبر على تطوير القدرات. وذكر أحد الوفود أن من المهم تتبع المجالات البرنامجية الأساسية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في مقرره ١٥/٩٥ لدى عرض المسائل على المجلس.

٣٩ - وفي معرض مناقشة خطة العمل، أكد أحد الوفود على ضرورة أن يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي والمصرف الإنمائي الآسيوي ومنظمة التجارة العالمية في مجال خلق فرص العمل.

٤٠ - وردا على أسئلة الوفود، قال مساعد مدير البرنامج إنه لن يتناول كل تعليق، ولكنه يعتبر المناقشة جزءا من الحوار المتواصل مع المجلس التنفيذي. وستكون هناك فرص أخرى قبل الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ لعقد مناقشات غير رسمية بشأن خطة العمل حتى يمكن تقديم خطة نهائية في أثناء الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، تتضمن التعليقات التي أبديت في الدورة الراهنة. وستورد إيضاحات بالنسبة للملاحظات التي لا ترد في الخطة. وأشار إلى الاتفاق العام والملاحظات الإيجابية التي أبديت بشأن الأولويات الواردة في خطة العمل. وقال إنه ستدخل مزيد من التحسينات على تنظيم الدورة السنوية. وسيعاد النظر في حجم

العمل بقصد إدماج التقارير بعضها في بعض قدر الإمكان. ووافق على أنه ينبغي للمجلس أن يعمل بمرونة، وله أن يضيف بنودا جديدة سواء استجابة لاحتياجات البلدان المانحة أو تلبية لاحتياجات البرامج القطرية.

٤١ - ولاحظ نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن التركيز الأساسي لخطة عمل الصندوق لعام ١٩٩٧ هو الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، وذلك وفقا للأولويات الرئيسية الثلاث التي حددها المجلس التنفيذي. وقال إنه سيصدر تقرير شامل عن التقييم في عام ١٩٩٨، ولذلك لم يقترح الصندوق تقريرا عن التقييم في عام ١٩٩٧، ومن المخطط تضمين التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ١٩٩٧ أهم الاستنتاجات المتعلقة بالتقييم. ووافق على الحاجة إلى توخي المرونة إزاء خطة العمل، لكي تعكس المسائل البرنامجية الجديدة والمسائل التي تبرز. ووافق أيضا على أن يركز المجلس على المسائل الاستراتيجية أكثر من تركيزه على النواحي التشغيلية.

٤٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بإطار المسائل التي ستُناقش في عام ١٩٩٧ (DP/1996/CRP.13) والملاحظات التي أبديت بشأنه.

رابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٥

٤٣ - عرض مدير البرنامج المعاون تقرير البرنامج عن تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٥ (DP/1996/27)، بشأن تمويل مكافأة الاستقلال للبلدان المؤهلة لذلك. وأشار إلى أن إدراج أوكرانيا في الحاشية ١ جاء بطريق الخطأ وأنه يجب حذفها. وقال إن المجلس قرر منح العلاوة، في مقرره ٢٦/٩٥، إلى ١٥ بلدا مؤهلا، أضيف إليها بلد سادس عشر فيما بعد. وقد وزعت الشريحة الأولى من علاوة الاستقلال وهي ٤,٢ مليون دولار ويقترح المدير توزيع المبلغ المتبقي وهو ١٠,٣ مليون دولار، لأن توزيع المبلغ المتبقي سيضمن المساواة في المعاملة جريا على العادة في منح علاوة الاستقلال في الماضي، ويأخذ في الاعتبار مقررات المجلس بشأن منح موارد إضافية من الدورة الخامسة لبعض برامج البلدان على أساس استثنائي ولمرة واحدة.

٤٤ - وأعرب أحد الوفود عن امتنانه للتقرير، ولاحظ التعاون الممتاز بين حكومة بلده وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن الممثل المقيم في بلده تلقى تكريما وطنيا في عام ١٩٩٦. واقترح أن يناقش المجلس التنفيذي في دورة عادية في أوائل عام ١٩٩٧ موضوع مقر المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، مقترحا أن يكون مقره في جنيف أو فيينا، وبذلك يكون أقرب إلى البلدان التي يخدمها.

٤٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير البرنامج عن تنفيذ مقرره ٢٦/٩٥ (DP/1996/27).

خامسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

٤٦ - افتتح مدير البرنامج المناقشة وأوضح المسائل الرئيسية التي ستجري مناقشتها، وهي: تنسيق عرض الميزانية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وتقديرات الميزانية المنقحة المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛ والاستعراض السنوي للوضع المالي، خاصة مسألة زيادة رصيد الموارد العامة؛ ومسائل الإدارة المتعلقة باحتياطي الإسكان الميداني. وعلاوة على ذلك عرض الإطار المقترح لتعزيز المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واشار أيضا إلى ورقة غرفة الاجتماعات (DP/1996/CRP.18) بشأن أنشطة مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة في دعم نظام المنسق المقيم، كما طلب المجلس التنفيذي في مقرره ٢١/٩٦. وأشار إلى أن الورقة تشتمل على وصف لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متابعة للمؤتمرات الدولية والمبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن ثقته بأن الموارد المحدودة التي أذن بها المجلس التنفيذي لإنشاء مكتب الدعم والخدمات مبررة تماما. وفي الختام طمأن المجلس بأن القضايا التي تناولها هي في غاية الأهمية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنها تلقى عناية على سبيل الأولوية.

الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٥

٤٧ - في ملاحظاته الافتتاحية بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية، تطرق مدير البرنامج إلى موضوع زيادة رصيد الموارد العامة، التي نتجت من أداء أقل من المتوقع للبرنامج الرئيسي. وأضاف أن العوامل التي أدت إلى ذلك والخطوات المتخذة لتحسين الحالة يرد وصفها بالتفصيل في ورقة غرفة الاجتماعات DP/1996/CRP.19. وأكد على أن حالة الأداء ليست عامة، لأن قصور الأداء يعود في معظمه إلى ١٦ بلدا. وقال إنه مما أدى إلى إبطاء أداء البرنامج ما حدث من نقص في موارد دورة البرمجة الخامسة بالإضافة إلى تأخير لمدة عام في الموافقة على ترتيبات البرمجة الخلف. ومن العوامل الأخرى ما يقتضيه الأمر من تعديلات لتنفيذ النهج البرنامجي، وزيادة التنفيذ الوطني، والحاجة إلى إعادة توجيه أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتركز على البرامج ذات الأولوية والبرامج الطارئة والحالات الخاصة.

٤٨ - وذكر أن الإدارة قد اتخذت إجراءات للإسراع بأداء البرنامج، ومن ثم تقليل رصيد الموارد العامة على مدى السنوات الثلاث القادمة. وشملت هذه الإجراءات الاقتراض والبرمجة المسبقة في إطار الهدف الجديد لنظام تخصيص الموارد من الأرقام الأساسية لتأمين المستوى اللازم من البناء البرنامجي؛ والبعثات البرنامجية الخاصة، والتدريب والدعم الفني في المجالات ذات التركيز؛ ومزيد من المرونة واللامركزية وتبسيط الإجراءات. ويعزز تلك الجهود عملية إدارة التغيير الجارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٩ - وأوضح أيضا أن تلك التدابير قد اتخذت على أساس الافتراض بأن التبرعات للبرامج الأساسية ستكون ثلاثة بلايين دولارات على الأقل على مدى الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. على أنه إذا لم يتحقق ذلك المستوى من التبرعات، فإن الإسراع في أداء البرامج لن يؤدي إلى استيعاب الرصيد المتبقي من الموارد فقط، ولكنه

قد يقتضي من البرنامج أن يستخدم احتياطيه التشغيلي وأن يُنقص من المستوى البرنامجي، ومن شأن ذلك أن يُعطل التقدم في الأنشطة المخططة والجارية.

٥٠ - وأكد مدير البرنامج على المأزق الدائم الذي يواجهه البرنامج بالنسبة للموارد، حيث أن عليه أن يخطط ويُبرمج أنشطة المشاريع على مدى عدة سنوات على أساس نظام من التبرعات السنوية، ولكنه قدم تأكيدات شخصية بأنه سيواصل إيلاء اهتمام كامل لمسألة تقليل رصيد الموارد عن طريق تحسين الأداء، بدون التضحية بنوعية البرامج أو التركيز. وحث المجلس التنفيذي على تجديد التزامه بتأمين مستوى مناسب من الموارد الأساسية للبرنامج لتمكينه من التخطيط على أساس أهداف يُعتمد عليها في التبرعات.

٥١ - وبعد الملاحظات التمهيدية لمدير البرنامج، قدم مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب المالية والإدارة تقرير مدير البرنامج عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥ (DP/1996/28 و Add.1 و Add.2 و Add.4).

٥٢ - وفيما يتعلق بالحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذكر مساعد المدير أن مجموع الإيرادات التي تلقاها البرنامج في عام ١٩٩٥ من جميع المصادر قد نقص بمبلغ ١٧,٧ مليون دولار عن العام السابق، بما في ذلك التبرعات التي نقصت بنسبة ٣ في المائة. ونقص الإنفاق الكلي لعام ١٩٩٥ أيضا نتيجة لانخفاض مستوى أداء البرنامج عن المتوقع رغم الزيادة في الإنفاق على تقاسم النفقات. وأشار إلى أنه بالنظر إلى زيادة الدخل عن الإنفاق، أضيف مبلغ كبير إلى رصيد الموارد العامة. وأشار إلى التدابير التي اتخذها مدير البرنامج للإسراع في أداء البرنامج وتقليل رصيد الموارد الجاري.

٥٣ - وحث مساعد مدير البرنامج أعضاء المجلس التنفيذي على النظر في الحالة المالية للبرنامج في إطار الواقع التشغيلي للمنظمة واحتمالات الموارد. وأشار إلى اقتراح مدير البرنامج الاحتفاظ بالمستوى الحالي للاحتياطي التشغيلي بدلا من إنقاصه وفقا للصيغة المعتمدة. وأكد على أن الهدف الأساسي للاحتياطي التشغيلي هو ضمان الكفاءة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالة أي قصور غير متوقع في الموارد، أو عدم انتظام التدفق النقدي، أو أي طوارئ أخرى، ومن ثم عدم الالتزام بمصروفات مقابلها.

٥٤ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء ارتفاع مستوى رصيد الموارد العامة في عام ١٩٩٥ وكذلك إزاء معدل عدم الأداء، وهذا معناه أن البلدان التي لديها برامج لم تتلق المساعدة التي تحتاجها. وبصرف النظر عن ارتفاع رصيد الموارد العامة، حذر عدد من الوفود من التضحية بنوعية البرامج من أجل الإسراع في الأداء.

٥٥ - وأعرب كثير من المتحدثين عن قلقهم إزاء نقص التبرعات، ولاحظوا أن مستوى التبرعات المعلن للفترة البرنامجية ١٩٩٧-١٩٩٩، وهو ٣,٣ بليون دولار، قد لا يمكن تحقيقه. وأشار أحد الوفود إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تنبأ بنقص في التبرعات إلى ٣ بليون دولار للأغراض البرنامجية، وذكر أن

مساهمة حكومته في المستقبل للبرنامج قد تنقص نتيجة للتغيرات في سياستها الخارجية بشكل عام. وحذر عدد من الوفود من استخدام ٣,٣ بليون دولار، كنقطة انطلاق في تخطيط البرنامج الاستراتيجي لأن هذا الهدف ربما يكون طموحا أكثر من اللازم. وحث عدد من الوفود على الإبقاء على مستوى التبرعات للصناديق الأساسية للبرنامج، أو زيادتها، من أجل الوصول إلى الهدف المتفق عليه وتمكين البرنامج من تنفيذ سياسته التشغيلية الجديدة والانتقال بيسر إلى الدورة البرنامجية الجديدة، خاصة وأن البرنامج قد أنقص من مستوى توقعاته للتبرعات للموارد الأساسية بما هو أدنى من الهدف المقرر.

٥٦ - وتحدث أحد الوفود باسمه وباسم وفد آخر، مشيرا إلى مشروع المقرر بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥، فأعرب عن شكه في أن يكون من الكفاءة إيراد رسالتين متناقضتين في قرار واحد بشأن المستوى العام للموارد الأساسية والزيادة في رصيد الموارد العامة.

٥٧ - وساق مساعد المدير عددا من الاحصاءات، تعليقا على مداخلات الوفود، بشأن إسقاطات الموارد للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، مشيرا إلى زيادة متوقعة في تقلص قاعدة الموارد الأساسية. وتحدث مساعد المدير ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية، الذي دعي للتعليق على المسائل البرنامجية ومسائل أداء البرنامج، فقال إن التوقعات الأولية لمستويات الأداء ينبغي أن تُنقص من التقدير الأصلي وهو ٥٦٠ مليون دولار إلى حد أقصى يبلغ ٥٠٠ مليون دولار لعام ١٩٩٦. وطلب مدير البرنامج من الوفود ألا يبالغوا في تقدير المشكلة، معربا عن الأمل في أن تُسفر الإجراءات المتخذة عن تماسك أقوى للبرنامج.

٥٨ - وسأل أحد الوفود عما إذا كان وقف العمل بالصيغة المستخدمة في حساب الاحتياطي التشغيلي سيعود بالفائدة على المنظمة. وذكر مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب المالية والإدارة، أنه في ضوء إسقاطات الدخل لأغراض التخطيط بمبلغ ١ بليون دولار من التبرعات الأساسية لعام ١٩٩٦، ينبغي الإبقاء على مستوى الاحتياطي عند النسبة المقررة وهي ٢٠ في المائة، حتى ولو لم يتحقق المبلغ المستهدف. وردا على سؤال من أحد الوفود إزاء زيادة الإنفاق الإداري من الميزانية عن العام الماضي، قال إن الإنفاق الإداري من الميزانية في السنة الثانية يكون عادة أعلى من السنة الأولى من فترة السنتين. ومع ذلك فقد كانت هذه النفقات في حدود بنود الميزانية المعتمدة لفترة السنتين ومن ثم لا تمثل أي زيادة في النفقات الإدارية.

٥٩ - وأبديت بعض المخاوف إزاء الزيادة في استخدام أسلوب الصندوق الائتماني وأثره على مستوى التبرعات للبرنامج الأساسي. وردا على سؤال من أحد الوفود وافق مساعد المدير على القيام بدراسة لطرائق التمويل للجزء غير الأساسي، وخاصة الصناديق الائتمانية، وتقييم أثرها على التبرعات للبرنامج الأساسي. وحث بعض الوفود البلدان المانحة على تقديم تبرعات موحدة للصندوق الأساسي للبرنامج الإنمائي بدلا من المساهمة بتمويل للمشروعات غير الأساسية عن طريق استخدام أسلوب الصناديق الائتمانية.

٦٠ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى اقتراح مدير البرنامج بتعديل النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج فيما يتصل بتعبئة الموارد من المصادر غير الحكومية والمنح الرأسمالية الصغيرة. وأبدى عدد من الوفود تأييدهم للتعديلات المقترحة، ذاكرين أنها تمثل خطوة إيجابية نحو زيادة استخدام القدرات الوطنية في برامج ومشروعات البرنامج، كما أنها تمثل طرائق جديدة في مصادر التمويل غير التقليدية. وحث بعض الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستمرار في جهوده لتعبئة الموارد، خاصة عن طريق المانحين الجدد ومصادر التمويل غير التقليدية. وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن التغيير في النظام المالي والقواعد المالية يمكن النظر إليه في إطار أوسع للسياسة العامة يمكن للمجلس التنفيذي أن ينظر فيه في دورة مقبلة. وأعرب مساعد مدير البرنامج عن موافقته على البيان الذي ألقاه الوفد، ولكنه أشار إلى أنه بالنسبة للمنح الرأسمالية الصغيرة، فإن المجلس قد وافق من قبل على السياسة المتعلقة بها، وأن ما يسعى إليه البرنامج الآن هو زيادة المنح. أما عن التبرعات من مصادر غير حكومية، فذكر أن مدير البرنامج يقترح القيام باستعراض بأثر رجعي من أجل الإسراع في الموافقة على عدة برامج.

٦١ - وأكد مدير البرنامج أن التعديلات المقترحة تستهدف جعل ممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متسقة مع ما تتبعه مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي لم تضع حدودا على مستوى التبرعات التي يمكن أن تتلقاها من القطاع الخاص وغيره من المصادر غير الحكومية. وعلّق مدير البرنامج أيضا على استراتيجية البرنامج لتعبئة الموارد من المانحين الجدد فأعرب عن تقديره للمانحين في تلك الفئة.

٦٢ - ووافق المجلس التنفيذي على المقررين التاليين:

٩٦/٤٤ - الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يُعرب عن قلقه العميق إزاء تخفيض التبرعات المقدمة للموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويطلب إلى المانحين أن يزيدوا من تبرعاتهم في ضوء الأرقام التخطيطية التقديرية للاشتراكات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، ويُشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة العمل بنشاط من أجل كفالة مستوى من الموارد الأساسية يمكن التنبؤ به بشكل أكبر؛

٢ - يحيط علما مع القلق بالتراكم في رصيد الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يحيط علما أيضا بالتدابير التي اتخذها مدير البرنامج لمعالجة هذه المسألة ويحث مدير البرنامج على مواصلة الجهود المبذولة لتحسين إنجاز البرامج، مع مراعاة أهمية الحفاظ على جودة البرمجة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحسين هذه البرمجة؛

٤ - يقرر أن يواصل تطبيق الصيغة المتفق عليها لتحديد مستوى الاحتياطي التشغيلي؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يُقدم بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ استعراضا شاملا لكامل طريقة إدارة الموارد غير الأساسية المقدمة من البلدان المانحة من حيث علاقتها بإدارتها المالية، بما في ذلك أثر تكلفتها على الموارد الأساسية، ويطلب أيضا إلى مدير البرنامج، في هذا السياق، أن يواصل جهوده لضمان توافق جميع الموارد غير الأساسية مع ولاية ومجالات تركيز المنظمة من الناحية الفنية، كما هو مُبين في المقرر ١٤/٩٤، وأن يحدد دور المجلس التنفيذي في هذه العملية.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٣٩/٩٦ - النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ أن مدير البرنامج عازم على توسيع قاعدة الموارد للأنشطة القابلة للبرمجة من خلال زيادة الجهود الرامية إلى التماس الموارد المالية من مصادر غير حكومية، مع مراعاة الطابع الحيادي واللاسياسي لتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - يعتمد تغييرات النظام المالي كما هي مقترحة في الفقرة ٨ من الإضافة ٤ لتقرير مدير البرنامج عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥ (DP/1996/28/Add.4)؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج إحاطة المجلس التنفيذي علما بانتظام بحالة مبادرة حشد الموارد من المصادر غير الحكومية، وعرض السياسة التفصيلية التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المسألة في سياق مناقشة استراتيجية تمويل البرامج؛

٤ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن ينفذ هذه المبادرة وفقا لإطار التنمية البشرية المستدامة الوارد في المقرر ١٤/٩٤، وبما يتفق مع أولويات التنمية الوطنية؛

٥ - يعتمد تغييرات البند ٢-٢ ميم '١' من بنود النظام المالي، كما هو مقترح في الفقرة ١٢ في الإضافة ٤ لتقرير مدير البرنامج عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥ (DP/1996/28/Add.4).

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

احتياطي الإيواء الميداني

٦٣ - أشار مدير البرنامج في ملاحظاته الافتتاحية إلى الاجتماعات غير الرسمية التي عقدها المجلس التنفيذي والتي قدم فيها مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية، عرضا شاملا للمشاكل الخطيرة التي تعرض لها احتياطي الإيواء الميداني والإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتصحيح الوضع، ورد فيها على الأسئلة التي وجهها أعضاء المجلس حول هذا الموضوع.

٦٤ - وطمأن مدير البرنامج أعضاء مجلس الإدارة بأنه قد بُذلت جهود غير عادية لتحديد المشاكل والتعامل معها وأن البرنامج يُسيطر على الموقف تماما. واعترف بالآثار الخطيرة التي تترتب على ما حدث من انهيار الضوابط الداخلية وإشراف الإدارة، وأعرب عن رضاه لأن كل الإجراءات التصحيحية المطلوبة قد اتخذت ويستمر اتخاذها لإصلاح المشاكل المتعلقة بالضوابط. وأكد للمجلس أن هذه كانت حادثة منعزلة.

٦٥ - وأشار مدير البرنامج أيضا إلى أنه يجري التحقيق في موضوع المساءلة، وسينتهي التحقيق قبل نهاية عام ١٩٩٦، متضمنا ما اتخذته الإدارة من إجراءات. وقال إنه قد تكونت لجنة استشارية خاصة لاستعراض نتائج التحقيق وتقديم توصيات فيما يتعلق بمسؤولية أي موظف.

٦٦ - وقدم مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية تقرير مدير البرنامج عن احتياطي الإيواء الميداني (DP/1996/28/Add.3) وذكر أن رصيد الاحتياطي أعلى من المستوى المرخص به بكثير. وأشار إلى الإيضاحات التي قدمها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ بشأن ما اتخذته الإدارة من إجراءات لتحسين إدارة الاحتياطي وللتعامل مع الرصيد الزائد. وقال إنه تم أثناء الاستعراض، وبالتشاور مع مجلس مراجعة الحسابات، التعرف على عدد من نقاط الضعف الخطيرة في الإدارة وانهيار الضوابط الداخلية. وأضاف أنه يجري تنفيذ استراتيجية ذات أربع مراحل لعلاج الحالة، وتتضمن هذه الاستراتيجية: أولا، زيادة الضوابط الإدارية والمالية لضمان أن تظل هذه الحالة حالة معزولة؛ وثانيا، عملية تدقيق للموجودات؛ وثالثا، عرض أكثر شفافية لأنشطة الاحتياطي عن طريق مراجعة طريقة تناول بياناته المالية لعام ١٩٩٥ على أساس الإجمالي وليس على أساس الصافي؛ وأخيرا، التحقيق في أنشطة الاحتياطي الذي قامت به شعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية، والذي تضمن استعراضا للأفعال التي قام بها الموظفون والأطراف المتعاقدة. وستقدم نتائج استعراض الشُعبة إلى لجنة استشارية خاصة أنشئت لتقديم توصيات بشأن نواحي المساءلة.

٦٧ - وأعرب مساعد مدير البرنامج عن الأسف لطبيعة المعلومات التي قدمت إلى المجلس التنفيذي، ولكنه أكد للمجلس وتعهد بأن يصل إلى نتيجة حاسمة في هذا الموضوع وأن يطرق كل سبل العمل الممكنة في هذا السبيل. وطلب من المجلس التنفيذي أن يعتمد المقترحات الواردة في تقريره ليتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مواصلة حل هذه المسألة والعودة إلى المجلس في دورته العادية الأولي لعام ١٩٩٧ باقتراح كامل بشأن الأنشطة المقبلة لاحتياطي الإيواء الميداني.

٦٨ - وقام مساعد مدير البرنامج بتقديم مدير مراجعة الحسابات الخارجية بالمملكة المتحدة، ممثلا لمجلس مراجعة الحسابات التابع للأمم المتحدة، الذي دعـُي لحضور جلسات المجلس أثناء مناقشة هذا البند بناء على طلب أعضاء المجلس. وأشار أيضا إلى النسخة المسبقة لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، التي وزعت على أعضاء المجلس التنفيذي والتي أشارت إلى موضوع احتياطي الإيواء الميداني.

٦٩ - وأثنى عدد من الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإيضاحات المباشرة والصريحة والشفافة للمشكلة وأعربوا عن تقديرهم لمدير البرنامج ومساعد المدير. وأعرب عدد من الوفود عن قلقهم إزاء الانهيار الخطير للضوابط الداخلية والإشراف على الموظفين، وأعربوا عن أملهم في مواجهة هذه المشكلة في إطار مشروع إدارة التغيير. وأبدى بعض الوفود تأييدهم لمقترحات المدير الواردة في تقريره، خاصة فيما يتعلق بإعادة النظر في معالجة مراجعة حسابات احتياطي الإيواء الميداني، بما يتيح فصل المرافق المشتركة عن الإسكان في البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووافق الوفود على العودة مرة أخرى للموضوع في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧. وأشار أحد الوفود إلى أنه، وإن كان يـُدرك الحاجة لقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشييد مرافق في ظروف صعبة، فإن أعمال التشييد يجب أن تتم في الحالات النادرة والاستثنائية فقط. ووزع وفد آخر مشروع مقرر.

٧٠ - وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء إدارة الاحتياطي أثناء السنوات الثلاث السابقة، وتساءل عما إذا كان من الممكن الانتهاء من تلك المشاكل في وقت أبكر وما إذا كان المجلس التنفيذي ينبغي أن يقوم بدور أكبر في الإشراف إذا لم تتصرف إدارة البرنامج بطريقة بنـّاءة ولائقة. وأشار مساعد المدير إلى أنه قد تم شرح الظروف بكثير من التفصيل أثناء عرض المسألة في الدورة غير الرسمية كما أشير إلى ذلك بشكل موجز في الوثيقة DP/1996/CRP.15 وأنه تم اتخاذ الإجراء اللازم بمجرد تحديد المشاكل بوضوح. وذكر أن المقترحات بإعادة النظر في معاملة مراجعة الحسابات يـُقصد منه توفير مزيد من الوضوح في بنود الدخل والإنفاق للاحتياطي.

٧١ - وأشار أحد الوفود إلى أن تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانو الأول/ديسمبر ١٩٩٣ تضمن توصيات بشأن تحسين استعراض وتسجيل الالتزامات وتعريف الالتزامات غير المصفاة؛ وأشار أيضا إلى أن مشروع تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانو الأول/ديسمبر ١٩٩٥ يـُشير إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يـُكمل إجراءاته بشأن تحسين الضوابط الداخلية، والإبلاغ من المكاتب القطرية، واستعراض وقيد الالتزامات غير المصفاة على وجه الخصوص والالتزامات بشكل عام.

٧٢ - وردا على سؤال، أشار مدير مراجعة الحسابات الخارجية، وهو ممثل لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، إلى أن التحقيقات في زيادة الإنفاق على العقود لا تزال جارية. إلا أن السجلات المتاحة لمراجعي الحسابات لا تـُعطي تفسيرا واضحا لطبيعة زيادة الإنفاق. وربما كان أحد التفاسير هو أن المنهدس

المعماري لاحتياجات التشييد قدر الاحتياجات بأقل مما هي. وفيما يتعلق بمسألة سياسة البرنامج الإنمائي في التصرف في الممتلكات، ذكر مدير البرنامج أن البرنامج لا يعتزم الإبقاء على الممتلكات التي تزيد عن حاجاته الضرورية. وأعلن مساعد مدير البرنامج أيضا رضاه عن المقترحات المقدمة من البرنامج بشأن معالجة حسابات الاحتياطي.

٧٣ - وأشار مدير مراجعة الحسابات الخارجية إلى أن نواحي القلق العامة التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات بشأن إدارة الاحتياطي تتصل أساسا بالخروج على المستوى المصرح به من قبل المجلس التنفيذي، ومستوى المدفوعات الزائدة المحتملة، والفجوات الكبيرة في عمليات التصديق والموافقة وقيد الالتزامات والتعاقد. ورحب المدير في هذا الصدد بالإجراءات التصحيحية العاجلة التي اتخذها البرنامج بمجرد صدور علامات الإنذار. وأعرب عن سروره أيضا بالتحقيق الذي بدأته شُعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية وبالتغييرات التي أدخلت في عمليات المدفوعات والاختيار، وقيد الالتزامات، والسعي إلى الحصول على موافقة لجنة العقود بأثر رجعي.

٧٤ - وأعرب أحد الوفود عن القلق لعدم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، التي تتصل بمعالجة الضعف في الضوابط الداخلية وفي إعداد التقارير المالية.

٧٥ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٩٦/٤٠ - الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1996/28/Add.3 والمعلومات الإضافية التي قدمها مدير البرنامج ومجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة إلى المجلس التنفيذي فضلا عن الطريقة الشفافة والمباشرة التي تم بها تقديم المعلومات المتعلقة باحتياطي الإيواء الميداني؛

٢ - يلاحظ مع بالغ القلق انعدام الإشراف والرقابة الإداريين فيما يتعلق بالتطبيق الصحيح للنظم والقواعد المالية والإشراف على الموظفين والأطراف المتعاقدة الذين أسهموا في إثارة المشاكل المطروحة في الوثيقة DP/1996/28/Add.3، فيما يتعلق باحتياطي الإيواء الميداني؛

٣ - يرحب في هذا الصدد بالتحقيقات والاستعراضات والإجراءات التي بادر بها حتى الآن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الرقابة المالية والإدارية لاحتياطي الإيواء الميداني؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التقيد بكامل النظم والقواعد المالية؛

٥ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يعالج أي مشاكل هيكلية أو نظامية تتعلق بالرقابة المالية والإشراف الإداري ظهرت كجزء من التحقيق في إدارة احتياطي الإيواء الميداني، وذلك في أقرب وقت ممكن لضمان أن تظل هذه المشاكل معزولة؛

٦ - يحث مدير البرنامج على إنجاز التحقيق في إدارة احتياطي الإيواء الميداني في أقرب وقت ممكن؛

٧ - يُقر المعالجة المحاسبية المنقحة لاحتياطي الإيواء الميداني ويلاحظ مع القلق أن الالتزامات والنفقات الزائدة ستبلغ ٦٢,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

٨ - يوافق على الاقتراح المقدم من مدير البرنامج بأن تشمل الأنشطة التي سيضطلع بها في إطار احتياطي الإيواء الميداني في المستقبل أماكن السكن فقط وأن تعالج أماكن المكاتب بصورة مستقلة، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز شفافية الأنشطة التي يغطيها احتياطي الإيواء الميداني والأنشطة المتعلقة بأماكن المكاتب؛

٩ - يؤكد من جديد، في سياق أماكن السكن، المبدأ القائل بأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلما أمكن، أن يتصرف في الوحدات السكنية التي يملكها أو يديرها في إطار الملكية الحكومية وأن يتم الوفاء بأي احتياجات سكنية في المستقبل مع حكومة البلد المضيف؛

١٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم، بالتعاون مع الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وفي سياق تنفيذ الفقرة ٤٤ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ بشأن أماكن العمل الموحدة، بتناول مسألة الاشتراكات المستحقة والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن كيفية معالجتها، فضلا عن تقاسم التكاليف، والدفع والملكية فيما يتعلق بالمنشآت في المستقبل؛

١١ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٧٦ - وأعرب وفد مراقب عن تأييده للمقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي حول هذا الموضوع، وقال إن من رأيه أن جميع المبادرات المتخذة بالنسبة لاحتياطي الإيواء الميداني يجب أن تتم بالتنسيق الوثيق سواء

على المستوى القطري أو على مستوى المقر، مع اشتراك المنسق المقيم. وقال إن المشكلة التي نواجهها في هذه الحالة سوف تؤدي، ما لم تُعالج على النحو السليم، إلى الإساءة إلى مصداقية مقترحات الإصلاح فيما يتصل بمنظمات الأمم المتحدة وفائدتها.

٧٧ - وردا على ذلك أعرب مدير البرنامج عن أسفه إزاء هذا الأمر، وقال إنه يُقدر ما توصل إليه مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة من أن الاستجابة جاءت سريعة وسليمة بمجرد وصول المعلومات عن هذه الحالة. وطمأن المجلس إلى أن الإجراء اللازم سيُتخذ من جانبه بمجرد اكتمال تقرير شُعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية، في نهاية عام ١٩٩٦. وبعد ذلك أعرب عن تقديره لمساعد المدير، مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية، والفريق العامل معه، لما صدر عنهم من مبادرات وإجراءات تصحيحية.

التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

٧٨ - قدم مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1996/29)، فقال إن تقديرات الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تنطوي على زيادة طفيفة بمبلغ ٢,٣ مليون دولار، أو ٠,٤ في المائة. وذكر أن التسوية الصافية تشمل تخفيضا في النفقات يبلغ ٠,١ مليون دولار، يعود أساسا إلى تغير أسعار الصرف، وكذلك تقديرات منقحة للتضخم والعوامل الأخرى الداخلة في التكلفة، وزيادة تبلغ ٢,٤ مليون دولار تتصل باقتراح إنشاء مكتب قطري في جمهورية البوسنة والهرسك. وذكر مساعد المدير بخصوص تقليل الوظائف فيما يتعلق باستراتيجية الميزانية لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ أن المنظمة لا تزال تعتقد أنها اتخذت القرار الصحيح. وذكر أن أثر ذلك على الطاقة التنظيمية سيظل موضع استعراض في ضوء عملية التغيير الراهنة. ثم تطرق إلى المسائل المتعلقة بصيغة ملاك موظفي برنامج متطوعي الأمم المتحدة، والاحتياطي المخصص لإنهاء الخدمة والتدابير الانتقالية، وإعادة تصنيف الوظائف في الفترات التي تمضي بين تقديم الميزانيات، ومكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة.

٧٩ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقترح زيادة في تقديرات الميزانية لعام ١٩٩٦-١٩٩٧. وتساءل الوفد عما إذا كان لدى البرنامج خطط للطوارئ في حالة انخفاض الدخل عن المتوقع. وذكر مساعد المدير أن البرنامج ليس لديه خطط للطوارئ.

٨٠ - وأعرب أحد الوفود عن القلق لأن بعض المناطق متخلفة كثيرا عن الوفاء بالأهداف المحددة لتبرعات البلدان المضيفة لمصاريف المكاتب المحلية. وأعرب هذا الوفد أيضا عن قلقه من أن البلدان المضيفة في مناطق معينة لا يتوقع منها إلا الإسهام بنسبة بسيطة في تكاليف المكاتب المحلية.

٨١ - ولاحظ بعض الوفود البيئة الحالية التي تنعكس في ضيق الموارد للتنمية المتعددة الأطراف، وأيدوا موقف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن الاحتياجات الإضافية المتعلقة بإنشاء مكتب قطري في جمهورية البوسنة والهرسك في الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ يجب استيعابها ضمن الموارد

الراهنة المخصصة في الميزانية. وذكر مساعد المدير أنه ينبغي أن يُراعى في هذا السياق أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد نفذ ثلاث استراتيجيات متتابعة لتخفيض الميزانية، وأن البرنامج يواصل العمل على تعظيم الموارد التي تُتاح للأغراض البرنامجية.

٨٢ - وأعرب كثير من الوفود عن تأييدهم لإنشاء مكتب قطري في جمهورية البوسنة والهرسك، وطلب أحد الوفود، مع تأييده لإنشاء المكتب، ألا يُنقص ذلك من الموارد المتاحة للمنطقة.

٨٣ - ولاحظ أحد الوفود أن منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة لا يوجد بها نواب للممثلين المقيمين إلا في ثمانية بلدان من مجموع ٣٠ بلدا، وطلب أن تُعالج هذه المسألة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٨٤ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لموقف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن ضرورة إعادة تقييم صيغة الموظفين المطبقة على برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٨٥ - وأعرب كثير من الوفود عن تأييدهم بشكل عام للمقترحات المتعلقة بمساهمات الدول المضيفة في نفقات المكاتب المحلية، إلا أنهم طلبوا معلومات إضافية إزاء الأثر المالي للمقترحات، وخاصة الأثر المالي لتطبيق العتبات البرنامجية المنقحة عند تعيين موظفين دوليين في بعض البلدان التي تُعتبر مانحة صافية، وأثر التغاضي عن شرط مرور ثلاث سنوات على التخرج. وذكر أحد الوفود أن تطبيق نطاقات الإعفاء الجديدة المقترحة سيُقلل من تركيز المنظمة على الفقر ومن ثم فهو يُفضل إعادة النظر في موضوع تكاليف المكاتب القطرية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ورد أحد الوفود بأن نطاقات الإعفاء الجديدة المقترحة هي نفس النطاقات التي تم الاتفاق عليها في المجلس التنفيذي في مقرره ٢٣/٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة الخلف، التي تُركز على إزالة الفقر، وأن تطبيقها على مستوى مساهمة الحكومات في نفقات المكاتب المحلية له منطقه من ناحية السياسات ومن الناحية الإدارية. وذكر الوفد نفسه أنه لنفس الأسباب لا يؤيد موقف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتخفيض فترة الإعفاء بعد التدرج. وفضلا عن ذلك ذكّر نفس الوفد بتعليقات مدير البرنامج على بند سابق في جدول الأعمال وقال إن برامج تقاسم النفقات الكبيرة في بعض البلدان مع موارد قليلة من البرنامج الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتسق مع إطار التنمية البشرية المستدامة في مجمله، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر رئيس الميزانية أنه إذا ما طُبقت نطاقات الإعفاء المقترحة، فإن الإيرادات عن طريق مشاركة البلدان المضيفة في نفقات المكاتب المحلية ستزداد بنحو ٢,٦ مليون دولار سنويا، وأن التكلفة الإضافية التي سيتحملها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير موظفين دوليين لبعض البلدان المانحة الصافية بتطبيق العتبات البرنامجية المنقحة سيكون نحو ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في السنة. وقال إنه سيتم توفير مزيد من البيانات على المستوى الثنائي.

٨٦ - وفيما يتعلق باحتياطي إنهاء الخدمة، طلب أحد الوفود معلومات عن التخفيض العام في تكلفة مرتبات البرنامج الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد تطبيق إجراءات إنهاء الخدمة في إطار الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وذكر مدير الميزانية أنه سيحدث تخفيض بالقيمة الحقيقية يصل إلى ١٩ مليون دولار في تكاليف المرتبات بالمقارنة بفترة السنتين الماضية.

٨٧ - وأعرب الوفود عن تأييدهم لاقتراح إعادة تصنيف الوظائف فيما بين دورات فترات الميزانية كل سنتين، على أساس عدم تحمل تكاليف زائدة، وأن يُبلَّغ بالكامل عن عدد الوظائف التي يُعاد تصنيفها والإجراءات المتخذة في هذا الصدد.

٨٨ - وأشار كثير من الوفود إلى مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة فأيدوا دور المكتب والعمل القيِّم الذي يقوم به. وأعرب عدد كبير من الوفود عن تقديرهم للدعم الذي تقدمه مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة لمكتب الدعم والخدمات، إلا أنهم أيدوا موقف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن ذلك الدعم غير كاف وأنه ينبغي للمدير أن يُضاعف من جهوده للحصول على مزيد من الدعم من الوحدات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. واقترح أحد الوفود أن تستمر الموافقة على ميزانية مكتب تقديم الدعم والخدمات على أساس مؤقت، وأيد موقف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتمويل المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولم يوافق بعض الوفود على تمويل المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وذكر أحد الوفود أن المكتب قد أثبت، على أساس عملياته حتى اليوم، أنه يقوم بدور حيوي في نظام المُنسِّق المقيم ومن ثم يجب أن يوضع على أساس متين. وذكر مدير البرنامج أن هناك دعما يأتي من وحدات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل ترشيح مرشحين على مستوى عال من الخبرة لوظائف المنسق المقيم. وبالنسبة لتمويل المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ذكر أنه لا توجد موارد يمكن استخدامها لهذا الغرض، ولكنه سيواصل السعي للحصول على دعم مالي من الوحدات الأخرى في المنظومة، وهو يتطلع إلى تثبيت وضع المكتب من قبل المجلس التنفيذي.

٨٩ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٩٦/٤١ - التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتعليقات التي أدلت بها الوفود أثناء مناقشات المجلس بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1996/30)؛

٢ - يوافق، فيما يتصل بتقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق التي يديرها البرنامج، الواردة في الوثيقة DP/1996/29، على رصد اعتماد منقح بمبلغ إجماليه ٨٠٠ ١٤٦ ٥٧٩ دولار، يخصص من الموارد المدرجة في الجدول باء أدناه، من أجل تمويل الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ويقرر استخدام تقديرات الإيرادات، التي تبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٨ دولار لمقابلة الاعتماد الإجمالي، مما يؤدي إلى وجود اعتماد صاف مقداره ٨٠٠ ١٤٦ ٥٤١ دولار؛

٣ - يوافق أيضا على مقترحات مدير البرنامج الواردة في الفقرتين ٣ و ٤ من الوثيقة DP/1996/29 والمتصلة بإنشاء مكتب قطري في البوسنة والهرسك؛

٤ - يطلب الى مدير البرنامج، في سياق الإبلاغ المستمر عن التقدم المحرز في عملية إدارة التغيير، أن يقدم الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ مجملا للاستراتيجية العامة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، آخذا في الاعتبار أهمية القدرة التنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما كفاية الموارد البشرية سواء على صعيد المقر أو على الصعيد القطري، بالنسبة لدعم برنامجه دعما فعالا؛

٥ - يوافق على مقترحات مدير البرنامج الواردة في الفقرات ١٤ الى ٢١ من الوثيقة DP/1996/29، فيما يتعلق بالمبادئ والمعايير التي ستستخدم لتحديد المبالغ التي ستسددها الحكومات المضيفة باعتبار أنها تساهم في تكاليف المكاتب المحلية؛

٦ - يحيط علما بتقارير مدير البرنامج عن: (أ) تقييم تأثير المقرر ٢٨/٩٥ على القدرة التنظيمية للبرنامج الإنمائي، ولا سيما كفاية الموارد البشرية سواء على صعيد المقر أو على الصعيد القطري؛ (ب) استخدام الاحتياطيات التي تقررت فيما يتصل بعمليات إنهاء خدمة الموظفين والتدابير الانتقالية، وحالة هذه الاحتياطيات؛ (ج) الترتيبات التجريبية المتعلقة بعمليات إعادة تصنيف الوظائف؛ (د) مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة؛ (هـ) إرجاء تطبيق نظام التوظيف الساري على متطوعي الأمم المتحدة؛

٧ - يحث مدير البرنامج على مضاعفة جهوده للحصول على مزيد من الدعم لمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة مع توقعه تعاونا كاملا من الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وعلى إبقاء المجلس على علم بالتقدم المحرز في حشد هذا الدعم؛

٨ - يطلب الى مدير البرنامج أن يوجه انتباه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة والأمانة العامة الى الفقرة ٧ من هذا المقرر؛

٩ - يأذن لمدير البرنامج بإنشاء "صلة محاسبية" بين التبرعات المقدمة من الحكومات المضيفة والمساهمات في تكاليف المكاتب المحلية، بحيث تخصم المساهمات في البداية من الالتزامات بتغطية تكاليف المكاتب المحلية؛

١٠ - يشدد على ضرورة أن تفي البلدان التي تنفذ لصالحها برامج وفاء كاملا بما عليها من التزامات إزاء تغطية تكاليف المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١١ - يقرر في حالة البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، في عام ١٩٩٤، ٧٠١ ٤ أو أكثر من الدولارات، ما يلي:

(أ) حيثما كانت الأنشطة البرنامجية المضطلع بها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممولة من كافة مصادر التمويل خلال فترة ثلاث سنوات تتجاوز ١٢ مليون دولار، أن تتزود البلدان المعنية بممثل مقيم وموظف دولي آخر من ميزانية فترة السنتين؛

(ب) حيثما كانت الأنشطة البرنامجية المضطلع بها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممولة من كافة مصادر التمويل خلال فترة ثلاث سنوات تتجاوز ٨ ملايين دولار، إمكانية أن تتزود البلدان المعنية بممثل مقيم من ميزانية فترة السنتين للبرنامج؛

١٢ - يقرر، وفقا للأحكام المماثلة في المقرر ٢٣/٩٥، أن يستمر منح البلدان التي تتجاوز عتبة ٧٠١ ٤ من الدولارات إعفاءات لمدة ثلاث سنوات بعد سنة بدء التدرج؛

١٣ - يأذن لمدير البرنامج بتنفيذ عمليات إعادة تصنيف الوظائف من الرتبة ف - ١ الى الرتبة ف - ٥، على أن يكون الأثر الإجمالي للتغييرات في الرتب المُصنَّفة للوظائف محدودا بمجموع صفري؛

١٤ - يقرر أن يبقي مسألة تكاليف المكاتب المحلية قيد الاستعراض في سياق ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المقترحات المنقحة لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
مع بيان الإيرادات التقديرية الخارجة عن الميزانية والمتحققة من مصادر خارجية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	تقديرات الاعتمادات	الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
أولا - موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
ألف - الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[أ]			
المقر[ب]	١٤٤ ٣٢١,٠	٣٦ ٤٧٩,٤	١٨٠ ٨٠٠,٤
المكاتب القطرية	٢٣٢ ٥٠٧,٢	٤٥ ٢٦٧,٥	٢٧٧ ٧٧٤,٧
إجمالي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٧٦ ٨٢٨,٢	٨١ ٧٤٦,٩	٤٥٨ ٥٧٥,١
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٣٨ ٨٢٨,٢	٨١ ٧٤٦,٩	٤٢٠ ٥٧٥,١
باء - أنشطة دعم وإعداد البرامج			
أنشطة إعداد البرامج	٣٠ ٨٢٨,٧	٠,٠	٣٠ ٨٢٨,٧
دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٩٦ ٥٥٦,٣	٠,٠	٩٦ ٥٥٦,٣
خدمات تنفيذ المشاريع/البرامج			
خدمات الدعم الإنمائي	٧ ٢٢٣,٤	٠,٠	٧ ٢٢٣,٤
مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات	٤ ٤٤٦,٩	٣ ٩١١,٤	٨ ٣٥٨,٣
متطوعو الأمم المتحدة	٣٤ ٤٠٧,٧	٢ ٩٩٩,٧	٣٧ ٤٠٧,٤
التنفيذ الوطني	٣ ٨٧٥,٣	٠,٠	٣ ٨٧٥,٣
مجموع خدمات تنفيذ المشاريع/ البرامج	٤٩ ٩٥٣,٣	٦ ٩١١,١	٥٦ ٨٦٤,٤
أنشطة دعم البرامج	٢ ٣٠٠,٠	٠,٠	٢ ٣٠٠,٠
مجموع أنشطة دعم وإعداد البرامج	١٧٩ ٦٣٨,٣	٦ ٩١١,١	١٨٦ ٥٤٩,٤
جيم - مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الموارد الإجمالية	٥٥٦ ٤٦٦,٥	٨٨ ٦٥٨,٠	٦٤٥ ١٢٤,٥
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي الموارد	٥١٨ ٤٦٦,٥	٨٨ ٦٥٨,٠	٦٠٧ ١٢٤,٥

	تقديرات الاعتمادات	الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
ثانيا - موارد الصناديق			
ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٩ ٢٠٧,٨	٠,٠	٩ ٢٠٧,٨
باء - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١ ١٤٧,٢	٣٢٤,٨	١ ٤٧٢,٠
جيم - مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	٧ ٠٣٠,٦	١ ٢٠٧,٣	٨ ٢٣٧,٩
دال - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٥ ٢٩٤,٧	٣١٠,١	٥ ٦٠٤,٨
مجموع موارد الصناديق	٢٢ ٦٨٠,٣	١ ٨٤٢,٢	٢٤ ٥٢٢,٥
ثالثا - مجموع اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الاعتمادات الإجمالية	٥٧٩ ١٤٦,٨	٩٠ ٥٠٠,٢	٦٦٩ ٦٤٧,٠
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٤١ ١٤٦,٨	٩٠ ٥٠٠,٢	٦٣١ ٦٤٧,٠

(أ) يسمح لمدير البرنامج بأن يعيد توزيع بنود الاعتمادات بنسبة لا تتجاوز ٥ في المائة، وذلك بين المقر والمكاتب القطرية.

(ب) تمثل الإيرادات الخارجة عن الميزانية الإيرادات الآتية من مصادر خارجية، باستثناء المبالغ المسددة من الوحدات غير الأساسية؛ وهذه المبالغ مدرجة في تقديرات اعتمادات الوحدات غير الأساسية.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

٩٠ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية بعرض التقرير الأول عن فترة السنتين بشأن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات (DP/1996/31 و Corr.1)، المطلوب بموجب مقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٦. ويُلقي التقرير الضوء على النتائج التي تحققت منذ عام ١٩٩٤ والأنشطة المخططة للمستقبل، وكذلك نظرة عامة على إحصاءات المشتريات للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووزع أيضا تقرير إحصائي عن المشتريات. وذكر في التقرير أن المشتريات الكلية المُبلَّغ عنها في منظومة الأمم المتحدة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ تصل إلى ٣,٧ بليون دولار لكل سنة، وأن المشتريات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زادت من ٢٢٨ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٣٠٣ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وكانت المشتريات من البلدان النامية نحو ثلث مجموع المشتريات بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة و ٦٠ في المائة من المشتريات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩١ - وعلَّق مساعد مدير البرنامج أيضا على خدمات المشتريات التي يُقدمها مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات إلى الشركاء في برامج التنمية، فلاحظ على وجه الخصوص الزيادة الكبيرة في المساعدة المقدمة إلى الحكومات المشتركة في البرامج. وقال إن المكتب سيظل في المستقبل يُساعد وكالات الأمم المتحدة والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعامل مع عمليات المشتريات بصورة كفؤة، وفي تحسين الآفاق بالنسبة لمشتريات الأمم المتحدة من الموردين المحليين، وأن المكتب سيواصل سعيه نحو ترشيد مهام المشتريات عن طريق التنسيق والشفافية وزيادة رقعة العقود والكفاءة الاقتصادية، وبذلك يُعزز الثقة في قدرة منظومة الأمم المتحدة على ضمان أفضل قيمة مقابل ما تدفعه في مشترياتها.

٩٢ - ووجه عدة وفود أسئلة إلى الأمانة العامة. فسأل أحدهم إذا كان المكتب قد استشير بشأن مبادرة صندوق الأمم المتحدة للسكان بالاحتفاظ بمخزون احتياطي من موانع الحمل، كما جاء في مقرر المجلس التنفيذي ٣٦/٩٥. وسأل متحدث آخر عما إذا كانت هيئات الأمم المتحدة قادرة على استخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة للموردين، وهي سجل البائعين المشترك الذي طوره المكتب. وأعرب ذلك الوفد أيضا عن بعض القلق إزاء تركيز المكتب بشكل أكبر على المشتريات وبشكل أقل على المساعدة على خلق قدرة على الشراء من البلدان النامية، وهو عامل مهم جدا. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن كيفية أخذ الاهتمامات البيئية المذكورة في الوثيقة في الاعتبار في أنشطة الشراء، وأعرب عن أمله في أن ذلك لن يؤثر تأثيرا سيئا على مصادر التوريد من البلدان النامية. وأثير سؤال أيضا حول الإشارة الواردة في الوثيقة إلى ما يُشكل نقصا في استخدام موارد البلدان المانحة الكبيرة. وامتدح أحد الوفود الاتجاه نحو زيادة نسبة الشراء من البلدان النامية.

٩٣ - ولاحظ مساعد مدير البرنامج أن المكتب يُقدم خدمات فنية كخدمات التدريب إلى البلدان النامية، ولكنه ليس له دور واضح في بناء القدرة في مجال المشتريات لأنه أساسا كيان للبحث والتطوير.

٩٤ - وذكر مدير المكتب أن المعلومات عن قدرات المكتب وخدماته مقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان. إلا أنه لم تجر مناقشات محددة بشأن موضوع شراء موانع الحمل. وأشار إلى المرافق الجديدة الموسَّعة المتاحة في كوبنهاغن، والتي يُشارك فيها المكتب ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأوضح أن قاعدة البيانات الخاصة بالموردين التي تقوم على أساس البيانات التي تُقدمها الوكالات عن الموردين، تستخدمها كثير من المنظمات لأغراض المقارنة، لأن الوكالات التي تقوم بمشتريات كبيرة عندها كشوف الموردين الخاصة بها. وقال إن قاعدة البيانات توزع على جميع المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وستكون متاحة قريبا عن طريق الانترنت. وأوضح أن مكتب المشتريات مهتم بالمعايير البيئية في عمليات الشراء، وهذا أساس لضمان أن ما تتلقاه البلدان النامية هو من نوعية مقبولة من مصادر التوريد في البلدان الصناعية. وأعرب عن اعتقاده بأن عددا متزايدا من دور الصناعة في البلدان النامية سيكون في وضع يُلبي المستويات البيئية المقبولة. وذكر أيضا أن مكتب المشتريات بدأ "برنامج المكتب الأخضر" في عدد من مقار العمل ومراكز المقار لشراء معدات مكتبية مناسبة من الناحية البيئية. وفيما يتعلق بالبلدان المانحة الكبيرة التي لا تستخدم كثيرا، أوضح أن هذا التصنيف يُستخدم فيما يتعلق بمستوى التمويل العام للبلد المانح بالمقارنة بما يعود عليه من ناحية المشتريات.

٩٥ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٣٥/٩٦ - أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ والمساهمة التي يقدمها المكتب في تنسيق أنشطة الشراء، وتحسين الشفافية في العمليات، وتعزيز المنافسة في الحصول على العقود في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

٢ - يحيط علما "بالتقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٥" عن عمليات الشراء التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة ويرحب بتقديم تقرير موحد عن البيانات؛

٣ - يوصي بأن يواصل مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات بحث سبل الدخول في ترتيبات لتنسيق الشراء مع كيانات الأمم المتحدة للاستفادة من مواطن القوة التي يتميز بها كل كيان.

١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

أوجه التكاليف في المقر الرئيسي للبرنامج

٩٦ - أشار أحد الوفود، متحدثا باسمه وباسم أحد عشر وفدا آخرين، إلى مذكرة مدير البرنامج التي جاءت متابعة لتقرير الدورة السنوية بشأن أوجه التكاليف في المقر الرئيسي، الواردة في الوثيقة

DP/1996/37، فقال إن استمرار نُدرة الموارد، كما يتضح من النقص المتوقع في التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بنسبة ٨,٩، في المائة يجعل المراقبة الدقيقة للتكاليف أمرا حتميا. وأعربت الوفود عن تقديرها للمعلومات التي قدمها البرنامج عن مختلف أوجه التكاليف في المقر. وأعرب بعض الوفود عن رأيهم بأن سيكون من المفيد تلقي وصف تحليلي بشكل أكبر لتطور التكاليف الفعلية في المقر، خاصة فيما يتصل بالانفاق البرنامجي للبرنامج الإنمائي. فمن شأن تلك المعلومات أن تُمكّن المجلس التنفيذي من تقييم التغييرات بشكل أكثر فعالية في هذا القطاع من قطاعات الإنفاق مع مرور الوقت. ومن شأن ذلك أيضا أن يُمكّن المجلس أيضا من مقارنة تكاليف المقر الرئيسي للبرنامج مع مقار المنظمات الأخرى في الأمم المتحدة الواقعة في نيويورك وغيرها. وطُلب إلى مدير البرنامج أن يُعد ورقة قصيرة تحتوي تلك العناصر لكي ينظر فيها المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

سادسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

٩٧ - قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريره عن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1996/36). فذكر أن التقديرات المنقحة تُبيّن زيادة قدرها ٤ ملايين من الدولارات، إلا أن ٣,٥ ملايين من الزيادة جاءت نتيجة لتغيير في معاملة الحسابات بالنسبة للمدفوعات للمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن خدمات المشاريع التي تُقدمها نيابة عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد أدرجت هذه المدفوعات في السابق كنقص في الإيرادات ومن ثم لم يُبلَّغ عنها سواء في الإيرادات أو المصروفات. وعملا على تحسين الشفافية في الحسابات ونُظم الإبلاغ، كما طُلب في المقرر ١٢/٩٤، سوف تُسجل تلك المدفوعات من الآن فصاعدا كجزء من المدفوعات الكلية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقابل الخدمات التي يُقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد أيد هذا النهج مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واستخدم أساسا للبيانات المالية لمكتب خدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٩٨ - ولاحظ المدير التنفيذي أيضا أن الإيرادات من الفوائد على الإيرادات غير المُنفقة، لم يكن يُبلَّغ عنها بشكل منفصل بالنسبة لمكتب خدمات المشاريع، ولكنها الآن مدرجة في تقديرات الميزانية المنقحة للمكتب، ويُتوقع أن تصل إلى ١,٤ مليون دولار عن السنتين. وأشار أيضا إلى أن المعلومات بشأن نقل مقر شُعبة مشاريع المشتريات إلى كوبنهاغن وتجديد وحدة التأهيل والاستدامة الاجتماعية في جنيف قُدمت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، كما قُدمت إليها ردود على أسئلتها. وقال إن المكتب سيُعطي بيانات كاملة عن التبرعات والمصروفات في البيانات المالية للمكتب عن السنة الحالية والسنوات المقبلة.

٩٩ - ولاحظ المدير التنفيذي أن المكتب قد غطى مصاريفه في السنة الأولى منذ انفصاله ككيان مستقل، وأشاد بجهود موظفي المكتب وتضحياتهم في تحقيق هذا الهدف. وأشار إلى أن وثيقة الميزانية المعروضة حاليا أمام المجلس التنفيذي ستكون آخر وثيقة يُعدها السيد نستور مارمانيلو، مساعد المدير، شُعبة المالية والإدارة، وأن الدقة والشفافية التي تتسم بها التنبؤات للسنوات الطويلة القادمة كانت ثمرة لجهد وإخلاص ودقة السيد مارمانيلو، وتمنى له السعادة والتوفيق في تقاعده.

١٠٠ - ولاحظ المدير التنفيذي أن التحسينات في حافظة المشروع مستمرة، وأن اسقاطات الميزانية للمشروع قد زيدت إلى ١,٣ بليون دولار لنهاية عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وقال إن الأداء حتى آخر آب/أغسطس ١٩٩٦ يُشير إلى أن الإسقاطات المنقحة يمكن تحقيقها أو زيادتها.

١٠١ - وأبلغ المكتب التنفيذي في الختام أن خطة عمل المكتب لعام ١٩٩٦ التي وزعت على الوفود التي طلبتها نُسخ منها من قبل، متاحة في الدورة الحالية لأي وفد يريد نسخ منها.

١٠٢ - وأعرب أربعة من الوفود عن رضاهم عن استمرار المكتب في إثبات صحة مبدأ التمويل الذاتي. وأعرب أحد الوفود عن رضاه عن مبلغ الموارد الذي يُخصص للمراجعة الداخلية للحسابات التي تُمثل وصلة إيجابية في مفهوم المساءلة الذي جرت مناقشته في الدورة السابقة. وأعرب عدة وفود عن تأييدهم لإعداد بيانات منفصلة للمدفوعات عن الخدمات لكل مكتب قطري والشفافية الناتجة عن ذلك. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت مشتريات الحواسيب المشار إليها في الفقرة ١٥ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هي نفس البنود المشار إليها في الفقرة ٢ من تقديرات الميزانية المنقحة. وأشار وفد آخر إلى الفقرة ٩ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وطلب تفاصيل عن المعايير التي يتبعها مكتب خدمات المشاريع في تناول شؤون الموظفين بنفسه بالمقارنة باستخدام خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتساءل أيضا عن استخدام أسلوب الأنشطة المحدودة الأجل. وأشار أحد الوفود إلى أنه شكا في الماضي من نقص الشفافية في الإبلاغ عن أنشطة مكتب خدمات المشاريع. ولكنه وجد في خطة عمل المكتب ما كان يسعى إليه من وضوح ويتمنى أن يستمر المكتب في هذه الممارسة، أي توزيع الوثيقة على المجلس التنفيذي.

ردود المدير التنفيذي

١٠٣ - شكر المدير التنفيذي الوفود على ملاحظاتها الإيجابية. وأشار إلى مسألة استخدام أسلوب الأنشطة المحدودة الأجل فأوضح أن زهاء ٧٥ في المائة من النفقات الإدارية تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بتكاليف الموظفين، وأن الأنشطة المحدودة الأجل هي أداة تُمكّن المكتب من التأقلم مع التغيرات في الطلبات على خدماته بشكل اقتصادي في النفقات، بمعنى أنه يستطيع تعيين موظفين بسهولة حينما يتزايد الطلب ويستغني عن خدماتهم حين يقل الطلب؛ وبالإضافة إلى ذلك هناك مزايا من ناحية تبسيط الإجراءات الإدارية. وأوضح أن المعيار في استخدام خدمات التوظيف الداخلي بالمقارنة باستخدام الخدمات المركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الاقتصاد في التكاليف وفي أبعاد مستوى الخدمات، ملاحظا أن

المكتب قد أمضى حتى الآن نحو ٧٠٠٠ عقد مع موظفين من مختلف الفئات في أي سنة من السنوات. وأكد أن مشتريات الحاسوب المذكورة في الفقرة ١٥ من تقرير اللجنة الاستشارية وفي الفقرة ٢ من تقديرات الميزانية المنقحة هي نفس البنود.

١٠٤ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٣٧/٩٦ - التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1996/36)؛

٢ - يحيط علما بالتغييرات التي جرى إدخالها على إجراءات تقديم التقارير المالية اعتبارا من فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

٣ - يقر التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وقدرها ٠٠٠ ٤٤٤ ٦٥ دولار.

١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

سابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

مقدمة

١٠٥ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أول إطار للتعاون القطري لجمهورية الصين الشعبية (١٩٩٦-٢٠٠٠) (DP/CCF/CPR/1) وفييت نام (١٩٩٧-٢٠٠٠) (DP/CCF/VIE/1). وأشار إلى التقدم الهائل الذي حققته جمهورية الصين الشعبية منذ بدء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ١٩٧٨.وقال إن فييت نام حققت هي الأخرى مؤشرات اقتصادية هامة خلال السنوات الحديثة. وإن أطر التعاون القطري قد تم تطويرها قبل إعداد المبادئ التوجيهية لترتيبات البرمجة الخلف، ومع ذلك فقد نجحت الحكومتان في إعداد أطر تتفق مع ولايات المجلس التنفيذي. وأضاف أن هذه الأطر تعكس تحولا كبيرا في دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة في تركيزه على إزالة الفقر. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بدور مهم في التعاون التقني، وتنسيق المساعدة، وفي دعم أعمال المتابعة لمؤتمرات

الأمم المتحدة الرئيسية. وأضاف أنه تم تطوير الأطر القطرية من خلال عملية طويلة من المشاورات مع الوزارات المختصة ومع المنظمات المجتمعية المدنية، والدوائر الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الثنائية وبالتنسيق مع عملية استعراض الخطة المتوسطة الأجل وأوراق القضايا المشتركة. وقد أعدت حكومة فييت نام مذكرة استراتيجية قطرية، قام على أساسها إطار التعاون القطري فيها، الذي يُركز على التنمية المستدامة كهدف نهائي للتعاون مع الأمم المتحدة. ولاحظ أن بعثة من المجلس التنفيذي قامت بزيارة جمهورية الصين الشعبية في شباط/فبراير ١٩٩٦. وعلّق أيضا على بعض النقاط التي يُركز عليها إطار التعاون القطري من حيث تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يهدف إلى تعزيز التحول نحو تنمية بشرية فعالة وقابلة للإدامة، وعلى إزالة الفقر باعتباره الأولوية الأولى، والمساواة بين الجنسين في التنمية، وبناء القدرة الذاتية، والنهج البرنامجي، وتعبئة الموارد.

ملاحظات عامة

١٠٦ - أشار كثير من الوفود إلى النوعية العالية والمحتوى الممتاز لإطاري التعاون التقني. فكلاهما يعطي لمحة عامة ممتازة عن طبيعة التعاون الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدين. ولوحظ أن الصيغة المستخدمة في أطر التعاون القطري مفهومة للمستهلك وتعتبر تحسينا كبيرا بالنسبة للبرامج القطرية السابقة للبرنامج الإنمائي، فهي تُمكن المجلس التنفيذي من عقد مناقشة موضوعية للأنشطة القائمة في البلدان التي تقوم فيها البرامج. وهناك أيضا رابطة واضحة بين مداخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأولويات الوطنية. وأشار بعض الوفود إلى أن الفصل الخاص بالنتائج يمكن تحسينه، ربما بإدراج نتائج التقييم.

إطار التعاون القطري لجمهورية الصين الشعبية

١٠٧ - أثنى كثير من المتحدثين على إطار التعاون القطري لجمهورية الصين الشعبية، وقالوا إن الإطار يُغطي تغطية جيدة تعقد المشاكل التي سيواجهها البرنامج الإنمائي خلال السنوات الخمس القادمة ويركز بشكل أكبر على التنمية البشرية المستدامة وبشكل خاص على إزالة الفقر. ومع ذلك فإن العدد الكبير نسبيا من التدخلات في كثير من القطاعات الموصوف في الوثيقة يمكن انقاصه مع بيان الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي. ويمكن إدخال معلومات عن مساهمات الجهات المانحة الأخرى. وأكد بعض الوفود على ضرورة تقوية دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المساعدة عملا على تفادي الازدواجية. وطلب أحد المتحدثين أن تكون مداخلات بناء القدرة الذاتية من قبل البرنامج الإنمائي قائمة على أساس المشاركة. وطلب الإشارة إلى "تمكين الشعب" في الجزء الخاص بإزالة الفقر.

١٠٨ - وذكر متحدث آخر أن من المجالات التي يمكن أن تنال تركيزا أكبر في الإطار القطري: المساواة بين الجنسين في التنمية، واشتراك القطاع الخاص، والفقر في المدن، والحكم المحلي. ويمكن أيضا التوسع في دور التنفيذ الوطني. وطالب بعض الوفود بمزيد من المعلومات فيما يتعلق بطبيعة التعاون بين البرنامج الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز، وطلبوا اتخاذ خطوات لتفادي الازدواجية في الجهود، خاصة في مجال إصلاح الاقتصاد الكلي. وطلب أحد الوفود معلومات عن التعاون في إطار مرفق البيئة العالمي في الصين

وعن كيفية إدماج الدعم المالي لمشروعات مرفق البيئة العالمي وتصميم تلك المشروعات في الإطار القطري. وكان هناك تساؤل عن مداخلات البرنامج الإنمائي في مجال العلم والتكنولوجيا. واقترح بعض الوفود تحسين الفصول الخاصة بنتائج الدروس المستفادة، وإدراج معايير النجاح. وذكر أن الرصد والاستعراض هو من المجالات الرئيسية التي لا بد منها لضمان الدقة وحُسن توقيت المعلومات على أساس دائم.

١٠٩ - وأدلى أحد الوفود بملاحظة إيجابية حول تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الطاقة والبيئة والبرامج الصحية. وأكد أحد المتحدثين على أهمية المشاركة في المعلومات وطلب بعض المعلومات عن إقامة الشبكات.

١١٠ - وشكر مساعد مدير البرنامج الوفود على ملاحظاتهم تأييدا للبرنامج. ولاحظ أنه إذا كان رقم ٦٣ مشروعا يبدو كبيرا، فإن إطار التعاون القطري يُمثل في الحقيقة تخفيضا بنسبة ٤٣ في المائة في عدد المشروعات بالمقارنة بالبرنامج القطري الثالث. وذكر أن الأولوية تُعطى في إطار التعاون القطري للمساواة بين الجنسين في التنمية في جميع المجالات الخمسة لموضوعات تنمية القوى البشرية المستدامة، أي عمليا في جميع المشروعات. واسترعى الانتباه إلى أربعة مشروعات تُركز أساسا على القضايا المتصلة بالمساواة بين الجنسين في المجالات الرئيسية كالتعليم والبيئة والعمالة وتتصل أيضا بالمجتمع المدني. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي يستفيد من طاقات العلم والتكنولوجيا وتطبيقها على التنمية البشرية المستدامة وتقليل الفقر. ووعد بزيادة التنسيق.

١١١ - وقال رئيس شُعبة دعم المكاتب القطرية في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ إن إزالة الفقر هو موضوع يدخل في تخصصات كثيرة ومن ثم يحتاج إلى التدخل في عدد كبير من القطاعات. فعلى سبيل المثال كان من المهم في غرب الصين دعم الأنشطة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة، تمشيا مع البرامج الحكومية، كوسيلة للمساعدة على إزالة الفقر. أما عن أثر هذه المداخلات، فلاحظ أن عدة وثائق شاملة مثل ورقة القضايا المشتركة تحتوي على معلومات عن الدروس المستفادة وأن أطر التعاون القطري نفسها تُشير إلى إقامة عمليات مسح لبيانات الأساس واستعراضات. وردا على السؤال المطروح لاحظ أن أعمال البرنامج الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز في مجال إصلاح الاقتصاد الكلي لا يُكرر بعضها بعضا لأن البرنامج الإنمائي مهتم أساسا ببناء القدرات والتدريب بينما مؤسسات بريتون وودز تقدم الدعم المباشر. وردا على استفسار آخر ذكر أن الأنشطة في مجال إصلاح المؤسسات تُركز على تهيئة بيئة تمكينية، وسياسة وتشريع تمكينيين، حتى تتمكن مؤسسات الدولة من العمل بشكل أكثر كفاءة. وفيما يتعلق بالفقر في المدن ذكر أن الفقرة ٢٠ (أ) و (ب) من الوثيقة تحتوي على وصف لمداخلات البرنامج الإنمائي التي سوف تؤثر على ٥٧ مدينة صغيرة، ولاحظ أن التعاون بين الصين والبرنامج الإنمائي يقوم على أساس فترة طويلة من الزمن وأن هناك مشروعات جديدة كثيرة، إلا أن المداخلات تستهدف المشروعات المؤثرة والتي يُحتمل أن يكون لها تاثير واسع.

١١٢ - وأجاب نائب مدير مكتب مدير البرنامج، الذي عمل في السابق في المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين وفييت نام، بأن البرنامج الإنمائي قام بدور قيادي في الدعوة للإصلاحات العامة والقانونية وعمل بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز ومع الحكومات. وأكد على أن التعاون الفعال مع مؤسسات بريتون وودز في البلدان يتم بفضل الممثلين الدائمين والممثلين الميدانيين للمؤسسات المعنية.

١١٣ - وأعربت ممثلة جمهورية الصين الشعبية عن امتنان حكومتها للدعم الذي يلقاه إطار التعاون القطري الأول. وأكدت على عدد السكان الضخم في البلد وعلى ضرورة التنمية في بلدها وقالت إن الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي كانت موضع نظر في صياغة إطار التعاون القطري. وأضافت أن حكومتها تُدرك أن أموال البرنامج الإنمائي محدودة وأن الطلب عليها ضخم، وذكرت أنه بُذلت جهود لتقليل التركيز السابق على مجالات معينة قدر الإمكان. وقالت إن الإطار القطري هو أداة رئيسية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة الناس.

١١٤ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لجمهورية الصين الشعبية (DP/CCF/CPR/1).

إطار التعاون القطري لفييت نام

١١٥ - أثنى كثير من الوفود على إطار التعاون القطري لفييت نام باعتباره خطة ممتازة. فقد لوحظ فيه درجة عالية من اتفاق الرأي على السياسات بين شركاء التنمية. وحظيت الأولويات الواردة في الإطار بتأييد كبير من المتحدثين، الذين رأوا أنها تتفق مع برامج التعاون الاقتصادي الثنائية. وذكروا أنها تعكس الدور الهام والميزة النسبية للبرنامج الإنمائي وتؤكد على عملية التجديد والتحديث في البلد.

١١٦ - وأثنى معظم المتحدثين على دور البرنامج الإنمائي في تنسيق المعونة في فييت نام، خاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد. وكان هناك تأييد أيضا لمداخلات البرنامج الإنمائي في الإصلاح الاقتصادي والقانوني وإصلاح الإدارة العامة. ونوه أحد المتحدثين بأهمية تلبية احتياجات فقراء المدن.

١١٧ - وذكر أحد الوفود أن عضوية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا سوف تعزز عنصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الإطار القطري. وطلب أحد الوفود أن تقوم الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرنامج الإنمائي والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بالاستفادة من خبرة بلدان الرابطة بالشكل المناسب الذي يُعزز التنمية الاقتصادية في فييت نام. وأعلن نفس الوفد عن عزمه على المساهمة المالية في تعزيز التعاون دون الإقليمي بين بلدان الجنوب.

١١٨ - وطلب عدد من الوفود مزيدا من الإيضاحات حول دور كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز في فييت نام. وطلب أحد المتحدثين أن يخف تأكيد البرنامج الإنمائي على التنمية الاجتماعية والبيئة/الموارد الطبيعية لأن هذه المجالات تُركز عليها منظمات أخرى، وأن يتحاشى التدخل

في القروض الصغيرة والأمن الغذائي حيث أن البرنامج لا يتمتع بميزة نسبية في هذه المجالات. وطلب بعض الوفود مزيدا من المعلومات عن أعمال المتابعة والتقييم وعن مساهمة الحكومة في البرنامج.

١١٩ - وأجاب مساعد المدير بأن الإصلاح هو الأولوية المحورية للإطار. وشكر حكومة اليابان على تبرعها المعلن للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وكذلك لمبادرة التنمية البشرية في الهند الصينية، ووافق على استخدام الأموال من أجل المساعدة على تعزيز إدماج فييت نام في أنشطة الرابطة والميكونج.

١٢٠ - وذكر نائب مدير مكتب مدير البرنامج، الدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي مع شركائه في التنمية في إعداد مؤتمر المانحين الدولي الأول من أجل فييت نام. وقال إن البرنامج الإنمائي يواصل المشاركة في الاجتماعات السنوية للمجموعة الاستشارية للبنك الدولي، باعتبار مسؤوليته الخاصة عن قضايا بناء القدرة الذاتية. وقال إن هناك تعاونا نشطا مع مؤسسات بريتون وودز في فييت نام، وذكر على سبيل المثال الاستعراض العام للنفقات الذي تم مؤخرا.

١٢١ - وشكرت ممثلة فييت نام البرنامج الإنمائي على كل الجهد الذي يقوم به فيما يتعلق بإطار التعاون القطري، الذي نتج عن مشاورات مكثفة في المكتب القطري وفي المقر. وقالت إن الأهداف المستهدفة تتفق مع أولويات البرنامج الإنمائي والحكومة الصينية، وأن إطار التعاون القطري يتفق مع أولويات الحكومة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ككل، وأن حكومة فييت نام ملتزمة بالتأكد من أن جميع برامج البرنامج الإنمائي وسائر برامج الأمم المتحدة يتم تنفيذها بأفضل طريقة ممكنة. ولاحظت أنه سيتم في عام ١٩٩٧ استعراض شامل لعشرين سنة من التعاون مع منظمات الأمم المتحدة بغرض تحديد أفضل السبل لتنفيذ مختلف البرامج.

١٢٢ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لفييت نام (DP/CCF/VIE/1).

إطار التعاون العالمي

١٢٣ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج إطار التعاون العالمي (DP/GCF/GLO/1). وأكد على هدف الإطار وهو تقديم قدرة تقنية لمجالات التركيز الرئيسية في البرنامج الإنمائي، مركزا على الوضوح والتماسك. وقال إن الموارد توزع حسب الفئات العريضة الخمس وأنواع الأنشطة الرئيسية الستة المذكورة في التقرير. واسترعى انتباه المجلس التنفيذي أيضا إلى الأولوية التي أعطيت لإزالة الفقر، واستمرار مشاركة البرنامج الإنمائي في برامج الأبحاث العالمية، ووضع مؤشرات للأداء، والتحدي الكبير الذي يمثله ضيق الموارد في ترتيبات البرمجة الخلف. وقال إن الإطار يهدف إلى إيجاد روابط بين الأطر العالمية والإقليمية والوطنية. ولاحظ أن الإطار لا يشمل أي مبادئ توجيهية تشغيلية، لأنها ستقدم في الدورة الحالية.

١٢٤ - وأعربت الوفود عن دعم عام للإطار العالمي باعتباره يوفر تحسينا في صياغة برامج التعاون العالمية للبرنامج الإنمائي. إلا أن عدة متحدثين أكدوا أن الإطار ذو نطاق واسع وربما كانت أهدافه طموحة أكثر من اللازم. وعلّق أحد الوفود بأن اللغة المستخدمة تؤثر على مصداقية الورقة واقترح إعادة تقديمها إلى دورة مقبلة من دورات المجلس التنفيذي. وعلّق كثير من المتحدثين بأنه ليس من الواضح ما إذا كان لدى البرنامج الإنمائي القدرة على تنفيذ الأنشطة الموصوفة في الوثيقة. وذكروا أنه ينبغي تحديد الأولويات ومجالات التركيز بشكل أوضح. واستأثرت النواحي المالية بعدد من الأسئلة، إذ أعرب بعض الوفود عن شكهم في قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المهام الواردة في الوثيقة. وأشار أحد المتحدثين إلى أن البرنامج الإنمائي قد يُضطر إلى دفع تكاليف التزاماته عن طريق آليات مشتركة بين الوكالات، مما لا يدع مجالا كبيرا لتمويل سائر البرامج التي تتصل مباشرة بمجالات الأولوية الخمسة.

١٢٥ - وأشار كثير من المتحدثين إلى ضرورة وجود مؤشرات أداء أكثر كفاءة وخط أساس واضح. وأشار أحد الممثلين إلى أن المانحين الثنائيين يعانون هم أنفسهم من مشاكل مماثلة، ودعا البرنامج الإنمائي إلى مناقشة العمل الذي يقوم به في هذا المجال مع الشُعبة المسؤولة عن المساعدة الإنمائية في حكومته. وفي مجال الإدارة المالية طلب بعض الوفود إيضاحات بشأن دور البرنامج الإنمائي بالنسبة لمؤسسات بريتون وودز، وتأكيدا بأن الروابط مع تلك المؤسسات تزداد قوة. وطلب أحد المتحدثين معلومات عن التعاون مع لجنة التنسيق الإدارية.

١٢٦ - وأكد عدة متحدثين على أهمية قضايا المساواة بين الجنسين، وطلب أحدهم إدراج برنامج لتعزيز روح المشاريع بين النساء. ونبه على ضرورة زيادة الاهتمام بالقضايا العالمية الناشئة.

١٢٧ - وأُعرب أيضا عن تأييد لأنشطة معينة واردة في وثيقة الإطار، بما في ذلك تعزيز الشراكة العالمية، وبرنامج شبكات التنمية المستدامة، والبرنامج الخاص التابع للبرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للأبحاث والتدريب في ميدان الأمراض المدارية. وأبديت ملاحظات مشجعة حول اشتراك المنظمات غير الحكومية في التنفيذ. واسترعى أحد المتحدثين الانتباه إلى الإكمال الوشيك لاتفاق إنشاء المعهد الدولي للتحصين، يكون مقره في سيول، الذي رتب له احتفال التوقيع في نيويورك يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

١٢٨ - وألقى مدير البرنامج الخاص للأبحاث والتدريب في مجال الأمراض المدارية التابع لمنظمة الصحة العالمية ببيان يتصل باشتراك البرنامج الإنمائي في البرنامج الخاص، فلاحظ الدور الرئيسي الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في إقامة البرنامج الخاص وكذلك التوجيهات التي قدمها أثناء تبادل الأفكار مؤخرا بين المديرين والتي من شأنها تعظيم الكفاءة وتفادي الازدواجية بين الوكالتين. وقال إن قيام البرنامج الإنمائي بالاشتراك في رعاية البرنامج الخاص هي مساهمة قيّمة، وأعرب عن الأمل في أن يستمر التزام البرنامج الإنمائي بقوة بأهداف البرنامج الخاص.

١٢٩ - وأجاب مساعد مدير البرنامج بأن إطار التعاون العالمي يختلف عن أطر التعاون الإقليمية أو القطرية لأنه يمثل تطوير سياسات وبرامج من مستوى العمل في المقر. وأوضح أن البرنامج الإنمائي يحاول تطوير منهجيات وأدوات وبرامج وسياسات في مجالات الأولوية وتطوير مؤشرات لقياس التقدم والأداء. وأكد على أهمية فهم التغييرات في الاقتصاد العالمي ودراسة تكنولوجيا الإعلام الجديدة وأثرها على الطريقة التي يُدير بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدماته ويساعد بها البلدان النامية. وذكر أن البرنامج الإنمائي وإن لم يكن مركزا ممتازا في مجالات التركيز الرئيسية لديه، إلا أنه يُطور نهجا مهنيا بشكل أفضل. وأعرب عن الأمل في أن يستطيع البرنامج الإنمائي خلال السنوات الثلاث القادمة أن يُقدم أداء جيدا بالنسبة للموضوعات التي حدثت فيها تجاوزات في السابق. وأكد على الحاجة إلى تطوير مؤشرات، خاصة ما يتصل منها بأنشطة البرنامج الإنمائي، ونوه بالعرض المقدم من ممثل المملكة المتحدة بدراسة طرق العمل المتقدمة في إدارة التنمية لما وراء البحار ليستفيد منها البرنامج في تطوير مؤشراته. وأشار إلى العمل الجاري مع اليونيسيف والبنك الدولي في تطوير المؤشرات بشأن إزالة الفقر. وأشار أيضا إلى أن لدى البرنامج الإنمائي قدرات داخلية، بمعنى أن الأمر لا يستدعي دائما تعيين خبراء. وذكر أن البرنامج الإنمائي يظل ملتزما باشتراكه في الشراكة العالمية. أما فيما يتعلق بالتمويل فقال إن الإطار يتوخى مزيدا من المشاركة، والصناديق الائتمانية، وتقاسم التكاليف، باعتبارها وسائل لتوسيع نطاق تمويل أنشطته. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل مع لجنة التنسيق الإدارية على تطوير إجراءات موحَّدة للتعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن اتفاقه مع الوفد الذي أثار موضوع دعم الجهود التحليلية والمؤسسات في الجنوب. وذكر أن المناقشات جارية مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن وضع برنامج لدارسة التجارة العالمية، يُدعمه البرنامج العالمي. وأشار إلى أن جميع الاستراتيجيات ستتضمن عنصرا واضحا لبناء القدرة الذاتية.

١٣٠ - وذكر أحد الوفود، وأيده وفد آخر، أنه يُفضل إعادة إصدار الوثيقة لكي تُصبح، بشكل خاص حين تُقرأ أمام مجموعة مختلفة من المستمعين، انعكاسا دقيقا لمحتويات وأهداف البرنامج العالمي. وقال إن هذا الطلب لا يعني انتقاصا من دعمه للبرنامج، فالتوضيحات التي قدمها مساعد مدير البرنامج في الدورة الحالية كانت مفيدة ويمكن إدخالها في الطبعة المنقحة.

١٣١ - وعلى أثر مناقشات بين عدد من أعضاء المجلس التنفيذي، أعلن الرئيس أنه ستُقدم نسخة منقحة من الوثيقة في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، يُراعى فيها جميع ما دار في المناقشات في الدورة الحالية. على أن يكون مفهوما أن ذلك لن يُعيق تنفيذ الأنشطة الواردة في الوثيقة.

١٣٢ - وطمأن مساعد المدير المجلس التنفيذي بأن التعليقات ستُدخل في النسخة المنقحة لإطار التعاون العالمي.

١٣٣ - ووافق المجلس التنفيذي على مشروع المقرر التالي:

٤٢/٩٦ - إطار التعاون العالمي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بإطار التعاون العالمي الوارد في الوثيقة DP/GCF/GLO/1؛

٢ - يطلب الى مدير البرنامج أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ نصا منقحا لإطار التعاون العالمي، آخذا في الاعتبار الإيضاحات التي قدمت والتعليقات التي أدلى بها، ودون المساس بتنفيذ إطار التعاون العالمي بالصيغة التي عرض ووضح بها شفويا في الدورة الحالية، لكي تتم الموافقة عليه على أساس عدم الاعتراض.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

ثامنا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٣٤ - قدم المدير المعاون تقرير مدير البرنامج عن صندوق الأمم المتحدة للمرأة (DP/1996/33) وقال إن الإدارة المالية السليمة للصندوق أثناء فترة الثمانية عشر شهرا الماضية قد أدت إلى وضع مالي إيجابي كما جاء في التقرير. وقال إن الوضع المالي الجاري للصندوق هو في المقام الأول نتيجة لنجاح آلية الرصد المالي التي بدأ تطبيقها، علاوة على جهود الصندوق النشطة في تعبئة الموارد. وأضاف أن الصندوق يتمتع حاليا بالثقة في قدرته على إعادة إنشاء الاحتياطي التشغيلي عند مستوى ٣ ملايين من الدولارات، وأن مكتب البرنامج الإنمائي للمالية والإدارة سوف يستعرض مع الصندوق صيغة التمويل الجزئي ويُقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في أوائل عام ١٩٩٧ مع اقتراح بإعادة العمل بالموافقة على المشاريع في إطار تلك الآلية.

١٣٥ - وأضاف أن النتائج الإيجابية للتقيم الخارجي الشامل لصندوق الأمم المتحدة للمرأة، الذي قامت به شركة نُظم الإدارة العالمية (MSI) استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٠/٩٥، أمر معترف به. وذكر أن تقرير التقييم وارد في الوثيقة DP/1996/14. وقد بدأت في البرنامج الإنمائي عملية داخلية لتعزيز اشتراك البرنامج الإنمائي مع صندوق المرأة في متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وسيتم تحديد الأدوار المتكاملة للمنظمتين بشكل أوضح. كذلك يجري العمل على استخدام صندوق المرأة كوكالة منفذة سواء في برامج الوكالة أو البرامج التي تُنفذ قطريا. واقترح السماح لصندوق المرأة بالسعي للحصول على دعم لتطوير السياسات والبرامج بموجب الترتيبات الجديدة لتكاليف الدعم. وقال إن البرنامج الإنمائي يتخذ خطوات أيضا نحو أن يكون صندوق المرأة وكالة مُنفذة توفر آليات فعالة للنهوض بموارد برامج البرنامج الإنمائي لفائدة المرأة.

١٣٦ - وتحدث المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فقال إن مكتبه طُلب إليه، بموجب المقرر ١٠/٩٥، أن يشترك في عملية التعاقد لتقييم صندوق المرأة. وأعطى تفصيلات عن الشروط التي ينظر فيها مكتب خدمات المشاريع فيما يتعلق بالتعاقد، وخاصة الحاجة إلى الموضوعية والشفافية وتطبيق أفضل الأساليب التجارية السائدة. وقد استخدمت الإجراءات الموحَّدة التي يتبعها مكتب خدمات المشاريع بما في ذلك أبحاث السوق ووضع قائمة قصيرة وتقديم مقترحات والتقييم حسب معايير معروفة لجميع المشتركين. وتبع ذلك مفاوضات مطولة للتأكد من أن الاختصاصات التي اعتمدها المجلس التنفيذي مفهومة ومتبعة. وفي أثناء تلك العملية أدخلت تحسينات على الأساليب والمنهجيات، كما تم إدخال تعديل على تشكيل الفريق وزيد اشتراك البلدان النامية في الهيئة الاستشارية. وقد ساعد في أعمال الهيئة الاستشارية خبير أكاديمي ذو باع طويل في قضايا المساواة بين الجنسين. واقتضت سعة عملية التقييم من المكتب أن يولي اهتماما كبيرا لمرحلة إدارة العقد بدون التدخل في النواحي الفنية أو في سرية التقييم. وتم رصد أنشطة فريق التقييم على أساس دائم للتأكد من الالتزام بالمواعيد المرحلية والموعد النهائي. ونتيجة لذلك تمت السيطرة على تأخيرات غير متوقعة بشكل فعال بدون اللجوء إلى إدارة الأزمة، وظلت العملية في الموعد المقرر لها وفي حدود ميزانيتها.

١٣٧ - وقدمت السيدة مارينا فاننج، من شركة نُظم الإدارة الدولية، عرضا عاما لنتائج تقييم صندوق المرأة.

١٣٨ - ووزع بيان من مدير صندوق الأمم المتحدة للمرأة.

١٣٩ - وعلقت الوفود على تقرير الحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمرأة، وعلى المقترحات التي قدمها المدير المعاون، وعلى تقرير التقييم.

١٤٠ - وذكر كثير من المتحدثين أن من الواضح أن صندوق المرأة قد استعاد نشاطه بشكل جيد وتغلب على الصعوبات المالية التي واجهها في العام السابق واستعاد ثقة المانحين في عملياته. إلا أنهم ذكروا أن الصندوق يجب أن يعمل في إطار موارده المحدودة، ومن ثم أن يُعطي تركيزا أكبر لجهوده. ومع أن عددا من الوفود أعربوا عن اتفاق عام مع التوصيات الواردة في تقرير التقييم، ذكر كثيرون غيرهم أنهم لا يستطيعون الموافقة على جميع التوصيات. وأُبدي التأييد لإعادة إنشاء الاحتياطي التشغيلي.

١٤١ - وعلَّق كثير من المتحدثين بأن الوثيقة التي تحتوي على الموجز التنفيذي لتقرير التقييم متفائلة أكثر من اللازم ولا تحتوي على كثير من التحليل النقدي. وأشاروا إلى أن التقرير الرئيسي يُشير فعلا إلى عدة نواحي ضعف وأنه أكثر توازنا. وأعرب كثير من الوفود عن رأيهم أن من السابق لأوانه الوصول إلى قرارات بعيدة المدى بشأن تشغيل صندوق المرأة وأن الأمر يحتاج إلى مزيد من النقاش. وأعرب البعض عن تأييدهم للتوصية بأن يُصبح صندوق المرأة وكالة منفذة من وكالات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكن آخرين كانت لديهم تحفظات كبيرة. واقترح أحد المتحدثين أن يُقدم صندوق المرأة مقترحا إلى المجلس التنفيذي عن كيفية تخطيطه لتنفيذ نتائج التقييم.

١٤٢ - وكان هناك تأييد واسع لإقامة نظام لإعلام الإدارة في صندوق المرأة، ولتحسين نظم الحواسيب وأماكن العمل، وتحسين برامج التدريب، وزيادة الموظفين، بما في ذلك رفع القيود على التوظيف التي كانت مفروضة على ثماني وظائف دائمة. ووافق عدد من المتحدثين أيضا على أنه ينبغي أن يتلقى صندوق المرأة أتعابا من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى حين يُقدم إليها المشورة.

١٤٣ - وتحدث عدد من الوفود فأعربوا عن قلقهم إزاء تحول تركيز البرنامج عن دعم النساء في البلدان النامية. وأكد بعض الوفود الأخرى على الحاجة لأن يعمل صندوق المرأة في جميع مناطق العالم، وخاصة في منطقة شرق ووسط أوروبا وفي رابطة الدول المستقلة، حيث لم يكن له وجود من قبل.

١٤٤ - وأبدى أحد الوفود تحفظات على تخصيص مبالغ على المستوى القطري لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقال إن وصف الصندوق بأنه يلعب دور العامل الحفاز في متابعة المؤتمر يحتاج إلى مزيد من التوثيق الدقيق. وذكر أحد الوفود أن الصندوق يجب أن يُركّز على تمكين المرأة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية وتقوية الشبكات المعنية بالمرأة على المستويين الوطني والمحلي. وقال إن الصندوق يجب ألا يكون ازدواجا لعمل شُعبة الأمم المتحدة المعنية بالنهوض بالمرأة (وهذه لم تُذكر في تقرير التقييم) أو المعهد الدولي للتدريب والبحث للنهوض بالمرأة، بل ينبغي له أن يستفيد من خبراتهما. وأوصى آخرون بأن يتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين في التنمية. وأشار أحد الوفود إلى أن يلده سيسهم في الصندوق الإئتماني لمنع العنف ضد المرأة الذي أقامه صندوق الأمم المتحدة للمرأة.

١٤٥ - وأجابت مديرة الصندوق على الأسئلة والتعليقات فقالت إن التحدي الأكبر أمام الصندوق الآن هو أن يُصبح منظمة استراتيجية تتسم بالمسؤولية وتركز على تمكين المرأة. وأضافت أن الصندوق ينبغي أن يستفيد من جوانب القوة فيه كما جاء في تقرير التقييم، في فترة ما بعد بيجين، حتى وإن كانت موارده محدودة. وقالت إنه ستجري دراسة جميع البرامج والمشاريع للتحقق من أنها تؤدي إلى نتائج يمكن قياسها وتتصل بالقضايا والاستراتيجيات ذات الأولوية. وذكرت أن إعطاء مركز الوكالة المنفذة للصندوق سيفيد كثيرا في تيسير الدعم للمنظمة ولن يؤثر على تركيز البرامج فيها ولا على الطريقة التي تقوم بها في العمل. وليست هناك نية للتحول عن البلدان الفقيرة. وذكرت أن عمل الصندوق يُكمّل عمل شُعبة النهوض بالمرأة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث للنهوض بالمرأة. وقالت إن الصندوق يعمل مع باقي أجزاء المنظومة بما في ذلك من خلال مستشاري البرامج الإقليمية الذين يعملون مع المنسقين المقيمين على المستوى القطري، وإن نقطة الضعف الرئيسية في الصندوق الآن هي أن تصميم البرامج طموح جدا. وذكرت أيضا أن بعض البرامج التجريبية لم تُصمم باعتبارها تجريبية وأن بعض المشروعات المُدرة للدخل صُممت لتتعامل مع مجموعات معينة من السيدات ولا تتصل بالقضايا الكبرى. وعلاوة على ذلك لم يُبذل جهد كاف للتعريف بالدروس المستفادة.

١٤٦ - وعلقت السيدة فاننج بقولها إن الصندوق ينبغي أن يختار العناصر التي تـُحسـّن عمله. وذكرت أن الأموال تـُستخدم استخداما حسنا، وأنه يجري الاستفادة من المواد والخبرات على المستوى المحلي. أما نقطة الضعف فهي أن المنظمة تحاول أن تفعل الكثير بموارد قليلة. فقاعدة الموارد البشرية فيها صغيرة ويعمل الموظفون في ظروف صعبة. وهناك فجوات في عملية الإبلاغ في بعض الأحيان وفي المسائل اللوجيستية. وقالت إن الصندوق يحتاج إلى إعادة التركيز بحيث يـُركز على عدد قليل من المسائل الهامة. وقالت إن كثيرا من المستشارين الإقليميين للبرامج يمتازون بالفعالية بسبب كفاءتهم الشخصية. وأوضحت، ردا على استفسار، أن المصفوفة المقترحة لهيكل الصندوق ستتيح للموظفين اتخاذ القرارات اليومية فيما يتعلق بعملهم مما يـُقلل من العبء على الإدارة.

١٤٧ - وأكد مدير البرنامج المعاون على الاهتمام الذي أولاه البرنامج الإنمائي إلى موضوع الحالة المالية لصندوق المرأة وكذلك لتعزيز علاقته بالصندوق، سواء من خلال الاجتماعات الداخلية المنتظمة أو الاجتماعات الإقليمية. وقال إنه اتخذت عدة تدابير بما في ذلك تخصيص ١٠ في المائة من التمويل الكلي للبرامج، ضمن إطار التعاون العالمي لتمكين المرأة، وتدريب المسؤولين القطريين عن التنمية، وإنشاء روابط أفضل مع مسؤولي البرامج الإقليمية للصندوق ومسؤولي المساواة بين الجنسين في التنمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذا كان للصندوق أن يشترك على نحو أكبر في توجيه مشورة سياسية، فإن الدعم ينبغي أن يـُقدم من خلال مرفق دعم تنمية السياسات والبرامج. وفيما يتعلق بالتعليقات بشأن إمكانية أن يـُصبح الصندوق وكالة منفذة، لاحظ أنه لا يـُحتمل وجود حافظة ضخمة من مشروعات التنفيذ بسبب الاتجاه نحو التنفيذ الوطني. ولكن من الناحية السيكولوجية، فإن إعطاء الصندوق مركز الوكالة المنفذة يعني دفعة قوية لتلك المنظمة. إذ يستطيع الممثلون المقيمون حينئذ أن يعملوا بنشاط على إشراك الصندوق في تنفيذ البرامج.

١٤٨ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٤٣/٩٦ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بتقرير التقييم الخارجي الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٩٦؛

٢ - يحيط علما مع التقدير بالإجراءات الأولية التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمقترحات المتعلقة بمتابعة توصيات التقييم الخارجي للصندوق على النحو المبين في رد فعل الصندوق إزاء تقرير التقييم المقدم خلال الدورة الحالية؛

٣ - يطلب من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يعد ردا أشمل وأكثر تفصيلا بشأن الإجراءات التي اتخذها كمتابعة للتقييم الخارجي بحلول الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧؛

الاستراتيجيات البرنامجية

٤ - يقرر أن يعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خطة للاستراتيجية والأعمال التجارية المعاونة تركز على أدواره في مجال التحفيز والدمج في المسار الرئيسي والدعوة. وينبغي أن يوضح ذلك أيضا عزم الصندوق على العمل بشكل متزايد في مجال الأنشطة الاستراتيجية وأنشطة بناء القدرة. وينبغي أن يقدم الصندوق تقريرا شفويا عن التقدم المحرز بحلول الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ وأن يقدم ورقة الاستراتيجية وخطة الأعمال التجارية خلال الدورة السنوية لعام ١٩٩٧؛

٥ - يقرر أيضا أن الاستراتيجية ينبغي أن تولى الاعتبار الواجب للاضطلاع بأنشطة في أقل البلدان نموا وفي البلدان المنخفضة الدخل، لا سيما في أفريقيا، وذلك وفقا لمنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ولقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠؛

٦ - يوصي بأن يواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تركيز برنامجه وأن يعزز تصميم برنامجه وأداءه؛

التنظيم والإدارة

٧ - يشجع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أن يعدل، في إطار الميزانية المعتمدة، تنظيمه وإدارته وموظفيه، آخذا في اعتباره ضرورة إبقاء التكاليف الإدارية عند مستوى ملائم؛

التنسيق

٨ - يطلب أن يتعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشكل وثيق مع أجهزة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، من أجل ضمان أن تشكل أنشطة الدعوة التي يقوم بها الصندوق جزءا من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واضعا في اعتباره ضرورة تجنب الازدواج والتداخل؛

العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩ - يقرر أن ينظر في أثناء دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ في طلب مدير البرنامج أن يصبح بإمكان صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الحصول على الأموال من مرفق دعم تنمية السياسات والبرامج، الذي سيحل محل مرفق خدمات الدعم التقني - في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ وأن يجري مزيدا من الاستكشاف للترتيبات المتعلقة بإمكانية وصول الصندوق إلى الموارد البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأغراض التي تدخل ضمن ولاية الصندوق وبما يتفق مع ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهدافه، دون أن يعرض ذلك للخطر مسؤولية البرنامج عن النهوض بالمرأة؛

الترتيبات المالية وترتيبات تقديم التقارير

١٠ - يوافق على إعادة إنشاء احتياطيه التشغيلي بمبلغ ٣ ملايين دولار مبدئيا ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يقدم اقتراحا مفصلا في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ بشأن منهجية حساب كل من الحدود القصوى للموافقة السنوية والإبقاء على مستوى الاحتياطي التشغيلي استعدادا لإعادة إنشاء نظام التمويل الجزئي؛

١١ - يدعو الجمعية العامة إلى استعراض دور اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مع مراعاة الحاجة لإدارة الصندوق بشكل مناسب؛

١٢ - يدعو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى مواصلة جهوده الرامية إلى تنويع قاعدة موارده من خلال عدة طرق منها جمع الأموال من القطاع الخاص؛

١٣ - يقرر أن يستأنف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي عن أعماله، حسب الاقتضاء، كل سنتين ويفضل أن يتم ذلك خلال دورته السنوية، إلا إذا طـُلبت ترتيبات مستقلة بشأن تقديم التقارير.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

١٤٩ - وبعد اعتماد المقرر طلب أحد الوفود، يؤيده ثلاثة وفود أخرى، بأن يـُقدم الصندوق تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ عن الدور الذي يمكن أن يقوم به في شرق أوروبا، وهو موضوع ينطوي على مسألة الحاجة إلى توسيع ولايته. وطلب ذلك الوفد نفسه أن تـُدرج هذه المعلومات في عرض الاستراتيجية التي سيـُعدها الصندوق لتلك الدورة، وفقا للفقرة ٤ من المقرر ٤٣/٩٦. وقد قـُدم هذا الطلب في ضوء الملاحظات على ولاية الصندوق التي قـُدمت في الدورة السابقة للمجلس التنفيذي، واتفاقا مع توصيات اللجنة الاستشارية للصندوق، التي تـُشير إلى الحاجة إلى إدراج المناقشات بشأن الترتيبات المؤسسية لما بعد بيجين وتطلب النظر الجدي في دور الصندوق في أوروبا الشرقية. ولوحظ أن الصندوق، كجزء من الأمم المتحدة، يجب أن يعمل على أساس العالمية.

تاسعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

١٥٠ - قدم مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب المالية والإدارة تقريرا شفويا عن التقدم بشأن هذا البند نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فعرض مختلف أوراق العمل المقدمة من الفريق العامل المشترك للتنسيق بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف، وهي الأوراق التي تلقاها أعضاء المجلس. وعلـّق بإيجاز على أوراق العمل التي تتعلق

بالتعاريف، وهي تشمل المصطلحات المتفق عليها مع تعاريفها، وفئات الإنفاق المتفق عليها التي ستستخدم في إعداد ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩، والنموذج المشترك المتفق عليه لخطة الموارد، والنماذج المتفق عليها لجداول الميزانية. ثم أبلغ مساعد المدير المجلس أن الفريق العامل المشترك لا يزال يعالج عددا من المسائل، مثل كيفية معاملة الموارد الأخرى، وسداد نفقات الخدمات التي تُقدم إلى أطراف ثالثة، والمعلومات عن الوظائف والموظفين التي تُدرج في تقديرات الميزانية. وأنهى تقريره بأن قال إن الممارسة أخذت في اعتبارها مختلف التعليقات بشأن تنسيق الميزانية التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومراجعو الحسابات الخارجيون، وأشار أيضا إلى الجهد المكثف الذي يقوم به كبار المسؤولين في المنظمات الثلاث لإنجاح تلك الممارسة.

١٥١ - وأعرب عدد من الوفود عن سرورهم للتقدم الإيجابي الذي تحقق حتى الآن في هذه الممارسة. وفي هذا الإطار طلب أحد الوفود مواصلة المسيرة على نفس الخط، بينما أعرب وفد آخر عن تطلعه إلى مواصلة الإسراع بهذه العملية. وأعرب الوفود عن شعورهم بأن الممارسة مفيدة للمنظمات وللمجلس التنفيذي. وأعرب كل من مساعد مدير البرنامج ومدير شُعبة المالية والموظفين والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديرهما للملاحظات الإيجابية المقدمة.

١٥٢ - وطلب أحد الممثلين، يؤيده ممثل آخر، تعريفا للتكاليف البرنامجية في مقابل التكاليف الإدارية، وأعرب عن قلقه إزاء إمكانية الخلط بين تكاليف دعم البرامج والتكاليف الإدارية، وأكد على أن المنظمات يجب أن تتوخى الدقة بحيث لا تخلط بين التكاليف الإدارية وتكاليف دعم البرامج بطريقة عشوائية. وأكد مساعد المدير أن تكاليف دعم البرامج والتكاليف الإدارية كما يُطبقها البرنامج شفافة للغاية. وذكر مدير صندوق الأمم المتحدة للسكان أن التعاريف مقدمة في الورقة المتعلقة بالمصطلحات، وأن المجلس التنفيذي قد يرغب في متابعة الموضوع مع المنظمات، إذا كان له أي تحفظات حول التعاريف المقدمة.

١٥٣ - وأكد عدد من الوفود على ضرورة أن تكفل المنظمات، في العرض الجديد للميزانية، أن تظل المقارنة مع الميزانيات السابقة ممكنة. وطمأن كل من مساعد مدير البرنامج ومدير شُعبة المالية والموظفين والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس إلى أن المقارنة ستظل ممكنة.

١٥٤ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لما تم من ترشيد للمصطلحات ولإمكانية مقارنة جميع موارد واستخدامات الصناديق في جميع المنظمات. وأكد نفس الوفد أنه لا بد من شيء من التضحية لدى استخدام النموذج الجديد مع انتقال المجلس إلى النظر إلى الميزانيات من ناحية التركيز الاستراتيجي الأكبر.

١٥٥ - وأعرب أحد الوفود عن رغبته في أن يرى في عرض الميزانية تكاليف المكاتب القطرية والمساهمات التي تقدمها الحكومات المضيفة في تكاليف تلك المكاتب المحلية.

١٥٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي عن تنسيق الميزانيات والحسابات.

عاشرا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن زيارة ميدانية قام بها المجلس التنفيذي

١٥٧ - قدم الممثل الدائم لغامبيا، وهو منسق الفريق للزيارة الميدانية إلى ملاوي وموزامبيق في حزيران/يونيه ١٩٩٦، تقرير البعثة (DP/1996/CRP.14).

١٥٨ - وأبلغ ممثل هولندا، وهو مقرر الفريق، المجلس التنفيذي بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير. وقال إن من أهم النتائج أنه توجد صعوبة في تقريب الهوة بين المقر الرئيسي والمكاتب القطرية، أي بين النظرية والممارسة. إلا أنه لاحظ أن من السابق لأوانه الدخول في نقاش كامل حول هذا الموضوع في الوقت الحاضر، نظرا للعمليات الداخلية التي تجري حاليا في داخل المنظمات. ولاحظ الفريق أيضا ضرورة اتخاذ خطوات لتوفير معلومات أكثر على المستوى القطري عن عمل المجلس التنفيذي، وأنه يمكن تعزيز تركيز البرامج، وكذلك تبسيط إجراءات تشغيل ترتيبات البرمجة الخلف.

١٥٩ - وألقى الضوء على بعض الملامح الأخرى في تقرير البعثة، منها أن كلا البلدين اللذين تمت زيارتهما هما من البلدان التي تمر بمرحلة تحول، ومنها الدور الإيجابي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المعونة، وصعوبة إظهار نتائج ملموسة. وقال إن خطر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب كبير بوجه خاص، وخاصة في ملاوي حيث نحو ٣٠ في المائة من سكان المدن مُصابون بالمرض. وفي موزامبيق يوجد نحو ١٤ في المائة من السكان مصابين بالمرض، ومنهم اللاجئون العائدون. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان له دور كبير في كلا البلدين. وأشار إلى أن الفريق شهد العمل الذي تقوم به القابلات اللاتي دربهن برنامج الأمم المتحدة للسكان في الولادات التقليدية. وقال إن الفريق يرغب في مقابلة ممثلي المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا وشُعبة أفريقيا في صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواصلة النقاش حول مختلف نتائج تقرير البعثة.

١٦٠ - وكان من ضمن التوصيات بشأن الزيارات الميدانية المقبلة التي يقوم بها المجلس التنفيذي: إعطاء وقت أطول لإعداد التقرير والتحليلات؛ والتقليل من الاجتماعات البروتوكولية العالية المستوى؛ وإتاحة الفرصة أمام عد أكبر من الأعضاء للاشتراك إذا كان اهتمامهم بالأمر كبيرا؛ وترتيب زيارات قصيرة، وربما زيارة واحدة لبلد واحد.

١٦١ - وأعرب ممثل ملاوي عن تقدير بلده للعمل الذي يقوم به الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أن بلده فيه الآن حكومة جديدة وأنه لا يزال في مرحلة التحول. وقال إن تقرير البعثة يُسلط الضوء على المجالات التي لا تزال الحكومة تعتبرها موضع التركيز. وأعرب عن الأمل في أن تؤخذ التوصيات في الاعتبار عملا على زيادة تعزيز دور الممثل المقيم في ملاوي.

١٦٢ - وأعرب ممثل موزامبيق عن تقدير حكومته للمجلس التنفيذي لترتيب الزيارة إلى بلده. وذكر أن العامل الرئيسي في موزامبيق هو تشجيع التنمية التي تقوم على مصلحة السكان. وقال إن هذه البعثات مهمة جدا وأن بلده يُرحب بزيادة الرصد. وقال إن التركيز على أهمية التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة على بناء القدرة الذاتية، يتجاوز مرحلة التعاون التقني، لأن موزامبيق خارجة من صراع مسلح وهي تبني نسيجها الاقتصادي والاجتماعي. وتوقع أن تتواصل تقوية العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في بلده سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المقر.

١٦٣ - وذكر الممثل الدائم لبليز، وهو أحد أعضاء الفريق، أنه أعجب بالأعمال الإنمائية في البلدين. وقال إنه لاحظ قلقا بشأن الحاجة إلى مصادر دائمة للطاقة في البلدين. وأضاف أن الزيارة الميدانية كانت هامة لأن التقارير زودت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بوجهات نظر موثوقة من الوفود. وعلّق على عدد من التوصيات، بما في ذلك الحاجة لتقوية التعاون التقني بين البلدان النامية على جميع المستويات ملاحظا أن الزيارات الميدانية نفسها هي نوع من أنواع التعاون التقني. وقد أظهرت الزيارة أيضا أن الاستثمارات الصغيرة مهمة، مثل تزويد الناس بأجهزة الراديو ليعرفوا عن تنظيم الأسرة. وطالب بتنظيم زيارات ميدانية إلى البلدان التي لا تتلقى المعونة من المنظمتين سعيا لتحسين صورتهما.

١٦٤ - وأبدت الوفود عموما رضاها عن تقرير البعثة وأشارت إلى أن نتائج تقارير البعثات الميدانية تحتاج إلى مناقشة موضوعية، كما أن المجلس التنفيذي بحاجة إلى الاطلاع على الأعمال التي تتم لمتابعة التوصيات في دوراته المقبلة. وأثيرت أسئلة حول التعليقات التي أثيرت في تقرير البعثة عن الصلة بين المقر والمكاتب القطرية، ودور حكومة ملاوي في وضع مذكرة الاستراتيجية القطرية، ومقياس نجاح البرنامج. وأثار عدد من المتحدثين موضوع أثر نقص الموارد على البرامج في البلدين. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن مدى تقديم خدمات الصحة الإنجابية في ملاوي.

١٦٥ - وطلب أحد المتحدثين أن تُركز البعثة القادمة على آثار برامج البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في البلدان التي تقوم بزيارتها. واقترح ذلك الوفد أيضا أن يشمل التقرير شيئا من المعلومات التاريخية عن عمل المنظمتين في البلدان التي تقوم البعثات بزيارتها.

١٦٦ - وتحدثت نائبة مدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا فأعربت عن تقدير المكتب لتقرير البعثة، وذكرت أن المداخلات كانت مفيدة جدا وأن توصيات التقرير ستدرس بعناية وستجري متابعتها. وسيتم تنظيم مزيد من الاجتماعات بشأن توصيات تقرير البعثة. وأضافت أن اطلاع المجلس التنفيذي على العمل الميداني لا بد أن يفيد ويقوي قدرة المكتب على دعم مكاتبه القطرية وعلى تقديم المساعدة للبلدان المعنية. وتطرقت إلى نتائج التقرير، فلاحظت أن الفجوة المتوقعة بين المقر والمكاتب القطرية يمكن أن تُعزى للطلبات الكثيرة التي يتوقع المقر ردودا من المكاتب القطرية بشأنها. وقالت إن أولويات المكتب الإقليمي هي الاستجابة لطلبات وأولويات المكاتب القطرية. وأضافت أنه يتم تعزيز تركيز البرنامج من خلال أدوات تخطيطية جديدة مثل النهج البرنامجي، وإدخال ترتيبات البرمجة

الخلف، التي عـُقدت بشأنها دورات تدريبية وحلقات عمل. وقالت إنها تتفق مع ما ذكر من أن ملاوي وموزامبيق يمران بمرحلة انتقالية. وذكرت أن البرنامج الإنمائي قد سعى في ملاوي إلى التأكيد على الإدارة الحكومية من خلال مبادرات تجريبية، تتجه نحو المحافـظات والقـرى، تدعمها لا مركزية التمويل حتى مستوى المحافظة. وأشارت إلى التعليقات التي تـُعرب عن القلق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب فأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يسعى إلى تعظيم المساعدة التي يـُقدمها في هذا المجال. وقالت إن الجمعية العامة تطلب أن تقوم حكومة البلد بصياغة مذكرة استراتيجية قطرية بمساعدة منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد قالت إنها ستعيد النظر في الحالة بالنسبة لمذكرة الاستراتيجية القطرية لملاوي. واستجابة للتعليق الذي يقول إن المكاتب القطرية لا تدري عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا، قالت إن المكاتب القطرية تلقت مزيدا من المعلومات حولها منذ حزيران/يونيه، وهو الموعد الذي تمت فيه الزيارة الميدانية.

١٦٧ - وأعرب نائب مدير شـُعبة أفريقيا في صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديره للنتائج التي خلص إليها تقرير البعثة. وقال إن أعضاء البعثة عادوا بإحساس قوي بخطورة التحديات السكانية التي يواجهها البلدان وكذلك الإنجازات التي تحققت حتى الآن. وذكر أن البلدين اللذين زارتهما البعثة قد بدآ، في المجال السكاني، بداية متواضعة جدا من حيث إدراك المشكلة والخدمات المطلوبة بالمقارنة بمعظم البلدان الأخرى في أفريقيا. ولذلك فإن درجة الوعي التي تحققت كانت كبيرة ومؤثرة، وإن كانت أقل مما هو مطلوب. وأضاف أن صندوق السكان يعمل على ترشيد لعدد الطلبات التي يـُرسلها المقر إلى المكاتب القطرية وأنواعها حتى يتسنى للمكاتب مزيد من الوقت للعمل في تنفيذ البرامج. واعترف أيضا بأن بطء الردود من المقر على استفسارات المكاتب القطرية هي مشكلة متكررة ويمكن أن يكون جزء من الحل ترشيد النظام المالي لأن معظم المراسلات تتصل بتوضيح البرامج المالية. وفيما يتعلق بزيادة الرصد، يؤمل أن تتمكن وكالات التنفيذ الحكومية من القيام بجزء كبير من أعمال الرصد التي يقوم بها حاليا صندوق السكان، وبذلك يتفرغ الصندوق إلى النظر في المسائل الأوسع شمولا التي تتصل بكفاءة وفعالية الدعم المقدم إلى البلدان.

١٦٨ - وشكر ممثل هولندا المنظمتين على إعداد وتنظيم الزيارة الميدانية.

١٦٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير البعثة عن الزيارة الميدانية لكل من ملاوي وموزامبيق (DP/1996/CRP.14).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٧٠ - قبل أن ينتقل المجلس إلى النظر في البند الأول من جدول الأعمال المتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان، دعت الرئيسة المديرة التنفيذية لتقديم تقرير عن التطورات التي حدثت في الصندوق منذ الاجتماع السنوي للمجلس التنفيذي. وذكرت المديرة التنفيذية في بيانها بإيجاز بعضا من المبادرات المتخذة

حديثا في مواصلة تنفيذ برنامج العمل للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤. وعرضت الجهود التي تُبذل لزيادة تنفيذ الحكومات والمنظمات غير الحكومية للمشاريع التي يدعمها صندوق السكان، والطريقة الجديدة لعرض البرامج القطرية التي أدخلت في هذه الدورة استجابة للمقررات التي اتخذها المجلس مؤخرا. وقدمت أيضا تقريرا عن أعمال فرقة العمل المعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، المنبثقة عن لجنة التنسيق الإدارية، التي ترأسها المديرة التنفيذية، وكذلك عن دعم صندوق السكان لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز) والاشتراك فيه. وأشارت في هذا الصدد إلى أن صندوق السكان هو الرئيس الحالي للجنة المنظمات المشتركة في رعاية البرنامج.

١٧١ - وناقشت المديرة التنفيذية بإيجاز الحالة المالية للصندوق، فذكرت أنه من المحتمل أن الصندوق لن يستطيع تحقيق نفس الزيادة في الإيرادات التي حدثت في العام الماضي بعد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية مباشرة. وقالت إنه يبدو أن الإيرادات في عام ١٩٩٦ ستكون في نفس مستوى عام ١٩٩٥ تقريبا. وقالت إن هذا أمر مقلق نظرا للحاجة الشديدة في البلدان النامية لخدمات الصحة الإنجابية وللتعهدات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في مؤتمر السكان والتنمية. ودعت جميع البلدان إلى أن تنظر نظرة جدية في مستويات التمويل التي تُقدمها من حيث إمكانية زيادتها. وأشارت أيضا إلى أن الصندوق يحاول وضع استراتيجيات جديدة لزيادة موارده.

١٧٢ - ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بملاحظات المديرة التنفيذية وأعربوا عن تقديرهم للفرصة المتاحة لعقد حوار معها. وتركزت معظم التعليقات على حالة إيرادات الصندوق، ودعا كثير من الوفود إلى أن ترقى الحكومات إلى مستوى التعهدات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر القاهرة. وأشار أحد الوفود إلى القلق في أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي من أنه بالنظر إلى النهج الجديد الذي يتبعه الصندوق في تخصيص الموارد، كما ورد في المقرر ١٥/٩٦، واتجاه مستوى الإيرادات، فإن مجموع التمويل الذي يُقدمه صندوق السكان إلى المنطقة قد يتناقص فعلا. وطلب عدد من الوفود معلومات محددة أكثر بشأن أفكار الصندوق فيما يتعلق باستراتيجيات التمويل الجديدة.

١٧٣ - وردا على الأسئلة، قالت المديرة التنفيذية إن المبادرات المحتملة للتمويل تشمل الدعوة إلى البلدان المانحة غير التقليدية، والطلب إلى بلدان البرامج نفسها أن تُساعد في الحصول على مساعدة ثنائية لتمويل الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف، وربما إثارة اهتمام القطاع الخاص لدعم أنشطة الصندوق. وقالت أيضا إن الصندوق يُجري مناقشات مهمة مع الاتحاد الأوروبي، وأعربت عن أملها في أن تُعلن عن مجالات متفق عليها للتعاون بينهما في المستقبل القريب. وردا على القلق بشأن اختلاف مستويات التمويل في مناطق العالم، قالت المديرة التنفيذية إن الصندوق لم يقصد في أي وقت أن تعاني أي منطقة من المناطق حتى وإن وجه موارد أكبر إلى منطقة أخرى. وهذا يتوقف بالطبع على قدرة الصندوق على الاستمرار في تحقيق نمو في مستويات التمويل، وهو ما يبدو أن نتائج مؤتمر القاهرة تُبشر به. وفيما عدا ذلك فإن الصندوق يحاول تحقيق المساواة في التوزيع بين البلدان في إطار كل مجموعة منشأة بموجب

المقرر ١٥/٩٦. وذكرت أيضا أن الصندوق سوف يستمر في العمل في تحسين المؤشرات المستخدمة في تنفيذ المقرر ١٥/٩٦، مدركا أن نوعية البيانات المستخدمة في بعض المؤشرات تختلف من بلد إلى بلد.

١٧٤ - وبعد بيان المديرة التنفيذية وما تبعه من مناقشات، قدمت الرئيسة السيدة إنجار بروجمان، الأمين العام للاتحاد الدولي للأبوة المخططة، وهو أكبر منظمة غير حكومية في العالم تعمل في مجال الصحة الإنجابية، وخاصة في مجال تنظيم الأسرة. وناقشت السيدة بروجمان مذكرة التفاهم التي وقّعت مؤخرا بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد في تموز/يوليه ١٩٩٦، وذكرت أن من شأنها أن تزيد مجال التعاون في التنفيذ والتقييم لأنشطة الصحة الإنجابية بين المنظمتين. وناقشت أيضا موضوع التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بوجه عام، كما دعا إلى ذلك برنامج عمل مؤتمر القاهرة. وأوضحت كيف أن نواحي القوة المختلفة في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية يمكن أن تكمل بعضها البعض إذا عملت بروح الشراكة للوصول إلى هدفهما المشترك، وهو تحسين نوعية الحياة للناس على وجه الأرض.

١٧٥ - وانتهز بعض الوفود الفرصة للترحيب ببيان السيدة بروجمان وبمذكرة التفاهم التي وقعت مؤخرا بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الدولي للأبوة المخططة. وذكرت بعض الوفود أن حكوماتها قد قدمت مساهمات إلى كلتا المنظمتين، وذكرت أن زيادة التعاون بين المنظمتين سوف يؤدي إلى مزيد من الفعالية لجهودهما. وعلق عدة وفود على الملاحظات العامة بشأن زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الأنشطة التي يساندها صندوق الأمم المتحدة للسكان، فأشاروا إلى أن ذلك يعني تحسين الآليات المستخدمة لاختيار المنظمات غير الحكومية المناسبة للعمل معها والتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ووافقت المديرة التنفيذية على أن هذا هو المطلوب، وأبلغت المجلس التنفيذي أن الصندوق يعمل على تحسين قدرته في تلك المجالات.

حـــادي عشر - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

١٧٦ - في بيان مديرة شُعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة أمام المجلس التنفيذي عن العمليات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٥، سلطت الضوء على بعض التطورات المهمة التي عرضها الاستعراض المالي السنوي (DP/FPA/1996/22). وذكرت أن الإيرادات العادية للصندوق زادت بنسبة ١٨ في المائة تقريبا بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، فوصلت إلى ٣١٢,٦ مليون دولار في السنة الأخيرة. وكانت هناك زيادة كبيرة أيضا في مبلغ الإيرادات من المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف.

١٧٧ - وقالت إن الزيادة في الإيرادات في عام ١٩٩٥ تعتبر امتدادا للاتجاه المُشجع الذي أبلغ عنه في عام ١٩٩٤ حينما ارتفعت الموارد العادية بنسبة ٢١ في المائة بالمقارنة بالسنة السابقة ١٩٩٣. وأكدت المديرة مع ذلك، كما أكدت المديرة التنفيذية من قبل، أنه لا يبدو أن السنة الحالية ١٩٩٦ ستشهد زيادات

مماثلة، وإن كان الصندوق بحاجة فعلا إلى موارد إضافية. وتتضح قدرة الصندوق على استخدام الموارد من أنه استطاع في عام ١٩٩٥ أن يزيد الإنفاق البرنامجي الكلي في الوقت الذي تمكن من تخفيض الموارد غير المنفقة من السنوات السابقة. فقد زادت مصروفات ١٩٩٥ بنسبة ٦٥,٣ في المائة عن مصروفات ١٩٩٣، بينما انخفض الرصيد غير المنفق في آخر السنة من الناحية الكمية وكنسبة مئوية، من ٤٧,٢ مليون دولار، أي ٢١,٥ في المائة من الموارد العادية للصندوق، في ١٩٩٣ إلى ٢٣,٧ مليون دولار، أي ٧,٦ في المائة في ١٩٩٥. وقدمت موجزا عن مبالغ الإنفاق على المشاريع التي نُفذت بمختلف الوسائل، بما في ذلك الحكومات وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وقالت المديرة إن باستطاعتها أن تذكر أن نسبة الإنفاق الكلي المخصص للمصاريف الإدارية وخدمات دعم البرنامج تناقصت من ٢٢,٢ في المائة في ١٩٩٣ إلى ١٦,١ في ١٩٩٥. وبالمقارنة بالدخل فقد هبطت النسبة من ٢٠,٥ في المائة إلى ١٦,١ في المائة.

١٧٨ - ولاحظت المديرة أن التحسن في أداء البرنامج وخفض الموارد غير المستخدمة في نهاية السنة بالمقارنة بالسنوات القليلة الماضية أمكن تحقيقه عن طريق تدابير منها زيادة اللامركزية في اتخاذ القرار في المقر الرئيسي وفي الميدان، وتبسيط وتنسيق إجراءات البرمجة، وتنويع طرائق المشاريع عن طريق الزيادة التدريجية في التنفيذ الحكومي، والإسراع في عملية الإبلاغ المالي، وزيادة تدريب الموظفين.

١٧٩ - وركزت المديرة على أن زيادة الإنفاق البرنامجي رافقتها زيادة في مراقبة أنشطة الصندوق. فقد ازدادت إلى حد كبير تغطية مراجعة الحسابات عما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية، وذلك بمساعدة قسم مراجعة حسابات الصندوق التابع لشعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومراكز الخدمات الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي التي أنشئت في كوالالمبور وهراري. وقد تم في عام ١٩٩٥ مراجعة حسابات ٥٠ مكتبا قطريا بالإضافة إلى الممارسة المعتادة لمراجعة الحسابات في المقر الرئيسي ، وذلك بالمقارنة بخمسة مكاتب قطرية فقط في عام ١٩٩٣.

١٨٠ - وعلّقت عدة وفود على الاستعراض المالي السنوي فلاحظت أنها ترى أن التقرير واضح وسهل القراءة وشامل وموجز، وشكروا الأمانة على إعداد وثيقة مفيدة بهذا الشكل. ولاحظ بعض الوفود أيضا أن الاستعراض يُفيد أن الحالة المالية للصندوق هي صحية أساسا، وإن أعربوا عن أسفهم لأن عام ١٩٩٦ لم يشهد زيادة في الموارد مماثلة للزيادة التي تحققت في عام ١٩٩٥. وأشار عدد من الوفود إلى أن المهم هو الاتجاه على مدى عدد من السنوات، وفي هذا الصدد فإن الحالة المالية للصندوق مُشجعة. وعلّقت وفود أخرى على أن هذا الاتجاه إنما هو دلالة على الإقرار بجودة العمل الذي يؤديه الصندوق وعلى أن البلدان تأخذ مأخذ الجد التعهدات التي قطعتها على نفسها للصندوق في مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤.

١٨١ - وأثير سؤال عن تناقص عدد الدول المانحة للصندوق في السنوات الأخيرة، ولاحظت عدة وفود مع التقدير أن مزيدا من الموارد خُصصت لأفريقيا، إذ يرون في هذا اتجاها إيجابيا يتفق مع مقررات

المجلس التنفيذي. وأشار أحد الوفود إلى أهمية التعاون بين بلدان الجنوب. وأعرب عدد من الوفود عن رضاهم لأن الزيادة في ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي كانت أقل كثيرا من الزيادة العامة في النفقات. وأبدت وفود أخرى اغتباطها لتناقص الاتجاه نحو ترحيل المبالغ من سنة إلى أخرى. وحثت الصندوق على مواصلة المراقبة الدقيقة لهذا الاتجاه، فهم يرون أنه لا يجب أن يكون هناك إفراط في الإنفاق أو إفراط في عدم الإنفاق.

١٨٢ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان الاستمرار في تخصيص ٢٠ في المائة من الإيرادات كاحتياطي تشغيلي هو أمر ضروري. وأعرب أحد الوفود عن سروره لأن مبلغ التعهدات غير المدفوعة قد تناقص كثيرا. وأعرب أحد الوفود عن سروره لزيادة نشاط مراجعة الحسابات. وأعربت عدة وفود عن قلقها لأن عدد المشروعات التي تقوم الحكومات بتنفيذها قد تناقص في السنة الأخيرة وأن المشروعات التي يُنفذها صندوق السكان قد تصاعدت، وهذا مصدر قلق لأن من أولويات الصندوق زيادة القدرة الوطنية على تنفيذ المشروعات وأن يكون الصندوق هو أداة تمويل وليس وكالة تنفيذ. وأعربت الوفود في هذا الصدد أيضا عن سرورها لزيادة عدد المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية (زيادة بنسبة ١٨ في المائة ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥) وإن كانت النسبة العامة لتلك المشروعات لا تزال متواضعة وينبغي زيادتها. وأثير سؤال آخر حول السبب في إنفاق الصندوق نسبة كبيرة من موارده على شراء مواد منع الحمل. وطُلبت معلومات إضافية أيضا عن الصناديق الإئتمانية، والبلاد التي تقدمها والغرض الذي تستخدم من أجله.

١٨٣ - ورد نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة) على الأسئلة المثارة فلاحظ أن إسقاطات الدخل لعام ١٩٩٦ تقوم على تنبؤات محافظة ومتروية، كما كانت سياسة الصندوق دائما. وأعاد إلى الأذهان أن نسبة الـ ٢٠ في المائة المخصصة للاحتياطي الشغيلي قررها المجلس التنفيذي نفسه، وآخر هذه القرارات كان في عام ١٩٩٤. وأعرب عن احساسه بأن هذا البند معقول ويلبي احتياجات الصندوق. وردا على سؤال من أحد الوفود حول بطء بدء البرنامج القطري الخامس للصندوق في اندونيسيا، الذي بدأ في عام ١٩٩٥، أوضح بأن التنسيق بين البرنامج القطري الجديد وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أدى للأسف إلى معدل أبطأ مما كان متوقعا في التنفيذ في عام ١٩٩٥.

١٨٤ - وأجابت مديرة المالية وشؤون الموظفين والإدارة على عدة أسئلة طُرحت عن مشروعات التنفيذ الوطنية، فأعربت عن اتفاقها مع المجلس في أن هذه مسألة مهمة، وقالت إن الصندوق يُعيد النظر في هذه المسألة بهدف تقوية أداء الصندوق في هذا المجال. وقالت إن التنفيذ الوطني للمشاريع يتطلب زيادة في قدرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الرصد ومراجعة الحسابات للتأكد من ضمان مساءلتها عن الأموال التي توضع تحت تصرفها. وأبلغت المجلس التنفيذي أن المديرة التنفيذية أصدرت تعليماتها إلى موظفي الصندوق مؤخرا بتحاشي قيام الصندوق بالتنفيذ بدلا من التنفيذ الحكومي، وبالتأكد من وجود الظروف المناسبة التي تتيح للحكومات القيام بمسؤولية أكبر في التنفيذ. وفي هذا الصدد أكدت المديرة التنفيذية على المبادئ العامة التالية: يجب أن يستمر صندوق الأمم المتحدة للسكان، في المقام الأول في تعزيز التنفيذ الوطني للمشاريع التي يدعمها الصندوق؛ وحين لا توجد القدرة الوطنية أو لا تقوى على

التنفيذ، فيجب أن ينظر الصندوق في تعيين شركاء آخرين من منظومة الأمم المتحدة أو من بين المنظمات الدولية غير الحكومية كوكالات منفذة، على أن يكون مفهوما أن بناء القدرة الوطنية هو المهمة الأساسية للصندوق.

١٨٥ - وفيما يتعلق بموضوع مشتريات الصندوق، أوضحت المديرة التنفيذية أن الصندوق يتمتع بميزة نسبية في شراء موانع الحمل والمستلزمات ذات الصلة. ولهذا فإن السبب في زيادة المبالغ التي ينفقها الصندوق على المشروعات التي يقوم بتنفيذها هو أن عددا كبيرا من الطلبات تصل إلى الصندوق من الحكومات للمساعدة في شراء موانع الحمل. وهذه الخدمة هي أيضا أحد جوانب مساعدة الحكومات على تنفيذ مشروعاتها الخاصة بالسكان والصحة الإنجابية. وأوضحت أن هذا النوع من المشتريات يتفق بالتأكيد مع مفهوم الوكالة الرائدة كما حدده الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمشتريات، الذي يشترك فيه الصندوق بنشاط. ولهذا فإن الصندوق يمثل حصة كبيرة من مشتريات موانع الحمل ولديه الخبرة الفنية اللازمة والالتزام بتنسيق المشتريات.

١٨٦ - وأعربت المديرة عن اتفاقها مع الوفود بأن الصندوق بحاجة إلى العمل من أجل زيادة عدد الدول المانحة. وأشارت إلى أنه نظرا لضيق الوقت فإنها ستتابع مع الوفود فرادى بعض المسائل الأخرى التي أثيرت، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالصناديق الائتمانية والمنظمات غير الحكومية. وشكرت المديرة أعضاء الوفود على ملاحظاتهم المُشجعة وطمأنتهم إلى أن إدارة الصندوق ستسترشد بما أبدوه من ملاحظات بنّاءة.

١٨٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٥، الوارد في الوثيقة DP/FPA/1996/22.

ثاني عشر - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٨٨ - قبل عرض البرامج القطرية الجديدة التي يُريد الصندوق عرضها على المجلس التنفيذي لتلقي التوجيه والموافقة، ألقت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) بيانا موجزا بشأن طريقة العرض الجديدة لوثيقة البرامج القطرية التي أعدت للعرض على المجلس. وقالت إن العرض الجديد هو استجابة لثلاثة مقررات اتخذها المجلس، وهي المقررات ١٣/٩٦ الذي يدعو الصندوق إلى إعادة التفكير في عرض البرامج القطرية؛ و ١٥/٩٥ بشأن أولويات برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛ و ١٥/٩٦ بشأن النهج الجديد إزاء تخصيص الموارد. وقالت إن طريقة عرض البرنامج الجديدة أقصر - بنحو ٤٠ في المائة - مما كانت في الماضي وتركز بشكل أفضل، كما هو مأمول، على المسائل التي تحظى باهتمام المجلس، بما في ذلك الدروس المستفادة، والميزة النسبية، والاستراتيجية، وخطة التنفيذ،

والنتائج المتوقعة. وذكرت نائبة المدير التنفيذي أنها تدرك أن تحسين الوثائق هو عملية دائمة، وأن الصندوق يُرحب ترحيبا كبيرا بأي تعليقات أو توجيهات من المجلس.

١٨٩ - وأعربت كثير من الوفود عن تأييدها لطريقة العرض الجديدة، وقالوا إنها أوضح وأيسر قراءة مما كانت في الماضي وأنها تقترب من بلوغ الهدف بأن تكون تحليلية أكثر، وأكثر تركيزا على أمور منها الدروس المستفادة وتطبيقها والميزة النسبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالنسبة لسائر المانحين. وأكد كثير من الوفود أنهم يريدون من الصندوق أن يستمر في هذا الاتجاه، وخاصة في مجال الدروس المستفادة وطرائق تنفيذ برامج الصندوق. ووافقت نائبة المدير التنفيذي على أن هذه هي المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل.

١٩٠ - ومن بين الملاحظات التي أبدتها الوفود كانت هناك بعض الاقتراحات بأن الوثيقة، رغم التحسينات التي أدخلت عليها، لا تزال بحاجة إلى مزيد من السمة التحليلية ومن التركيز على نحو أكثر على مجالات تركيز البرامج المقترحة وعلى استراتيجيتها. وأعربت بعض الوفود عن أن صندوق الأمم المتحدة للسكان بحاجة إلى تحديد الخطوط العريضة لاستراتيجيته وأن يُبيِّن كيفية الوصول إليها وكيفية الوفاء بها. ولاحظت بعض الوفود أن هناك حاجة لإبراز نواتج واضحة يمكن توقعها من البرامج ليكون لدينا خط أساسي ننطلق منه في تقييم نجاح البرامج عند إكمالها. وذكرت عدة وفود أن وسائل التنفيذ يجب أن تُبيَّن بوضوح أكبر، خاصة فيما يتعلق بمسائل التنفيذ الوطني وبناء القدرة الذاتية الوطنية والطاقة الاستيعابية.

١٩١ - وطالب أحد الوفود بوجود روابط واضحة مع خطط التنمية الوطنية وبيان وسائل منع الحمل المستخدمة في كل بلد. وعلَّق وفد آخر فرحَّب بأن الوثيقة أصغر حجما ولكنه لاحظ أنه سيكون من المفيد أيضا وضع شروح تتكون من سطر واحد تُلخص النقاط الرئيسية للبرنامج بشكل موجز. وأوصى نفس الوفد بأن توضع المؤشرات المتعلقة بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قبل البيانات الديمغرافية المعتادة لأنها تتصل بشكل أوثق بالبرنامج المقترح. وتحدث أحد الوفود، باسمه وباسم وفد آخر، فأعرب عن الأمل بألا تُصبح عملية استعراض البرنامج وتطوير الاستراتيجية، وهي أساس عملية البرمجة، عملية "روتينية" وإنما ينبغي أن تركز على الاحتياجات الخاصة لكل بلد. واقترح هذان الوفدان أيضا أن تحتوي الورقة على مرفق يشمل إطارا منطقيا يكون عبارة عن بيان واضح الهدف بالنواتج ومؤشرات الإنجاز.

١٩٢ - وردت المديرة التنفيذية، ونائبة المدير التنفيذي فرحبتا بالتعليقات الإيجابية وقالتا إنهما ستقومان بتنفيذ المقترحات الكثيرة البنَّاءة التي أدلى بها الوفود تنفيذا أمينا. وأوضحتا لدى مناقشة الحاجة إلى بيان مؤشرات ونواتج البرامج، مدى صعوبة بيان وقياس هذه النواتج. وذكرتا أن صندوق الأم المتحدة للسكان يُسهم في جميع الحالات في برنامج وطني، يشتمل بالضرورة على كثير من النواتج من عدد من المصادر، كلها تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي إيجابي. وفي هذا الإطار يصعب أحيانا قياس الدور الذي يقوم به الصندوق والنتائج المحددة التي تُسفر عنها جهوده. وفي هذه الحالة لا يكفي عرض "مؤشرات العملية" التي

تُعطي بيانات عن عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم أو عدد الوحدات الصحية التي يتم تجهيزها. لأن ما تدعو الحاجة إليه هو بيان عن ما يُحققه البرنامج بكل مكوناته من أجل تحسين حياة البشر. وهذه ناحية بالغة الصعوبة، ولكن الإدارة تُدرك ضرورة الاستمرار في العمل على تطوير مؤشرات مناسبة يمكن منها إبراز مدى ما يبذله صندوق الأمم المتحدة للسكان من جهد والفرق الذي يحدثه، وليس ذلك فقط لإعلام المجلس.

١٩٣ - وأبلغت نائبة المدير التنفيذي المجلس أيضا أن هناك عددا من البرامج القطرية التي يود الصندوق تمديدها حتى نهاية عام ١٩٩٧، بدون أي تمويل إضافي مطلوب. ولما كان عدد كبير من البرامج القطرية سينتهي في عام ١٩٩٦ فإن ذلك يضع ضغطا كبيرا على عملية البرمجة في الصندوق. ولـــذلك فإن الـــبرامج التي لا تزال فيها أموال متاحة لتمويل أنشطة خلال عام ١٩٩٧ يمكن تمديدها سنة أخرى حتى تتاح إعطاء البرامج الجديدة ما تستحقه من دراسة. والبرامج المطلوب تمديدها هي: الأردن وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وبوتسونا وتايلند وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وسوازيلندا وغابون وكولومبيا وليسوتو وماليزيا وملديف وموريتانيا، وكذلك الأنشطة قبل البرنامجية في جنوب أفريقيا.

ألف - منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

١٩٤ - عرضت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) البرامج القطرية المقترحة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعبَّر بعض الوفود عن تأييد عام للبرامج المقترحة في تلك المنطقة، وفي غيرها. وفي معرض تعليق الوفود على البرامج في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أشاروا مرة أخرى إلى قلقهم من أن تتأثر المنطقة نتيجة للنهج الجديد إزاء تخصيص الموارد. وفي هذا الصدد تدخل الممثل الدائم لبنما ليقول إنه وإن كان بلده ممتنا جدا للدعم الذي يلقاه من صندوق الأمم المتحدة للسكان والذي لقيه في السابق، فإن هناك قلقا شديدا في بلده إزاء تصنيف بنما في بلدان المجموعة (ج) في النهج الجديد. فهناك مخاوف من أن الموارد المخصصة لبنما قد تنتهي وأن المكاسب التي حققها البلد سوف تضيع. وأضاف أن بلده ينظر إلى المسألة باعتبارها مسألة خطيرة لدرجة أن مجلس الوزراء الاشتراكي وافق في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ على قرار يُعرب عن قلقه. وأشار إلى أن هناك عددا كبيرا من المشاكل التي تواجهها بنما، بما في ذلك النسبة الكبرى من السكان الذين يعيشون دون خط الفقر، وعلى وجه الخصوص الاحتياجات الكبيرة للسكان الأصليين، الذين ترتفع عندهم بصفة خاصة معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع، والأمية بين النساء، والتخلف عن الدراسة. وأعرب عن تقدير حكومته لاستجابة الصندوق في مواجهة هذه المسألة.

١٩٥ - وفي ردها على ما أثير حول هذا الموضوع ردت نائبة المدير التنفيذي بأن من المفهوم أن تكون هناك شواغل إزاء النهج الجديد لتوزيع الموارد، ولكنها أكدت للمجلس أنه سيبذل كل جهد ممكن لضمان المكاسب التي تحققت من قبل وعدم تعريضها للخطر. وذكرت أن النظام، على أي حال، هو في طور البداية من حيث أنه سيُطبق على المشروعات الجديدة التي تبدأ في عام ١٩٩٧. وقالت إن الالتزامات المتعهد بها من قبل سيتم الوفاء بها وأن الضاغط الوحيد الممكن تأثيره في تخصيص الموارد الجديدة هو

هبوط إيرادات الصندوق، وهي تـــأمل ألا يحدث ذلك. وقالت إن النهج الجديد يجري تنفيذه على مراحل وبشكل مرن. وستركز المساعدة المقدمة من الصندوق، كما كان الحال دائما، على المجموعات الأحوج.

١٩٦ - وذكر عدد من الوفود، في حديثهم عن منطقة أمريكا اللاتينية بوجه عام، أهمية الإعلام والتعليم والاتصالات، وخاصة التعليم في مجال حياة الأسرة، بالنسبة لمنطقتهم. وأثاروا أيضا أهمية زيادة جهود الدعوة للمساعدة في تهيئة مناخ من الرأي العام يُحبذ تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت نائبة المدير التنفيذي إنها توافق على هذه الآراء.

تقديم المساعدة إلى حكومة هندوراس (DP/FPA/CP/154)

١٩٧ - أشارت نائبة المدير التنفيذي إلى أهمية دور الدعوة، في معرض تقديمها للبرنامج القطري الجديد المقترح لهندوراس. وقالت إن جزءا كبيرا من البرنامج المقترح ينطوي على العمل مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل تطوير توافق رأي وطني بشأن قضايا السكان والصحة الإنجابية، خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وأضافت أن هناك مجالا آخر سيقوم الصندوق بمساعدة الحكومة فيه وهو تحسين خدمات الصحة الإنجابية، حيث سيركز الصندوق جهوده في ثلاث من المناطق في البلد. وسيساعد صندوق السكان أيضا في بناء كتلة أساسية من الموظفين المدربين، عملا على أن تؤخذ العوامل السكانية في الاعتبار في جميع الإدارات الحكومية المختصة. وسيساعد الصندوق أيضا في تعزيز القدرة التقنية على تنفيذ أنشطة البرنامج على المستويات غير المركزية.

١٩٨ - وتحدث عدد من الوفود في تأييد البرنامج المقترح. وقال أحد الوفود إن تقديم الرفالات (الواقيات الذكرية) مسألة مهمة في إطار هندوراس، سواء من ناحية منع الحمل أو من ناحية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ولكن هذه المسألة لم تتناولها الوثيقة DP/FPA/CP/154. وتساءل نفس الوفد لماذا لم تـُذكر المساعدة الهامة المتلقاة من المجتمع الأوروبي. وأشار وفد آخر إلى أن الوثيقة تقول إن صندوق السكان هو المانح الوحيد الذي يـُساند برامج "الصحة الإنجابية الشاملة" ولكن الحقيقة أن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تقوم أيضا بهذا. وأشار نفس الوفد إلى التفاوت الكبير الموجود في تقديم خدمات الصحة الإنجابية بين المناطق المدنية والريفية وتساءل عن السبب في وجود اثنين من ثلاثة مجالات دعم يقدمها البرنامج في منطقتين من المناطق الحضرية الكبرى.

١٩٩ - وقالت نائبة المدير التنفيذي، وأيدها في ذلك ممثل هندوراس في الصندوق، الذي قدم عرضا موجزا للبرنامج المقترح أمام المجلس التنفيذي في اليوم السابق، إن الرفالات الموزعة في هندوراس مقدمة من برنامج المساعدة التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وأن هذا، في الوقت الحاضر، لا يـُمثل جزءا من برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضافت أن الأدوار التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية في الولايات المتحدة في هندوراس هامة، وأن الصندوق يعمل بالتعاون الوثيق معهما. وفيما يتعلق بالتركيز الجغرافي للبرنامج المقترح، فقد أشار ممثل هندوراس إلى أن حكومة هندوراس هي التي اختارت المناطق المقترحة لتلقي المساعدة من البرنامج، وفيما عدا ذلك فبوسعها أن تطمئن المجلس إلى أن الصندوق سيعمل

في المناطق التي تحتاج أكثر إلى خدماته، أي في المناطق الهامشية في تيجوسيغالبا وسان بيدرو سولا، حيث إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية محدودة جدا. وقالت إن دعم الصندوق سيُركز على تحسين وجود هذه الخدمات والوصول إليها، بما في ذلك مراعاة احتياجات المراهقين والمرأة العاملة في مصانع التجميع.

٢٠٠ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لهندوراس كما جاء في الوثيقة DP/FPA/CP/154 بمبلغ ٨,٢ مليون دولار على مدى فترة السنوات الأربع ١٩٩٦-١٩٩٩.

طلب تمديد البرنامج القطري لبوليفيا، واعتماد مبالغ إضافية له (DP/FPA/1996/25)

٢٠١ - قدمت نائبة المدير التنفيذي اقتراحا بتمديد البرنامج القطري لبوليفيا، وقالت إن التمديد المقترح سيتيح تنسيق دورات البرنامج وسيتيح للصندوق أيضا إعداد برنامج قطري جديد يُراعي استراتيجية اللامركزية التي اعتمدتها الحكومة مؤخرا كما يأخذ في اعتباره الجهود الجارية لتنفيذ "خطة الحياة" التي تستهدف في المقام الأول خفض معدل وفيات الأمهات.

٢٠٢ - وتحدث أحد الوفود مؤيدا التمديد المقترح، فقال إن بوليفيا هي أحد البلدان التي تم فيها تعاون مثمر جدا بين وكالة التنمية التابع للولايات المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث أن الوكالتين لهما نهج متشابه. وتحدث المندوب عن خطط اللامركزية فأبدى قلقه إزاء قدرة المحليات والبلديات على تنفيذ المهام التي توكل إليها. وأعرب أيضا عن رأيه بأن الاستمرارية هي مسألة مهمة في بوليفيا، وشجع صندوق السكان على المساعدة في هذا الصدد، وخاصة في توضيح الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص. وشجّع الوفد صندوق السكان أيضا على التركيز على المناطق التي لا تصل إليها الخدمات، بحيث يصل إلى أشد الناس احتياجا لها. وسأل وفد آخر عما إذا كان الصندوق يتعاون مع الوكالة الحكومية الجديدة المخصصة لقضايا المرأة.

٢٠٣ - وردا على استفسارات الوفود شكرت نائبة المدير التنفيذي الوفود على دعمها للصندوق وذكرت أن معظم المسائل المثارة هي أيضا من شواغل الصندوق. إلا أن المعروض الآن هو تمديد لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري الحالي وأن كثيرا من الشواغل، مثل ما يتعلق منها باللامركزية، سيتم تناوله بشكل أكمل في البرنامج الجديد الذي سيُقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧. وأبلغت الوفود بأن الصندوق بدأ فعلا تعاونا فعالا مع الأمانة الفرعية المسؤولة عن قضايا المساواة بين الجنسين.

٢٠٤ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري لبوليفيا إلى آخر عام ١٩٩٧ واعتماد مبلغ إضافي قدره ١,٩ مليون دولار لهذا الغرض حسبما جاء في الوثيقة DP/PA/1996/25. وأعربت ممثلة بوليفيا عن شكرها وتقديرها للمجلس التنفيذي على تمديد البرنامج وعن سرورها لأن دورات البرامج لصندوق السكان والبرنامج الإنمائي واليونيسيف ستكون متناسقة في المستقبل.

طلب تمديد البرنامج القطري لكوبا واعتماد مبالغ إضافية له (DP/FPA/1996/23)

٢٠٥ - أبلغت نائبة المدير التنفيذي المجلس أن التمديد المقترح للبرنامج في حالة كوبا يتصل أساسا بزيادة توافر موانع الحمل، وهي من الشواغل الرئيسية بالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد. وقالت إن كوبا قطعت أشواطا بعيدة في تحسين الصحة، بما في ذلك الصحة الإنجابية لسكانها، ولكن هذا يتعرض للانتكاس بسبب الظروف الصعبة الحالية كما يتضح، على سبيل المثال، من زيادة عدد حالات الإجهاض.

٢٠٦ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييدهم للتمديد المقترح وللموارد المقترحة للبرنامج القطري للصندوق في كوبا، وأشاروا إلى الصعوبات الاقتصادية للبلد. وأشاروا أيضا إلى أن الانتهاء من إقامة مصنع موانع الحمل التي تؤخذ عن طريق الفم، والذي يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان جزئيا، سيلبي جزءا كبيرا من احتياجات البلد من موانع الحمل. وفي هذا الصدد أشير إلى أن توافر الرفالات هو أمر مهم في كوبا سواء كتدبير لمنع الحمل أو للمساعدة في منع انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وسأل أحد الوفود عن السبب في طلب التمديد من المجلس الآن مع أن التمديد لسنة ١٩٩٦. واعتذرت نائبة المدير التنفيذي عن التأخير قائلة بأن التمديد المقترح تأجل عرضه لأسباب فنية.

٢٠٧ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري لكوبا، واعتماد التمويل الإضافي بمبلغ ٢,٩ مليون دولار لهذا الغرض، حتى عام ١٩٩٦، كما جاء في الوثيقة DP/FPA/1996/23. وأعربت ممثلة كوبا عن شكرها لمواصلة الدعم الذي يُقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان.

باء - أفريقيا

تقديم المساعدة إلى حكومة زمبابوي (DP/FPA/CP/160)

٢٠٨ - قدمت مديرة شعبة أفريقيا البرنامج المقترح لزمبابوي فأبلغت الوفود بأنه وفقا للنهج الجديد لتخصيص الموارد ستُصنف زمبابوي في بلدان الفئة باء. وستكون أولويات برنامج صندوق السكان في زمبابوي هي المساعدة على تخفيض معدلات وفيات الأمهات وتحسين مركز المرأة. وقالت إن هناك عناصر برنامجية مهمة أخرى تتناول احتياجات الصحة الإنجابية للمراهقين ولحملات الإعلام والتعليم والتوعية التي تستهدف الشباب. وقالت إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هو مشكلة خطيرة في زمبابوي، وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) سعيا إلى الحد من انتشار المرض، خاصة من خلال أنشطة الدعوة.

٢٠٩ - وذكر أحد الوفود أن من الضروري في حالة زمبابوي، وكذلك في كل برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، التركيز على مجالات أولوية معينة، بدلا من محاولة القيام بجهد قليل في كل مجال. وأشارت الوفود إلى أن هذا يصدق بشكل خاص على زمبابوي لأن هناك عددا من المانحين الخارجيين وأن من القضايا

الرئيسية ضمان التنسيق الفعال لهذه الجهود. وأشير إلى أن الوثيقة DP/FPA/CP/160 تذكر أن هناك عدم تجاوب من الوزارات مع الأنشطة في مجال صحة الأم والطفل. وقال الوفد إنه يود أن يعرف ما هو مستوى الالتزام الحكومي حاليا تجاه هذه الأنشطة. ولاحظت الوفود أن مشكلة الإيدز هي مشكلة خطيرة جدا في زمبابوي، ولذلك يجب أن يتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز. وفي هذا الصدد سأل أحد الوفود عن السبب في عدم ذكر أثر الإيدز في الدراسات الديمغرافية الوطنية.

٢١٠ - وقالت مديرة شعبة أفريقيا في ردها إن التعاون الفعال بين الوكالات المانحة في زمبابوي هو أولوية من الأولويات التي يسعى إليها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكرت أنه كانت توجد في السابق عقبات بيروقراطية أمام تنفيذ برنامج صحة الأم والطفل، ولكن تم التغلب عليها، وأن الصندوق يُدرك أن البرنامج لا يمكن أن ينجح إلا إذا كان هناك إحساس وطني بملكيته. وفي هذا الصدد فإن برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان يهدف إلى الاستفادة من نواحي القوة في الحكومة وفي المجتمع المدني في زيادة القدرة الوطنية على تنفيذ البرنامج. أما فيما يتعلق بإدراج آثار الإيدز في التخطيط الوطني فإن ذلك آخذ في الحدوث وهي من النواحي التي يُقدم الصندوق مساعدة فيها.

٢١١ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لزمبابوي كما جاء في الوثيقة DP/FPA/CP/160 بمبلغ ٨,٩ مليون دولار على فترة الأربع سنوات ١٩٩٦-١٩٩٩. وتقدم ممثل زمبابوي بالشكر إلى الصندوق على الدعم الذي يُقدمه لبلده، وأعرب في نفس الوقت عن قلقه لأن النهج الجديد لتخصيص الموارد يؤدي إلى تغيير موضع بلده من بلد ذي أولوية إلى بلد مُصنَّف في فئة البلدان باء. وأعرب عن الأمل في ألا يؤدي ذلك إلى أثر سيئ على مستوى التمويل في المستقبل.

طلب موارد إضافية للبرنامج القطري لاثيوبيا (DP/FPA/1996/26)

٢١٢ - ذكرت مديرة شعبة أفريقيا أنه حدث في السنوات الأخيرة تغير كبير جدا في المواقف إزاء تنظيم الأسرة في اثيوبيا، وأدى ذلك إلى احتياجات أكثر مما كان متوقعا لموانع الحمل، وقالت إن الصندوق يقترح إنفاق مبلغ إضافي قدره ١٠,٣ مليون دولار حتى نهاية الدورة البرنامجية في ١٩٩٧ للمساعدة في توفير هذه الموانع وكذلك من أجل التوسع في خدمات الصحة الإنجابية وتحسين نوعيتها. ويقترح الصندوق أيضا إعادة توزيع الأموال بين مختلف مجالات البرنامج مراعاة للتغيرات في الظروف. وقالت إن برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان سيجري تعديله لكي يتلاءم مع العملية التي تقوم بها الحكومة في تفويض سلطات إلى المناطق، كما سيوجه مزيدا من جهود الإعلام والتعليم إلى احتياجات السكان في المناطق الريفية.

٢١٣ - وذكر أحد الوفود أن دعم الصندوق لأنشطة الدعوة في اثيوبيا، هو جزء مهم من البرنامج الذي أدى إلى حدوث فرق واضح في تغيير المواقف الوطنية، وذلك كما حدث في بلدان أفريقية أخرى. وتحدث وفد آخر فذكر أن صندوق السكان هو شريك إنمائي قيِّم جدا لاثيوبيا، ورحَّب بزيادة التعاون مع المكتب المحلي لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، مما يمكن أن يُساعد الصندوق في مواجهة احتياجات البلد التي تتسع بسرعة لموانع الحمل. وذكر ذلك الوفد أيضا أن المكتب الوطني للسكان قد تم نقله من مكتب

رئيس الوزراء وتساءل عما إذا كان ذلك سيؤثر على تأثير المكتب. وذكر وفد آخر أنه يشعر أن البرنامج ينبغي أن يؤكد بشكل أكبر على تحسين مركز المرأة. وقالت مديرة شعبة أفريقيا إن ذلك من الأولويات المتزايدة لأنشطة الصندوق.

٢١٤ - ووافق المجلس التنفيذي على موارد إضافية للبرنامج القطري لأثيوبيا بمبلغ ١٠,٣ مليون دولار كما ورد في الوثيقة DP/FPA/1996/26. وأعرب رئيس المكتب الوطني للسكان عن امتنان بلده للدعم الذي يتلقاه من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذكر أن اثيوبيا ملتزمة بتحقيق مقاصد السياسة السكانية الوطنية. وفي هذا الصدد فإنه سعيد بأن وكالته تتلقى دعما متزايدا لأنشطتها.

طلب تمديد البرنامج القطري لمدغشقر واعتماد موارد إضافية له DP/FPA/1996/24

٢١٥ - ذكرت مديرة شعبة أفريقيا أن الأنشطة السكانية في مدغشقر شهدت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة بسبب زيادة التزام الحكومة وبسبب نجاح جهود الإعلام والتعليم والدعوة. ولذلك فإن البرنامج يمكنه أن يستفيد بشكل فعال من زيادة الموارد، خاصة في مساعدة الجهود المبذولة لتقليل وفيات الأمهات. وذكرت أن الموارد الإضافية المطلوبة ستستخدم أيضا لزيادة أنشطة الإعلام والتعليم والدعوة، خاصة في البرامج الريفية والأنشطة الموجهة للشباب، وللقيام، بالتعاون مع مانحين آخرين، بتنفيذ مسح صحي وديمغرافي.

٢١٦ - وذكر أحد الوفود أن مدغشقر، بسبب هيكلها العمري، فيها نسبة كبيرة من السكان النشطين جنسيا. ومن هذا المنطلق فهي تحتاج إلى الدعم الإضافي الذي يقترحه الصندوق. ورحّب الوفد أيضا بتركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان لأنشطته في مناطق معينة من البلد، بالتعاون مع المانحين الآخرين الذين يعملون في تلك المناطق. وقال إن أنشطة الإعلام والتعليم والدعوة هامة جدا في إطار مدغشقر. وذكر على سبيل المثال أن الإيدز لا يعتبر حتى الآن مشكلة خطيرة في البلد، ولكن هذا الوضع يمكن أن يتغير بسهولة وسوف تكون أنشطة الإعلام والتعليم والدعوة مهمة لاحتواء هذا الاتجاه.

٢١٧ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري لمدغشقر حتى نهاية عام ١٩٩٨، مع تخصيص مبلغ إضافي قدره ٣,٩ مليون دولار كما ورد في الوثيقة DP/FPA/1996/24. وشكر ممثل مدغشقر الصندوق على استمرار دعمه.

جيم - الدول العربية وأوروبا

برنامج المساعدة للشعب الفلسطيني (DP/FPA/CP/157)

٢١٨ - قدمت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا البرنامج المقترح لمساعدة الشعب الفلسطيني، وقالت إن هذا أول برنامج من صندوق الأمم المتحدة للسكان يُركز على مجالين من مجالات الأهمية: وهما نقص البيانات الديمغرافية الموثوقة، وضعف خدمات الصحة الإنجابية الجيدة المتاحة للمرأة. وسوف يُقدم

صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة في هذين المجالين، إذ سيقدم الدعم لأول تعداد سكاني على مدى ٣٠ عاما، كما سيُساعد في تقوية خدمات الصحة الإنجابية في مراكز الرعاية الصحية الأولية، وذلك بالتعاون مع مانحين آخرين. وسيتعاون الصندوق أيضا مع السلطة الفلسطينية في أنشطة الدعوة وتناول مسائل المساواة بين الجنسين.

٢١٩ - وأعرب عدة وفود عن تأييدهم للبرنامج الأول الذي يُقدمه الصندوق لمساعدة الشعب الفلسطيني. وشكر مستشار بعثة المراقبة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة الصندوق على برنامج المساعدة الأول. وقال إنه سيساعد الشعب الفلسطيني في تحقيق أهدافه المتعلقة بالسكان وفي تحسين ظروف الصحة الإنجابية. وستكون المساعدة في تنفيذ تعداد السكان الذي تدعو الحاجة إليه بإلحاح، مسألة ذات أهمية على وجه الخصوص. وشكر كذلك نائبة المدير التنفيذي على تعديل العنوان ونص البرنامج المقترح بحيث يتضح منه أنه مُقترح "للشعب الفلسطيني" وطلب أن تكون هذه هي الصياغة المعتمدة في الوثيقة بكاملها.

٢٢٠ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج المقترح لمساعدة الشعب الفلسطيني، الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/157 بمبلغ ٧,٢ ملايين دولار على مدى السنوات الأربع ١٩٩٦-١٩٩٩.

تقديم المساعدة للحكومة التونسية DP/FPA/CP/156

٢٢١ - قدمت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا البرنامج المقترح لتونس، فأكدت أن البلد قطع أشواطا بعيدة باتجاه الوصول إلى أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إلا أنه لا تزال توجد فوارق شاسعة في داخل مناطق البلد وفيما بينها. ومن ثم فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيركز في مساعدته على المناطق المحرومة والريفية التي تقل فيها مؤشرات الصحة الإنجابية عن المستوى الوطني. وقالت إن كثيرا من أنشطة البرنامج السابق كانت موجهة أساسا لاحتياجات المرأة، وأن هناك حاجة لتناول مشاغل الفئات الأخرى أيضا، مثل المراهقين والرجال. وذكرت أيضا أن تونس تقوم بدور متزايد في التعاون بين دول الجنوب في مجالات السكان والصحة الإنجابية وأن هذا اتجاه يستحق التشجيع.

٢٢٢ - وأيد كثير من الوفود البرنامج القطري المقترح لتونس. وأعرب مستشار البعثة الدائمة لتونس عن رضاه عن البرنامج وشكر الصندوق على التعاون المثمر الذي يقوم بين تونس والصندوق.

٢٢٣ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لتونس، الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/156، بمبلغ قدره ٧ ملايين دولار على مدى السنوات الخمس ١٩٩٧-٢٠٠١.

دال - آسيا والمحيط الهادئ

تقديم المساعدة إلى حكومة كمبوديا (DP/FPA/CP/159)

٢٢٤ - أعرب مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ عن تقديره للوفود التي شاركت في الجلسة الإعلامية غير الرسمية في اليوم السابق حول البرنامج القطري المقترح لكمبوديا، وقد قدم الشرح لتلك الجلسة ممثل كمبوديا في صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يحضر اجتماعات المجلس التنفيذي. وقال المدير، لدى تقديمه للبرنامج، إن كمبوديا هي من بلاد الفئة ألف وأنها في حاجة شديدة إلى خدمات الصحة الإنجابية والخدمات السكانية. وقال إن البرنامج المقترح سيُساعد في تناول تلك الاحتياجات بتركيزه على بناء القدرة الذاتية الوطنية، وهو المجال الرئيسي لجميع أنواع المساعدة الإنمائية في كمبوديا.

٢٢٥ - وأثار أحد الوفود مسألة ما إذا كانت الإشارة إلى ضعف الالتزام الحكومي المذكورة في الوثيقة DP/FPA/CP/159 لا تتعارض مع استراتيجية البرنامج للعمل مع الحكومة في الاضطلاع بأنشطة البرنامج. وأجاب ممثل الصندوق في كمبوديا بأن الالتزام موجود، ولكن الحالة في كمبوديا غير عادية من ناحية وجود اثنين من رؤساء الوزارات، وهو وضع يؤدي إلى عدم الوضوح أحيانا في أولويات الحكومة. وقال إن الوزارات الفنية ملتزمة بتنفيذ البرنامج، وأنه واثق من أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يمكن أن يعمل بكفاءة بالتعاون معهما. وقال إن الصندوق يعمل على تنظم محفل للسكان سيُناقش مسائل السكان والصحة الإنجابية على أعلى مستوى، وأن ذلك سيُساعد في تقوية الدعم السياسي لتلك البرامج.

٢٢٦ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لكمبوديا، الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/159 بمبلغ ١٦ مليون دولار على مدى فترة أربع سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٠.

تقديم المساعدة إلى حكومة سري لانكا (DP/FPA/CP/155)

٢٢٧ - ذكر مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ أن سري لانكا قد حققت كل الأهداف المتصلة بالسنة الدولية للسكان والتنمية التي ينص عليها النهج الجديد لتخصيص الموارد، ومن ثم فهي مُصنَّفة في فئة البلدان جيم. ومع ذلك فإن المتوسطات الوطنية تشمل أجزاء معينة من السكان والمناطق في البلد تقل فيها المؤشرات كثيرا عن ما هو مرغوب، وسيُركز البرنامج المقترح على هذه المجالات، بما في ذلك مشاكل المراهقة والنساء في المناطق المحرومة. وقال إن من المهم جدا في بلد مثل سري لانكا الاستفادة من المكاسب التي تحققت.

٢٢٨ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان سيستطيع دعم السكان في المناطق المتأثرة بالصراع في الشمال والشرق من البلاد. وأجاب مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ بأن الدعم المقدم من الصندوق لن يُركز على المستوى المركزي فقط وإنما سيشمل أيضا المناطق والمجموعات المحرومة، وكثير منها يقع في مناطق الصراع، وكذلك الفئات المستضعفة مثل السكان المشردين. وقال إن

صندوق الأمم المتحدة للسكان كان يُقدم المساعدة في مناطق الصراع التي طهرتها الحكومة وسوف يُقدم المساعدة الطارئة في مجال الصحة الإنجابية في مناطق الصراع.

٢٢٩ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لسري لانكا الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/155، بمبلغ ٧,٦ مليون دولار على مدى السنوات الأربع ١٩٩٧-٢٠٠٠. وأعرب ممثل سري لانكا عن تقديره للمساعدة التي يُقدمها البرنامج القطري. وذكر أيضا أن حكومته فخورة بأن البلد قد حقق كثيرا من أهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ولكنه أكد أن بلاده لا تزال بحاجة إلى المساعدة في تحسين الصحة الإنجابية لسكان سري لانكا.

تقديم المساعدة لحكومة فييت نام (DP/FPA/CP/158)

٢٣٠ - أوضح مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ أن فييت نام كانت مُصنَّفة في فئة البلدان باء بموجب النهج الجديد لتخصيص الموارد. ومع أن دخل الفرد في البلد منخفض، فقد قطعت أشواطا بعيدة في تحسين مؤشرات الصحة الإنجابية فيها. وقال إن البرنامج المقترح سوف يُركز على مساعدة خدمات الصحة الإنجابية في ست محافظات، خمس منها كان يعمل فيها الصندوق من قبل في البرنامج القطري السابق. وغرض البرنامج هو تنسيق المساعدة الدولية لضمان التكامل بين أنشطة مختلف المانحين. وسيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا دعما لبعض الأنشطة على المستوى المركزي تهدف إلى إدماج الصحة الإنجابية في نظام الرعاية الصحية الأولية الوطني.

٢٣١ - وأثنى أحد الوفود على كون برنامج فييت نام يبدو شديد التركيز فيما يحاول تحقيقه. ولكنه سأل عن الكيفية التي يقترح بها البرنامج العمل بشكل أوثق مع المنظمات غير الحكومية في الوقت الذي يُستفاد من الخبرة في فييت نام أن المنظمات غير الحكومية فيها ضعيفة. وأشار الوفد إلى أن مجموعة وسائل منع الحمل المستخدمة في فييت نام يبدو أنها تعتمد إلى حد كبير على الوسائل التي توضع في داخل الرحم وتترك المسؤولية عن تنظيم الأسرة للمرأة. وسأل عما إذا كانت هناك جهود تُبذل لتغيير هذا الحال.

٢٣٢ - ورد مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ فذكر أن سياسة الصندوق كانت دائما دعم "نهج الكافيتريا" في توريد موانع الحمل، تاركا للفرد أو للزوجين تقرير ما يُناسبهم. ومع ذلك فالصندوق على علم بالنسبة العالية من استخدام الوسائل الرحمية في فييت نام، كما قام الصندوق برعاية دراسات لتحليل أسباب ذلك، باحثا في مسائل تفضيل المستخدمين ومواقف مقدمي الخدمات الصحية، في محاولة للتصدي للمشكلة. أما فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في فييت نام فقد أوضح المدير أن الصندوق يتعاون تعاونا وثيقا مع المنظمات الشعبية لفييت نام وأنه يحاول من خلال عدة طرق زيادة الدعم للمنظمات غير الحكومية في عدد من بلدان المنطقة بما فيها فييت نام.

٢٣٣ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري لفييت نام، الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/158 بمبلغ ٢٤ مليون دولار على مدى السنوات الأربع ١٩٩٧-٢٠٠٠. وأعرب وفد فييت نام عن امتنانه للدعم الذي يلقاه من الصندوق.

ثالث عشر - صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية

٢٣٤ - ذكرت المديرة التنفيذية في تقرير شفوي أمام المجلس التنفيذي عن التنسيق بين الوكالات في مجال السياسات الصحية، أن المجلس طلب منها في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ أن تقدم إليه تقريرا عن الجهود التي تُبذل لزيادة تقوية التعاون في هذا المجال، خاصة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقالت إنه يسرها أن تُبلغ المجلس أن التعاون على المستوى التنفيذي فعال جدا، وذكرت عدة أمثلة على ذلك. ومع ذلك فقد أصبح من الواضح أن تقوية التنسيق على مستوى السياسة والاستراتيجية يحتاج من المجلس أن يسعى إلى عضوية اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية، التي تتكون حاليا من ممثلي المجلسين التنفيذيين لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وقالت إن تلك اللجنة المشتركة تناولت في دورتها الاستثنائية في أيار/مايو ١٩٩٦ عددا من المواضيع، كثير منها له صلة مباشرة بولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك في مجالات منها صحة الأمهات ووفيات الأمهات وصحة المراهقين والصحة الإنجابية والإيدز. وفي الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لليونيسيف اتضح من المناقشات الدور القيّم الذي تقوم به اللجنة المشتركة في مساعدة اليونيسيف في تطوير سياستها واستراتيجيتها. وقالت إنها تشعر أن عضوية المجلس التنفيذي للصندوق ستعود عليه بالفائدة، وطلبت من أعضاء المجلس أن ينظروا في هذه الإمكانية.

٢٣٥ - ورحبت الوفود بتوصية المديرة التنفيذية في أن يُصبح المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عضوا في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية، وقالوا إنهم يرحبون بجميع الجهود التي تؤدي إلى زيادة وتحسين التنسيق والتعاون بين مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وذكر بعض الوفود أنه حين نوقش الموضوع لأول مرة في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ كانوا غير متأكدين في ذلك الوقت من قيمة هذه العضوية، إلا أن رد الفعل الإيجابي من قبل المجلس التنفيذي لليونيسيف، منذ ذلك الوقت، من ناحية عمله مع اللجنة المشتركة كما ورد في بيان المديرة التنفيذية، أقنعهم بأن تلك اللجنة تؤدي دورا هاما ومن ثم فإن من المناسب للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكون عضوا فيها. ويصدق هذا بوجه خاص حين اتضح أن اللجنة المشتركة تنظر في كثير من المسائل المتصلة بالصحة الإنجابية، وفي هذه الحالة فإن من المهم أن يُسمع صوت صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذه المسائل وأن تُساعد اللجنة المشتركة الصندوق في تطوير سياساته واستراتيجياته. وأعربت بعض الوفود عن أنه لا تزال تساورهم بعض الشكوك في قيمة الدور الذي تقوم به اللجنة المشتركة وإزاء عدم التوازن في الاشتراك في اجتماعاتها، وأنها قد تكون لجنة أكثر رجعية من أن تكون تقدمية. ومع ذلك فقد أعربوا عن احساسهم بشكل عام بأن اشتراك الصندوق في مناقشات اللجنة سيكون مفيدا. وأثير سؤال عمن يشترك فعلا في

مناقشات اللجنة المشتركة، لأنه على الرغم من أن المجالس التنفيذية نفسها هي الأعضاء الرسمية فيها إلا أن معظم المشتركين هم في الواقع خبراء في مجال الصحة من مختلف الأمانات أو من هيئات خارجية.

٢٣٦ - وأوضحت المديرة التنفيذية مسألة الاشتراك في اللجنة المشتركة المعنية بالمسائل الصحية بأن أبلغت الوفود أن الدور الرئيسي للجنة هو أن تكون هيئة استشارة فنية، ومن ثم فإنه وإن كان أعضاء المجلس التنفيذي يشاركون في المناقشات فإن معظم ممثلي المجالس هم من الخبراء في مختلف التخصصات الصحية. وأثير سؤال حول كيفية تحرك المجلس التنفيذي باتجاه الاشتراك في عضوية اللجنة المشتركة. وقد كان اتفاق الآراء على أنه، بما أن المجلس نفسه هو الذي سينضم إلى عضوية اللجنة المشتركة، فينبغي متابعة موضوع العضوية عن طريق رئاسة المجلس التنفيذي. ومن ثم طلبت رئيسة المجلس من وفد كندا أن يُنسق صياغة قرار بهذا الشأن.

٢٣٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٣٨/٩٦ - التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير الشفوي الذي قدمته المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية؛

٢ - يؤكد من جديد على ضرورة التعاون الوثيق على جميع المستويات بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية في مجال السياسة والبرمجة الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، ويدعو اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية أن تكفل إمكانية اشتراك صندوق الأمم المتحدة للسكان في اجتماعات اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية؛

٣ - يطلب الى رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تتحقق، بمساعدة من أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان، من آراء المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن إمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الى عضوية اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية؛

٤ - يطلب الى رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان اتخاذ التدابير الملائمة لتمكين أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان من الاشتراك بصفة مراقب في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛

٥ - يطلب أيضا الى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ عن الملاحظات المبداة في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية وأن تقدم مزيدا من التوصيات، حسب الاقتضاء، بشأن التدابير اللازمة لكي ينال المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان العضوية الكاملة.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

رابع عشر - مسائل أخرى

المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٣٨ - افتتح مدير البرنامج النقاش فذكر أن إطار المساءلة الوارد في التقرير تم تحديده من خلال عملية مشاورات مستفيضة تمت في داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مساعدة خبراء خارجيين، وأنه سيوفر الروابط بين عدد من نظم المساءلة المستقلة التي ظلت تعمل على نحو جيد ولكن على أساس فردي لا على أساس متكامل. ومن بين العناصر الرئيسية في الإطار الذي حدده مدير البرنامج لجنة استعراض الإدارة/المراقبة، التي شكّلها لتيسير عملية توفير الضمانات للمجلس التنفيذي بأن نظام المساءلة في البرنامج الإنمائي يعمل بكفاءة.

٢٣٩ - وقدم مدير البرنامج المشارك تقرير المدير عن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/196/35) وكرر من جديد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع إطار المساءلة موضع التنفيذ. وألقى الضوء على عدد من العناصر المهمة التي بدأ العمل أو سيبدأ العمل بها في فترة قريبة جدا، بما في ذلك تطبيق نظام تقييم الأداء على المستويات العليا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية لاستقصاء تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، وإصدار نشرات نصف سنوية لإبلاغ الموظفين عن العقوبات الناتجة عن المساءلة التي تُطبق على أداء الموظفين وسلوكهم.

٢٤٠ - وأكدت الوفود على أهمية القيام بهذه المسألة، مُذكرين بأنها تأتي في الوقت المناسب وأنها ضرورية لتمكين البرنامج الإنمائي من زيادة كفاءته وفعاليته ومصداقيته. وأعرب عدد كبير من الوفود عن تقديرهم لأن التقرير يمثل بداية مشجعة. وطلب عدة متحدثين من مدير البرنامج كفالة أن يتضمن نظام المساءلة رصدا وتقييما منهجيين، ومراجعة داخلية وخارجية للحسابات، واستعراضات للبرامج والمشاريع، وإشراف الإدارة على الموظفين وضمان التطبيق في المنظمة بكاملها، والرقابة من قبل كبار الموظفين في الإدارة، وإرسال التقارير إلى المجلس التنفيذي، واشتراك هيئات أخرى مثل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومكتب خدمات المراقبة الداخلية. وذكروا أن المساءلة يجب أن تكون هي العمود الرئيسي في جميع عمليات البرنامج الإنمائي خاصة بالنظر إلى ترتيبات اللامركزية. وأكد المتحدثون أيضا على أهمية العلاقة بين أمانة البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي. وفي هذا الصدد حث الوفود على أن تكون التقارير شفافة. وطلب أحد المتحدثين تقريرا رسميا عن تنفيذ إطار المساءلة.

٢٤١ - ووافق المجلس التنفيذي على مشروع القرار التالي:

٣٦/٩٦ - تقرير عن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - يؤيد الاتجاه الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجعله منظمة أكثر فعالية وكفاءة وقابلية للمساءلة؛

٣ - يطلب من مدير البرنامج الإبلاغ بصورة غير رسمية في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار المساءلة.

١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٢٤٢ - وأكد أحد الوفود على جهود التنمية الواسعة النطاق التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلده خاصة في تعزيز التغييرات الديمقراطية. وأشار بتقدير إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها مدير البرنامج. وأعرب عن امتنان وفده للعمل الذي قام به المجلس التنفيذي بمنح بلده منحة استقلال، التي سوف تتيح لها تنفيذ مشروعات جديدة. وأشار إلى الحاجة إلى مزيد من التمويل لبلدان رابطة الدول المستقلة وكذلك الحاجة إلى زيادة موظفي البرنامج على المستويين الإقليمي والقطري. وأعرب عن تأييده لرأي ذُكر من قبل بشأن مسألة اللامركزية في المكاتب الإقليمية في أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

اختتام الدورة

٢٤٣ - أعلن المجلس التنفيذي اختتام أعماله باعتماد المقرر التالي:

٤٦/٩٦ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

يشير الى أنه قام في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.16 و Add.1)؛

أقر الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧:	١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

البند ٢: المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي والوثائق وأداء المجلس التنفيذي

اتخذ المقرر ٤٥/٤٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن الوثائق؛

أحاط علما بالتقرير المؤقت عن النظام الداخلي (DP/1996/CRP.12)؛

البند ٣: خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

أحاط علما بموجز المسائل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي من المقترح أن ينظر فيها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ مع التعليقات عليها (DP/1996/CRP.13)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٥

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ المقرر ٢٦/٩٥ الذي يتناول المسائل المتصلة بدورات البرمجة (DP/1996/27)؛

البند ٥: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

اتخذ المقرر ٤٤/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥؛

أحاط علما بالاستعراض السنوي للتدفق الصافي للتبرعات المقدمة من الحكومات المانحة والمستفيدة (DP/1996/28/Add.1)؛

أحاط علما باستعراض الصناديق الاستئمانية التي أنشأها مدير البرنامج في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤ وفي عام ١٩٩٥ (DP/1996/28/Add.2)؛

اتخذ المقرر ٤٠/٤٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني؛

اتخذ المقرر ٣٩/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

اتخذ المقرر ٤١/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1996/30)؛

اتخذ المقرر ٣٥/٩٦ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بنفقات الأمم المتحدة العادية والخارجة عن الميزانية في مجال التعاون التقني (DP/1996/32 و Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمعلومات المتابعة فيما يتصل بمكونات التكاليف في المقر بنيويورك (DP/1996/37)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمتابعة المقرر ٢١/٩٦ بشأن تقديم الدعم للمنسقين المقيمين (DP/1996/CRP.18)؛

أحاط علما بمعلومات المتابعة بشأن الحالة المالية (DP/1996/CRP.19)؛

البند ٦: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٣٧/٩٦ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1996/36)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1996/38)؛

البند ٧: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على إطار التعاون القطري الأول لجمهورية الصين الشعبية (DP/CCF/CPR/1)؛

وافق على إطار التعاون القطري الأول لفييت نام (DP/CCF/VIE/1)؛

اتخذ المقرر ٤٢/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن إطار التعاون العالمي؛

البند ٨: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٤٣/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

أحاط علما بالتقرير الشفوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ١٠: تقرير عن زيارة ميدانية قام بها المجلس التنفيذي

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارتين الميدانيتين اللتين قام بهما المجلس التنفيذي الى ملاوي وموزامبيق (DP/1996/CRP.14)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

أحاط علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٥ (DP/FPA/1996/22)؛

البند ١٢: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة هندوراس (DP/FPA/CP/154)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة سري لانكا (DP/FPA/CP/155)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة تونس (DP/FPA/CP/156)؛

وافق على تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية (DP/FPA/CP/157)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة فييت نام (DP/FPA/CP/158)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة كمبوديا (DP/FPA/CP/159)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة زمبابوي (DP/FPA/CP/160)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لكوبا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/23)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لمدغشقر التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/24)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لبوليفيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/25)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لإثيوبيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/26)؛

البند ١٣: التنسيق بين الوكالات في مجال السياسات والبرمجة الصحية

اتخذ المقرر ٣٨/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية.

البند ١٤: مسائل أخرى

اتخذ المقرر ٣٦/٩٦ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن التقرير المتعلق بالمساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/
صندوق الأمم المتحدة للسكان

تخصيص المواضيع للدورة العادية الأولى
(١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

البند ١ - المسائل التنظيمية

- **خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧**
- **النظام الداخلي**

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - ذأطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

- **أطر التعاون القطري**
- **أطر التعاون الإقليمي والعالمي**
- **تقرير عن تقديم المساعدة الى ميانمار** (96/01)

البند ٣ - المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

- تقارير مراجعة الحسابات (95/03)

- تنفيذ المقرر ٤٠/٤٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني

- تقرير عن نظام المساءلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥ - تنسيق عرض الميزانيات والحسابات (تقرير تحريري)

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٦ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٧ - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

- تقارير مراجعة الحسابات

البند ٨ - مسائل أخرى

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٦

المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ **نيويورك، ١٥-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦**	
١/٩٦	تقديم المساعدة إلى ميانمار	٢٩٩
٢/٩٦	مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات	٢٩٩
٣/٩٦	البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل	٣٠٠
٤/٩٦	أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة	٣٠١
٥/٩٦	إعداد التقارير اللازمة للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٦	٣٠١
٦/٩٦	الوثائق	٣٠٢
٧/٩٦	تنفيذ ترتيبات البرمجة اللاحقة	٣٠٣
٨/٩٦	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٣٠٤
٩/٩٦	التعاون فيما بين بلدان الجنوب: تقديم الدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان الى منظمة "شركاء في مجال السكان والتنمية"	٣٠٥
١٠/٩٦	استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية	٣٠٥
١١/٩٦	تقديم المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البوسنة والهرسك	٣٠٦
١٢/٩٦	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦	٣٠٧
	الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ **٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦**	
١٣/٩٦	عملية البرمجة القطرية المقبلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣١٤

المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
١٤/٩٦ -	دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات	٣١٥
١٥/٩٦ -	تخصيص الموارد للبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٣١٥
١٦/٩٦ -	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز)	٣١٧
١٧/٩٦ -	التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية	٣١٨
١٨/٩٦ -	برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣١٩
١٩/٩٦ -	برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	٣٢٠
٢٠/٩٦ -	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٢٠
٢١/٩٦ -	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة	٣٢١
٢٢/٩٦ -	برنامج الاتصال والإعلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٢٢
٢٣/٩٦ -	تكاليف دعم الوكالات	٣٢٣
٢٤/٩٦ -	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦	٣٢٣

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦
جنيف، ١٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

٢٥/٩٦ -	المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي والوثائق وممارسة المجلس التنفيذي لمهامه	٣٢٩
٢٦/٩٦ -	خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ وسلطة الإنفاق البرنامجي	٣٣٠
٢٧/٩٦ -	صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المتلقية، وبخاصة في أفريقيا	٣٣١
٢٨/٩٦ -	بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٣٢
٢٩/٩٦ -	بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٣٣

المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
٣٠/٩٦ -	ناميبيا: مركز خاص معادل لمركز أقل البلدان نموا	٣٣٦
٣١/٩٦ -	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات	٣٣٦
٣٢/٩٦ -	متطوعو الأمم المتحدة	٣٣٩
٣٣/٩٦ -	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٤٠
٣٤/٩٦ -	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦	٣٤٠

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٣٥/٩٦ -	أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات	٣٤٥
٣٦/٩٦ -	تقرير عن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٤٦
٣٧/٩٦ -	التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٤٦
٣٨/٩٦ -	التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية	٣٤٧
٣٩/٩٦ -	النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٤٨
٤٠/٩٦ -	الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني	٣٤٨
٤١/٩٦ -	تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧	٣٥٠
٤٢/٩٦ -	إطار التعاون العالمي	٣٥٤
٤٣/٩٦ -	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٣٥٤
٤٤/٩٦ -	الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٥	٣٥٦
٤٥/٩٦ -	الوثائق	٣٥٧
٤٦/٩٦ -	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦	٣٥٩

١/٩٦ - تقديم المساعدة إلى ميانمار

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على مواصلة تمويل الأنشطة في القطاعات التي سبق بيانها في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣؛

٢ - يأذن لمدير البرنامج أن يوافق على المشاريع على أساس كل مشروع على حدة، بمبلغ إجمالي لا يتعدى ٥٢,٠٧٦ من ملايين الدولارات خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧؛

٣ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ ودورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، تقييما لمدى استمرار المساعدة المقدمة إلى ميانمار في الوفاء بأحكام مقررات المجلس التنفيذي الحالية، بما فيها مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣.

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٢/٩٦ - مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات (DP/1996/7) **ويعرب عن تقديره للعمل التعاوني الهام المشترك فيما بين الوكالات الذي يضطلع به المكتب في إطار الفريق العامل للمشتريات المشترك بين الوكالات، وهو ما تبين أن له أثرا هاما على إنجازات البرامج واقتصاد العمليات والشفافية في استخدام الأموال العامة؛**

٢ - يؤكد من جديد أن مكتب المشتريات المشترك بين الوكالات، في إطار ولايته المتعلقة بالبحث والتطوير في المسائل المتصلة بالشراء لمنظومة الأمم المتحدة، سيواصل تعزيز التعاون والتنسيق المشتركين بين الوكالات، حيثما أمكن، موجدا سبلا لجعل هذه الأنشطة ذاتية التمويل؛

٣ - يؤكد من جديد أيضا أن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات عليه، في إطار ولايته المتعلقة بخدمات المشتريات، أن يواصل تقديم مجموعة كاملة من خدمات المشتريات هذه لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وللشركاء في التنمية خارج منظومة الأمم المتحدة، بما فيهم المنظمات غير الحكومية والحكومات والوكالات الحكومية، مستفيدا في ذلك من القدرة التي كونها في مجال الأصناف المشتركة بين المستعملين، حسبما حددها الفريق العامل للمشتريات المشترك بين الوكالات، ومجموعات

المنتجات الأخرى التي سيقرر مدير البرنامج أن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات يملك القدرة اللازمة لها؛

٤ - يشجع مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات على أن يبحث عن سبل لتنسيق ترتيبات الشراء مع كيانات الأمم المتحدة للإفادة من جوانب القوة لدى كل كيان وبالتالي يقدم خدمات أفضل للمجتمع الإنمائي، وخاصة للبلدان التي تنفذ لصالحها برامج؛

٥ - يطلب إلى مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات أن يقدم تقريرا موحدا كل سنتين إلى المجلس التنفيذي عن أنشطته، بما في ذلك الشراء المباشر، وأن يقدم تقريرا إحصائيا وافيا عن عمليات الشراء التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦؛

٦ - يؤكد الفقرات ٤١ إلى ٤٣ من مقرره ٢٨/٩٥ فيما يتعلق بميزانية مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بما في ذلك ملاك الموظفين المعدل وهياكل الرتب المنقحة للمكتب.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٣/٩٦ - البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير، بصورته الواردة في الوثيقة DP/FPA/1996/3، وبالتعليقات المدلى بها أثناء دورة المجلس التنفيذي؛

٢ - يؤيد اقامة برنامج عالمي لوسائل منع الحمل، يديره صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويمول برأس مال أولي قدره ٥ ملايين دولار، كما هو مبين في الفقرة ٢٣ من الوثيقة DP/FPA/1996/3، كعنصر متمم للعمل الشامل الذي يضطلع به الصندوق في مجال تعزيز برامج الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، ويشدد على وجوب رصد هذه الأنشطة بدقة للتأكد من تقيدها بالمعايير الفنية للسلامة والنوعية؛

٣ - يطلب من المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا مرحليا سنويا إلى المجلس التنفيذي عن أنشطة وإدارة البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل مولية اهتماما خاصا للتقدم المحرز في تعزيز القدرات الوطنية على معالجة الجوانب السوقية لشراء وسائل منع الحمل؛

٤ - يطلب من المديرة التنفيذية الانخراط في مزيد من التعاون والتنسيق المناسبين مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وخاصة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات ومنظمة الصحة العالمية، الناشطين في ميداني الشراء والصحة الإنجابية؛

٥ - يطلب من المديرة التنفيذية أن تتخذ الترتيبات لإجراء تقييم مستقل وخارجي شامل للبرنامج العالمي لوسائل منع الحمل في وقت يقرره المجلس التنفيذي، وخاصة فيما يتعلق بأثره في بناء القدرة الوطنية وذلك لتزويد المجلس بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي مواصلة البرنامج أو إنهاؤه.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٤/٩٦ - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام (DP/1996/8)؛

٢ - يدعو إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات وإدارات الأمم المتحدة الأخرى إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتقوية الصلات البرنامجية ضمن ولاية كل منها؛

٣ - يوصي بأن ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تضمين خطة عمله المتعلقة بالتقييم تقييما لأنشطة إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التي يمولها، بما في ذلك مراجعة حساب القيمة في مقابل المال.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٥/٩٦ - إعداد التقارير اللازمة للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوارد في الوثيقة DP/1996/9، وبتقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوارد في الوثيقة DP/FPA/1996/6، وبالتعليقات عليهما؛

٢ - يحث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يكفلا أن تتضمن تقاريرهما المقدمة إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٦ معالجة كاملة للمسائل التي ستبحث وفقا لمقررات وقرارات المجلس والجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها قرارات المجلس ١٩٩٥/٥٠ و ١٩٩٥/٥١ و ١٩٩٥/٥٦ وقرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠؛

٣ - يطلب أن يكون مضمون تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدمة إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٦ على نحو يمكّن المجلس من مقارنة المنجزات التي حققتها كل منظمة ومن تحديد المشاكل والتوصية بتدابير ملائمة، بصدد المسائل المتعلقة بتخصيص الموارد والتوفيق بين الاجراءات وعرض الميزانية، والخدمات الإدارية المشتركة والمباني والرصد والتقييم، إلى غير ذلك؛

٤ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى جانب المديرين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، أن يتفقوا على شكل وهيكل موحدين لتقاريرهم المقدمة إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٦، مع مراعاة الفقرة ٢ من هذا المقرر.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٦/٩٦ - الوثائق

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى أهمية التقيد بدقة بالقرارات والقواعد المنشئة لترتيبات خاصة باللغات لمختلف هيئات وأجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٥٠/١١؛

٢ - يطلب من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إنشاء فريق عامل معني بمسائل توزيع الوثائق، وذلك بالتعاون مع المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبمشاركة الإدارات المعنية وبالاشتراك مع ممثلي المجموعات اللغوية؛

٣ - يطلب من مدير البرنامج تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ عن حالة هذه المسألة واقتراح حلول ملموسة.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٧/٩٦ - تنفيذ ترتيبات البرمجة اللاحقة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1996/3، وبالتعليقات التي أدلت بها الوفود عليه، وبالايضاحات المقدمة من مدير البرنامج أثناء مناقشات التقرير ويطلب من مدير البرنامج أن يكفل أن تكون المبادئ التوجيهية متفقة كل الاتفاق مع تلك الايضاحات، التي ستدرج أيضا في تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦، وأن تقدم المبادئ التوجيهية المنقحة إلى المجلس التنفيذي في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز الدورة السنوية لعام ١٩٩٦؛

٢ - يؤكد من جديد أن إطار التعاون القطري هو الوثيقة المركزية في عملية البرمجة القطرية وأن الحكومة المتلقية تتحمل المسؤولية الأولى عن صياغة الإطار، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك عن تنسيق جميع أنواع المساعدة الخارجية، بغية إدماج المساعدة بصورة فعالة في عمليتها الإنمائية؛

٣ - يشدد على الأهمية التي يعلقها على آليات التنسيق على المستوى القطري المنشأة بقراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ ويؤكد من جديد أن إطار التعاون القطري ينبغي أن يصاغ وفقا للقرارين المذكورين؛

٤ - يلاحظ أن إطار التعاون القطري ينبغي أن يوضع على أساس تقييم واقعي للإيرادات من الموارد الأساسية وغير الأساسية على السواء؛

٥ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم، في وقت مناسب، إطار التعاون القطري كما يصوغه البلد المعني، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى المجلس التنفيذي لاعتماده. وينبغي أن يوضع إطار التعاون القطري على أساس الخطط والأولويات الوطنية، والظروف الخاصة بكل بلد، والدروس المستفادة من التعاون السابق، فضلا عن ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأولوياته البرنامجية. ويجب أن يوجز إطار التعاون القطري الاستراتيجية الشاملة المقترحة لتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي أن يحدد إطار التعاون القطري أهدافا قابلة للقياس حيثما أمكن للنتائج والآثار المتوقعة وأن يوجز كذلك الترتيبات الإدارية للتنفيذ والتطبيق والتنسيق والرصد والاستعراض فضلا عن استراتيجية لتعبئة الموارد ورقم مستهدف لجميع الموارد التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦ - يقرر أن تعتمد أطر التعاون القطري بالصيغة التي تقدم بها، بدون عرض أو مناقشة، ما لم يقم خمسة أعضاء على الأقل بإبلاغ الأمانة كتابة قبل الاجتماع برغبتهم في عرض إطار تعاون قطري معين على المجلس التنفيذي. ويجب على الأمانة أن تقوم بإبلاغ جميع أعضاء المجلس بأطر التعاون القطري التي ستقدم إلى المجلس؛

٧ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ شكلا وتوقيتا مقترحين لتقارير الاستعراض، استنادا إلى المعلومات المستقاة من النظام الجديد لرصد البرامج، والاستعراض الدوري والإشراف، والتخصيص الفعلي للموارد، والتقييمات المتاحة ذات الصلة والاستعراض الدوري للأنشطة التنفيذية لكل مكتب قطري، مما سيساعد المجلس في استعراض التنفيذ الفعلي لإطار التعاون القطري في كل بلد والدروس المستفادة كجزء من الإعداد لإطار التعاون القطري التالي؛

٨ - يقرر أن يقدم مدير البرنامج تقارير الاستعراض إلى المجلس التنفيذي، مركزا على عينة تمثيلية من التقارير تشمل مجموعة من البرامج لها صفة التمثيل من حيث النوع والموقع الجغرافي. وإذا اقتضت الضرورة، فإن المجلس سيقوم عندئذ بتقديم التوجيه بصدد البرمجة المقبلة. وينبغي أن تكون النتيجة المتفق عليها لاستعراض المجلس التنفيذي جزءا لا يتجزأ من الإعداد لإطار التعاون القطري التالي؛

٩ - يطلب من مدير البرنامج أن يتيح لأعضاء البرنامج، على أساس منتظم، قوائم بالتقارير المتاحة عن الاستعراضات والتقييمات الدورية لأنشطة البرامج القطرية؛

١٠ - يقرر أن تصبح الترتيبات الموصوفة أعلاه سارية المفعول فورا، ما عدا تلك الواردة في الفقرة ٦، والتي سيبدأ سريانها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وستستعرض في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ في ضوء الخبرة المكتسبة منها، مع مراعاة ترتيبات البرمجة القطرية أيضا في منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٩٦/٨ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع التقدير بالمعلومات المقدمة من المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بصدد تحسين الحالة المالية للصندوق؛

٢ - يأذن لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على أساس استثنائي بالنظر إلى الرصيد الإيجابي للموارد، بصياغة مشاريع جديدة إضافية في عام ١٩٩٦ بمبلغ إجمالي لا يتجاوز مليوني دولار؛

٣ - يطلب أن يقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المستقبل إلى المجلس التنفيذي، كتابة، وفقا للقواعد الثابتة المتعلقة بتقديم الوثائق، جميع المقترحات التي تتطلب اتخاذ تدابير من جانب المجلس.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٩/٩٦ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب: تقديم الدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان الى منظمة "شركاء في مجال السكان والتنمية"

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على الترتيبات المقترحة لدعم منظمة "شركاء في مجال السكان والتنمية" الحكومية الدولية، كما ورد وصفها في التقرير المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب: تقديم الدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى منظمة "شركاء في مجال السكان والتنمية" (الوثيقة DP/FPA/1996/11)؛

٢ - يدعو الشركاء إلى النظر في توسيع نطاق مجموعتهم بأن يشركوا بصورة فعلية بلدانا نامية أخرى وبلدانا ذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية في برامج منظمة "شركاء في مجال السكان والتنمية"؛

٣ - يطلب من المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ عن أنشطة ومنجزات هذه المبادرة، بما في ذلك دور صندوق الأمم المتحدة للسكان، وعن مبررات مواصلة الصندوق الاشتراك بعد عام ١٩٩٨.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

١٠/٩٦ - استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير المتعلق بالنهج الجديد لتخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية (الوثيقة DP/FPA/1996/1)؛

٢ - يقرر أن يواصل النظر في هذا البند من جدول الأعمال في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

٣ - يطلب من المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ وثيقة منقحة تعكس التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس بصدد النهج الجديد لتخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان أثناء دورة المجلس العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

١١/٩٦ - تقديم المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البوسنة والهرسك

إن المجلس التنفيذي،

١ - يأخذ في الاعتبار اتفاقات السلام الأخيرة التي تحسبت للحاجة الملحة للاضطلاع بأنشطة واسعة النطاق لإعادة البناء وإعادة التأهيل، فضلا عن الحاجة الملحة إلى إعادة بدء عملية التنمية في البوسنة والهرسك؛

٢ - يؤكد على أهمية تهيئة الظروف المؤدية إلى إعادة بناء البوسنة والهرسك وتنميتها ويشجع الدول الأعضاء على تقديم المساعدة لذلك؛

٣ - يحيط علما بالطلب المقدم من حكومة البوسنة والهرسك لتلقي ما تدعو إليه الضرورة من المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المرحلة الحاسمة؛

٤ - يرحب بعزم مدير البرنامج على تخصيص أموال إضافية لأنشطة البرمجة في عام ١٩٩٦؛ ويوصي بألا يقل المبلغ عن ٥ ملايين دولار، وأن يأتي هذا المبلغ، بالقدر الممكن، من موارد البرنامج الخاصة المتاحة غير المبرمجة. ويجب استخدام هذه الأموال للبرامج التي تضعها حكومة البوسنة والهرسك بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يوصي بأنه يجوز، إذا دعت الضرورة، تخصيص أموال إضافية بالاقتراض على حساب البند ١-١-٣: الموارد المخصصة للتنمية في البلدان التي تمر بحالات استثنائية. ويجب ألا يعتبر هذا الإجراء سابقة لرصد مخصصات مماثلة لبلدان محددة، فتلك المخصصات سوف تستند في المستقبل إلى مبادئ توجيهية يجري وضعها من أجل استخدام هذا المرفق؛

٦ - يرحب بقرار مدير البرنامج إقامة مكتب قطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البوسنة والهرسك في أقرب وقت ممكن؛

٧ - يطلب كذلك من مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

١٢/٩٦ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام أثناء دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالين لعام ١٩٩٦:

الرئيس: سعادة السيدة أنيت ديزيل (ترينيداد وتوباغو)
نائب الرئيس: السيد رولاندو بهاموندیز (كندا)
نائب الرئيس: السيد بروس ل. ناماكاندو (زامبيا)
نائب الرئيس: السيدة سيسيليا ب. ريبونغ (الفلبين)
نائب الرئيس: السيد ميلان دوبتشيك (سلوفاكيا)

أقر جدول أعمال دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ وخطة عملها (DP/1996/L.1)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ (DP/1995/54)؛

وافق على الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في نيويورك رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦: ٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦
الدورة السنوية لعام ١٩٩٦: ٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ (جنيف)

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦: ٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

(ملاحظة: يوم ١٦ أيار/مايو عطلة رسمية للأمم المتحدة في جنيف)
وافق على المواضيع التي ستناقش في هذه الدورات كما ترد في المرفق؛

اتخذ المقرر ٦/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن الوثائق.

البند ٢: المبادرات من أجل التغيير

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن متابعة الفقرة ٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٩٥ مشفوعا بالتعليقات بهذا الشأن (DP/1996/2)؛

البند ٣: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

اتخذ المقرر ٧/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن تنفيذ ترتيبات البرمجة اللاحقة؛

اتخذ المقرر ١١/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن تقديم المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البوسنة والهرسك؛

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ١/٩٦ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار؛

أحاط علما بتمديد البرنامج القطري الخامس لفيجي (DP/CP/FIJ/5/EXETENSION 1)؛

أحاط علما بتمديد البرنامج القطري الخامس لتونغا (DP/CP/TON/5/EXETENSION 1)؛

اعتمد إطار التعاون القطري الأول لبنغلاديش (DP/CCF/BGD/1)؛

أحاط علما بأهداف البرنامج الخاص بأروبا الذي يشمل الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ (DP/1996/5)؛

أحاط علما بأهداف البرنامج الخاص بترينيداد وتوباغو الذي يشمل الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ (DP/1996/6)؛

البند ٥: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

اتخذ المقرر ٢/٩٦ المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات؛

البند ٦: أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

اتخذ المقرر ٤/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

البند ٧: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٨/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ٨: تكاليف دعم الوكالات

وافق على إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

البند ٩: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: المتابعة والأعمال التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتخذ المقرر ٥/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير بشأن المتابعة والأعمال التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (هيف/إيدز)

وافق على إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

البند ١١: صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية تخصيص الموارد

اتخذ المقرر ٩٦/١٠ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ١٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: الدور المقبل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها والاحتياجات لإدارة السوقيات ذات الصلة

وافق على إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

البند ١٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل

اتخذ المقرر ٩٦/٣ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل؛

البند ١٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان: الانضمام إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية

وافق على إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

البند ١٥: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تقديم مساعدة مؤقتة إلى جنوب أفريقيا (DP/FPA/1996/10)؛

وافق على الموارد الإضافية للبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مالي (DP/FPA/1996/7)؛

وافق على الموارد الاضافية للبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أوغندا (DP/FPA/1996/8)؛

وافق على إرجاء النظر في طلب موارد إضافية للبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بوركينا فاصو (DP/FPA/1996/9) إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

البند ١٦: صندوق الأمم المتحدة للسكان: التعاون فيما بين بلدان الجنوب

اتخذ المقرر ٩/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن تقديم الدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى منظمة "شركاء في مجال السكان والتنمية"؛

البند ١٧: مسائل أخرى

أحاط علما ببيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر (DP/1996/CRP.1) وبالتعليقات المدلى بها في ذلك الصدد.

١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

مرفق

تخصيص المواضيع للدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الثانية (٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦)

البند ١ - المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان (٤/٩٦)

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: فعالية برنامج المنشورات لصندوق الأمم المتحدة للسكان (٣٥/٩٥)

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها واحتياجات إدارة السوقيات ذات الصلة (٢١/٩٥)

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الانضمام إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية (١٥/٩٥)

الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة: تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات (تقرير شفوي)

البند ٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الأمم المتحدة المشترك المرعي من جانب منظمات عدة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (هيف/إيدز)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات (DP/1995/49)

البند ١٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (استعراضات منتصف المدة)

البند ١١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥ (الفقرات ١٤ و ٣٦ و ٣٧)

البند ١٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم (٢/٩٢، الفقرة ٣)

البند ١٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (٢/٩٢، الفقرة ٣)

البند ١٤ - مسائل أخرى (بما فيها تقرير عن زيارة ميدانية)

الدورة السنوية (٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ - جنيف)

- المسائل التنظيمية

- النظام الداخلي

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على المستوى البرنامجي

- بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل المتصلة به (بما فيه المبادرات من أجل التغيير)

- المسائل المتصلة بدورات البرمجة:

-- تنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة: تقرير مؤقت

- متطوعو الأمم المتحدة (٢/٩٢، الفقرة ٥)

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثالثة (٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات

- التقارير عن الزيارات الميدانية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتصلة بدورات البرمجة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ و ٢٦/٩٥

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

-- متابعة مقرري المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ و ٣٢/٩٥

- تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

دورات عام ١٩٩٧

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧	١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧	٥-١٦ أيار/مايو ١٩٩٧
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

١٣/٩٦ - عملية البرمجة القطرية المقبلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يدعو المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى النظر في سبل تنسيق عملية البرمجة القطرية للصندوق مع مثيلتيها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وفي هذا السياق، ينبغي للمديرة التنفيذية استعراض شكل الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي بشأن الأنشطة القطرية، ومضمون هذه الوثائق وتوقيتها فضلا عن طريقة مناقشتها؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى الدول الأعضاء، بعد إجراء مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، توصيات بشأن عملية البرمجة القطرية المقبلة في

صندوق الأمم المتحدة للسكان، استنادا إلى نتائج عمليات البحث والاستعراض المبينة أعلاه، في موعد لا يتجاوز دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ١٩٩٧.

٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦

١٤/٩٦ - دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية عن الدور المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الحاجات غير المستوفاة من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات (DP/FPA/1996/2)؛

٢ - يؤيد الأنشطة المستقبلية المقترحة للمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل واحتياجات البلدان النامية في مجال إدارة السوقيات في التسعينات؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا مرحليا عن أنشطة المبادرة العالمية كجزء من تقريرها السنوي.

٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦

١٥/٩٦ - تخصيص الموارد للبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية المتعلق بنهج منقح لتخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية (DP/FPA/1996/15) وبتعليقات المجلس التنفيذي في ذلك الصدد؛

٢ - يعيد تأكيد الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها في سياق التزام بالمبادئ الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يعيد التأكيد أيضا على أنه، لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ثمة حاجة إلى التعبئة الملائمة للموارد على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن تعبئة موارد جديدة وإضافية للبلدان النامية من جميع المصادر، بما فيها المصادر المتعددة الأطراف والثنائية ومصادر القطاع الخاص، ويدعو البلدان التي يتسنى لها زيادة تبرعاتها لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن تفعل ذلك؛

٤ - يؤيد نهج تخصيص الموارد الوارد في التقرير، بما فيه المؤشرات والعتبات الدنيا لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠٠٥؛

٥ - يؤيد أيضا، في هذا السياق، اتباع النهج المرن إزاء تخصيص الحصص النسبية من الموارد للفئات الجديدة من البلدان وكذلك إزاء توزيع الموارد على فرادى البلدان تمشيا مع الفرع المعنون "توزيع الموارد على فرادى البلدان" بالتقرير؛

٦ - يقرر أن يولي صندوق الأمم المتحدة للسكان، عند استخدامه لهذا النهج المرن، عناية خاصة لأقل البلدان نموا وللبلدان ذات الدخل المنخفض ولأفريقيا؛

٧ - يقرر أيضا أن يستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، عند توزيع الموارد على فرادى البلدان داخل كل فئة، معيار حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي فضلا عن المؤشرات الملائمة الأخرى المتعلقة بمستوى تنمية البلد؛

٨ - يقرر كذلك أن يرتكز تخصيص الموارد على تقييم شامل للاحتياجات والمتطلبات الفعلية للبلدان، وأن يراعي مراعاة تامة البرامج والخطط والاستراتيجيات الوطنية المتماسكة المتعلقة بالسكان والتنمية والحاجة إلى الموارد الخارجية لاستكمال الجهود التمويلية الوطنية في مجال السكان والتنمية؛

٩ - يؤيد الإجراء الموضوع لتقسيم البلدان إلى المجموعات ألف وباء وجيم على النحو المبين في التقرير ويوافق على الحصص النسبية التالية من الموارد: ٦٧-٦٩ في المائة للمجموعة ألف، و ٢٢-٢٤ في المائة للمجموعة باء، و ٥-٧ في المائة للمجموعة جيم، و ٣-٤ في المائة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بصورة مؤقتة، و ٠,٥ في المائة للبلدان الأخرى؛

١٠ - يقر بأن بعض البلدان ربما لا تزال بحاجة إلى دعم برنامجي في مجالات مواضيعية مختارة لكيلا يتهدد الخطر، بسبب الأوضاع الاقتصادية المعاكسة، المكاسب المحققة بالفعل؛

١١ - يقر أيضا بضرورة معالجة مشاكل قطاعات ومجالات اجتماعية كبيرة لم تغطها مؤشرات المتوسط الوطني؛

١٢ - يعيد تأكيد ضرورة مواصلة صندوق الأمم المتحدة للسكان تشجيع وتعزيز التعاون بين كيانات الجنوب في مجموعات البلدان كافة، سواء داخل المناطق أو فيما بينها؛

١٣ - يوصي بإدخال النهج المنقح لتخصيص الموارد على مراحل، مع مراعاة كل من المرحلة التي بلغتها دورة المساعدة الجارية وحالة التنفيذ البرنامجي في فرادى البلدان؛

١٤ - يوصي المديرة التنفيذية بإجراء استعراض كل خمس سنوات لنظام تخصيص الموارد، يشمل تقييم أداء المؤشرات ومستوياتها العتبية وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس التنفيذي ابتداء من عام ٢٠٠٠؛

١٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في تقرير الصندوق السنوي معلومات عن مستوى المخصصات والمبالغ المدفوعة لفئات البلدان بما يتفق مع النهج المنقح، فضلا عن المعلومات المتعلقة بتخصيص الموارد للمناطق ولأقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض وبتوزيع الموارد عليها؛

١٦ - يطلب أيضا من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل العمل المنهجي اللازم للاستمرار في وضع مؤشرات لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تكون ذات قيمة عملية في المساعدة على تخصيص الموارد، بما فيها مؤشرات لقياس تكامل جميع مكونات خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦

١٦/٩٦ - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعةالبشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقارير والبيانات الشفوية التي قدمها كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تتناول الدعم الذي يقدمانه إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، لا سيما على المستوى القطري، ويؤكد من جديد على أهمية أن تتخذ جميع الوكالات التي تشترك في رعاية البرنامج إجراءات جماعية ومتضافرة بشأن الفيروس والمتلازمة، تنسق من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعقد، دون إبطاء، ترتيبات مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، فيما يتعلق بتقديم الدعم المالي والإداري والسوقي للعمل في مجال الفيروس/المتلازمة، والعمل على إيضاح دور ومهمة موظفي

البرامج الوطنية المعينين لتقديم الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٦/٩٤؛

٣ - يوصي بإعطاء برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الفرصة لإحاطة المجلس التنفيذي علما بأنشطته أثناء الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦.

٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦

١٧/٩٦ - التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بمذكرة المعلومات الأساسية عن إمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية (DP/FPA/1996/5)؛

٢ - يؤكد من جديد على ضرورة التعاون الوثيق على جميع المستويات بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المسائل التي تحظى باهتمام مشترك والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك، في جملة أمور، المسائل المتعلقة بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يشجع المديرة التنفيذية على استكشاف سبل مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية، ولا سيما مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، من أجل وضع سياسات وبرامج صحية منسقة، وذلك في مجالات تتضمن مجال الصحة الإنجابية، في سياق متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٤ - يدعو المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تقديم تقرير شفوي إلى مجلس التنفيذي، في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٦، بشأن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ هذا المقرر.

٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦

١٨/٩٦ - برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية بشأن فعالية برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/14) ويؤكد من جديد أهمية أنشطة الإعلام والدعوة التي ينبغي أن تمكن من نشر الوعي المتزايد بأنشطة الصندوق وتحسين تفهمها؛

٢ - يحيط علما أيضا بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل جعل معظم منشوراته متوفرة بمختلف اللغات ويطلب إلى المديرة التنفيذية أيضا أن تضع التوازن فيما بين اللغات في اعتبارها لدى تطوير وسائل النشر الإلكتروني للمعلومات؛

٣ - يشجع المديرة التنفيذية على إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات برنامج منشورات شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية، من أجل دعم جهود الإعلام والتثقيف والاتصال التي تبذل على المستويين الوطني والمحلي بالوسائل الملائمة؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقوم، بهدف تعزيز منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالمضي في وضع سياسة واستراتيجية في مجال الاتصال والإعلام، في سياق الدور الذي يضطلع به الصندوق في مجال الدعوة، وبالتشاور مع أعضاء المجلس ومع المراقبين والمنظمات غير الحكومية، تراعى ضرورة تحديد أولويات لمنشوراته، مع إيلاء اهتمام خاص لمحتوى المنشورات الأخرى للأمم المتحدة وللقيود المالية والبشرية التي يواجهها الصندوق؛

٥ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية أن تعرض على المجلس التنفيذي، في موعد يسبق انعقاد الدورة التي ستقوم بدراسة تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، المتعلقة بالخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج، الاستراتيجية المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه؛

٦ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في الوثيقة المتصلة بعرض تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بيانات مفصلة عن تكاليف المنشورات تتضمن معلومات عن توزيع هذه المنشورات؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرس وتقترح على المجلس التنفيذي جميع التوصيات الكفيلة بتيسير القيام في الوقت المناسب بجمع ونشر البيانات الحالية الواردة في "قائمة المشاريع السكانية في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم" وفي "دليل مصادر المساعدات السكانية الدولية".

٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦

١٩/٩٦ - برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1996/15)؛

٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يفكر في زيادة حجم الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في إطار الترتيبات المقبلة للفترة ١٩٩٧ ١٩٩٨؛

٣ - يشجع مجموعة الجهات المانحة الدولية على الحفاظ على المستوى المرتفع لمساهماتها المقدمة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني والاستفادة على نحو كامل من قدرات البرنامج المجربة في مجالي التنفيذ والإنجاز.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

٢٠/٩٦ - تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر بأهمية التقييم والرصد بوصفهما آليتين توفران المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال التشغيل والأثر المترتب على الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لجميع المشتركين في أنشطة البرنامج ولجميع موظفي البرامج والمجلس التنفيذي؛

٢ - يؤكد الأهمية الأساسية لإدخال الدروس المستفادة من الرصد والتقييم في التخطيط والإدارة من أجل التحسين المستمر لنوعية ناتج المنظمة والحاجة إلى أن يصبح هذا المفهوم سائدا لدى جميع موظفيها؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل، في هذا الصدد، ومن خلال آلية الخطة التنظيمية، ترسيخ التقييم والرصد في صلب الثقافة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق جملة أمور منها:

(أ) إبراز جانب المساءلة ومفهوم رصد وتقييم أداء الموظفين والأداء البرنامجي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي تدرك جميع شُعَبِه ما لهما من أهمية حيوية؛

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، وفي ضوء "المبادرات من أجل التغيير" وترتيبات البرمجة اللاحقة، باستعراض وتنقيح نظم ومعايير اختبار المواضيع للتقييم؛ ومعالجة مجالات للتركيز في تقييمات التنفيذ التشغيلي للبرنامج؛ وفرص إجراء تقييمات مشتركة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والإجراءات المطلوبة من موظفي البرنامج بما في ذلك التحديد الواضح للأهداف على جميع المستويات؛

(ج) ربط الامتثال لإجراءات الرصد والتقييم بنظم إدارة شؤون الموظفين والإبلاغ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) إبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج التقييمات الاستراتيجية؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل لأعمال التقييم درجة الاستقلال اللازمة لإجراء تقييمات موضوعية؛ وأن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

٢١/٩٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يذكّر بمقرره ٢٨/٩٥ بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها الفقرات ١٣ و ١٤ و ٣٤ إلى ٣٧؛

٢ - يحيط علما بالمعلومات التي قدمها مدير البرنامج في الدورة الحالية، وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1996/25)، وكذلك ببيان مدير البرنامج؛

٣ - يحيط علما بالتخصيص النهائي لخمس وظائف (الفقرتان ١٣ و ١٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥) حسبما اقترح مدير البرنامج؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ عن الجهود المبذولة لمتابعة قرار الجمعية العامة ١٢٤/٥٠ بشأن استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، لا سيما الفقرة ٣٨ منه، التي دعت فيها الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة، إلى تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، إلى نظام المنسق

المقيم، نظرا إلى أن مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة يعمل كجهة محورية فيما يتعلق بدعم نظام المنسق المقيم؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يستعرض، حسب الاقتضاء، الهيكل التنظيمي المقترح لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، آخذا في اعتباره التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأن يقدم تقريرا عنه في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، في سياق التقرير الذي يقدمه عن تقديرات الميزانية المنقحة؛

٦ - يقرر، في ضوء المسائل التي أثيرت في الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه، أن يوافق بصفة مؤقتة على الاقتراح المتعلق بمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة بصيغته الواردة في الفقرات ١٦٤-١٦٦ من الوثيقة DP/1995/51؛

٧ - يطلب إلى مدير البرنامج، في سياق الفقرة ٦ أعلاه، أن يضع في اعتباره ضرورة تقديم مزيد من الإيضاح بشأن تمويل المسؤولية التي أسندها الأمين العام إلى مدير البرنامج لتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وكذلك عملية الإصلاح المستمرة للأنشطة التنفيذية؛

٨ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يوجه انتباه الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة للأمم المتحدة إلى هذا المقرر.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

٢٢/٩٦ - برنامج الاتصال والإعلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يؤكد من جديد ما للترتيبات المتعلقة بالإعلام والدعوة من أهمية في زيادة الوعي بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحسين فهمها؛

٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يراعي في هذا السياق عنصر تيسير الوصول إلى المعلومات، وتحقيق التوازن بين اللغات، بما في ذلك تطوير النشر الالكتروني للمعلومات؛

٣ - يشجع مدير البرنامج على أن يعرض سياسة للإعلام والمنشورات، في نطاق ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتشاور مع أعضاء البرنامج، بحيث تؤخذ في الحسبان ضرورة تحديد أولويات منشورات البرنامج الإنمائي مع إيلاء اهتمام خاص لتفادي احتمال الازدواج مع المنشورات الأخرى للأمم المتحدة، وللقيود المالية والبشرية المفروضة على البرنامج؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، قبل استعراض تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وثيقة السياسة المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه؛

٥ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يعرض في وثيقة تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩ التكاليف التفصيلية لإنتاج وتوزيع المنشورات.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

٢٣/٩٦ - تكاليف دعم الوكالات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يعد ورقة غرفة اجتماعات بشأن نظام تكاليف دعم الوكالات؛

٢ - يقرر أن يقوم المجلس التنفيذي بالنظر في المقترحات الواردة في الوثيقتين DP/1996/13 و DP/1995/49، إلى جانب المعلومات الإضافية المطلوبة في الفقرة ١ أعلاه، في دورته السنوية لعام ١٩٩٦.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

٢٤/٩٦ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.6 و Corr.1)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.11)؛

أقر الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦: ٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ - جنيف
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦: ٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧: ١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧: ١٠ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧: ٥ - ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧ - نيويورك
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧: ١٥ - ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧*

---

* رهنا بإذن من الجمعية العامة.

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورتين المقبلتين على النحو المبين في المرفق؛

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٥/٩٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن تخصيص الموارد للبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية

اتخذ المقرر ١٣/٩٦ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن عملية البرمجة القطرية المقبلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان للرأس الأخضر (DP/FPA/CP/153)؛

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغانا (DP/FPA/CP/151)؛

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتشاد (DP/FPA/CP/150)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان للكونغو وتقديم موارد إضافيه إليه (DP/FPA/1996/16)؛

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان للجمهورية العربية السورية (DP/FPA/CP/152)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان لبوليفيا وتقديم موارد إضافية إليه (DP/FPA/1996/12)؛

البند ٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان: فعالية برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٨/٩٦ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٥: صندوق الأمم المتحدة للسكان: دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها واحتياجات إدارة السوقيات في هذا الصدد

اتخذ المقرر ١٤/٩٦ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها واحتياجات إدارة السوقيات في هذا الصدد؛

البند ٦: صندوق الأمم المتحدة للسكان: الانضمام إلى عضوية اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية

اتخذ المقرر ١٧/٩٦ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن التنسيق المشترك بين الوكالات في السياسة والبرمجة الصحية؛

البند ٧: صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات

أحاط علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير البرنامج والمديرة التنفيذية للصندوق بشأن تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات وبالتعليقات عليه؛

البند ٨: صنـــدوق الأمم المتحدة للســـكان/برنامج الأمـــم المتحدة الإنمائي: برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة منظمات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

اتخذ المقرر ١٦/٩٦ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

البند ٩: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

اتخذ المقرر ٢٣/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن تكاليف دعم الوكالات؛

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بتقرير الاستعراض المعني باستعراضات منتصف المدة (DP/1996/12) **وبالتعليقات عليه؛**

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الرابعة لموزامبيق (DP/1996/12/Add.1)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الخامسة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/1996/12/Add.2)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الأولى لجمهورية اليمن (DP/1996/12/Add.3)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الخامسة للبرازيل (DP/1996/12/Add.4)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الخامسة لرومانيا (DP/1996/12/Add.5)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن متابعة مقرر المجلس التنفيذي ١١/٩٦ بشأن تقديم المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البوسنة والهرسك.

البند ١١: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢١/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة؛

البند ١٢: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم

اتخذ المقرر ٢٠/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن التقييم؛

البند ١٣: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

اتخذ المقرر ١٩/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن تقديم المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الشعب الفلسطيني؛

البند ١٤: مسائل أخرى

وافق على عدم اتخاذ مقرر في الدورة الحالية بشأن مشروع تقرير الأمين العام عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية في صناديق وخدمات الأمم المتحدة التنفيذية، وأن يعكس تقرير المجلس التنفيذي بشكل كامل البيانات التي أدلى بها جميع أعضاء المجلس والمقترحات التي قدموها بشأن المسألة؛

اتخذ المقرر ٢٢/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن برنامج الاتصال والإعلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بتقرير الزيارة الميدانية للصين.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

مرفق

تخصيص المواضيع للدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة السنوية (٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ - جنيف)

البند ١ - المسائل التنظيمية
البند ٢ - النظام الداخلي

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٣ - تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة المضطلع بها على مستوى البرامج

البند ٤ - بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٥ - تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٦ - تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٧ - التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل المتصلة به (بما في ذلك المبادرات من أجل التغيير)

البند ٨ - المسائل المتصلة بدورات البرمجة:

- تنفيذ الترتيبات الجديدة في مجال البرمجة: تقرير مؤقت

البند ٩ - تكاليف دعم الوكالات

البند ١٠- متطوعو الأمم المتحدة

البند ١١- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ١٢- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٣- مسائل أخرى

الدورة العادية الثالثة (٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

- **المسائل التنظيمية**

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- **المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة**
- **البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**

الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- **تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات**
- **تقارير الزيارات الميدانية**

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- **المسائل المتصلة بدورات البرمجة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ و ٢٦/٩٥**
- **البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**
- **المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة**

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
-- متابعة مقرري المجلس التنفيذي ٩٥/١٨ و ٩٥/٣٢
- تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات

دورات عام ١٩٩٧

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧	١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧	٥-١٦ أيار/مايو ١٩٩٧
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧*

* رهنا بإذن من الجمعية العامة.

٩٦/٢٥ - المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي والوثائق وممارسة المجلس التنفيذي لمهامه

إن المجلس التنفيذي،

ألف - النظام الداخلي

١ - يقرر الدعوة إلى انعقاد فريق عامل مخصص مفتوح العضوية يعنى بالنظام الداخلي للمجلس التنفيذي، ويرجو من أمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة ودعم المشاورات وذلك، في جملة أمور، من خلال إعداد الوثائق الملائمة؛

٢ - يطلب إلى رئيسة المجلس التنفيذي أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ عن التقدم المحرز أثناء العملية بغية التوصل إلى قرار نهائي بشأن النظام الداخلي في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛

باء - الفريق العامل المعني بالوثائق

٣ - يحيط علما بالتقرير المؤقت للفريق العامل المعني بالوثائق وبتعليقات المجلس التنفيذي عليه في دورته السنوية لعام ١٩٩٦، ويشجع الفريق العامل المعني بالوثائق على إضفاء الصيغة النهائية على عمله وتقديم تقرير يتضمن توصيات إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥؛

جيم - ممارسة المجلس التنفيذي لمهامه

٤ - يؤكد الحاجة إلى ضمان أن يظل النهج المتبع في أساليب عمل المجلس التنفيذي مرنا وعمليا؛

٥ - يقرر الأخذ بخطة عمل سنوية للمجلس التنفيذي ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعدا، للدورة العادية الثالثة، إطارا إجماليا بالمسائل التي يمكن أن ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧، استنادا إلى مداولات المجلس السابقة والأولويات والأهداف التنظيمية المحددة لعام ١٩٩٧، وذلك بغية اعتماد خطة عمل للمجلس في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، استنادا إلى المقترحات المقدمة من الوفود بشأن هذه المسألة أثناء الدورة السنوية لعام ١٩٩٦؛

٦ - يسلم بالحاجة إلى القيام بمزيد من العمل بشأن تحسين نوعية الوثائق المقدمة إلى المجلس ووثائقه صلتها بالموضوع. واستعراض جدول أعمال المجلس بقصد تركيز المداولات في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

٢٦/١٩٩٦ - خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠١ وسلطة الانفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر مقترحات تخطيط الموارد البرنامجية المقدمة من المديرة التنفيذية والمبينة في الفقرات ٧ إلى ١٨ من الوثيقة DP/FPA/1996/18؛

٢ - يوافق على طلب سلطة الإنفاق البرنامجي لعام ١٩٩٧ بمستوى معادل للموارد الجديدة القابلة للبرمجة لعام ١٩٩٧ والمقدرة حاليا بمبلغ ٢٥٧ مليون دولار؛

٣ - يقـــر استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠: ٢٧٩ مليون دولار لعام ١٩٩٨؛ و ٣٠٥ ملايين دولار لعام ١٩٩٩؛ و ٣٣٤ مليون دولار لعام ٢٠٠٠؛

٤ - يقر أيضا استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف: ١٥ مليون دولار سنويا للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠.

٨ أيار/مايو ١٩٩٦

٢٧/٩٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المتلقية، وبخاصة في أفريقيا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يسلم بمشكلة القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية فيما يتعلق بالبرامج السكانية في البلدان المتلقية، وبخاصة في معظم البلدان الافريقية، ولا سيما أقل البلدان نموا، كما لوحظ في المناقشة المتعلقة بتقريري المديرة التنفيذية (DP/FBA/1996/17 (Part I) و DP/FBA/1996/19)؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرس هذه المشكلة بدقة في إطار الهياكل والنظم القائمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفي المشاورات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، المؤسسات الإنمائية الملمة بشؤون برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان المتلقية، وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا؛

٣ - يطلب أيضا إجراء دراسة، فضلا عن إيجاد وسائل وأنشطة أخرى للتصدي لهذه المشكلة، تركز على تدابير تشغيلية محددة يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يضطلع بها لدعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية فيما يتصل بالبرامج السكانية في البلدان المتلقية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا، وينبغي أن تستفيد التدابير المحددة من تحليل يجرى للمشاكل التي تواجه، وبصورة رئيسية على الصعيد القطري؛

٤ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، على أقصى تقدير، وكجزء من التقرير السنوي، توصيات محددة تهدف إلى اتخاذ إجراءات من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان ترمي إلى دعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المتلقية، وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا.

١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

٢٨/٩٦ - بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

يؤيد بيان المهمة الذي يرد طيه كمرفق لهذا المقرر، مع مراعاة المناقشات التي جرت خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعقودة في عام ١٩٩٦، حسبما وردت في التقرير المتعلق بالبند ٤ من جدول أعمال الدورة، ولا سيما الفقرة ٨٤.

٨ أيار/مايو ١٩٩٦

مرفق

بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدم المساعدة للبلدان النامية وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وللبلدان الأخرى، عند طلبها إياها، لمعاونتها على معالجة قضايا الصحة الإنجابية والقضايا السكانية، ويعمل على زيادة الوعي بهذه القضايا في جميع البلدان، وهو ما ظل يفعله منذ إنشائه.

ومجالات العمل الرئيسية الثلاثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان هي: المساعدة على كفالة حصول الجميع على الرعاية الصحية الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية لكل قرينين ولكل الأفراد بحلول عام ٢٠١٥ أو قبله؛ ودعم الاستراتيجيات السكانية والإنمائية التي تساعد على بناء القدرات في مجال البرمجة السكانية؛ وتعزيز الوعي بالقضايا السكانية والإنمائية، والدعوة إلى تعبئة الموارد والارادة السياسية اللازمتين لتحقيق الأهداف في مجالات عمله.

ويسترشد صندوق الأمم المتحدة للسكان بمبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤) ويعززها، وعلى وجه الخصوص، يؤكد الصندوق التزامه بالحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين ومسؤولية الرجل، وباستقلال المرأة وتمكينها في كل مكان. ويؤمن صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن ضمان هذه الحقوق وتعزيزها؛ وتعزيز رفاه الأطفال، وخاصة الطفلات، هي جميعا أهداف إنمائية في حد ذاتها. ولكل قرينين ولكل الأفراد الحق في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أطفالهم ومدى المباعدة بينهم، والحق في أن يحصلوا على المعلومات والوسائل لبلوغ ذلك.

ويؤمن صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن تحقيق هذه الأهداف سيسهم في تحسين نوعية الحياة وفي الوصول إلى الهدف المقبول من الجميع وهو تثبيت عدد سكان العالم. ونحن نؤمن أيضا بأن هذه

الأهداف جزء لا يتجزأ من جميع الجهود المبذولة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مطردة ومستدامة تلبي الاحتياجات البشرية، وتكفل الرفاه وتحمي الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة كلها.

ويسلم صندوق الأمم المتحدة بأن حقوق الانسان جميعها، بما في ذلك الحق في التنمية، هي حقوق عامة لا تتجزأ، ومترابطة ويقوم بعضها على بعض، كما عبر عنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان فيينا وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الانسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وغيرها من الصكوك المتفق عليها دوليا.

ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه الوكالة الرائدة للأمم المتحدة لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتنفيذه، التزاما كاملا، بالعمل في شراكة مع الحكوات وجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية، ووكالات المعونة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ويدعم الصندوق بقوة نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتنفيذ جميع مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وسيساعد الصندوق في تعبئة الموارد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، عقب الالتزامات التي قطعتها جميع البلدان على نفسها في برنامج العمل بأن تكفل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٩/٩٦ - بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن مجلس التنفيذي،

يقر بيان المهمة الملحق كمرفق لهذا المقرر، آخذا في الاعتبار المناقشات التي جرت أثناء الدورة السنوية التي عقدها المجلس التنفيذي لبرناج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٦ على النحو المبين في التقرير المتعلق بالبند ٧ من جدول أعمال الدورة.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

مرفق

بيان المهمة

نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا

... أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،

... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما. وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا

... أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها، قد قررنا أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض ...

من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزء من الأمم المتحدة وهو يؤيد الرؤية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة. كذلك فإنه يسلم بالمبدأ القائل بأن التنمية لا يمكن فصلها عن عملية إحلال السلام وأمن الإنسانية وأنه يجب أن تكون الأمم المتحدة قوة قوية من أجل التنمية والسلام على السواء.

وتتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معاونة البلدان في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بمساعدتها على بناء قدرتها على وضع وتنفيذ برامج تنمية فمجالات استئصال شأفة الفقر، وإيجاد فرص عمل وأسباب لكسب العيش يمكن أن تدوم، وتمكين المرأة، وحماية البيئة وتجديدها، مع إيلاء الأولوية لاستئصال شأفة الفقر.

كذلك يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة أسرة الأمم المتحدة كي تصبح قوة موحدة وقوية تدعم التنمية البشرية المستدامة، وهو يعمل أيضا على تدعيم التعاون الدولي لأجل التنمية البشرية المستدامة.

ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على طلب الحكومات ودعما لمجالات تركيزه، على بناء القدرة على تحقيق الادارة الصالحة، والمشاركة الشعبية، وتنمية القطاعين الخاص والعام، وتحقيق النمو مع الانصاف، وذلك بالتشديد على أن الخطط والأولويات الوطنية تشكل الإطار المرجعي الصالح الوحيد للبرامج الوطنية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ويؤدي الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور المنسقين المقيمين عادة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، فيدعمون، بناء على طلب الحكومات، عملية تنسيق

المساعدة الإنمائية والإنسانية، كذلك يساعد المنسقون المقيمون على تنسيق كامل الموارد الفكرية والتقنية لدى منظومة الأمم المتحدة دعما للتنمية الوطنية.

ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاهدا ليكون شريكا فعالا في مجال التنمية لوكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، وهو يعمل على دعم سبل العيش بينما تسعى الوكالات إلى دعم أسباب الحياة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة البلدان على التأهب لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث المعقدة والحيلولة دون حصولها وعلى إدارتها.

ويستفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الخبرة الفنية المستمدة من جميع أرجاء العالم، بما في ذلك تلك المستمدة من البلدان النامية، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، ومعاهد الأبحاث.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالتشجيع على تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية تشجيعا نشطا.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار مجالات تركيزه، نقل التكنولوجيا وتكييفها وامكانية الحصول على أكثر أنواعها فعالية.

ويحصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تبرعات من كل بلد في العالم تقريبا. وهو يسعى إلى ضمان تدفق الموارد لدعم برامجه تدفقا يمكن التنبؤ به. ويقدم البرنامج أموالا في شكل منح تطبيق معايير تقوم على العالمية تحابي بقوة البلدان ذات الدخل المنخفض ولا سيما أقل البلدان نموا.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي محايدا سياسيا وهو غير متحيز في تعاونه. ويسعى البرنامج إلى تصريف أعماله بأسلوب شفاف يتسم بالمساءلة أمام جميع الجهات المهتمة به.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بعملية التقييم الإصلاح الذاتيين المستمرين. وهو يهدف إلى تحسين كفاءته وفعاليته وإلى مساعدة منظومة الأمم المتحدة على أن تصبح قوة أكبر لصالح شعوب وبلدان العالم.

وسيستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدعيم إطار للتعاون الإنمائي الدولي يستجيب للظروف العالمية والإقليمية والوطنية المتغيرة.

٩٦/٣٠ - ناميبيا: مركز خاص معادل لمركز أقل البلدان نموا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بمذكرة مدير البرنامج (DP/1996/24 و Add.1)؛

٢ - يسلم بأوجه التماثل الموجودة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ناميبيا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا؛

٣ - يقرر منح ناميبيا مركزا خاصا معادلا لمركز أقل البلدان نموا وذلك خلال السنوات الثلاث القادمة ابتداء من عام ١٩٩٧.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

٩٦/٣١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقريري مدير البرنامج الواردين في الوثيقتين DP/1996/13 و DP/1995/49، وبالمعلومات الإضافية التي قدمت عن تكاليف دعم الوكالات؛

٢ - يعيد تأكيد استمرار ملاءمة وأهمية الأهداف الرئيسية الأصلية لترتيبات تكاليف دعم الوكالات، التي تؤكد على أن هذه الترتيبات تفيد في:

(أ) تقديم حوافز من أجل التنفيذ الوطني وضمان أن تتاح للحكومات، ولا سيما للبرامج و/أو المشاريع المنفذة وطنيا، خدمات الدعم التقني المقدم من الوكالات؛

(ب) تحسين تركيز الوكالات التقني في مرحلة التخطيط وخفض مشاركتها الإدارية والتشغيلية في تنفيذ البرنامج و/أو المشاريع؛

(ج) تخصيص مـــــوارد تتيح للبلدان التي تنفذ لصالحها برامج أن تمارس المزيد من الاختيار فيما يتعلق بتنفيذ البرامج و/أو المشاريع؛

٣ - يرحب بما عبر عنه ممثلو الوكالات من تأكيد مؤداه أنه عقب تنفيذ المقرر ٣٢/٩١ ازداد الدعم التقني المقدم من الوكالات للتنفيذ الوطني كما ازداد تركيز الوكالات التقني.

٤ - يقرر أن يستمر، في إطار ترتيبات البرمجة اللاحقة، تطبيق المبادئ التوجيهية الحالية لتكاليف الدعم، وألا تعدل هذه المبادئ إلا بالقدر الضروري اللازم لما يلي:

(أ) ضمان الاتساق مع الإجراءات الإجمالية، ونظام استعراض البرامج ورصدها ومراقبتها الذي يجري انشاؤه لترتيبات البرمجة اللاحقة؛

(ب) عكس الخبرة المكتسبة بخصوص ترتيبات تكاليف الدعم من دورة البرمجة الخامسة؛

(ج) استيعاب النظام الأبسط لتخصيص تكاليف الدعم؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يضمن أن تصبح ترتيبات تكاليف دعم الوكالات أكثر استجابة للأولويات والمطالب القطرية داخل إطار البرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يعزز ملاءمة الدعم التقني المقدم من الوكالات في مرحلة التخطيط للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرامج الوطنية، وأن يعزز أيضا الصلة بينهما؛

٧ - يقرر أن تقوم المكاتب القطرية بإدارة تسهيلات تكاليف الدعم، إدارة مباشرة، بالتعاون والتشاور الوثيقين مع البلدان التي تنفذ لصالحها برامج، وأن تستخدم هذه التسهيلات لتشجيع التنفيذ الوطني للبرامج والمشاريع، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يعزز مشاركة المؤسسات الوطنية والإقليمية المختصة وذات القدرة على المنافسة في دعم وضع السياسات والبرامج والتنفيذ التقني؛

٨ - يؤكد على أهمية الطابع المرن والمفاهيمي للمخصصات الخاصة في إطار البنود ١-٦ (الموارد المخصصة للتنفيذ)، و ٢-٢ (دعم منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج)، و ٣-٢ (خدمات الدعم التقني المقدمة من الوكالات المخصصة التابعة للأمم المتحدة)، ويحيط علما بإدراج اللجان الإقليمية في ترتيبات تكاليف الدعم؛

٩ - يحث مدير البرنامج على ضمان أن يتركز الدعم المقدم من اللجان الإقليمية بصفة رئيسية على العمل في مرحلة التخطيط بغية دعم وضع البرامج الوطنية والإقليمية، ويطلب إليه إبلاغ المجلس بالإجراءات ومجالات التركيز المتعلقة باستخدام الدعم في وضع السياسات والبرامج فيما يتعلق باللجان الإقليمية عندما يتم إنجازها؛

١٠ - يقرر أنه بغية تدعيم الحوافز المقدمة للتنفيذ الوطني، وفقا للفقرة ٢٢ من الوثيقة DP/1996/13، فإن أي موارد مخصصة لتنفيذ البرامج والمشاريع يجري توفيرها عن طريق التنفيذ الوطني ستصبح متاحة لبرمجة إضافية من جانب البلد، بما في ذلك تعزيز بناء القدرات فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني؛

١١ - يقرر أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تبسيط النظام، أن يرد تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم إلى الوكالات الخمس الكبرى (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وادارة خدمات دعم التنمية وادارتها ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) وذلك بحد أقصى قدره ١٠ في المائة، الذي بينت الخبرة أنه المتوسط الحالي لمعدل رد التكاليف بخصوص المدخلات المختلفة. واذا انخفضت التكاليف الفعلية إلى أدنى من ١٠ في المائة، فلن تسدد سوى قيمة التكاليف الفعلية المتكبدة؛

١٢ - يقرر أيضا في إطار الفقرة ١٠ من هذا المقرر وجوب أن يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تبقي الوكالات على نظام قياس التكاليف القائم، ووجوب أن يواصل مدير البرنامج تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي كل سنتين عن التكاليف الفعلية المتكبدة؛ وأن يقدم توصيات، إذا لزم الأمر، من أجل إعادة النظر في معدل رد التكاليف، بالنسبة أيضا إلى فرادى الوكالات؛

١٣ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبذل كل جهد، بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة، لضمان نشر خبرة فرادى البلدان في كل مكونات المنظومة، واستخدامها لصالح المجتمع الإنمائي الأكبر؛

١٤ - يشجع الوكالات المتخصصة على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لدعم فعالية التكالف والكفاءة لديها في تقديم الخدمات الإدارية وخدمات الدعم؛

١٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يستعرض الخبرات الحديثة العهد فيما يتعلق بترتيب تكاليف دعم الوكالات على الصعيد القطري، استنادا إلى التقييم الذي قدم بشأن هذه المسألة في عام ١٩٩٤، وأن يقدم تقريرا عن ذلك، يورد وصفا للدروس المستخلصة ويقترح بدائل مختلفة، إلى المجلس التنفيذي في الاجتماع السنوي لعام ١٩٩٧ في إطار استعراض ترتيبات البرمجة اللاحقة؛

١٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يبلغ الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية بهذا المقرر.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

٣٢/٩٦ - متطوعو الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي؛

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1996/22)؛

٢ - يلاحظ المساهمة الكبيرة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في الأنشطة الإنسانية والأنشطة المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام وحقوق الانسان وإعادة التأهيل، وكذلك في استئصال شأفة الفقر؛

٣ - يشجع متطوعي الأمم المتحدة على تكثيف اشتراكهم في كامل مجموعة الأنشطة الإنمائية والإنسانية والأنشطة المتعلقة بالسلام التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتصلة بها؛

٤ - يدرك الأعمال التي يضطلع بها متطوعو الأمم المتحدة عن طريق صندوق التبرعات الخاص في دعم الجهود المجتمعية؛

٥ - يوصي بأن يقف متطوعو الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للتعاون مع الحكومات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تكرار تحقيق النتائج الناجحة على الصعيد القطري؛

٦ - يشدد على الحاجة إلى تقديم مزيد من المساهمات، بما في ذلك تقديمها على سبيل المثال عن طريق ترتيبات التمويل المشترك إلى صندوق التبرعات الخاص لأنشطة متطوعي الأمم المتحدة، والموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة، ونقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين، والعمليات الأخرى لمتطوعي الأمم المتحدة؛

٧ - يشدد في هذا الصدد على أهمية المساءلة والشفافية وكذلك على الحاجة إلى تقديم التقارير في الوقت المحدد إلى المجلس التنفيذي عن أنشطة متطوعي الأمم المتحدة؛

٨ - يساند متطوعي الأمم المتحدة باعتبارهم الذراع التنفيذي للأمم المتحدة فيما يتعلق بمبادرة الخوذ البيض، ومن أجل التنفيذ الفعال لهذه المبادرة يدعو البلدان التي تستطيع أن تفعل ذلك إلى أن تقدم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، إلى الشباك المعني في صندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٣٩/٤٩ باء و ١٩/٥٠، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/١٩٩٥؛

٩ - يسلم بأهمية المساهمة التي يقدمها المتطوعون في كافة أنحاء العالم، ويساند الجهود التي يبذلها متطوعو الأمم المتحدة بغية تعزيز الاضطلاع بمزيد من أعمال المتطوعين؛

١٠ - يحيط علما في هذا السياق بالاقتراح المقدم من جهاز متطوعي الأمم المتحدة للنظر في جعل سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين، باعتبار ذلك إحدى أدوات تعزيز الروح التطوعية.

١٠ أيار/مايو ١٩٩٦

٣٣/٩٦ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي (DP/1996/23)؛

٢ - يشجع المدير التنفيذي على مواصلة جهوده الرامية إلى جعل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أكثر ابتكارية وفعالية من حيث التكاليف، كما أوصت بذلك لجنة التنسيق الإداري؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يبقي المجلس التنفيذي على علم بالنتائج التنفيذية والآثار المالية لإعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار التقارير السنوية المقبلة، التي تقدم عن طريق لجنة التنسيق الإداري.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

٣٤/٩٦ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي؛

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ١٩٩٦ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.7/Rev.1)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ (DP/1995/17 و Corr.1)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	٩ -١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧:	١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ - نيويورك
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في الدورة الثالثة لعام ١٩٩٦ والدورة الأولى لعام ١٩٩٧ على النحو الوارد في المرفق؛

البند ٢: النظام الداخلي

اتخذ المقرر ٢٥/٩٦ المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي، للمجلس التنفيذي ووثائقه وأدائه لعمله.

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة المضطلع بها على مستوى البرامج

أحاط علما بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٥ ((DP/FBA/1996/17 (Part I)) آخذا في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الوفود أثناء المناقشات المتعلقة بهذا البند على النحو الذي ينعكس في التقرير المتعلق بالدورة؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية (DP/FPA/1996/19)؛

أحاط علما بالتقرير الدوري المتعلق بالتقييم (DP/FPA/1996/20)؛

اتخذ المقرر ٢٦/٩٦ المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ وطلب سلطة الترخيص بالنفقات البرنامجية؛

اتخذ المقرر ٢٧/٩٦ المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن دعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المتلقية، وبخاصة في أفريقيا؛

البند ٤: بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٢٨/٩٦ المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ((DP/FPA/1996/1 (Part II)، **وتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (DP/1996/18/Add.2) **ووافق على إحالة التقريرين مشفوعين بما يلي كمرفقات:** (أ) **المقتطف من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يتناول الجزء المشترك بين البرنامج والصندوق؛** (ب) **المقتطف من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس الذي يتناول تنفيذ ترتيبات البرمجة؛ و** (ج) **المقتطف من التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٦ الذي يتناول التقييم؛**

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات

أحاط علما بالتقرير المرحلي الشفوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات مشفوعا بالتعليقات بهذا الشأن؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٧: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل المتصلة به

أحاط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٥: مقدمة (DP/1996/18)؛ **وسجل البرنامج الرئيسي** (DP/1996/18/Add.1)؛ **وتقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (DP/1996/18/Add.3)؛ **ومرفق إحصائي** (DP/1996/18/Add.4)، **مع أخذ وجهات النظر التي أعربت عنها الوفود أثناء مناقشة البند في الاعتبار، على النحو الذي وردت به في التقرير المتعلق بالدورة؛**

أحاط علما بالتقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (DP/1996/20)؛

اتخذ المقرر ٢٩/٩٦ المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البند ٨: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن تنفيذ ترتيبات البرمجة اللاحقة مشفوعا بالتعليقات بهذا الشأن (DP/1996/21)؛

اتخذ المقرر ٣٠/٩٦ المؤرخ في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ الذي يمنح ناميبيا مركزا خاصا يعادل مركز أقل البلدان نموا؛

البند ٩: تكاليف دعم الوكالات

اتخذ المقرر ٣٠/٩٦ المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن تنفيذ مكونات تكاليف الدعم لترتيبات البرمجة اللاحقة؛

البند ١٠: متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ المقرر ٣٢/٩٦ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن متطوعي الأمم المتحدة

البند ١١: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

أحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ١٢: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٣٣/٩٦ المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند ١٣: مسائل أخرى

أحاط علما بالعرض الذي قدمه ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

مرفق

تخصيص المواضيع للدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الثالثة (٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

البند ١ المسائل التنظيمية

البند ٢ المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي للمجلس التنفيذي ووثائقه وأدائه لعمله

البند ٣ خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ و ٢٦/٩٥

البند ٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة (بما في ذلك متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢١/٩٦ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات دعم المشاريع وتقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات)

البند ٦ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٧ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ و ٣٢/٩٥

الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨ صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات

البند ٩ صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن زيارة ميدانية لأفريقيا

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

البند ١١ صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ١٢ صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير شفوي عن التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية

البند ١٣ مسائل أخرى

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

- المسائل التنظيمية
- المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي والوثائق وممارسة المجلس التنفيذي لمهامه
- خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- تقارير مراجعة الحسابات

الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له (٣٧/٩٥)
- تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتصلة بدورة البرمجة: تقرير عن تقديم المساعدة الى ميانمار (٠١/٩٦)
- تقارير مراجعة الحسابات (٣/٩٥)
- أطر التعاون بين الأقطار (٢٥/٩٥)
- أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها الأمم المتحدة (٢٧/٩٤)

٣٥/٩٦ - أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ والمساهمة التي يقدمها المكتب في تنسيق أنشطة الشراء، وتحسين الشفافية في العمليات، وتعزيز المنافسة في الحصول على العقود في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

٢ - يحيط علما "بالتقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٥" عن عمليات الشراء التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة ويرحب بتقديم تقرير موحد عن البيانات؛

٣ - يوصي بأن يواصل مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات بحث سبل الدخول في ترتيبات لتنسيق الشراء مع كيانات الأمم المتحدة للاستفادة من مواطن القوة التي يتميز بها كل كيان.

١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٣٦/٩٦ - تقرير عن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - يؤيد الاتجاه الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجعله منظمة أكثر فعالية وكفاءة وقابلية للمساءلة؛

٣ - يطلب من مدير البرنامج الإبلاغ بصورة غير رسمية في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار المساءلة.

١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٣٧/٩٦ - التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي بشأن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1996/36)؛

٢ - يحيط علما بالتغييرات التي جرى إدخالها على إجراءات تقديم التقارير المالية اعتبارا من فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

٣ - يقر التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وقدرها ٠٠٠ ٤٤٤ ٦٥ دولار.

١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٣٨/٩٦ - التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير الشفوي الذي قدمته المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية؛

٢ - يؤكد من جديد على ضرورة التعاون الوثيق على جميع المستويات بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية في مجال السياسة والبرمجة الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، ويدعو اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية أن تكفل إمكانية اشتراك صندوق الأمم المتحدة للسكان في اجتماعات اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية؛

٣ - يطلب الى رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تتحقق، بمساعدة من أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان، من آراء المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن إمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الى عضوية اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية؛

٤ - يطلب الى رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان اتخاذ التدابير الملائمة لتمكين أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان من الاشتراك بصفة مراقب في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛

٥ - يطلب أيضا الى المدير' التنفيذية أن تقدم تقريرا الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ عن الملاحظات المبداة في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية وأن تقدم مزيدا من التوصيات، حسب الاقتضاء، بشأن التدابير اللازمة لكي ينال المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان العضوية الكاملة.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٣٩/٩٦ - النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ أن مدير البرنامج عازم على توسيع قاعدة الموارد للأنشطة القابلة للبرمجة من خلال زيادة الجهود الرامية إلى التماس الموارد المالية من مصادر غير حكومية، مع مراعاة الطابع الحيادي واللاسياسي لتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - يعتمد تغييرات النظام المالي كما هي مقترحة في الفقرة ٨ من الإضافة ٤ لتقرير مدير البرنامج عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥ (DP/1996/28/Add.4)؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج إبقاء المجلس التنفيذي بانتظام على علم بحالة مبادرة حشد الموارد من المصادر غير الحكومية، وعرض السياسة التفصيلية التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المسألة في سياق مناقشة استراتيجية تمويل البرامج؛

٤ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن ينفذ هذه المبادرة وفقا لإطار التنمية البشرية المستدامة الوارد في المقرر ١٤/٩٤، وبما يتفق مع أولويات التنمية الوطنية؛

٥ - يعتمد تغييرات البند ٢-٢ ميم '١' من بنود النظام المالي، كما هو مقترح في الفقرة ١٢ في الإضافة ٤ لتقرير مدير البرنامج عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥ (DP/1996/28/Add.4).

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٤٠/٩٦ - الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1996/28/Add.3 والمعلومات الإضافية التي قدمها مدير البرنامج ومجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة إلى المجلس التنفيذي فضلا عن الطريقة الشفافة والمباشرة التي تم بها تقديم المعلومات المتعلقة باحتياطي الإيواء الميداني؛

٢ - يلاحظ مع بالغ القلق انعدام الإشراف والرقابة الإداريين فيما يتعلق بالتطبيق الصحيح للنظم والقواعد المالية والإشراف على الموظفين والأطراف المتعاقدة الذين أسهموا في إثارة المشاكل المطروحة في الوثيقة DP/1996/28/Add.3، فيما يتعلق باحتياطي الإيواء الميداني؛

٣ - يرحب في هذا الصدد بالتحقيقات والاستعراضات والإجراءات التي بادر بها حتى الآن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الرقابة المالية والإدارية لاحتياطي الإيواء الميداني؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التقيد بكامل النظم والقواعد المالية؛

٥ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يعالج أي مشاكل هيكلية أو نظامية تتعلق بالرقابة المالية والإشراف الإداري ظهرت كجزء من التحقيق في إدارة احتياطي الإيواء الميداني، وذلك في أقرب وقت ممكن لضمان أن تظل هذه المشاكل معزولة؛

٦ - يحث مدير البرنامج على إنجاز التحقيق في إدارة احتياطي الإيواء الميداني في أقرب وقت ممكن؛

٧ - يُقر المعالجة المحاسبية المنقحة لاحتياطي الإيواء الميداني ويلاحظ مع القلق أن الالتزامات والنفقات الزائدة ستبلغ ٦٢,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

٨ - يوافق على الاقتراح المقدم من مدير البرنامج بأن تشمل الأنشطة التي سيضطلع بها في إطار احتياطي الإيواء الميداني في المستقبل أماكن السكن فقط وأن تعالج أماكن المكاتب بصورة مستقلة، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز شفافية الأنشطة التي يغطيها احتياطي الإيواء الميداني والأنشطة المتعلقة بأماكن المكاتب؛

٩ - يؤكد من جديد، في سياق أماكن السكن، المبدأ القائل بأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلما أمكن، أن يتصرف في الوحدات السكنية التي يملكها أو يديرها في إطار الملكية الحكومية وأن يتم الوفاء بأي احتياجات سكنية في المستقبل مع حكومة البلد المضيف؛

١٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم، بالتعاون مع الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وفي سياق تنفيذ الفقرة ٤٤ من قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠ بشأن أماكن العمل الموحدة، بتناول مسألة الاشتراكات المستحقة والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن كيفية معالجتها، فضلا عن تقاسم التكاليف، والدفع والملكية فيما يتعلق بالمنشآت في المستقبل؛

١١ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٤١/٩٦ - تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتعليقات التي أدلت بها الوفود أثناء مناقشات المجلس بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1996/30)؛

٢ - يوافق، فيما يتصل بتقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق التي يديرها البرنامج، الواردة في الوثيقة DP/1996/29، على رصد اعتماد منقح بمبلغ إجماليه ٨٠٠ ١٤٦ ٥٧٩ دولار، يخصص من الموارد المدرجة في الجدول باء أدناه، من أجل تمويل الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ويقرر استخدام تقديرات الإيرادات، التي تبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٨ دولار لمقابلة الاعتماد الإجمالي، مما يؤدي إلى وجود اعتماد صاف مقداره ٨٠٠ ١٤٦ ٥٤١ دولار؛

٣ - يوافق أيضا على مقترحات مدير البرنامج الواردة في الفقرتين ٣ و ٤ من الوثيقة DP/1996/29 والمتصلة بإنشاء مكتب قطري في البوسنة والهرسك؛

٤ - يطلب الى مدير البرنامج، في سياق الإبلاغ المستمر عن التقدم المحرز في عملية إدارة التغيير، أن يقدم الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ مجملا للاستراتيجية العامة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، آخذا في الاعتبار أهمية القدرة التنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما كفاية الموارد البشرية سواء على صعيد المقر أو على الصعيد القطري، بالنسبة لدعم برنامجه دعما فعالا؛

٥ - يوافق على مقترحات مدير البرنامج الواردة في الفقرات ١٤ الى ٢١ من الوثيقة DP/1996/29، فيما يتعلق بالمبادئ والمعايير التي ستستخدم لتحديد المبالغ التي ستسددها الحكومات المضيفة باعتبار أنها تساهم في تكاليف المكاتب المحلية؛

٦ - يحيط علما بتقارير مدير البرنامج عن: (أ) تقييم تأثير المقرر ٢٨/٩٥ على القدرة التنظيمية للبرنامج الإنمائي، ولا سيما كفاية الموارد البشرية سواء على صعيد المقر أو على الصعيد القطري؛ (ب) استخدام الاحتياطيات التي تقررت فيما يتصل بعمليات إنهاء خدمة الموظفين والتدابير الانتقالية، وحالة هذه الاحتياطيات؛ (ج) الترتيبات التجريبية المتعلقة بعمليات إعادة تصنيف الوظائف؛ (د) مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة؛ (هـ) إرجاء تطبيق نظام التوظيف الساري على متطوعي الأمم المتحدة؛

٧ - يحث مدير البرنامج على مضاعفة جهوده للحصول على مزيد من الدعم لمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة مع توقعه تعاونا كاملا من الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وعلى إبقاء المجلس على علم بالتقدم المحرز في حشد هذا الدعم؛

٨ - يطلب الى مدير البرنامج أن يوجه انتباه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة والأمانة العامة الى الفقرة ٧ من هذا المقرر؛

٩ - يأذن لمدير البرنامج بإنشاء "صلة محاسبية" بين التبرعات المقدمة من الحكومات المضيفة والمساهمات في تكاليف المكاتب المحلية، بحيث تخصم المساهمات في البداية من الالتزامات بتغطية تكاليف المكاتب المحلية؛

١٠ - يشدد على ضرورة أن تفي البلدان التي تنفذ لصالحها برامج وفاء كاملا بما عليها من التزامات إزاء تغطية المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١١ - يقرر في حالة البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، في عام ١٩٩٤، ٧٠١ ٤ أو أكثر من الدولارات، ما يلي:

(أ) حيثما كانت الأنشطة البرنامجية المضطلع بها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممولة من كافة مصادر التمويل خلال فترة ثلاث سنوات تتجاوز ١٢ مليون دولار، أن تتزود البلدان المعنية بممثل مقيم وموظف دولي آخر من ميزانية فترة السنتين؛

(ب) حيثما كانت الأنشطة البرنامجية المضطلع بها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممولة من كافة مصادر التمويل خلال فترة ثلاث سنوات تتجاوز ٨ ملايين دولار، إمكانية أن تتزود البلدان المعنية بممثل مقيم من ميزانية فترة السنتين للبرنامج؛

١٢ - يقرر، وفقا للأحكام المماثلة في المقرر ٢٣/٩٥، أن يستمر منح البلدان التي تتجاوز عتبة ٧٠١ ٤ من الدولارات إعفاءات لمدة ثلاث سنوات بعد سنة بدء التدرج؛

١٣ - يأذن لمدير البرنامج بتنفيذ عمليات إعادة تصنيف الوظائف من الرتبة ف - ١ الى الرتبة ف - ٥، على أن يكون الأثر الإجمالي للتغييرات في الرتبة المصنفة للوظائف محدودا بمجموع صفري؛

١٤ - يقرر أن يبقي مسألة تكاليف المكاتب المحلية قيد الاستعراض في سياق ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المقترحات المنقحة لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
مع بيان الإيرادات التقديرية الخارجة عن الميزانية والمتحققة من مصادر خارجية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	تقديرات الاعتمادات	الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
أولا - موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
ألف - الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[أ]			
المقر[ب]	١٤٤ ٣٢١,٠	٣٦ ٤٧٩,٤	١٨٠ ٨٠٠,٤
المكاتب القطرية	٢٣٢ ٥٠٧,٢	٤٥ ٢٦٧,٥	٢٧٧ ٧٧٤,٧
إجمالي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٧٦ ٨٢٨,٢	٨١ ٧٤٦,٩	٤٥٨ ٥٧٥,١
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٣٨ ٨٢٨,٢	٨١ ٧٤٦,٩	٤٢٠ ٥٧٥,١
باء - أنشطة دعم وإعداد البرامج			
أنشطة إعداد البرامج	٣٠ ٨٢٨,٧	٠,٠	٣٠ ٨٢٨,٧
دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٩٦ ٥٥٦,٣	٠,٠	٩٦ ٥٥٦,٣
خدمات تنفيذ المشاريع/البرامج			
خدمات الدعم الإنمائي	٧ ٢٢٣,٤	٠,٠	٧ ٢٢٣,٤
مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات	٤ ٤٤٦,٩	٣ ٩١١,٤	٨ ٣٥٨,٣
متطوعو الأمم المتحدة	٣٤ ٤٠٧,٧	٢ ٩٩٩,٧	٣٧ ٤٠٧,٤
التنفيذ الوطني	٣ ٨٧٥,٣	٠,٠	٣ ٨٧٥,٣
مجموع خدمات تنفيذ المشاريع/ البرامج	٤٩ ٩٥٣,٣	٦ ٩١١,١	٥٦ ٨٦٤,٤
أنشطة دعم البرامج	٢ ٣٠٠,٠	٠,٠	٢ ٣٠٠,٠
مجموع أنشطة دعم وإعداد البرامج	١٧٩ ٦٣٨,٣	٦ ٩١١,١	١٨٦ ٥٤٩,٤
جيم - مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الموارد الإجمالية	٥٥٦ ٤٦٦,٥	٨٨ ٦٥٨,٠	٦٤٥ ١٢٤,٥
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي الموارد	٥١٨ ٤٦٦,٥	٨٨ ٦٥٨,٠	٦٠٧ ١٢٤,٥

	تقديرات الاعتمادات	الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
ثانيا - موارد الصناديق			
ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٩ ٢٠٧,٨	٠,٠	٩ ٢٠٧,٨
باء - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١ ١٤٧,٢	٣٢٤,٨	١ ٤٧٢,٠
جيم - مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	٧ ٠٣٠,٦	١ ٢٠٧,٣	٨ ٢٣٧,٩
دال - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٥ ٢٩٤,٧	٣١٠,١	٥ ٦٠٤,٨
مجموع موارد الصناديق	٢٢ ٦٨٠,٣	١ ٨٤٢,٢	٢٤ ٥٢٢,٥
ثالثا - مجموع اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الاعتمادات الإجمالية	٥٧٩ ١٤٦,٨	٩٠ ٥٠٠,٢	٦٦٩ ٦٤٧,٠
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٤١ ١٤٦,٨	٩٠ ٥٠٠,٢	٦٣١ ٦٤٧,٠

(أ) يسمح لمدير البرنامج بأن يعيد توزيع بنود الاعتمادات بنسبة لا تتجاوز ٥ في المائة، وذلك بين المقر والمكاتب القطرية.

(ب) تمثل الإيرادات الخارجة عن الميزانية الإيرادات الآتية من مصادر خارجية، باستثناء المبالغ المسددة من الوحدات غير الأساسية؛ وهذه المبالغ مدرجة في تقديرات اعتمادات الوحدات غير الأساسية.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٤٢/٩٦ - إطار التعاون العالمي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بإطار التعاون العالمي الوارد في الوثيقة DP/GCF/GLO/1؛

٢ - يطلب الى مدير البرنامج أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ نصا منقحا لإطار التعاون العام، آخذا في الاعتبار الإيضاحات التي قدمت والتعليقات التي أدلى بها، ودون المساس بتنفيذ إطار التعاون العام بالصيغة التي عرض ووضح بها شفويا في الدورة الحالية لكي تتم الموافقة عليه، على أساس عدم الاعتراض.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٤٣/٩٦ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بتقرير التقييم الخارجي الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٩٦؛

٢ - يحيط علما مع التقدير بالإجراءات الأولية التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمقترحات المتعلقة بمتابعة توصيات التقييم الخارجي للصندوق على النحو المبين في رد فعل الصندوق إزاء تقرير التقييم المقدم خلال الدورة الحالية؛

٣ - يطلب من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يعد ردا أشمل وأكثر تفصيلا بشأن الإجراءات التي اتخذها كمتابعة للتقييم الخارجي بحلول الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧؛

الاستراتيجيات البرنامجية

٤ - يقرر أن يعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خطة للاستراتيجية والأعمال التجارية المعاونة تركز على أدواره في مجال التحفيز والدمج في المسار الرئيسي والدعوة. وينبغي أن يوضح ذلك أيضا عزم الصندوق على العمل بشكل متزايد في مجال الأنشطة الاستراتيجية وأنشطة بناء القدرة. وينبغي أن يقدم الصندوق تقريرا شفويا عن التقدم المحرز بحلول الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ وأن يقدم ورقة الاستراتيجية وخطة الأعمال التجارية خلال الدورة السنوية لعام ١٩٩٧؛

٥ - يقرر أيضا أن الاستراتيجية ينبغي أن تولى الاعتبار الواجب للاضطلاع بأنشطة في أقل البلدان نموا وفي البلدان المنخفضة الدخل، لا سيما في أفريقيا، وذلك وفقا لمنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ولقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠؛

٦ - يوصي بأن يواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تركيز برنامجه وأن يعزز تصميم برنامجه وأداءه؛

التنظيم والإدارة

٧ - يشجع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أن يعدل، في إطار الميزانية المعتمدة، تنظيمه وإدارته وموظفيه، آخذا في اعتباره ضرورة إبقاء التكاليف الإدارية عند مستوى ملائم؛

التنسيق

٨ - يطلب أن يتعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشكل وثيق، مع أجهزة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، من أجل ضمان أن تشكل أنشطة الدعوة التي يقوم بها الصندوق جزءا من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واضعا في اعتباره ضرورة تجنب الازدواج والتداخل؛

العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩ - يقرر أن ينظر في أثناء دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ في طلب مدير البرنامج أن يصبح بإمكان صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الحصول على الأموال من مرفق دعم تنمية السياسات والبرامج، الذي سيحل محل مرفق خدمات الدعم التقني - ١ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ وأن يجري مزيدا من الاستكشاف للترتيبات المتعلقة بإمكانية وصول الصندوق إلى الموارد البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأغراض التي تدخل ضمن ولاية الصندوق وبما يتفق مع ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهدافه، دون أن يعرض ذلك للخطر مسؤولية البرنامج عن النهوض بالمرأة؛

الترتيبات المالية وترتيبات تقديم التقارير

١٠ - يوافق على إعادة إنشاء احتياطيه التشغيلي بمبلغ ٣ ملايين دولار مبدئيا ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يقدم اقتراحا مفصلا بشأن منهجية حساب كل من الحدود القصوى للموافقة السنوية والإبقاء على مستوى الاحتياطي التشغيلي في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ استعدادا لإعادة إنشاء نظام التمويل الجزئي؛

١١ - يدعو الجمعية العامة إلى استعراض دور اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مع مراعاة الحاجة لإدارة الصندوق بشكل مناسب؛

١٢ - يدعو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى مواصلة جهوده الرامية إلى تنويع قاعدة موارده من خلال عدة طرق منها جمع الأموال من القطاع الخاص؛

١٣ - يقرر أن يستأنف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي عن أعماله، حسب الاقتضاء، كل سنتين ويفضل أن يتم ذلك خلال دورته السنوية، إلا إذا طـُلبت ترتيبات مستقلة بشأن تقديم التقارير.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٤٤/٩٦ - الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يـُعرب عن قلقه العميق إزاء تخفيض التبرعات المقدمة للموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويطلب إلى المانحين أن يزيدوا من تبرعاتهم في ضوء الأرقام التخطيطية التقديرية الاشتراكات التي اعتمدها المجلس التنفيذي وتشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة العمل بنشاط من أجل كفالة مستوى من الموارد الأساسية يمكن التنبؤ به بشكل أكبر؛

٢ - يحيط علما مع القلق بالتراكم في رصيد الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يحيط علما أيضا بالتدابير التي اتخذها مدير البرنامج لمعالجة هذه المسألة ويحث مدير البرنامج على مواصلة الجهود المبذولة لتحسين إنجاز البرامج، مع مراعاة أهمية الحفاظ على جودة البرمجة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحسين هذه البرمجة؛

٤ - يقرر أن يواصل تطبيق الصيغة المتفق عليها لتحديد مستوى الاحتياطي التشغيلي؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يـُقدم بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ استعراضا شاملا لكامل طريقة إدارة الموارد غير الأساسية المقدمة من البلدان المانحة بالنسبة لعلاقتها بتنظيمها المالي، بما في ذلك أثر تكلفتها على الموارد الأساسية ويطلب أيضا إلى مدير البرنامج، في هذا السياق، أن يواصل جهوده لضمان تحديد جميع الموارد غير الأساسية حسب ولاية ومجالات تركيز المنظمة من الناحية الفنية، كما هو مـُبين في المقرر ١٤/٩٤، وأن يحدد دور المجلس التنفيذي في هذه العملية.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٤٥/٩٦ - الوثائق

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى ضرورة التقيد الصارم بالقرارات والقواعد التي تحدد ترتيبات اللغات بالنسبة لمختلف هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها، ولا سيما قراري الجمعية العامة ٥٠/١١ و ٥٠/٢٠٦؛

٢ - يُقرر تحديد عدد صفحات الوثائق التي ستُقدم إلى المجلس التنفيذي على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج والمديرة التنفيذية الحفاظ على جودة التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي والسعي إلى تحسينها، بجعلها أكثر إيجازا وتوجها عمليا وأن ينفذا، قدر الإمكان، العدد المحدد للصفحات الوارد في مرفق هذا المقرر؛

٤ - يُقرر أن:

(أ) يكون هناك موجز تنفيذي للتقارير التي تتجاوز خمس صفحات (باستثناء وثائق البرمجة القطرية)؛

(ب) تقدم المرفقات والجداول والوثائق الإحصائية المشابهة، قدر الإمكان، في إضافات للوثيقة الرئيسية؛

٥ - يُقرر أيضا عدم النظر في أي تقرير يتجاوز عدد الصفحات الوارد في مرفق هذا المقرر إلا على أساس استثنائي وإذا كانت هناك مبررات واجبة لتقديمه إلى المجلس التنفيذي؛

٦ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يضمنا تقديم الوثائق إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم قبل ١٠ أسابيع من بدء أي دورة، بغية الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة التي أقرتها الجمعية العامة، والتي أعيد تأكيدها مؤخرا في قرارها ٥٠/٢٠٦؛ وأن يقوما بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم بالتنسيق في جميع المسائل المتصلة بتقديم الوثائق وإصدارها، بما في ذلك التوزيع الالكتروني للوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي؛

٧ - يُقرر، على أساس مؤقت، أنه في الحالات التي لم يتم فيها بعد إصدار أي تقرير بجميع اللغات قبل ستة أسابيع من بدء أي دورة، يجوز للأمانة في ذلك الحين أن تقوم بتوزيع نسخ مسبقة من

هذا التقرير على أعضاء المجلس، بما في ذلك عن طريق الوسائل الالكترونية حيثما كان ذلك ممكنا، باللغة المقدم بها التقرير؛ وتتاح هذه الوثائق للمراقبين، في نفس الوقت؛

٨ - يطلب إلى مدير البرنامج والمديرة التنفيذية بحث ما إذا كانت مستويات ملاك الموظفين الحالية في الأمانات كافيا للوفاء بالأحكام المعتمدة في هذا المقرر فيما يتعلق بطول الوثيقة وتوزيعها في حينها؛

٩ - يطلب من جميع أعضاء المجلس التنفيذي الاقتصاد في طلب التقارير وورقات السياسة العامة والنظر في زيادة استخدام التقارير السنوية.

١٠ - يؤكد من جديد مبدأ توزيع جميع ورقات غرف الاجتماع بلغات العمل الثلاث في وقت واحد قبل بدء أي دورة أو أثناءها.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

مرفق

تحديد عدد صفحات التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - لا تتجاوز الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة ١٥ صفحة؛

٢ - تتبع أطر التعاون القطري شكلا موحدا ولا تتجاوز ٦-١٠ صفحات؛

٣ - لا تخضع التقارير المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية للعدد المحدد بـ ١٥ صفحة، غير أنها تكون مع ذلك موجزة قدر الإمكان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإيراد المرفقات الإحصائية والبيانات في إضافات الوثيقة الرئيسية بما يتفق مع الفقرة ٣ من هذا المقرر.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١ - لا تتجاوز الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة ١٥ صفحة؛

٢ - لا تتجاوز البرامج القطرية الجديدة ما يتراوح من ٦ إلى ١٠ صفحات؛

٣ - لا تتجاوز الطلبات المتعلقة بالتمديدات و/أو الموارد الإضافية ما يتراوح من ٣ إلى ٥ صفحات؛

٤ - لا تخضع التقارير المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية للعدد المحدد بـ ١٥ صفحة، غير أنها تكون مع ذلك موجزة قدر الإمكان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإيراد المرفقات الإحصائية والبيانات في إضافات الوثيقة الرئيسية بما يتفق مع الفقرة ٣ من هذا المقرر.

٤٦/٩٦ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

يشير الى أنه قام في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.16 و Add.1)؛

أقر الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧:	١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

البند ٢: المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي والوثائق وممارسة المجلس التنفيذي لمهامه

اتخذ المقرر ٤٥/٤٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن الوثائق؛

أحاط علما بالتقرير المؤقت عن النظام الداخلي (DP/1996/CRP.12)؛

البند ٣: خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

أحاط علما بموجز المسائل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي من المقترح أن ينظر فيها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ مع التعليقات عليها (DP/1996/CRP.13)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤: المسائل المتصلة بدورات البرمجة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٥

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ المقرر ٢٦/٩٥ الذي يتناول المسائل المتصلة بدورات البرمجة (DP/1996/27)؛

البند ٥: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٤٤/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥؛

أحاط علما بالاستعراض السنوي للتدفق الصافي للتبرعات المقدمة من الحكومات المانحة والمستفيدة (DP/1996/28/Add.1)؛

أحاط علما باستعراض الصناديق الاستئمانية التي أنشأها مدير البرنامج في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤ وفي عام ١٩٩٥ (DP/1996/28/Add.2)؛

اتخذ المقرر ٤٠/٤٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني؛

اتخذ المقرر ٣٩/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

اتخذ المقرر ٤١/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٥ - ١٩٩٦ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (DP/1996/30)؛

اتخذ المقرر ٣٥/٩٦ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بنفقات الأمم المتحدة العادية والخارجة عن الميزانية في مجال التعاون التقني (DP/1996/32 و Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمعلومات المتابعة فيما يتصل بمكونات التكاليف في المقر بنيويورك (DP/1996/37)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمتابعة المقرر ٢١/٩٦ بشأن تقديم الدعم للمنسقين المقيمين (DP/1996/CRP.18)؛

أحاط علما بمعلومات المتابعة بشأن الحالة المالية (DP/1996/CRP.19)؛

البند ٦: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٣٧/٩٦ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (DP/1996/36)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (DP/1996/38)؛

البند ٧: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على إطار التعاون القطري الأول لجمهورية الصين الشعبية (DP/CCF/CPR/1)؛

وافق على إطار التعاون القطري الأول لفييت نام (DP/CCF/VIE/1)؛

اتخذ المقرر ٤٢/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن إطار التعاون العالمي؛

البند ٨: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٤٣/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩: صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات

أحاط علما بالتقرير الشفوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ١٠: تقرير عن الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارتين الميدانيتين اللتين قام بهما المجلس التنفيذي الى ملاوي وموزامبيق (DP/1996/CRP.14)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٥ (DP/FPA/1996/22)؛

البند ١٢: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة هندوراس (DP/FPA/CP/154)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة سري لانكا (DP/FPA/CP/155)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة تونس (DP/FPA/CP/156)؛

وافق على تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية (DP/FPA/CP/157)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة فييت نام (DP/FPA/CP/158)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة كمبوديا (DP/FPA/CP/159)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة زمبابوي (DP/FPA/CP/160)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لكوبا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/23)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لمدغشقر التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/24)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لبوليفيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/25)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لإثيوبيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/26)؛

البند ١٣: التنسيق بين الوكالات في مجال السياسات والبرامج الصحية

اتخذ المقرر ٣٨/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرامج الصحية.

البند ١٤: مسائل أخرى

اتخذ المقرر ٣٦/٩٦ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن التقرير المتعلق بالمساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

المجلس التنفيذي لبرنامـــج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

تخصيص المواضيـــع للدورة العادية الأولى (١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

البند ١ - المسائل التنظيمية

- **خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧**
- **النظام الداخلي**

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

- **أطر التعاون القطري**
- **أطر التعاون الإقليمي والعالمي**
- **تقرير عن تقديم المساعدة الى ميانمار** (96/01)

البند ٣ - المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

- **تقارير مراجعة الحسابات** (95/03)
- **تنفيذ المقرر ٤٠/٤٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني**
- **تقرير عن نظام المساءلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥ - تنسيق عرض الميزانيات والحسابات (تقرير تحريري)

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٦ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٧ - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

- **تقارير مراجعة الحسابات**

البند ٨ - مسائل أخرى

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦
(فترة العضوية تنتهي في آخر يوم من السنة المبينة)

الدول الأفريقية: اثيوبيا (١٩٩٧)؛ بوروندي (١٩٩٧)؛ زائير (١٩٩٧)؛ زامبيا (١٩٩٧)؛ سيراليون (١٩٩٦)؛ غامبيا (١٩٩٧)؛ مدغشقر (١٩٩٨)؛ المغرب (١٩٩٦).

دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: اندونيسيا (١٩٩٧)؛ باكستان (١٩٩٦)؛ بنغلاديش (١٩٩٦)؛ الصين (١٩٩٧)؛ الفلبين (١٩٩٧)؛ ماليزيا (١٩٩٨)؛ الهند (١٩٩٦).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين (١٩٩٦)؛ بليز (١٩٩٨)؛ بيرو (١٩٩٦)؛ ترينيداد وتوباغو (١٩٩٦)؛ كوبا (١٩٩٧).

دول شرق أوروبا: أوكرانيا (١٩٩٨)؛ بولندا (١٩٩٦)؛ الجمهورية السلوفاكية (١٩٩٧)؛ رومانيا (١٩٩٨).

دول غرب أوروبا ودول أخرى: اسبانيا (١٩٩٦)؛ المانيا (١٩٩٧)؛ البرتغال (١٩٩٦)؛ بلجيكا (١٩٩٦)؛ الدانمرك (١٩٩٦)؛ السويد (١٩٩٧)؛ سويسرا (١٩٩٨)؛ فنلندا (١٩٩٧)؛ كندا (١٩٩٦)؛ هولندا (١٩٩٨)؛ الولايات المتحدة (١٩٩٨)؛ اليابان (١٩٩٦).

- - - - -